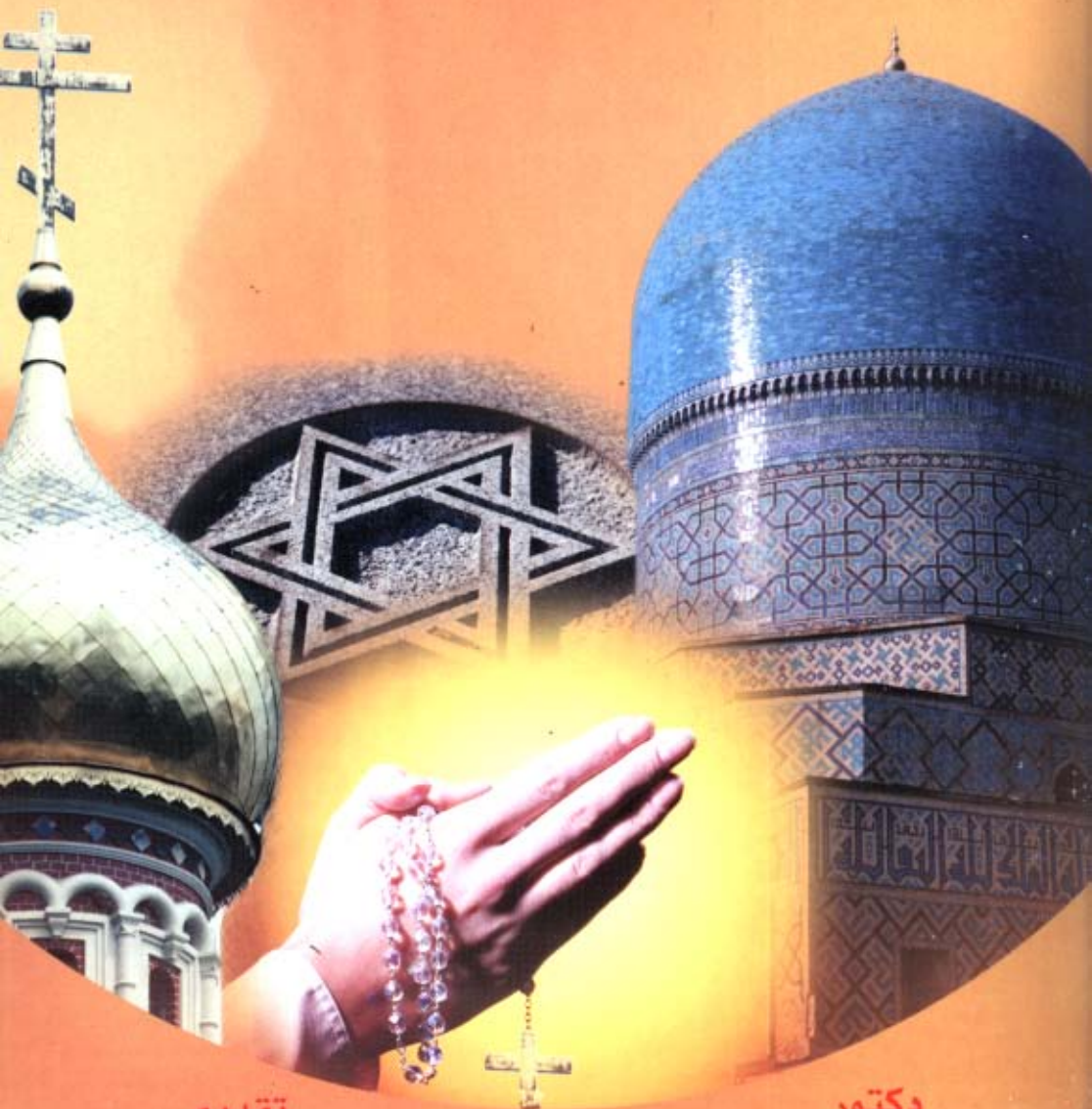


الأصولية المسيحية وأزمة الهوية في السودان



تقديم

أ.د. السيد فليفل

دكتور

عبد القادر اساميل

الأصولية المسيحية وأزمة الهوية في السودان

دراسة تحليلية

لاصطناع مشكلة جنوب السودان

دكتور

عبد القادر إسماعيل

تقديم

أ.د. السيد فليضل

الأصولية المسيحية
وأزمة الهوية في السودان

دراسة تحليلية
لاصطناع مشكلة جنوب السودان

الدكتور
عبد القادر إسماعيل

الناشر
مؤسسة الطوبجي
للتجارة والطباعة والنشر
٢٠ شارع الجامع الإسماعيلي -
لاظوغلى - القاهرة
ت ٧٩٦٢٣٦٤ - ٠١٠١١٨٨٨٤
المدير العام :
« سمير الطوبجي »

رقم الإيداع :

٢٠٠٦/١٧٦٢٣

القاهرة

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ
أَشْرَكُوا وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَّوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا
نُصَارِيكَ ذَلِكَ بَأَنَّ مِنْهُمْ قِسِيَسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾

صَدَقَ اللهُ الْعَظِيمَ

(المائدة الآية ٨٢)

إهداء

إلى المسيحيين والمسلمين فى السودان
علمهم يدركن كيف فعلت القوى الاستعمارية بهم
التى استهدفت ثرواتهم. واستنزفت مواردهم
وخلطت الأوراق بين السياسة والدين.

بسم الله الرحمن الرحيم

عندما كانت المطبعة قد بدأت تدور لطبع هذا الكتاب، كانت قد بدأت
الغزوة الصهيونية الشرسة مدعومة بالأصولية المسيحية الصهيونية
الأمريكية، بجانب الأصولية المسيحية البريطانية، بوضع أقدامها بخطى
بريرية في لبنان في حرب غير مبررة، لعلها استمرار لما تضمنه هذا
الكتاب، في إطار المراحل التاريخية المختلفة للقوى الاستعمارية منذ القرن
الثامن عشر وحتى الآن.

د. عبد القادر إسماعيل

تقديم

بقلم: د. السيد فيضل

شهدت السنوات الأولى من القرن الحادى والعشرين محاولات متتابعة لحل أزمة جنوب السودان، وذلك بوساطة - أو تحت ضغوط - أمريكية مباشرة، نجحت فى حشد المجتمع الدولى، والانفراد بالنظام الحاكم فى السودان فى لحظة عجز كل الداعمين عن مساعدته على نحو ما يجب ويحبونه، لحظة كانت سياساته الداخلية لاتحظى برضا القوى السياسية الأخرى بسبب عدم مشاركتها بشكل فاعل فى التمتع بالقرار السياسى، وبالتالي فى الاستمتاع بنصيب من الأرباح المنشودة من السلطة والثروة، ومن ثم غدا النظام أكثر قبولاً للضغوط داخلية وخارجية، وإن يكن ماهراً فى التماطى معها بذكاء ومرونة، وبدهاء التفاضى وتطويقى مستمر، وهنا أمكن بتغيير بعض الوجوه، أن يصل النظام إلى إفساح مجال لشركاء جدد كان أغلبهم من حملة السلاح ضده بالأمس، وبدا الشركاء أسعد حالاً من حلفاء الأمس، حتى وجدنا بعض الحلفاء يتمردون، بعضهم ظنا بأنه نهاية النظام باتت قريبة، ومن ثم كانت عينه على الغد الأمريكى الموعود، وبعضهم الآخر ظنا بأن نصيبه سيكون أوفى إن حمل السلاح، وتلك تجربة الدارفوريين وأبناء الشرق على السواء.

بان إذن أن السودان الجديد يرى نائباً أول من الإقليم الجنوبى، وأن البلاد أمام مهلة استثنائية قريبة الشبه بمهلة ١٩٥٢-١٩٥٦ والحكم الذاتى الذى مهد للاستقلال وقطع عرى وحدة وادى النيل مع مصر، ولكن كانت

مهلة هذه المرة أطول نسبياً بسنواتها الست ويزيد، وأنها ستشهد استفتاء يقضى بالوحدة أو الانفصال، وكانت أكثر من عشر وثائق، بدأ من اتفاق ماشاكوس، فالاتفاق الأمني، واتفاقات المناطق المهمشة الثلاث، واتفاقا تقاسم الثروة والسلطة، ثم مشروع الدستور الانتقالي الذي تضمنته التسوية النهائية، فضلاً عن إعلان نيروبي وناهيك عن وثيقة ناكورو في المنتصف، كان ذلك الركام الضخم من الأوراق التي يصعب تخيل متابعة أهل الاختصاص لها، فضلاً عن المثقف العادي، أو رجل الشارع، نذيراً بتعقيد المرحلة الانتقالية «الاستثنائية» إلى الحد الذي يجعل المرء يجد أن من غير المحتمل الوصول إلى وحدة حقيقية لبناء هذا السودان الجديد، إلا الشفافية والتفاني في الوطنية. ومن روح الإيثار والإنسانية الراقية، إذا أريد للبلاد أن ترفأ إلى مستقر آمن من بحر المواجهات اللجية المتلاطمة.

السبب الرئيسي في استصعاب الأمر يرجع إلى أن أى خبير بالشأن السوداني يعلم النفوس المشحونة بعدم الثقة ومشاعر الحذر بين الشمال والجنوب، فمشكلة الجنوب من مشاكل أفريقيا التي تلبست بالدين، وهى من ثم من أكثرها تعقيداً وحساسية، على الرغم من أن الدين منها براء. ذلك أن تاريخ الإسلام بالسودان هو تاريخ دعوى اتشح بالانتشار السلمى، الذى تقدم فى أرض السودان بإقدام بنيه على اعتناقه وتبنيه.

وعلى عكس ما هو معلوم فى الساحة الافريقية عامة، والسودانية خاصة من تسامح دينى شهد وجود المسلم والمسيحى والمؤمن بدين محلى من «كريم المعتقدات» داخل الأسرة الواحدة فى تعايش فريد، فإن قوى الغرب الاستعماري عيشت يهذه الوضعية، وسعت دون قصد فى نظر

المستفربين، وبتخطيط محكم فى نظر الكثيرين إلى جعل خط عرض ١٠ شمال خط الاستواء خطأً فاصلاً بين المسلمين وغير المسلمين، بطول بلاد السودان الأفريقى من غربية عند السنغال، إلى شرقية عند نهر النيل، مروراً بوسطه عند بحيرة تشاد، ولا أظنها مصادفة إذ تجد ذات السياسة لدى فرنسا فى السنغال وتشاد تحلف رئيساً مسيحياً على أغلبية مسلمة، بفعل حصر التعليم الحديث فى الجنوبيين فى البلدين، وهى وضعية لم تتمكن بريطانيا من إنفاذها فى السودان وادى النيل بسبب دور مصر، والمركزية الحضارية الإسلامية التى شكلتها، ولم يعنى الفشل الإنجليزى، فصنعوا فى جنوب السودان، نظيراً لما صنعوه بين الهند والصين، وبينها وبين باكستان، وبين مصر والسودان، وهلم جرا.

حتى شاع القول بأنهم وراء كل كارثة يعيشها العالم، ويكفى هنا أن نذكر بالفور مأساة فلسطين التى لاتزال تروع « إقليم الشرق الأوسط، بكامله، تفرض فيه دولة يهودية صهيونية، لتعوق مع شريكها التى صارت تابعة لها - الولايات المتحدة الأمريكية - أن يعيش أبناء هذا الشرق الأوسط، كما يحبون مسلمين، مثلما تحب أوروبا أن تعيش مسيحية، على الرغم من أنها خلفت الدين ورائها ظهيرياً، وقد واصلت قوة الهيمنة الأمريكية متابعة الملف الدينى الذى أخذت سبابة للتابع من الشريك الأكبر فى السابق، والذى صار التابع الأكبر فى الراهن، فإذا الإسلام موضع اتهام حتى لتقرر ستمائة مليون دولار قرر بوش أن ينفقها ليعلمنا ماهو الإسلام. وليحاول أن يفرض تصوراً للإسلام «أمريكاني كينتاكى» ولا أقصد كينتاكى أنا ولا أنت، بل «كينتاكيهم هم» من نماذج كرزاي والجبلى.

بدا الدين إذا موضع عبث وتوظيف، بل قل تزييف على نحو قد لا يطمئن المحب على مسيرة السودان الواحد ولاحتى على مسيرة سودانية متعايشين متشاركين فى نهر واحد، وبينهما روابط اجتماعية وتاريخ مشترك، فلدينا بنكان، وجيشان، وإدارتان، وميزانيتان، وربما إرادتان، وتوجهان، وهويتان، فأين المسار؟ وإلى أين المسير؟ وكيف المصير؟.

ومن خطأ فى سنى السلام بالسودان شمالاً، وجنوباً، وشرقاً، وغرباً، يرى المطروح سوداناً صعباً، لاجديداً كثياب العيد، ولاقديماً كسنى الدعوة والتعايش، يرى سوداناً غير الذى عرفنا جسراً للعروبة والإسلام، ورسولاً لعلاقات العربية الافريقية، يرى سوداناً يفترض الخلاف.. ويستعد للاختلاف، وأيما وطن لم يبحث عن المشترك وينميه، ويقلب ظهر المحن لواقعه وتاريخه، تصير أفكار بنيه معادل لعدم تهدر طاقاته وتمزق وحدته.

من أجل ذلك أحببت أن يخصص الصديق د. عبد القادر إسماعيل.. جزءاً من وقته، وهو غال، وقسطاً من طاقته، وهى خلاقه، لبحث دور الدين فى السودان، كيف كان عامل جمع وسودنه؟ ثم كيف اصطنع منه الإنجليز مشكلة الجنوب؟ وكيف أساء أبناء السودان التفاعل مع المخطط بغير وعى، فتفاقم أمر الصراع؟ وكيف طرحت المشروعات «الحضارية» لتقلب نمط حضارة الدعوة إلى غير حقيقتها ومسارها؟ وكيف توظف الولايات المتحدة كل مايمثله الدين لأجل بناء سودان يرتد عن إسلامه وعرويته وافريقيته جميعاً، ليفدو جزءاً من «القرن الافريقى العظيم» يقطع ولايربط، يفصل ولايصل، سودان «كينتاكى» أيضاً.

وليس معنى هذا أننا ننحى جانباً المصلحة الاستراتيجية والبتروولية، والتطلعات العمولية، وبرامج الغزو الثقافي ومخططات البنك والصندوق حول الاقتصاد المفتوح، ولانقول الانفتاح الاقتصادي، فتلك أمور لها حديث آخر.

وإذا أحيى جهد الأخ د. عبد القادر إسماعيل.. راجياً أن يجد القارىء فى جهده أضواء مكثفة على هذه القضية الهامة، داعياً له بكل توفيق وسؤدد، شاكراً الله تعالى أمر ارانى ثماراً تتفتح، وعقولاً تتضج وتفكر وتضيف لعلمنا وثقافتنا، وتير طريقنا ومستقبل شعوبنا.

على إنى أدعو إخوتى فى السودان الحبيب، حراس النيل العظيم، وبناء الحضارة فى كوش، ونبته، ومروى وعلوى، ومقرة، وسنار، ودارفور، وأم درمان، والخرطوم، وسواكن، وكل شبر من رباها، وصحاريها، وأحراشها وغاباتها، أن هلموا إلى حوار جامع يرسى الفهم الوطنى المشترك، المسترشد بنور الحضارة التليدة، والتاريخ الواحد، فهذا وحده وليس نصوص الوثائق هو الذى يحفظ العهود، ويصون الأوطان، وليكن الدين عهداً وميثاق على التراحم والتلاحم، وليس النزاع والصراع.

إخوة الوادى، إلى الزراعة والتنمية الصناعية، إلى السياحة فى وطن العاملين، وإلى التكاتف والتعاقد لبناء « الوطن العزيز » مع دعاء من القلب.

ولى كلمة

نبعت فكرة هذا الكتاب، وإن شئت قل إنها شغلتنى، وظلت تشغلنى عندما كنت أعد أطروحتى لدرجة الماجستير عن «الأحزاب السياسية فى جنوب السودان» وعندما تعرضت لحركة التبشير فى جنوب السودان، وكيف نجحت هذه الجمعيات التبشيرية فى تغيير البنية الثقافية فى جنوب السودان، ولماذا يتحمل هؤلاء المبشرون كل هذه المعاناة؟ وهل هى خدمة للمستعمرة؟ أم أن العقيدة المسيحية تدفعهم إلى ذلك. وظل هذا السؤال يطرح نفسه دائما كلما شاهدت مشكلة جنوب السودان تتفاقم يوما بعد يوم. وكنت أتساءل هل دخلت العقيدة المسيحية إلى جنوب السودان، واتبع المبشرون سياسة انعكست بالتالى على كل ما هو موجود فى الجنوب بعد ذلك، وصبغته بصبغتها، حتى أن الأحزاب السياسية الجنوبية عندما شكلت استمدت كل توجهاتها وبرامجها من هذه القاعدة الثقافية التى نبتت فى الجنوب منذ القرن التاسع عشر وحتى القرن العشرين.

وكما كان لتغيير هذه البنية الثقافية التى تمثلت فى ايجاد عقيدة جديدة لدى الجنوبيين أثر كبير عندما تعرضت فى أطروحتى لدرجة الدكتوراه لموضوع «تطبيق الشريعة الإسلامية فى السودان» بحيث يمكن القول أن هذه البنية الثقافية الجديدة فى الجنوب أصبحت حجر عثرة فى التوجهات السياسية التى طرحت للوصول إلى سلام دائم فى الجنوب، خاصة وأن الرؤية أصبحت معقدة بين الطرح الإسلامى الممثل فى تطبيق الشريعة الإسلامية فى إطار وجود الأصولية المسيحية التى تجذرت فى الجنوب.

ورأيتى أربط بين الأصولية المسيحية البريطانية التي كانت سبباً مباشراً فى تغيير البنية الثقافية فى جنوب السودان والأصولية المسيحية الأمريكية التي يتبناها قادة الحزب الجمهورى ، وبوش رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وراعاتهم لمشكلة الجنوب حتى يتسنى لهم من خلالها التدخل غير المبرر فى السودان ككل.

وقد طرحت الفكرة، فكرة الربط التي تتم حالياً بين الأصولية المسيحية البريطانية، والأصولية المسيحية الأمريكية فى العصر الحديث، للوصول فى النهاية لإيجاد تصور للسودان ككل.. على أستاذى الأستاذ الدكتور/ السيد فليفل - عميد معهد البحوث والدراسات الأفريقية آن ذاك، ورئيس قسم التاريخ بالمعهد، واستمع الرجل بمزيد من الاهتمام إلى الربط بين السياسة الأمريكية فى إطار الأصولية المسيحية الأمريكية للتدخل فى شئون السودان والتدخل السابق للأصولية المسيحية فى ثمانينيات القرن الماضى فى جنوب السودان.

وقد بادر على الفور إلى مقترح تسمية الكتاب « بالأصولية المسيحية وأزمة الهوية فى السودان» وكنت كلما اقتريت من دراسة هذا الموضوع، أدرك كيف خطط الإستعمار ودبر، وكيف صبر وثابر ونفذ مخططاته.

وكم شعرت بالقلق على وادى النيل ومصر ليس من العقيدة المسيحية والعقيدة الإسلامية فكلاهما يدعو للحب والتسامح ولهما تجربة أصيلة فى التواصل والتعايش، ولكن جاء القلق كنتيجة طبيعية للسياسات التي ترمى إلى تعميق الكراهية بين المسلمين والمسيحيين من قبل الغرب وخلق المتناقضات بينهما فى شتى بقاع العالم الإسلامى، وادعاء الحماية للعناصر

المسيحية فى هذا العالم، فى وقت لاتحظى فيه المسيحية فى الغرب بذات الاهتمام من هؤلاء المدعين.

دفعنى ذلك للمناقشة مع أصدقائى من المثقفين المسيحيين بطرح سؤال واضح إلى أين نحن سائرون؟ هل إلى حرب أهلية؟ أم إلى مجموعة من المتناقضات يخلقها ويعمقها الغرب تحت مسميات مختلف؟ وكيف يواجه ذلك جموع المثقفين فى الوطن العربى وأفريقيا، وأدركت من خلال المناقشات كم نحن مفعول بنا، ولسنا فاعلين.

لأننا لو أدركنا سماحة الإسلام، ومحبة المسيحية لوصلنا سريعاً إلى حل كافة قضايا ومشاكلنا، بعيداً عن الغرب الذى خطط ونفذ وصنع مشكلة جنوب السودان، وهو فى طريقه لصنع العديد من المشكلات فى عالمنا العربى والأفريقى.

لذلك كان إصرارى على الإقدام على إعداد هذا الكتاب الذى بين أيديكم، لعلنا ندرك كم نحن مخطئون فى حق أنفسنا، وكم قصرنا فى حق مواطنينا فى وادى النيل، ولعل ما يحدث الآن من التدخلات غير المبررة من قبل أمريكا، فى كل من أفغانستان، والعراق وبقاع عديدة فى قارتنا تعج بقوات وقواعد أمريكية، تحت مظلة حقوق الإنسان فى العالم العربى، وفى إفريقيا، هو إعادة تخطيط للمنطقة على أسس دينية، وعرقية، وطائفية، وعودة سياسات قديمة مثل فرق تسد، لم تتمكن من تنفيذها القوى الإستعمارية فى القرن التاسع عشر فجااء الاستعماريون الجدد لكى ينفذوا ما عجز عنه أبائهم.

علينا أن ندرك الوقت والوضع قبل أن نجلس نتباكى على ضياع الفرص، كما تركناها تضيع منذ زمن بعيد، فضاعت فلسطين، وتضيع العراق، ويودعنا جنوب السودان، وتلوح لنا من بعيد دارفور وترنو ببصرها شرق السودان.

لندرك مخطط الإستعمار وندرك أن مصر لها خصائص سكانية تختلف وأن ما يحدث الآن من عقد المؤتمرات فى الكونجرس الأمريكى للأقباط المصريين تحت دعوة أنهم مضطهدين وتحت دعاوى مناصرة الأقليات فى مصر ماهى إلا رد فعل طبيعى لما حدث فى السودان وتصور البعض أنه يمكن أن ينفذ فى مصر ما ينفذون فى السودان غير مدركين أن الشعب المصرى هو شعب فى رباط إلى يوم الدين.

لايسعنى أخيراً إلا أن أتقدم بخالص شكرى وتقديرى لأستاذى الدكتور/ السيد فليفل.. الذى أشعر دائماً على البعد وأن أعد مخطوط جديد، أو تطراً على فكرة كتاب جديد أنه من بعد يتابعنى، وأنه دائماً عند عرض أى من الموضوعات العلمية يستوجب أن تأخذ حقها من الدرس والتمحص لأننى أشعر دائماً أنه يوجهنى كما كان يوجهنى ونحن نتعلم على يديه افريقيا، ويوصى كما كان يوصينا بدقة المعلومة، وصدق المقصد، وضمير القاضى قبل أن أشرع فى الكتابة.

وأحمد الله أن هذا الشعور كان يلزمنى وظل يلزمنى دائماً كلما هممت أن أفعل شيئاً فى حياتى وسلوكى اليومى.
وعلى الله قصد السبيل..

د. عبد القادر إسماعيل

الجيزة ٢٠٠٥/١١/١٧

وقد رأيت أن أقسم الموضوع إلى الأقسام التالية:

التمهيد: المسيحية في وادي النيل:

يستعرض هذا الفصل كيفية استيلاء الرومان على مصر عام ٣٠ ق م في معركة أكتيوم البحرية والأحداث الجسام التي جاءت في وادي النيل أبان هذه المرحلة، حتى ظهور العقيدة المسيحية عام ٦٥ م على يد القديس مرقس بالإسكندرية، وكيف كانت الحدود الجنوبية أحد مصادر القلق للإمبراطورية الرومانية، وكيف دخلت المسيحية إلى وادي النيل، وتجدرت في دولة مقرة ومملكة علوة.

الفصل الأول: انتشار الإسلام في السودان:

استهدف هذا الفصل الفتح العربي لمصر ونشر الثقافة العربية الإسلامية جنوباً، وغرباً، وعلاقة مملكة النوبة بالمسيحية والإسلام، وكيفية وصول الإسلام إلى تلك المناطق سواء من خلال الهجرات العربية تارة أو من خلال المعاهدات تارة أخرى، وبخاصة معاهدة البقط، والتي بدأ بعدها التغفل الإسلامي جنوبي مصر، ويوضح هذا الفصل العلاقات العربية الافريقية، ودور الهجرات العربية في نشر الدعوة الإسلامية، ودور الإدارة المصرية في دعم الدعوة الإسلامية، والارتباط الوثيق بين مصر والسودان في هذا الصدد، حتى تبنى السودان نهج الأخوان المسلمين في مصر، وأثر ذلك على إدارة أزمة جنوب السودان.

الفصل الثاني: الجذور التاريخية للمسيحية في جنوب السودان ١٨٩٩/١٩٤٧:

أوضح هذا الفصل معرفة الهدف من التبشير المسيحي بشكل عام في إطار اللاهوت المسيحي، وكيف أن الإنجيل يدعو للتبشير بهذا الدين في

المواقع المختلفة، ويوضح الفصل كيف أن الإنجيل يدعو معتقه إلى نشر العقيدة المسيحية . وبالتالي فإن الإرساليات التبشيرية لعبت دور عقدياً فى جنوب السودان، لكن استطاع الإستعمار البريطانى أن يوظف هذا الدور التبشيري المسيحي لمصالحه السياسية، وبدا أن المصلحة أصبحت مشتركة بين الأصولية المسيحية فى جنوب السودان، والقوى الاستعمارية آن ذاك، والتي تمثلت فى الاستعمار البريطانى، ويوضح الفصل كيف نجحت الأصولية المسيحية فى تغيير البنية الثقافية لجنوب السودان، والتي انعكست بالتالى على الهوية السودانية الجنوبية، وأن الأصولية المسيحية نجحت فى إيجاد كوادر جنوبية سياسية تستند لرؤى دينية قوية فى مواجهة شمال السودان «المسلم» وهو بعد لم يكن حاضرا فى ذهن النخبة السودانية الشمالية حتى تفجرت أزمة الجنوب بأحداث توريت فى عام ١٩٥٥ .

الفصل الثالث: جنوب السودان والثقافة الغربية وأزمة الهاوية ١٩٦٩/٥٢،

يوضح هذا الفصل النتائج الطبيعية التى ترتبت على عمل المبشرين من خلال الثقافة الجديدة فى جنوب السودان، والتي انعكست بالتالى على تغيير الهوية من خلال الوافد الجديد، وطرح العقيدة الجديدة كعقيدة رافضة للعقيدة الشمالية، وكيف أن الكوادر الدينية الجنوبية الجديدة غيرت من النخبة السياسية الجنوبية، وقد تفتح وعيها، وبدأت تدعو إلى إيجاد صيغة جديدة للعلاقات بين الشمال والجنوب من خلال المشاركة فى الجمعية التشريعية أو تشكيل أحزاب جنوبية جديدة تضمنت برامجها ضرورة إيجاد حكم فيدرالى للجنوب، وهكذا يبحث هذا الفصل كيف أن

جنوب السودان أصبح منتبهاً لفكر جديد وطبيعة حكم جديدة نتيجة لما غرسه المبشرون.

الفصل الرابع: الأصوليين المسيحيون يتفاوضون في جنوب السودان
١٩٨٩/٧٢،

يوضح هذا الفصل كيف أن القوى المسيحية في جنوب السودان نجحت في الوصول إلى مائدة المفاوضات في إطار اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ وكف نجحت من خلال هذه المفاوضات في إيجاد حكم ذاتي إقليمي، وكيف اعترف المفاوض بأن اللغة الإنجليزية لغة رئيسية في الجنوب، وأن العقيدة المسيحية تسير جنباً إلى جنب بجوار الإسلام، ثم استمر هذا الوضع في مفاوضات كوكادم، والميرغنى/ قرنق. وغيرها من المفاوضات التي أثبتت أن القوى السياسية الجنوبية فرضت نفسها على الساحة السياسية السودانية.

الفصل الخامس: المخططات الأمريكية في السودان مواجهة بين أصوليتين
٢٠٠٠/٨٩،

يوضح هذا الفصل وضع جنوب السودان بين الأصولية الإسلامية والأصولية المسيحية، وكيف وصلت الأصولية الإسلامية إلى الحكم في السودان، وكيف أن الأصولية المسيحية كانت تتصاعد بنفس القوة والحدة في مواجهة الأصولية الإسلامية الحاكمة في السودان.

وكيف تمكنت الأصولية الأمريكية المسيحية في النهاية، وبعد أن تتسلم القضية برمتها من الأصولية المسيحية البريطانية من الوصول إلى اتفاقيات

سلام والوصول بالجنوب إلى حق تقرير المصير الذين تطلعوا إليه منذ الستينيات من القرن الماضي حيث يحلل الفصل العلاقة بين الأصولية المسيحية البريطانية والأصولية المسيحية الأمريكية.

الخاتمة:

وتشير إلى ما أنتهت إليه الأصولية المسيحية.

وأخيراً لايسعنى إلا أن أتقدم بخالص شكرى وتقديرى لكل من ساعدنى فى إخراج هذا العمل إلى دائرة الضوء خاصة السيدة الفاضلة حرمى التى كانت دائماً تهيمى لى الجو المناسب للعمل، والسيدة الفاضلة نادية حسين أما عن الأستاذ والمعلم أ.د. السيد فليفل، فالحقيقة أن المرء لايستطيع أن يوفه حقه من التقدير والإجلال لعدة عوامل أهمها إحساسى الشخصى أن هذا الرجل من الرجال الذين اختارهم الله سبحانه وتعالى لى ينير الشموع العديدة للباحثين والطلاب والمهتمين بالشأن الإفريقى واستحق بجدارة أن أصفه فى كل كتاباتى بأنه ضمير للتاريخ الإفريقى، الله أدعوه بالصحة وطول العمر وأن يجعل دائماً أولاده وطلابه وباحثيه امتداداً طبيعياً لما غرسه فيهم من حب العلم والشفافية والصدق.

التمهيد
المسيحية فى وادى النيل
٦٥م / ٦٤٢م

يستهدف الفصل التمهيدي المدخل لاستيلاء الرومان على مصر فى عام ٣٠ ق م بعد معركة أكتيوم البحرية، والتي اعتبرت علامة فارقة فى التاريخ القديم ، فصلت بين عصرين، العصر البطلمى، وبداية دخول مصر فى العصر الرومانى، ولقد اتسم العصر الرومانى برؤى كثيرة مثلت علامات بارزة كان لها أثر ليس فى تاريخ مصر فقط، بل فى تاريخ منطقة الشرق الأدنى، وإن شئت قل فى تاريخ العالم كافة ، لقد جاءت إلى مصر الدعوة للمسيحية كدين جديد عام ٦٥ م على يد القديس مرقس بالإسكندرية فى القرن الأول الميلادى، وبدأت تتغلغل بهدوء فى وجدان الشعب المصرى، إلا أن هذه العقيدة الوافدة الجديدة لم تنتشر فى مصر قبل القرن الثالث الميلادى، ويمكن القول إن المسيحيين الأوائل تحملوا فى سبيل اعتناق المسيحية عذابات تفوق طاقة البشر، وإن كان للمؤرخين العديد من الآراء عن الدوافع التى أدت إلى نشر المسيحية فى مصر، وظهور الرهبنة والديرية فيها، لكن كل تلك الآراء لاتقلل من أهمية الدور المصرى فى احتضان الدين الجديد، كدولة محورية ألقت بظلالها على من حولها، وحملت مشاعل العلم والدين الجديد لمملكة النوبة، وكان تأثيرها اللاهوتى، والدراسات الدينية، وآراؤها وخلافاتها- فيما بعد- حول طبيعة السيد المسيح مؤكداً على الدور المصرى ، وكيف أن الإسكندرية كمدينة أصبحت مركزاً لاهوتياً للدراسات الدينية، وكيف أن المسيحية كعقيدة انتشرت بعد ذلك فى إطار الحدود الجنوبية لمملكة النوبة والتي تمثلت فى مملكة المقرة ، ومملكة علوة، بما يعنى أن المسيحية دخلتها سلباً، بعد أن قامت هذه الدولة بالإغارة على

مصر أعوام ٢٢، ٢٥، ٢٩ ق م واستطاعت مصر أن تهزمها وتوقع معها المعاهدات فى إطار من حسن الجوار والتعايش السلمى، وبالتالي مثلت هذه المعاهدات عند ظهور المسيحية كعقيدة أحد الأسباب التى ساعدت على نشر المسيحية فى مملكة النوبة، وبالتالي يمكن القول إن مصر لعبت دوراً حاسماً فى التاريخ القديم، ومثلت علامة بارزة فى إطار نشر العقيدة المسيحية، وفى الإطار الاقتصادى اعتمدت روما على موارد مصر الاقتصادية، بجانب موقعها الاستراتيجى الذى مثل أحد المعابر الأساسية للإمبراطورية الرومانية إلى وسط أفريقيا^(١).

وبالتالى يمكن القول : إن مصر لعبت دوراً أساسياً فى إطار الامبراطورية الرومانية سياسياً، واقتصادياً، وثقافياً ولا يمكن الحديث عن تغفل المسيحية فى مملكة النوبة دون الحديث عن طرق وصول هذه العقيدة الجديدة، وكيف حملت مصر مشاعل هذا الدين إلى أفريقيا عن طريق المعاهدات التى أمنت طرق التجارة بين مصر ووسط أفريقيا.

يضاف إلى العلاقات التى نشأت بين كنيسة الإسكندرية ودولة الحبشة التى نشأت فى القرن الرابع الميلادى ويشير المؤرخون فى هذا الصدد إلى أن البطريك أناستسيوس الرمولى أرسل مبعوثاً إلى الحبشة يسمى ترليمنوس، وقد بذل هذا المبعوث مجهوداً كبيراً فى محاولة منه لدفع أهالى البلاد فى الحبشة إلى الدخول فى المسيحية، بما يعنى أن التوجه ناحية شرق أفريقيا فى إطار نشر العقيدة المسيحية قد بدأ مبكراً، عندما بدأت العقيدة المسيحية فى مصر تنتشر فى بداية القرن الثالث.

(١) يونان لبيب رزق: تقييم الكنيسة الحبشية، ديوان الحياة، الحلقة ٦١٤، مركز تاريخ الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٥. ص ٧.

على أى حال لعبت المسيحية فى كل العصور بين مصر ووسط أفريقيا دورًا فاعلاً واعتبرت أحد الروافد الأساسية فى حمل مشاعل الفكر والثقافة بجانب التجارة.

سقوط مصر فى قبضة الرومان؛

مثلت معركة أكتيوم أحد أهم وأبرز منعطفات التاريخ القديم، حيث ترتب عليها أن أصبحت مصر ولاية رومانية، بعد أن انتصر أوكتافىوس فى إطار معركة بحرية، دارت رحاها بالقرب من شواطئ اليونان الغربية فى أكتيوم فى مواجهة جيوش انطونيوس، والتي كانت بجواره وتساند ملكة مصر كليوباترا فى صيف عام ٢١ ق.م.

وبالتالى يمكن القول : إن هذه المعركة التى دارت فى بلاد اليونان، بعيدا عن الأراضى المصرية، كانت قد قررت إنهاء حكم البطالمة الذين كانوا قد حكموا مصر لأكثر من ثلاثة قرون^(٢).

وفى عام ٢٠ ق.م وضعت قوات أكتافىوس أقدامها بخطى ثابتة فى مدينة الإسكندرية والتى دخلتها القوات الرومانية دون مقاومة تذكر، ويشير المؤرخون إلى أن أكتافىوس أمر جنوده بعدم التعرض للناس وعدم مواجهتهم، وأنه زار قبر الإسكندر، وأعلن أكتافىوس للشعب الرومانى آن ذاك أن مصر قد سقطت Acgypto copta بقوله: « ضمنت مصر إلى سلطان الشعب

(٢) سيد أحمد علي الناصرى: تاريخ الامبراطورية الرومانية، السياسي، والحضارى، دار النهضة العربية، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ١٨ وما بعدها .

لقب أغسطس: فى ١٦ يناير عام ٢٧ ق.م منح السناتو أكتافىوس لقب أغسطس Augustos وهو لفظ مشتق من اللاتينية، يعنى المهيب والمختار بحسن الطالع.

الرومانى، ولعل إعلان أكتافىوس للشعب الرومانى عن سقوط مصر يؤكد على مدى أهمية هذا البلد بالنسبة لروما^(٢).

على أى حال بسقوط مصر فى أيدي الرومان، تكون روما قد ضمت جميع أقطار البحر المتوسط وأصبح البحر المتوسط بحيرة رومانية، وبالتالي أحكمت قبضتها على هذه الأقطار، واستمر حكمها مايقرب من خمسة قرون، وفى إطار النظام السياسى الذى وضعه أكتافىوس للإمبراطورية الرومانية، والتى قسم حكمها بينه وبين السناتو، كانت مصر كولاية، لها وضع خاص فى ذهن أكتافىوس - نتيجة لموقعها الفريد - حيث دخلت فى إطار سلطة أكتافىوس مباشرة.

ولعل مرجعية ذلك. كما أشارنا، إلى الأهمية الاستراتيجية لمصر، وراثتها، ويضاف إلى ذلك اتساع الولايات التى كان يحكمها أكتافىوس أغسطس، وبالتالي أناب عنه نوابا شخصيين لحكم هذه الولايات. وكان أكتافىوس قد حصل على لقب إمبراطور من جنوده، واستطاع أن يوظف هذا اللقب توظيفاً جيداً لصالحه، وأصبح بعد ذلك يتمتع بحقوق وسلطات كثيرة؛ تمثلت فى دعوة الجمعية الشعبية، والسناتو، وحق سن القوانين، وحق الاعتراض على المشروعات، والتمتع بالقداسة السياسية.

ويرى بعض المؤرخين القدماء من أمثال سويتونيوس، وتاكتيوس، وكاسيوس بجانب الجغرافى استريون أن مصر كانت فعلاً ولاية رومانية،

(٢) إبراهيم نصحى: مصر فى عصر الرومان ٢٠ ق. م / ٢٨٤ ق. م وتاريخ الحضارة المصرية، العصر اليونانى والرومانى، والعصر الإسلامى، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، مكتبة مصر، القاهرة، بدون تاريخ، ص ١١١.

بينما يرى البعض الآخر أن مصر كانت كنتيجة للنظام السياسى الذى وضعه أكتافىوس لها، كانت ملكا خاصا له، واستدوا فى ذلك إلى اتجاهين:

الاتجاه الأول : أن مصر كانت تخضع لسياسة ورؤية أكتافىوس وسيطرته عليها كاملة.

الاتجاه الثانى: رؤى فيه أن النظام السياسى لحكم مصر فى إطار الامبراطورية الرومانية، كان نظاما سياسيا يختلف اختلافا كبيرا عن نظام الحكم فى الولايات الأخرى. ويدللون على ذلك بأنه لم يصاحب اسم مصر كلمة ولاية.

لكن الواقع يؤكد أن مجريات الأحداث والأوضاع السياسية للإمبراطورية الرومانية، كانت تؤكد أن مصر ولاية رومانية فعلا وقولا، وأن النظام السياسى الخاص بها مرجعيته لموقعها الاستراتيجى والجغرافى وثرواتها. وعلى هذا الأساس فإن الإتجاه الثانى هو الأرجح.

على أى حال اعتبرت مصر كولاية رومانية من أكثر الولايات ثراء من الناحية الاقتصادية، حيث أدرك أكتافىوس أن مصر تمتلك من الموارد سواء على المستوى الزراعى، أو الثروة المعدنية، ما يجعل هذه الولاية تسد حاجة الشعب الرومانى، وبالتالي أصبحت مصر فى إطار الامبراطورية الرومانية ذات وضع مميز، وإن شئت قل كانت صومعة العالم القديم. تمد الامبراطورية الرومانية باحتياجاتها من القمح ومن جميع السلع الغذائية، ويمكن القول: إن روما كانت تعتمد على القمح المصرى، حتى إبان حكم

البطالمة، ولعل ماثبت أهمية مصر من الناحية الاقتصادية للإمبراطورية الرومانية، هي مقولة المؤرخ الروماني «تاكيتوس» عندما أشار « أن إيطاليا لم يصيبها الجذب، لكن بفضل استغلال أفريقيا ومصر، لقد أصبحت حياة الشعب الروماني رهنا بالسفن» أما عن موقعها الاستراتيجي فاعتبرت من أهم الولايات ذات البعد الجغرافي الاستراتيجي الهام والمؤثر على الأوضاع التجارية للإمبراطورية.

وعلى هذا الأساس مثلت مصر واحدة من أهم الولايات التي اهتم بها أكتافيوس اهتماما بالغا جعل بعض المؤرخين يرون أن مصر كانت تخضع دون سائر الولايات الرومانية لسياسة خاصة لأكتافيوس، نظراً لموقعها الجغرافي، وغناها، وأهميتها الاستراتيجية، وانعكس ذلك بالتالي على أوضاعها حيث نعمت بالهدوء والسلام ولم يعكر صفوها أحد إلا من الحدود الجنوبية لمصر من بلاد النوبة في صورة غزوات، والتي تصدت لها في النهاية مصر^(٤).

حملات بلاد النوبة على مصر ٢٢، ٢٥، ٢٩ ق.م:

مثلت دائما حدود مصر الجنوبية أحد أهم المواقع الاستراتيجية التي جاءت منها القلاقل، والثورات، وبالتالي فإن أي نظام سياسي أو عسكري عندما يحكم سيطرته على مصر يتجه مباشرة صوب الجنوب، مستهدفا

(٤) لقب امبراطور: كان من عادة الجنود الرومان أن ينهضوا لقائدهم إذا ماتمکن من أن يحرز لهم نصرا عسكريا ويهتفون له امبراطورا، أي يمنى قائداً مظفرا وقد حصل أكتافيوس على لقب امبراطور بعد انتصاره في معركة موتينا Mutina في غاليا في ١٦ إبريل سنة ٤٢ق م وقد أوضح الإغريق كشمب محب وعاشق للديمقراطية والحرية، معنى كلمة امبراطور في لغتهم، وكان يعنى أتوقراطور Outukrator. وتمنى معنى الحاكم بأمره.

بذلك تأمين حدود مصر الجنوبية والتي تمثل العمق الاستراتيجي لمصر، ورغم دخول مصر إلى حظيرة الإمبراطورية الرومانية والتي نعمت بعدها بالهدوء والسلام، إلا أنها لم تسلم من بعض القلاقل والثورات على حدودها الجنوبية، وتمثلت هذه القلاق في بعض الغزوات من النوبيين عام ٢٩ ق.م، لكن نائب أكتافيوس أغسطس كورتيليوس جالوس، وكان يعتبر أول والي عين على مصر من قبل أكتافيوس قام بحمله تأديبية ضد النوبيين وسحق هذه الثورة^(٥) ويشير الجغرافي استرابون في هذا الصدد «بأن الحاكم العام كورنيلوس جالوس استطاع أن يخمد النيران التي اشتعلت، ومن المرجح أنه كان يوجد على حدود مصر الجنوبية دولة قوية تسعى للإغارة على مصر، وتهدد هذا الاستقرار والسلام والذي تمتعت به مصر في مراحل حكم الامبراطور أكتافيوس أغسطس وأنه كان لزاما أن تتصدى له مصر^(٦)».

وبالتالي يرتبط أثر الغزو الروماني لمصر ودخولها في إطار الامبراطورية الرومانية على الأوضاع في جنوب البلاد لأن هذه الحملات والقلاقل، كانت تعنى أن هناك علاقات ترتبط بالدولة الفاتحة في جنوب البلاد.

اتفاق بين مصر ومملكة النوبة:

نتيجة لهذه الثورة قرر والي تأمين حدود مصر الجنوبية فصار حتى أسوان ثم إلى جزيرة فيلة، وكان نتيجة لهذه الحملة أن « تم عقد اتفاق

(٥) سجلت هذه المرحلة التاريخية والتي تمثلت في أعمال كورتيليوس جالوس والتي سجل فيها أعماله منقوشة علي حجر من الجرانيت عثر عليه في جزيرة فيلة باللغات المصرية واللاتينية واليونانية ومؤرخاً عام ٢٩ ق.م.

(٦) إبراهيم نصحي : مرجع سابق ، ص ١١٤ .

بينهما نص على أن تكون هناك منطقة عازلة ما بين مصر والنوبة بلغت مساحتها ٢٢٢ كم تقع بين الشلالين الأول والثاني، وكان أهم شروط هذا الاتفاق أن تكون هذه المنطقة العازلة تحت النفوذ الروماني (٧).

وبالتالي تشير الأحداث التاريخية أنه نتيجة لهذه الحملة وقعت كل من مصر والنوبة على معاهدة أقرب إلى معاهدة ترسيم حدود بين البلدين، تؤكد على مناطق عازلة وترسم خط الحدود بين البلدين، وبالتالي فإن الامبراطورية الرومانية لم تتمكن من هزيمة بلاد النوبة، وبقيت على وضعها، لكنها وقعت اتفاق مؤداه احترام الحدود بينهما.

حملة النوبة الثانية على مصر:

عزل الوالي كورتيليوس جالوس، وعين أكتافيوس بدلا منه الوالي ايليوس جالوس، وهذا الوالي عمل على أن يمد نفوذ الإمبراطور إلى بلاد اليمن وسعى إلى فتحها، وانتهز بذلك النوبيون فرصة غياب الفرق العسكرية عن مصر وعادوا لهجومها، وناقضوا الاتفاق الأول، حتى أنهم تمكنوا من هزيمة القوات المصرية على الحدود الجنوبية المصرية، وتمكنوا من الاستيلاء على فيلة، وأسوان، وبالتالي أصدر أكتافيوس أغسطس تعليمات لأحد الفرسان وسمى جايوس نيرونيوس بقتال النوبيين لتأمين سلامة تجارة مصر مع وسط أفريقيا، بما يشير بأن العمليات التجارية بين مصر كولاية رومانية ووسط أفريقيا، كانت تسير بخطى طيبة. ومن المرجح أن العمليات التجارية بين مصر ووسط أفريقيا كانت علاقات قوية في إطار التبادل التجاري، دفع أكتافيوس أغسطس إلى التأكيد على أهمية

القضاء على كل الثورات النوبية تأميناً للتجارة المصرية مع وسط أفريقيا، وقاد الوالي حملتين ٢٢ ق م، ٢٧ ق م وتمكن من مطاردة النوبيين والاستيلاء على نياتا والتي كانت تمثل عاصمة النوبيين آن ذاك.

معاهدة السلام الثانية بين مصر والنوبة،

بعد أن اشتد القتال وأدركت الملكة النوبية أنه لا طائل لها من حرب مصر طالبت بعقد معاهدة السلام بين كل من مصر والنوبة، وأرسلت رسولاً قابل أكتافيوس أغسطس في جزيرة ساموس لعرض الصلح عليه وتوقيع معاهدة سلام عام ٢٠ - ٢١ ق م، وبالتالي وافق الإمبراطور على عقد صلح مع النوبيين كما وافق على سحب قواته من جنوب النوبة « وأشار الصلح على أن يعفى النوبيون من دفع الجزية، واكتفى بأن تحتل القوات الرومانية المنطقة الواقعة بين أسوان، ومدينة الحرقة وجعلها منطقة عازلة، وبالتالي تعدلت الحدود الجنوبية وأصبحت حدود مصر الجنوبية هي الشلال الأول، ونتيجة لذلك الصلح استقر الوضع بين مصر والجزء الشمالي من النوبة قرابة ثلاثة قرون^(٨).

ونتيجة لحرص أكتافيوس أغسطس على مصر، وضع لها تخطيطاً استراتيجياً يضمن به عدم تمرد هذه الولاية بأن ترك بها ثلاث فرق عسكرية رومانية في كل من الإسكندرية ومنف وطيبة، ونتيجة لموقعها الاستراتيجي كان حريصاً على أن يترك قوات لحماية الحدود الشرقية

(٨) سيد أحمد علي الناصري: مرجع سابق، ص ٧٩.

بلاد النوبة: كان قدماء المصريين يسمونها خنت، وكانت تعني الأراضي الجنوبية، وقد بدأت تظهر كلمة نوبة منذ العصر البطلمي حوالي سنة ٢٠٠ ق م.

والغربية وعند مدخل الفيوم لحراسة الطرق المؤدية إلى البحر الأحمر، فهل يمكن القول إن قوة الإمبراطورية الرومانية، وهذه التحصينات العسكرية التي سعى أكتافيوس أغسطس لتحصين مصر بها، من الاعتداءات العسكرية أو الأفكار التي قد تؤدي إلى الثورة على الإمبراطورية الرومانية نجحت في ألا تتغلغل العقيدة المسيحية داخل مصر؟.

السياسة الدينية للرومان ودخول المسيحية مصر ٣٦٥م؛

على أي حال فإن الشعب المصرى فى إطار الإمبراطورية الرومانية يمكن القول بأنه احتفظ بخصائصه وعاش فى الوادى وهو منطقة من الأرض عبارة عن شريط ضيق من الأرض الزراعية تمتد من خارج الإسكندرية حتى أسوان جنوبا وهذه المنطقة هى التى عاش فيها الفلاحون المصريون البسطاء أصحاب البلد، بينما عاش الإغريق بعواصم المدن، هذا الشريط الضيق والذى سكنه المصريون والذى سعى «الخوار» مثل مصر بكل ما فيها من طبيعة وعادات وتقاليده وفكرة وثورة، حيث يمكن القول: إنها احتفظت بخصائصها الفرعونية وعقائدها وديانته التى امتدت عبر ثلاثة آلاف سنة قبل أن يضع الإغريق أقدامهم فى مصر، ولم يستطع هذا الغزو الثقافى الإغريقى أو الرومانى أن ينالوا من روح المصريين آن ذاك^(٩).

بينما كانت الإسكندرية إحدى المنارات المشعة بالحضارة والثقافة الإغريقية بالكتابات الدينية التى كتبتها اليهود وأباء الكيسة المرقسية،

(٩) سيد الناصرى: مرجع سابق، ص ١٦١.

حيث ترجم العهد القديم التوراة، في النصف الأول من القرن الأول الميلادي.

واعتبرت بعد ذلك الإسكندرية منذ أواخر القرن الثاني الميلادي أحد أهم المراكز للدراسات اللاهوتية الكنيسة، والتي تمثلت في كتابات القديس كلمنت Clement والقديس أورجينيوس Origenes ورسائل المؤرخ ديونسيوس اسقف الإسكندرية ٢٤٧/٢٦٤م وهذه الرسائل كانت هي المرجعية التي أخرجت المؤلف الكبير « التاريخ الكنسى » Historia Ecclesiastica على يد المؤلف يوسيبوس Eusebius .

المدرسة اللاهوتية بالإسكندرية ٦٨٠م:

يرى البعض أن مرقص الرسول عندما بدأ في الدعوة للمسيحية في الإسكندرية، أنشأ المدرسة اللاهوتية عام ٦٨ق م وكانت تستهدف تعليماً يعنى مفهوم الإيمان من خلال طرح الأسئلة والإجابة عنها، واستهدفت أيضاً بجانب ذلك، تقوية وتعميق الديانة المسيحية، ولعل مرجعية ذلك هو وجود اليهود بأعداد كبيرة في الإسكندرية، وكان شعب الإسكندرية يناصب الدين اليهودى العدا، بينما كان المسيحيون يرون أنه أساس الديانة المسيحية، يضاف إلى ذلك بأن الذين قاموا على تأسيس هذه المدرسة كانوا يرغبون في التطلع إلى إصلاح العملية التعليمية التي تهدف إليها الديانة المسيحية، يضاف إلى ذلك بأن مجرد إنشاء هذه المدرسة في مدينة كانت مسرحاً كبيراً للفلاسفة الإغريقيين، يعطينا رؤية عن أهمية المدرسة اللاهوتية في تعليم الشعب أصول العقيدة الجديدة، ويرى البعض أن لهذه

المدرسة فضلاً كبيراً في نشر العقيدة المسيحية، ورغم أنها تعرضت للاضطهاد في عصر ديوقليدنوس إلا أنها استعادت مجدها بعد رحيله^(١٠).

الإنجيل باللغة المصرية:

كان لهذه المدرسة فضلاً كبيراً في أن يقوم من تولوا شأنها في ترجمة حياة السيد المسيح إلى اللغة المصرية آن ذاك فأخذ «تينوس» عهداً على نفسه للقيام بهذا العمل، ولكن أدرك أن اللغة الهيروغليفية قد لاتساعده في نطق بعض المقاطع ، فأضاف عليها بعض حروف الهيروغليفية، واستطاع أن يترجم حياة السيد المسيح، وأن يخرج كتاباً مقدساً بلغة معربة، حتى يتمكن المصريون من قراءة هذا الكتاب في البيوت والكنائس.

على أي حال مثلت مصر آن ذاك ملجأ ومأوى للهاربين من بطش اليهود واضطهاد الرومان، ويمكن القول : إن مصر احتضنت هؤلاء، كما احتضنت السيد المسيح وأمه هرباً من اضطهاد الرومان.

ظهور الديرية والرهبنة في مصر:

يرى بعض المؤرخين أن ظهور الديرية والرهبنة في مصر مرجعها إلى ثلاثة اتجاهات :

الاتجاه الأول : هو هروب الفلاحين المصريين من قسوة الضرائب التي كان يفرضها الرومان عليهم وكانت ظاهرة متكررة سميت بالهروب الجماعي، وكان يلجأ إلى الصحراء والأحراش،

(١٠) القس منسى يوحنا: تاريخ الكنيسة القبطية، القاهرة، مكتبة المحبة، ١٩٨٢، ص ٢٤.

وانعكس ذلك بالطبع على عمليات العبادة في فترة انتشار المسيحية فظهرت فكرة الديرية والرهبنة، والتي تمثلت في الراحة النفسية لجموع المصريين الذين فضلوا العيش في الخلاء، وعبادة الرب، أفضل من الانحراط في الحياة الدنيوية والتعرض لأذى البشر^(١١).

الاتجاه الثاني: هو اضطهاد الرومان للمسيحيين مما دفعهم إلى الفرار بدينهم إلى الأحرار والصحارى للعبادة.

الاتجاه الثالث: بينما يرى البعض الآخر أن قبول المصريين للمسيحية لم يكن راجعاً إلى نوع من القناعة، بقدر ما كان مرجعية ذلك هو اعتباره نوعاً من أنواع المقاومة في مواجهة الرومان المفتصبين للأرض، خاصة وأن الرومان كانوا وثنيين، ولكن كيف يمكن القول إن المسيحيين يحملون كل هذه المعاناة في عصر ديوقلدياموس دون أن تكون لديهم قناعة بالدين الجديد، لقد اشتدت وطأة العذاب على المسيحيين في أواخر عصر ديوقلديانوس، حتى أن الكنيسة المرقسية المصرية أصبح التقويم الخاص بها يبدأ بتاريخ تولى ديوقلديانوس العرش عام ٢٨٤م.

لكن يمكن القول إن المسيحية في مصر بعد ذلك أصبحت أمراً واقعاً حتى أن الإمبراطور قسطنطين أعلن حرية العبادة بالنسبة للمسيحيين والوثنيين جنباً إلى جنب، وفي عصر ثيودوسيوس أعلنت المسيحية كديانة رسمية للإمبراطورية الرومانية كلها^(١٢).

(١١) إبراهيم نصحي: مرجع سابق، ص ١٢٥.

(١٢) سيد الناصري: مراجع سابق، ص ٦٦.

يضاف إلى ذلك بأن المصرى بطبيعته يميل إلى التدين، وتتوق نفس الإنسان المصرى بصفة عامة إلى الحياة الروحية، حتى أنه فى أحيان كثيرة يسعى إلى أن يتخلى عن جميع مايشغله، بجانب الاهتمامات المادية، حتى يتفرغ تفرغاً كاملاً لعمليات العبادة والخلوة والتأمل، ومع انتشار المسيحية فى مصر بدأت مظاهر النسك تنتشر رويداً رويداً (١٣).

التغلغل المسيحى للجنوب،

كان اضطهاد المسيحيين أحد الأسباب الرئيسية التى دفعتهم آن ذاك للهجرة إلى الجنوب، ولعلها كانت الشرارة الأولى التى حملت المسيحية كعقيدة إلى جنوب البلاد، ومثل الدين -بالنسبة لهم سواء فى شمال الوادى أو جنوبه صورة من صور المقاومة المصرية تجاه الرومان، بحيث لم يأت القرن الخامس الميلادى إلا وكانت المسيحية كعقيدة قد تمكنت من نفوس الجنوبيين، وأن تنتشر فى بلاد النوبة « وتكونت مملكتان، مملكة مقرة فى الشمال وعاصمتها دنقله، ومملكة علوة فى الجنوب وعاصمتها سوبا، ويمكن القول : إنه بحلول عام ٥٨٠م اعتبرت المسيحية الدين الرسمى للمملكتين أما عن شرق المملكتين والذى كانت تعيش فيه قبائل البجاة، وغرب المملكتين وجنوبها، فقد ظلت الوثنية هى عقيدتها(١٤).

على أى حال اتبع الرومان سياسة التسامح الدينى مع جميع الولايات الرومانية، ونتيجة لذلك لم يحدث أن سعوا لتغيير الديانات المصرية أو

(١٣) مراد كامل: مراجع سابق، ص ٣٠٥.

(١٤) أحمد شلبي: موسوعة التاريخ الإسلامى والحضارة الإسلامية، الجزء الخامس، مكتبة

النهضة، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٢٥٤.

المعتقدات الدينية للمصريين القدماء، ولم يتم ذلك فقط بالنسبة للمصريين، بل إن هذه السياسة اتبعت مع الإغريق واليهود، خاصة أن الأوضاع الثقافية والفكرية كانت قد وصلت إلى مرحلة متميزة في مصر، خاصة في مدينة الإسكندرية التي أصبحت ذات شهرة عالمية، واعتبرت أن ذاك العاصمة الثقافية للعالم، وكان يفد إليها من طلاب العلم الكثير بجانب العلماء والفلاسفة من بلاد اليونان وشتى بقاع الأرض، وبالتالي التقت في الإسكندرية جموع الثقافات والأديان بجانب الأجناس المختلفة.

كان المصريون يشكلون عنصراً أساسياً تجمعهم ديانتهم المعروفة ويؤدون الشعائر الدينية في المعابد مع آلهتهم المصرية، ومع المصريين بكنائس اليونانيين والذين كانوا يحملون ثقافتهم في جلساتهم بجانب آلهتهم الإغريقية والتي تمصرت، يضاف إلى ذلك أن الإسكندرية احتضنت أيضاً الرومان بما حملوه من قوانين وأنظمة سياسية وثقافية وعبادة وإلى جانب كل هؤلاء تعايش اليهود وكان لهم حيز خاص ويحملون الكتاب الذي أوحى إليهم به مع تقاليدهم.

بما يعنى أنه حدث نوع من تلاقح الثقافات وأصبحت الإسكندرية منارة مشعة بالثقافة والفكر، وأصبحت الإسكندرية تحل محل أثينا كمركز أدبي للعالم اليوناني، وبالتالي فإن الامتزاج الفكري وتلاقح الثقافات أعطيا نوعاً جديداً بين الرؤية التي تولدت نتيجة لذلك في إطار الفلسفات والمذاهب الجديدة، حتى أنه ظهرت جهات تسعى للتوفيق بين التعددية الدينية آن ذاك عرفت باسم « حركة التوفيق ».

على أى حال بعد خمسة وستين عاماً من ميلاد المسيح عليه السلام، دخلت المسيحية مصر على يد القديس مرقص عام ٦٥م حيث وصل إلى الإسكندرية كى ينشر الدين الجديد، وقد تمكن من أن يؤسس الكنيسة المرقسية بالإسكندرية، لكن العقيدة المسيحية لم تجد أرضاً مهيأة يمكن السير عليها رغم انتشارها فى أرجاء مصر، ولكن كان عليها أن تواجه اضطهاد الحكام، وأن تدخل فى صراع مع كل الأديان، والمذاهب الموجودة آن ذاك والفلسفات المختلفة، بحيث يمكن القول : إنه حدث صراع بين المسيحية، والوثنية^(١٥).

على أى حال يمكن القول: إن المسيحية خرجت منتصرة، وأصبح آباء الكنيسة القبطية من بين المراجع الأساسية فى العقيدة المسيحية، حيث كتب هؤلاء الآباء فى اللاهوت، والنسكيات، وقد اشتهرت كتابات هؤلاء الآباء فى أنحاء العالم، حيث مثلوا عمدة اللاهوت فى العالم المسيحى.

وبدأ الوثنيون فى اتهام المسيحيين لدى الحكام فى إطار التعاليم الدينية، وانعكس ذلك بالتالى على ظهور فئة جديدة تدافع بقوة عن المسيحية كعقيدة.

على أى حال بدأت المسيحية كعقيدة تنتشر فى مصر منذ القرن الثالث الميلادى، وبدأت تتجذر وتتمكن من نفوس المصريين، وما يؤكد انتشار العقيدة المسيحية لدى المصريين بشكل كبير ماتم كشفه عام ١٩٤٦ وهى

(١٥) مراد كامل: دموكلوبيانوس إلى دخول العرب ، فى تاريخ الحضارة المصرية، العصر اليونانى والرومانى، والعصر الإسلامى، المجلد الثانى، مكتبة مصر، القاهرة، بدون تاريخ، ص ٢٢٢.

بعض النصوص التي رجح الباحثون أنها كتبت عام ٢٥٠-٢٥٠م والتي تبين أنها أبحاث لمدرسة دينية مسيحية كان يقال لها « العارفون بالله » وكانوا يؤمنون بأن الخلاص لايتأتى إلا بالمعرفة، وأن المعرفة هي الإيمان، وأن الإيمان القائم على غير المعرفة باطل.

الفصل الأول

انتشار الإسلام في السودان

يستهدف هذا الفصل معرفة التوجهات العربية بعد الفتح العربى لمصر من خلال نشر الثقافة العربية الإسلامية جنوبًا، وغربيًا، وعلاقة مملكة النوبة بالمسيحية والإسلام، وكيف أن الإسلام وصل إليها بالطرق المختلفة من خلال الهجرات العربية تارة، والحروب تارة ثانية، بجانب المعاهدات . وخاصة معاهدة البقط، لكن لا يمكن إغفال الهجرات العربية سواء قبل المعاهدة أو بعدها والتي انعكست فى إطار تداخل العلاقات العربية الأفريقية وأدت بالتالى للاختلاط والمصاهرة وجاء الاختلاط والمصاهرة برؤى ثقافية أثرت وتأثرت بالمعطيات فى كلا الجانبين، والتي بدت واضحة بعد أن تم فتح عمرو بن العاص لمصر عام ٦٤٢م واتخذ من العاصمة الجديدة الفسطاط نقطة انطلاق للثقافة العربية الإسلامية، والتي يمكن القول: إن هذه الثقافة صارت فى اتجاهين متوازيين الاتجاه الجنوبى لمصر الذى اتجه نحو دولة النوبة المسيحية وشعب البجة، والاتجاه الثانى ناحية الغرب والذى استهدف دول المغرب العربى (ليبيا وتونس، والجزائر)، ولكن كلا الاتجاهين اختلفا فى إطار التخطيط الاستراتيجى السياسى والثقافى، فبينما أدرك العرب الفاتحون وقتها أن الحدود الجنوبية المصرية، لاحتياج إلى جهد عسكري كبير، كنتيجة لوجود مملكة مسيحية صغيرة يمكن التعامل معها بطرق مختلفة، ورغم أن هذه الرؤية حكمت فكر الفاتحين العرب آن ذاك إلا أنها لم تأخذ فى حساباتها أو تقدر مدى قوة هذه الدولة الصغيرة، وكيف تعاملت معها الإمبراطورية الرومانية عندما فتحت مصر كولاية رومانية وأن العلاقات التى حكمت مصر تجاه مملكة النوبة آن ذاك كانت الحروب، والتي أدت إلى عقد المعاهدات

المختلفة نظراً لأن الرومان أدركوا أهمية هذه المملكة وقتها على تحديد خطوط التجارة بين الإمبراطورية الرومانية ووسط أفريقيا وكانت مصر تمثل أحد معابرها الأساسية، وبالتالي أدرك الرومان مالم يدركه العرب أن ذاك استراتيجياً بالنسبة للجنوب . وتلك المعاهدات بين الرومان ومملكة النوبة هي التي ساعدت على وصول المسيحية إلى تلك الأراضي، وعلى أى حال يمكن القول: إن استراتيجية العرب الفاتحين بنيت على حسابات خاطئة على أساس أن الجبهة الجنوبية يمكن التعامل معها بطرق مختلفة، لذلك فإن الحرب وقعت بين مصر، ومملكة النوبة وانتهت صلحاً لكن ظل العرب مقتنعين بأن مكنم الخطر الحقيقي في الحدود الغربية لمصر، لذلك اختلفت الاستراتيجية العسكرية بالنسبة لكلا الاتجاهين.

لذا يستهدف هذا الفصل إيضاح الاستراتيجية العربية التي بنيت على حسابات خاطئة تجاه جنوب مصر وكيف أخرت بالتالي عمليات التعريب والأسلمة في هذا الجزء، وكيف أن الجبهة الجنوبية كانت تمثل خطورة على العرب الفاتحين تماماً كالجبهة الغربية لذا فقد لوحظ أن الجبهة الجنوبية تعربت وأسلمت بعد فترات طويلة من الزمن، والتي مثلت الهجرات العربية أحد أضلع المثلث الهام في إطار عمليات تلاقح الثقافات بين العروبة والأفريقية، والتي أعطت أبعاداً هامة في عمليات التعريب حتى من قبل وصول العرب الفاتحين إلى مصر.

العلاقات العربية الأفريقية:

على أى حال كان للهجرات العربية دور أساسى وفاعل فيما وصلت إليه العلاقات العربية الأفريقية، سواء قبل ظهور الإسلام أو بعد ظهوره، يمكن

القول: إن العوامل الجغرافية ساعدت على ذلك خاصة وأن البحر الأحمر كان يمثل أداة من أدوات الربط والاتصال البشرى بين آسيا، وأفريقيا يضاف إلى ذلك، أهمية بوغاز باب المندب والذي كان يمثل شرياناً طبيعياً فى الطريق الذى اتخذته القوى البشرية فى آسيا للهجرة إلى أفريقيا، فإذا ما أضفنا إلى ذلك نهرا النيل والذي كان يعتبر أحد الشرايين الطبيعية فى عوامل الاتصال بين العرب والأفارقة، لأدركنا أهمية هذه المعابر فى إيصال الثقافة العربية الأولى لأفريقيا، مما أدى إلى انصهار الثقافة الأفريقية وتزاوجها وتلاقحها مع الثقافة العربية قبل ظهور الإسلام.

يضاف إلى ذلك الثقافة الرغوية والتي اتفقت فيه البيئة العربية مع البيئة الأفريقية فسهلت عمليات الاختلاط والمصاهرة، وأعطت أيضاً صورة من صور انتشار الدين فيما بعد، ومنذ استخدم العرب التقسيم التقليدى للمرق فى السودان وادى النيل وانقسموا إلى مجموعتين، المجموعة المدنانية والمجموعة القحطانية أو عرب جهينة^(١).

ويمكن القول: إن هذا التقسيم يعطينا صورة عن متابعة الموجات العربية المهاجرة إلى مملكة النوبة من موطنها الأصلى وهذه الهجرات تمايشت فى المملكة ولم يحدث بينها أى نوع من الخلاف بين الوافدين الجدد وأهل النوبة وبالتالي أمدت هذه الهجرات العربية بلاد النوبة بالعديد من الموجات العربية، وبمقتضى هذه الهجرة حدثت المصاهرة والتزاوج وتلاقح الثقافات وتعايش الجميع متعاونين، وكانت هى التى شكلت

(١) عبد الميز كمال: جغرافية الإسلام فى أفريقيا، ١٩٦٧، معهد الدراسات الإسلامية، القاهرة، ص ٣٥ وما بعدها.

المكون الثقافي العربي الحديث في شمال ووسط السودان وأصبح البعد العربي الاستراتيجي هو البعد المؤثر في هذه المنطقة فيما بعد^(٢).

على أي حال لا يمكن إغفال إبرام معاهدة البقط بين مصر والنوبة والتي كان لها أثرها المباشر في إطار نشر الثقافة العربية الإسلامية، ومراجعة ذلك إلى الرؤية القانونية التي تأسست عليها المعاهدة، على أن يجتاز العرب بلاد النوبة في إطار معاملتهم التجارية غير مقيمين، كانت ذات أثر بالغ في نقل الثقافة لهذه المنطقة رغم أن المسيحية كانت قد تجذرت في دولة النوبة في إطار مملكة المقرة، وعلوة، منذ عام ٥٤٠م، من خلال النشاط التبشيري القادم من مصر إلى مملكة علوة، ومن مملكة علوة إلى مملكة المقرة، والذي كان يعنى صعوبة تغلغل الثقافة العربية الإسلامية وتغيير البنية الثقافية لهذه المنطقة نظراً لانتشار المساحة التي شغلتها المسيحية وانتشار وتغلغل المسيحية إلى مملكة مقرة، والتي كانت تقع جنوبي الخرطوم على الضفة الشرقية للنيل الأزرق بجانب منطقة تتبع مملكة علوة شمال الخرطوم عرفت باسم الأبواب، وكانت مملكة علوة من الناحية الدينية تابعة لكنيسة مصر، وقامت بينهما علاقات تجارية، ويبدو أن

(٢) لفظ السودان: كان يستخدمها العرب دلالة على كل البلاد الواقعة جنوب مصر وجنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا، والتي يسكنها السود، أما المصريون فقد كانت كلمة السودان بالنسبة لهم تعنى جزءاً محدوداً من هذا الشريط وهو السودان العربي، أو السودان وادي النيل الذي يقع جنوب مصر، وكان هذا الجزء يسمى عند قدماء المصريين «نوبيا» أي بلاد الذهب، والجزء الشمالي يسمى النوبة وهو الذي يجاور مباشرة حدود مصر، أما من ناحية السكان فالنوبيون يقسمون إلى خمس مجموعات رئيسية، الدناقلة في الجنوب، والحمس والسكوت في إقليم الجنادل، والقديمة بين وادي حلفا وكركسو، والكنوز في الجزء الشمالي من كركسو إلى أسوان، وجنوب النوبة يقع إقليم سنار، والجزيرة ومايقع غرب النيل من تلال تسمى كردفان، وإلى الغرب من كردفان تقع مملكة دارفور.

الوضع بين كل من مملكة علوة، ومملكة المقرة باختلاف بالنسبة لمصر، فقد تأثرت مملكة المقرة بما يجرى فى مصر لقربها منها، بينما كان تأثيرها على مملكة علوة لا يوازى نفس التأثير الآخر نظراً لبعدها نسبياً عن مصر، يضاف إلى ذلك أن معظم أثارها لم يعثر عليها، وقد تعرضت مملكة علوة المسيحية إلى غارات جيرانها، والتي كان لها أثر فاعل فى انهيار الدولة المسيحية فيها، والتي ساعدت بالتالى على نشر الثقافة العربية الإسلامية فيها ولعل مرجعية انهيار هذه المملكة إلى عوامل عدة، منها إغارات مملكة الزغاوة عليها منذ القرن الثانى عشر الميلادى خاصة فى إطار طريق القوافل التجارية، والتي كانت محصورة وقتها بين بحيرة تشاد غرباً إلى النيل شرقاً، بجانب الإغارات الأخرى عليها من جيرانها محاولين الحصول على الرقيق، وكانت توصف مملكة علوة بما فيها من « أبنية حسان وكنائس كثيرة الذهب وبها رباط يجمع بين صفوفه جماعة من المسلمين، وملك مملكة علوة يوصف بالفنى والجاه أكثر من ملك مملكة المقرة، بما يعنى أن هذه المملكة كانت موفورة الموارد الاقتصادية.

أما عن الديانة فى مملكة علوة فمن الواضح أن البعض منهم كان يعترف بوحدانية الله، والبعض الآخر لا يعرف الخالق، ويعبد الشمس والنار ويضاف إلى ذلك أن الطبيعة الجغرافية لهذه المملكة تتسم باتساع رقعتها بجانب أن الأمطار فيها طوال العام والذي انعكس بدوره على المراعى، والزراعة التى ترتبط بالمطر وتلك الأوضاع الجغرافية ساعدت على الهجرة العربية الشمالية، وتشير المراجع إلى أن الذين اعتنقوا المسيحية من أهل علوة لم تكن بهم مسحة من التعصب، بما يعنى أن عدم التعصب ساعد على

انتشار الثقافة العربية أن ذلك وسمح بتواجد العرب بينهم وبالتالي يمكن القول: إن الهجرة العربية إلى أفريقيا اتخذت ثلاث مسارات^(٢):

المسار الأول: «مسار البحر الأحمر وباب المنذب»

اعتبر هذا المسار بوابة العبور التي حملت من خلالها اللغة العربية والدين إلى أفريقيا، وبعد أن استقر المقام للعرب في مصر، كان عليهم دوراً أساسياً في نشر الثقافة العربية الإسلامية فصاروا غريباً وجنوباً واخترقوا الصحراء، حتى وصلوا إلى خط الاستواء وتمكنوا من الاستقرار في السواحل الشرقية والطريق لأفريقيا، ويمكن القول: إنهم تبادلوا المنافع من خلال الأعمال التجارية بحيث أصبحت قوافل التجارة تسير بشكل منتظم بين شمال أفريقيا ووسطها وغربها وجنوبها وكانت التجارة والتعامل اليومي إحدى أدوات التفاهم والافتتاح التي عمقت العلاقات العربية الأفريقية ونجحت في الوصول بالإسلام لتلك المناطق تدريجياً، ويمكن القول: إن سهولة ويسر العقيدة الإسلامية سمحت بدخول الأفارقة إلى هذا الدين خاصة وأنهم كانوا في حاجة إلى عبادة يتجهون بها إلى الله سبحانه وتعالى، ويمكن القول: إن الأفارقة تفهموا روح الثقافة العربية الإسلامية التي تأسست على حرية الإنسان التي اتفقت وطبيعة الإنسان الأفريقي.

ونظراً لأن الإسلام عقيدة وشريعة جاء للبشر كافة وأنه قانون حياة، وقيم ومثل أخلاقية ورؤية سياسية، وبناء اجتماعي، ومساواة في الحقوق والواجبات، وتأسيساً على تلك الرؤية نجح الإسلام في القضاء على عبادة

(٢) أحمد الحفناوي: السودان وادي النيل في ظل الإسلام، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٤٥

الأسلاف التي اعتنقتها القبائل الأفريقية، وقضى بالتالي على أعمال السحر وغيرها، كما حرم الزنا، والخمر، وأشار إلى ضرورة ستر المرأة والتخلي عن العري، بجانب تحديد عدد الزوجات، وبالتالي يمكن القول: إنه نظم الحياة في المجتمع الأفريقي، وبالتالي انصهر الأفريقي مع العربي، وأصبحت اللغة العربية تتدخل في معاملات كثيرة بين الأفارقة بعضهم البعض.

المسار الثاني: « وادي النيل »

يعتبر نهر النيل أحد المعابر الأساسية التي ساعدت على الهجرات العربية إلى كل من شمال، ووسط السودان كرد فعل طبيعي بعد أن استقر العرب في مصر بعد الفتح العربي لمصر، وبالتالي يمكن القول: إن العرب حملوا لواء الحضارة العربية الإسلامية إلى أفريقيا من خلال العديد من المسارات المختلفة.

المسار الثالث: « المسار الليبي »

والذي كان أحد البوابات الرئيسية للهجرات القديمة، وفي نفس الوقت للهجرات الحديثة، كل هذه الهجرات العربية من خلال هذه المعابر والمسارات حملت معها الثقافة العربية الإسلامية، وبدأ الإسلام في الانتشار التدريجي.

على أي حال فإن الأفارقة سمحوا للهجرات العربية بالتواجد، بل إن هذه الهجرة لم تتصادم بأي شكل من الأشكال مع أهالي البلاد، ولعل مرجعية ذلك هي المساحة الشاسعة من الأراضي التي تمتعت بها مملكة

علوة، وهذه الهجرات كانت أحد العوامل الأساسية التي ساعدت على سقوط هذه المملكة، حيث لم تتمكن المملكة فيما بعد من مواجهة القبائل العربية الوافدة عليها، بجانب أن سقوط مملكة المقرة المسيحية أيضاً أوائل القرن الرابع عشر الميلادي، ساعد على ازدياد الهجرة العربية، وتشير المراجع إلى أن أكبر الهجرات العربية كانت هجرة قبيلة جهينة، والتي يشير المؤرخون إلى أنها كانت من صعيد مصر، وبلاد الحبشة، حتى يمكن القول : إن العرب لم يلقوا مقاومة في إطار هذه الهجرات، وأن هذه الهجرات كان يغلب عليها طابع الاتفاقيات والمصاهرة، والزواج، أكثر مما يمكن أن يقال: أنها هجرات كانت تتسم بالتواجد من خلال العنف، حتى إن شمال ووسط السودان أواخر القرن الثالث عشر الميلادي شهد نوعاً من تزاوج وتلاقح الثقافات يضاف إلى ذلك عدم التعصب التي اتسم به أهالي المملكة بجانب صفات التسامح.

يمكن القول: أنه حدث بينهم ظاهرة الانصهار التدريجي بين العرب والأفارقة، وبالتالي عندما دانت مدينة دنقلة أصبح الطريق للهجرات العربية ميسوراً، حيث بدأوا الاتجاه جنوباً على طول النهر، فإذا ما أضفنا إلى ذلك الهجرة العربية إلى حوض النيل الأوسط، والتي اشتملت على جموع قبائل العدنانية، والقحطانية، ولقد ضمت العدنانية قبائل الكواهلة والجليون، والرشايدة، بينما ضم القحطانيين، الجهنيون، وقد أشار ابن بطوطة في القرن الرابع عشر الميلادي ١٣٥٢م إلى أن الكواهلة كانوا يقيمون في المنطقة الممتدة بين عيذاب إلى سواكن وأنهم كانوا يتعاملون مع البجة ويعرفون لفتحهم، ويشير المؤرخون أن الكواهلة وصلوا إلى السودان من

جزيرة العرب مباشرة عبر البحر الأحمر واستقروا فى الإقليم الساحلى بين سواكن وعيذاب، ويرى البعض أن هذه الهجرة المثلة فى الكواهلة جاءت عن طريق مصر وليست الجزيرة العربية، فى كل الأحوال فمن الغالب أن هناك هجرات عربية دخلت السودان، حملت معها العادات والتقاليد والعرف العربى.

أما عن المجموعة العربية الثانية وهى جهينة فقد توالى هجرتها إلى مصر تم استمرت هجرتها جنوباً إلى بلاد النوبة والبيجة منذ منتصف القرن التاسع الميلادى.

على أى حال فإن جهينة انقسمت فى السودان إلى ثلاث مجموعات رئيسية، الأولى شملت قبائل رفاعة واللحومية، والحلوية، والعوامرة، والخوالدة، والشكرية، والقواسمة، والعيديلاب، والعركيين، ويقعون فى النصف الشرقى من السودان.. والمجموعة الثانية تشمل دار حامد، وبنى جرار، والزيادية، والسنبلة، والمعاليا ويقيمون فى المنطقة الوسطى الشرقية من كردفان.. أما المجموعة الثالثة التى اشتملت على الوردية، والملحية، والمحاميد، والكبايش، والمغاربة، والحرر كانوا يعيشون فى كردفان، ودارفور وهذه المجموعات لم تنتشر بشكل مباشر بل جاءت خلال عدة قرون واستقرت على شكل جماعات وعاشوا تحت عباءة سلطان وملوك علوة، ويشير علماء الأنثروبولوجيا فى هذا الإطار خاصة عن ظاهرة انتشار الثقافة إلى ثلاثة محاور رئيسية^(٤):

(٤) سعاد علي شمبان: الأنثروبولوجيا الثقافية لأفريقيا، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٢٧.

المحور الأول: يتمثل في هجرة العناصر الثقافية من بلد إلى بلد .

المحور الثاني: مدى قبول هذا الوافد الجديد من خلال مجتمع معين.

المحور الثالث: مدى توافق العناصر الثقافية المهاجرة مع القوى والعناصر الثقافية الموجودة والسائدة في المجتمع الجديد خاصة وأن الحركة الثقافية وانتقالها من مكان إلى مكان، تعنى انتقال النمط والعادات والسلوك الثقافى مع المهاجرين بما يعنى أن هناك زراعة لثقافة جديدة في مجتمع ثقافى جديد، تعتبر غريبة عن الثقافة الوافدة ويسمى علماء الأنثروبولوجيا هذا النوع الناتج بفعل هجرة هؤلاء الوافدين تحت عوامل الضغط الاجتماعى أو الطرد المادى، والذين جاءوا محملين بأنماط ثقافية جديدة، ونجحت هذه الهجرة في نقل هذه الثقافة تسمى بطريق عرضى، بينما يرون أن هناك طريقاً آخر يسمى طريقاً شعورياً بتعمد، وهذا النوع من انتشار الثقافة هو الذى يصاحب الهجرات الاستعمارية أو التجارية التى تستهدف فرض ثقافتها، وتغيير البنية الثقافية لهذه الشعوب واستغلالها.

على أى حال جاءت نتائج هذه الهجرة، والاختلاط بالأفارقة الذين تمثلوا فى السكان الأصليين للبلاد، بأن ساعد على القضاء على بعض العادات والتقاليد للسكان الأصليين حيث شعر الفرد بحرية، وأصبحت الأرض ملكاً للقبيلة بعد أن كانت ملكاً للملك يضاف إلى كل ذلك قوة الدين الجديد الذى حمله العرب المهاجرون إلى تلك المناطق الجديدة.

على أى حال فإن المسلمين ووجهوا بعقيدة موجودة وثابتة فى دولة النوبة وهى العقيدة المسيحية وكانت قد تجذرت فى نفوس السكان، وبالتالي

كان على العرب الوافدين المحملين بالدين الجديد أن يتعاملوا مع المملكتين من خلال ماتوصلوا إليه في إطار معاهدة البقط والتي يمكن القول إن المعاهدة نجحت في أن تجعل المسيحية والإسلام يسيران جنباً إلى جنب وبدا وكأن ذلك في صالح العقيدة الإسلامية، حيث بدأ انتشار الإسلام تدريجياً في بلاد النوبة. فهل يمكن القول إن الإسلام كعقيدة ترسخت في نفوس العرب المهاجرين إلى هذه المناطق قد ألفت بظلالها على السكان، بما حمله هذا الدين من قيم ومثل عليا زرعت التسامح والمحبة في النفوس؟ أم أن سكان مملكة النوبة السودانيين أنفسهم جبلوا على المحبة والتسامح؟ أم أن البيئة والبعد الجغرافي والتوجه نحو النيل والزراعة ألفت بظلاله على هذه الروح التي تحلى به أهل البلاد؟ أم أن انصهار الثقافات كنتيجة للمصاهرة بين العرب الأفارقة أوجدت شخصية سودانية ذات أبعاد مختلفة، وأعطت روح جديدة لم يألفها الجميع، أم أن الفتح العربي لمصر كان أحد الأسس الرئيسية التي ساعدت المهاجرين العرب، على أن يصبحوا ذات قوة مؤثرة بين أهالي البلاد الأصليين وانعكس ذلك بالتالي على تفهم العقيدة والدين الجديد.

على أى حال يمكن القول إن الهجرات العربية لعبت دوراً أساسياً في كل ما أشير إليه خاصة أن العرب جاءوا محملين بثقافتين، ثقافة مادية، وثقافة معنوية، حيث اشتملت الثقافة المادية على المهن التي امتهنوها، كالرعى وغيرها من المهن التي كان العرب يجيدونها، أما عن الثقافة المعنوية فقد اشتملت على العديد من مظاهر السلوك اليومي والذي بات واضحاً في العادات والتقاليد، والتي بالتالي انعكست على ما حمله العرب من قيم،

وأفكار، ومعتقدات، بحيث يمكن القول إن هذه الهجرات نجحت فى أن تنقل ثقافتها إلى هذا المجتمع الجديد^(٥) بحيث أدت هذه الهجرات التى حملت معها الثقافة إلى الانصهار بين العرب والأفارقة وتلاقح وتزاوج الثقافات وعمليات المصاهرة والزواج يضاف إلى ذلك خصائص السكان الإيجابية، التى تحمل بين جوانبها قدرًا كبيرًا من التسامح، بحيث سمحت للمهاجرين العرب بالإقامة والعيش، وفى نفس الوقت فإن العقيدة الجديدة كانت تحمل بين ثناياها ماصداف قدرًا كبيرًا من طبيعة الإنسان الأفريقى، يضاف إلى ذلك البعد الجغرافى الذى ساعد على هجرة العرب، وبالتالي لا يمكن فى نفس التوجه إنكار الدور المتميز الذى لعبه الفتح العربى لمصر، والذى كان له أكبر الأثر فى تلك التوجهات التى حملت الثقافة والدين الجديد لتلك المناطق، وفى هذا الإطار تعددت الآراء حول السودان كقطر أفريقى، رأى البعض أن الثقافة العربية الإسلامية كرافد هام لم تعرفها السودان إلا منذ خمسة قرون مضت، وأن السودان قبل أن يتعرف على الثقافة العربية الإسلامية كان قطرًا أفريقيًا خالصًا لا يعرف إلا العناصر الزنجية، والحاامية، ومن خلال هذا الطرح يربطون العروبة بالإسلام، أى أن السودان لم يعرف الثقافة العربية إلا عند وصول الإسلام للسودان من خلال الهجرات العربية، ويرى البعض الآخر أنه كان يوجد تبادل تجارى بين العرب والأفارقة قبل ظهور الإسلام، ويدللون على ذلك بوجود مراكز تجارية على السواحل الأفريقية، ويعتبرون أن هذه المراكز التجارية كانت تمثل بالنسبة لهم نقطة انطلاق إلى قلب أفريقيا، ويؤكدون على هجرة

(٥) سعاد علي شعبان: مرجع سابق، ص ٣٦.

جماعات عربية من الجزيرة العربية إلى الحبشة، ويؤكدون أن هذه الهجرة وصلت أقصاها في دولتي معين، وسبأ، حيث لعبت التجارة وقتها دورًا أساسيًا في ذلك، ويرون أن الاستقرار كان أحد الثوابت الأساسية في وادي النيل بين العرب الذين يعملون بالتجارة حتى وصلوا في استقراره هذا إلى غرب وادي النيل كما أنهم وصلوا في تحركاتهم إلى بلاد النوبة، حاملين معهم الدين الجديد والذي وجد فيه الإنسان الأفريقي أبعادًا جديدة اتفقت وطبيعته، وأحس فيه بالمساواة بين السيد والمسود وأن هذا الدين ينبذ العبودية ويدعو للمحبة والسلام^(٦).

فلسفة الإسلام:

على أي حال ونتيجة لما سبق فإن الإسلام كعقيدة انتشر في مملكة النوبة بصورة طبيعية ودخلها سلمًا، كنتيجة للهجرات العربية وعمليات المصاهرة التي تمت بين أهالي البلاد المهاجرين الجدد من العرب، يضاف إلى ذلك بأن العقيدة الإسلامية دعت إلى الهجرة في قوله سبحانه: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾^(١) بما يعنى أن الهجرة تمثل لدى المسلمين صورة من صور البحث عن الرزق، واتساقًا مع العقيدة، كانت الهجرة بدوافع دينية مؤمنين أن وعد الله حق، بجانب أن أحد الأسباب الرئيسية والسماط الطبيعية في انتشار الإسلام، يرجع لكونه يمتلك قدرًا هائلًا من ثبات العقيدة ورسوخها في نفوس الذين آمنوا به، بحيث يمكن القول إن من دخلوا في الإسلام نتيجة

(٦) أحمد الحفناوى سودان وادي النيل في ظل الإسلام، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٩٠.

(١) سورة الملك: آية رقم (١٥).

للهجرة والاختلاط أدركوا وقتها أن هذا الدين الجديد حمل إليهم فكراً جديداً كما أنه اشتمل على مناهج الحياة المختلفة وضبط إيقاعها والتي انعكست بدورها على مدركات الحياة الزوجية للإنسان، في إطار من السلوك اليومي للإنسان المسلم والذي استمد جذوره من العقيدة فدفع هذا الفكر- الذي حمله الإسلام- شعوب هذه البلاد - سواء التي تم فتحها أو التي أسلمت سلمًا نتيجة للهجرات العربية - إلى الوصول إلى قناعة بهذا الدين الجديد، وبالتالي فإن العقيدة الإسلامية التي آمن بها العرب عندما قويت الدولة الإسلامية، جعل الإسلام ينتشر في ربوع العالم بلا ضغط أو إكراه، خاصة وأن العقيدة الإسلامية أكدت على أنه: ﴿ لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي ﴾ (١) والدليل على ذلك أيضاً أن تعداد المسلمين يبلغ أكثر من بليون نسمة موزعين في أنحاء الكرة الأرضية نظراً لأن العقيدة الإسلامية وما اشتملت عليه من مناهج وحقوق للإنسان نظمت الحياة وأسست قانونها ونظم حكمها، منذ بدايتها الأولى وبعد رحيل الرسول الكريم ﷺ وبعدها تم اختيار أبي بكر الصديق رضي الله عنه خليفة للرسول، وأراد أن يرسى قواعد الحكم على أسس من الديمقراطية قال عند توليه خلافة المسلمين « وليت عليكم ولست بخيركم فإن أحسنت فأعينوني وإن أسأت فقوموني، وتأسيساً على ذلك فإن الإسلام يمتلك قدرًا هائلاً من العطاء التنظيمي الذي بموجبه يضبط إيقاع الحياة في منظومة قانونية يحمل بين ثناياها المفاهيم الحديثة والعصرية والتي تتجاوز الديمقراطية الحديثة التي تؤسس نظم الحكم في الدول، وبالتالي وجد الإسلام كعقيدة وشرعية آذاناً

(١) سورة البقرة : من الآية ٢٥٦.

مصفية وقلوباً مفتوحة، وعقولاً تستوعب ووجداناً يتأثر فبدأ فى الانتشار التدريجى بين الشعوب المختلفة، وبالتالى لم تحتاج العقيدة الإسلامية فى جنوب الوادى إلا أن يتعرف أهالى البلاد على هذه العقيدة السمحاء من خلال الحركة التجارية والهجرة التى استقرت فى بلاد النوبة والتى ساعدت على نشر العقيدة فى بلاد النوبة والتى جاءت كرد فعل طبيعى رغم المقاومة التى واجهها العرب المسلمون من ملوك النوبة^(٧).

على أى حال ما أشار إليه الخليفة أبو بكر الصديق « يدل على صورة هامة فى إطار نظام الحكم الإسلامى بنيت على الشورى وحساب المخطيء، ونظرًا لأن الإسلام يعالج قضايا المجتمع معالجة برؤى شاملة فى إطار مناحى الحياة المختلفة فنجد أن الاقتصاد الإسلامى الذى احتل مساحة قوية فى إطار ما يحمله المسلمون من ثقافة قادمة فى إطار عمليات البيع والشراء ومن قيم دينية لها انعكاسات على المعاملات التجارية فى البلاد التى اجتازها المسلمون، وإن كانت الرؤى الإسلامية خلت من النظريات الاقتصادية لكن العقيدة أكدت على القيم المستمدة من الدين، فى إطار المعاملات الاقتصادية بشكل عام ومن خلال المعاملات اليومية بين البشر، والتى استطاع المسلمون من خلال ما حملوه من قيم فى إطار المعاملات التجارية اليومية أن يعطوا صورة متميزة للإنسان المسلم.

وبالتالى يمكن القول إن العقيدة الإسلامية اهتمت بالاقتصاد فى إطار المعاملات اليومية كأحد الوسائل التى تجعل الإنسان يحيى حياة طيبة

(٧) عبد الهادي علي النجار: الإسلام والاقتصاد، دراسة فى المنطور الإسلامى لأبرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والأدب، الكويت، ١٩٨٢، ص ١٩ وما بعدها.

وكريمة، بما يعنى أن الاقتصاد الإسلامى يحمل بين ثناياه من الناحية الاقتصادية قيماً روحية مستمدة من الشريعة الإسلامية فى إطار أصولها الأساسية التى تطبق الرؤية الاقتصادية فى الحياة اليومية، ويعنى ذلك بأن السياسة الاقتصادية فى الإسلام من خلال الجذور والقيم الإسلامية فى إطار المعاملات هى رؤية ثابتة لدى الإنسان المسلم، بينما فى الإطار الوضعى هى رؤية تشتمل على التطوير المستمر طبقاً لمصالح المسلمين، ولهذا نزل قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ (١) وقوله سبحانه ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ (٢) وقوله تعالى: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ (٣) وقوله سبحانه ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ (٤) وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ (٥)، ويؤكد ذلك قول الله تعالى: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسِ الدَّارَ الدُّنْيَا﴾ (٦) بما يعنى أن الدين الإسلامى دين شامل، وأن الأنشطة الاقتصادية المختلفة تخضع لرقابة الله سبحانه وتعالى، بجانب خضوعها للضمير الإنسانى (٨).

يؤكد أيضاً حديث الرسول ﷺ « نعم المال الصالح للرجل الصالح » وقوله ﷺ « تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم » وقوله ﷺ « الناس

(١) سورة البقرة : الآية (١٨٨)

(٢) سورة الحشر : الآية (٧).

(٣) سورة النور : الآية (٣٢).

(٤) سورة الذاريات: الآية (١٩).

(٥) سورة البقرة : الآية (١١٩).

(٦) سورة القصص: الآية (٧٧).

(٨) عبد الهادي علي النجار : مرجع سابق، ص ٢٠.

شركاء فى ثلاث الماء والكلا والنار» وقوله ﷺ « من أحيا أرضا ميتة فهى له » وحديث عمر بن الخطاب ؓ عندما يتساءل « أنا ملك أم خليفة » ويرد سلمان الفارسى ؓ « إذا أنت صرفت درهماً فى غير وجهه فانت ملك، وإلا كنت خليفة » بما يعنى أنك يا خليفة المسلمين مؤتمن على أموال المسلمين وتخضع لحساب الله بجانب حساب المسلمين، كما تأكدت الرؤية الاقتصادية والتي دعمت قيام الدولة الإسلامية وجعلت الإسلام ينتشر فى ربوع العالم دينا صالحاً لكل زمان ومكان، ورؤية خلفاء المسلمين على أهمية الرؤية الاقتصادية فى الإسلام أيضاً فى حوار الخليفة معاوية بن أبى سفيان مع أبى ذر الغفارى « عندما سأل معاوية ما يدعوك أن تسمى مال المسلمين مال الله » قال معاوية يرحمك الله يا أباذر، فإنى لا أقول إنه ليس لله ولكن سأقول « مال المسلمين » هذه الرؤية التى تحمل قدراً كبيراً من المشاركة المجتمعية لجموع المسلمين فى مناحى الحياة الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، دفعت شعوب البلاد التى هاجر إليها العرب أو المفتوحة إلى أن تعتنق الإسلام طوعاً لأن العرب الفاتحين كانوا يعرضون الإسلام كدين على الشعوب أو الاستمرار فى معتقداتهم على أن يدفعوا الجزية التى تمثلت كونها جزية على غير المسلم يدفعها راضياً دفاعاً عن الوطن^(٩).

ويمكن القول إن الرؤية الاقتصادية فى الإسلام وأصولها والتى جاءت

(٩) عمر بن الخطاب: ولد عمر بن الخطاب ؓ قبل حرب الفجار بنحو أربعة سنوات، وقيل إنه ولد بعد ميلاد الرسول ﷺ بثلاث عشرة سنة، أى سنة ٥٧١م، وامتهن مهنة رعى الغنم فى صغره، وكان محترماً فى قوله، أسلم عمر بن الخطاب ؓ فى السنة الخامسة للدعوة، دافع عن الإسلام، وتولى خلافة المسلمين، وتم فتح مصر فى عصره.

من خلال نصوص من القرآن، وأحاديث الرسول ﷺ، وأقوال الصحابة، جاءت بشكل عام وبالتالي أخذ المسلمون على عاتقهم الاجتهاد طبقاً لظروف المسلمين وتأسيساً على هذا الاجتهاد رفض عمر بن الخطاب ما كان يراه بعض المسلمين من أن أراضى الشام والعراق التي تم فتحها في حكم الفئام، ورفض توزيعها على الذين قاموا بالفتح وأحالها إلى ملكية جماعية للمسلمين، كما اعترض أبو ذر الغفاري على استئثار إقليم في عهد الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه بخيرات المجتمع، وأكد بأنه لا يجوز لمسلم أن يمتلك أكثر من حاجته^(١٠).

وفي إطار العدل الاجتماعي الذي تحلى به الإسلام والموقف الشهير لعمر بن الخطاب رضي الله عنه ثاني الخلفاء الراشدين، عندما عاقب ابن عمرو بن العاص والى مصر آن ذاك، نتيجة لاعتدائه على أحد المصريين، ضارباً إياه بالسوط قائلاً « أنا ابن الأكرمين » وعندما ذهب المصري شاكياً ابن الوالى، طلب الخليفة عمر من المصري أن يضرب ابن الأكرمين بالسوط كما ضربه، حتى إن الخليفة طلب من المصري أن يضرب عمرو بن العاص ذاته معللاً ذلك بقوله: « فوالله ماضريك ابنه إلا بفعل سلطانه، أى سلطان أبيه، وأجابه المصري ياخليفة المسلمين لقد ضربت من ضربنى وأكد عمر قوله «أما والله لو ضربته ماحلنا بينك وبينه حتى تكون أنت الذى تدعه» وأشار الخليفة وقال قولته « أيا عمرو متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً».

(١٠) محمد شوقي الفنجري: ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية وأهمية الاقتصاد الإسلامى، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٢، ص .

بجانب أن الإسلام كرم الإنسان تكريمًا عظيمًا « لقد كرّمنا بني آدم » ونرى في فتوى الإمام بن حزم والعديد من العلماء في إطار الحرص على الإنسان المسلم وسد حاجاته « إذا مات رجل جوعاً في بلد اعتبر أهله قتله وأخذت منهم دية القتل، بجانب أن المرأة في الشرائع التي جاءت قبل الإسلام لم يكن لها حقوق تذكر، ففي شريعة الرومان لم يكن هناك اعتراف بحقوق المرأة، وبالتالي يمكن القول إن المرأة كانت كائنًا بلا حقوق وكانت أيضاً قبل الإسلام في الجاهلية تؤاد يقول تعالى ﴿ وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسوداً وهو كظيم يتوارى من القوم من سوء ما بشر به أيمسكه على هون أم يدسه في التراب ألا ساء ما يحكمون ﴾ وقال تعالى ﴿ وإذا المؤزدة سئلت بأى ذنب قتلت ﴾ لكن الإسلام عندما جاء وترسخت العقيدة في نفوس الذين آمنوا به أدركوا ما للمرأة من كامل الحقوق مثلها مثل الرجل، هذه هي التوجهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي دخل بها الإسلام أفريقيا.

هذا التوجه الواضح في إطار الرؤية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بجانب العدل في القول والعمل لم تشهد أفريقيا من قبل، من هذه الرؤية ساد الإسلام شمال أفريقيا بما يحمله من العدل بين البشر والمساواة بين الحاكم والمحكوم، في إطار العدل السياسي والاجتماعي والاقتصادي، لذا حمل الإسلام للشعوب رؤى جديدة ومفاهيم لم تكن موجودة فأقبلت عليه، وعندما استقر الإسلام بهذه الصورة المملوءة بالعدل والسماحة في مصر، بدأ التوجه تدريجياً نحو الجنوب (١١).

(١١) أحمد سويلم العمري: الأفريقيون والمغرب، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٦٥ وما بعدها.

فإذا ما أضفنا إلى ذلك التسامح فى المفاهيم الإسلامية يعطينا ذلك رؤية مستتيرة حيال التغفل التدريجى سلمًا للإسلام فى جنوب مصر، وبالتالي حدث نوع من التزاوج والتلاقح بين جميع الحضارات التى تتعامل مع الإسلام، ويمكن القول إن الإسلام دخل دولة النوبة برؤى ومفاهيم إسلامية جعلت أهالى السودان يقبلون عليه دون ضغط أو إكراه^(١٢).

وبالتالى فإن الخلافة الإسلامية التى اتسعت رقعتها الجغرافية على مستوى العالم جاءت كرد فعل طبيعى لرسوخ العقيدة وتأسيسًا على كونه شريعة عملت على تنظيم الحياة فى إطار قانونى، ومنهج للعدل الاجتماعى ونظم الحكم المؤسسة على الشورى التى تحلى بها الإسلام، ولم يجبر الفاتحون الجدد أهالى البلاد التى فتحها الإسلام على أن يعتنقوا الدين الجديد، لكنهم دخلوا البلاد فاتحين وتركوا شعوبها يختارون مايشاءون من الأديان التى كانت موجودة ويمارسونها، وبالتالي تغفل الإسلام فى نفوس الشعوب تدريجيًا إيمانًا بمبادئه وقدرته على شمول مناحى الحياة المختلفة، وكنتيجة طبيعية لما يتمتع به حكام الولايات الإسلامية من روح العدل والمساواة بين أفراد الشعوب دون تمييز فى العرق أو اللون، أو العقيدة، مؤسسًا ذلك ومستندًا على القرآن، حيث أكد أنه لا شرف لمولد ولا لنسب ولا لقبيلة ولا لعربى على أعجمى ولا أبيض على أسود إلا بالتقوى لقول الله تعالى ﴿إِنْ أكرمكم عند الله أتقاكم﴾^(١٣).

وبالتالى أدركت الشعوب ما يحمله هذا الدين الجديد من روح التسامح والتعايش وقبول الأديان، وبدعوا يدركون ماهية الدين الجديد، وبالتالي

(١٢) الصادق المهدي: تحديات التسمينيات، شركة النيل للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٠، ص ١١١ وما بعدها.

(١٣) محمد أبو زهرة: الإمام ابن حزم، القاهرة، ١٩٥٤، ص ٥١١.

انتشر الإسلام في ربوع العالم وآمنت به شعوب من خلال السلوك والتعامل اليومي للمسلمين سواء في التجارة أو من خلال حمل مشاعل العلم، وعندما اتجه الخلفاء إلى الاستبداد في الحكم والوراثة والابتعاد عن الشورى، وتغلبت الرؤية السياسية على الرؤية الدينية، بدأ الضعف يسرى في جسد الدولة الإسلامية، يدل على ذلك خطبة يزيد بن المقفع في مجلس البيعة ليزيد بن معاوية عندما قال «أمير المؤمنين هذا وأشار إلى معاوية فإن هلك فهذا وأشار ليزيد، ومن أبى فهذا وأشار لسيفه، فقال له معاوية أنت سيد الخطباء، وبدأت رقعة الظلم الاجتماعي في الدولة الإسلامية تتسع حتى إنه يمكن القول بأن القرن التاسع عشر لم يحل على الأمة الإسلامية والعربية إلا وقد أصبحت ترسخ تحت نير الاستعمار الأوربي» ولعل مرجعية ذلك هو الخلود إلى الراحة من قبل حكام المسلمين، بجانب استبداد الحكام وابتعادهم عن الرعية ومطالب الأمة.

الفتح العربي لمصر ٦٤٢ م:

في العام التاسع عشر من الهجرة وفي عهد خليفة المسلمين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، دخل عمرو بن العاص مصر، ولكن كيف كان موقف أقباط مصر من هذا التوجه العربي نحو الفتح، يشير في هذا الإطار العالم والمؤرخ المصري حسين مؤنس، أن رؤساء الأقباط في مصر أدركوا أن الأمر أكثر من كونه إغارة بدوية، وأن الزحف العربي الذي قضى على أمر الروم في الشام وصل إلى مصر» وكتب الأنبا بنيامين بطرك الأقباط - والذي كان قد عزله هرقل - إلى القبط يقول « إنه لا تكون للروم دولة، وإن ملكهم انقطع، ويصدر الأنبا بنيامين تعليماته لأقباط مصر أنه يتلقى عمرو» وفي

هذا الصدد يشير « بأن قببط مصر الذين كانوا فى الفرما صاروا يومئذ لعمرو أعوانا».

على أى حال يمكن القول إن موقف أقباط مصر آن ذاك كان واضحاً فقد انجازوا إلى العرب الفاتحين، ولعل ذلك كان أحد العوامل الأساسية التى ساعدت على فتح مصر، على أى حال تمكن عمرو بن العاص من القضاء على حصن بابليون وأبرمت معاهدة بين العرب والروم سميت «معاهدة بابليون» حيث سهل المقوقس عملية التسليم للعرب، والإذعان للجزية، وتصالح الطرفان، وقد نصت المعاهدة على أن الأمر خاص بأهل مصر أو الأقباط واستكملت نصوصها على النحو الآتى:

- ١ - بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أعطى عمرو بن العاص أهل مصر من الأمان على انفسهم وملتهم وأموالهم وكنائسهم وبرهم وبحرهم.
- ٢ - لا يدخل عليهم شئ من ذلك ولو ينقضى.
- ٣ - ولو يسكنهم النوب (أى أهل النوبة).
- ٤ - وعلى أهل مصر أن يعطوا الجزية إذا اجتمعوا على هذا الصلح وانتهت زيادة نهرهم خمسين ألف ألف دون تحديد.
- ٥ - وعليهم ما جنى لصوصهم.
- ٦ - ومن دخل فى صلحهم من الروم والنوب فله مثل مالهم وعليه ما عليهم.
- ٧ - ومن أبى واختار الذهب فهو آمن حتى بلغ مأمنه أو يخرج من سلطانتنا،
- ٨ - عليهم ما عليهم أثلاثاً فى كل ثلث جباية ثلث ما عليهم.

٩ - علم مافى هذا الكتاب عهد الله ودمته وذمة رسوله وذمة الخليفة أمير المؤمنين.

١٠- وعلى النوبة الذين استجابوا أن يعينوا بكذا وكذا رأساً وكذا حرساً على ألا يغزوا ولا يمنعوا تجارة صادرة وواردة .

١١- شهد الزبير وعبد الله وعمر أبناؤه وكتب ودون جعفر.

على أى حال بعد أن أتم عمرو بن العاص معاهدة الصلح مع قبض مصر اتجه مباشرة لإتمام الفتح صوب الإسكندرية، ونتيجة لمعاهدة الصلح التى تمت بين العرب ومسيحي مصر آن ذاك، يشير ابن عبد الحكم بن عثمان بن صالح فى هذا الصدد قائلاً: وخرج معه « يقصد عمرو بن العاص » جماعة من رؤساء القبط، وقد أصلحوا لهم الطريق، وأقاموا لهم «الجسور، والأسواق، وصارت لهم القبط أعوانا على ما أرادوا من قتال الروم»^(١٤).

على أى حال حوصرت الإسكندرية، ويقال: إن وقوف عمرو بن العاص أمام الإسكندرية قد طال، وشدد الحصار والقتال حتى طلب المدافعون عنها التسليم مقابل الجزية واشترط الصلح:

١ - المحافظة على الكنائس.

٢ - عدم التدخل فى الشؤون الدينية للأهالى.

٣ - السماح لليهود بالإقامة فى الإسكندرية.

(١٤) حسين مؤنس: تاريخ مصر من الفتح العربي إلى أن دخلها الفاطميون فى تاريخ الحضارة المصرية، والمصر اليونانى، والمصر الرومانى، والإسلامى، مكتبة مصر، القاهرة، ص ٣٢٢.

٤ - يبقى العرب أحد عشر شهرا خارج المدينة حتى يتم جلاء الروم عنها.

وقد وافق عمرو بن العاص على ذلك، وتم الصلح في ٢٠ ذى القعدة أوائل نوفمبر ٦٤١م وغادر الروم الإسكندرية في ١٦ شوال ٢١هـ/ ١٧ سبتمبر ٦٤٢م، وأسس الفسطاط عاصمة لمصر، وبعد أن استقر في مصر بدأ في الاتجاه نحو نشر الدعوة الإسلامية، والثقافة العربية الإسلامية، وبدأت الرؤية الاستراتيجية في إطار التخطيط العام تأخذ اتجاهين (الاتجاه الجنوبي، والاتجاه الغربي):

الاتجاه الغربي:

في إطار التخطيط الاستراتيجي لتأمين دولة مصر الوليدة التي دخلها العرب فاتحين كان لزاماً على العرب المسلمين أن يؤمنوا الجبهة الغربية وبالتالي اتجهوا إلى الحدود الغربية ودخلوا في معارك في منطقة المغرب، تونس، الجزائر، لذا فإن التوسع الإسلامي أخذ رؤية شبه مثلثية مصر، السودان، المغرب العربي^(١٥).

وفي كل الأحوال لم يكن سهلاً أو لينا هذا التوجه الجديد للعرب، خاصة في هذه المحاور التي أشرنا إليها، فإن قوى الرومان وقتها كانت منتشرة في مواجهة المسلمين وتعتبر دخول المسلمين أفريقيا للقضاء تدريجياً على الإمبراطورية الرومانية، حيث كان الرومان يسيطرون على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط، وكان هذا المحور يمثل خطراً على مصر واستراتيجياً كان لا يمكن تركه.

(١٥) حسين مؤنس: معالم تاريخ المغرب والأندلس، دار مطابع المستقبل، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٣١.

التوجه الاستراتيجي للحدود الجنوبية المصرية:

سعى العرب إلى تأمين حدود مصر الجنوبية وقد لاحظوا عدم وجود كثافة سكانية لتلك المناطق بينما توجد مملكة النوبة والتي اشتملت على المملكة الشمالية وتسمى مقرة، والمملكة الجنوبية وتسمى علوة، والتي كانت تدين بالمسيحية^(١٦).

واستراتيجياً كان العرب الفاتحون يرون أن الحدود الجنوبية لاتمثل درجة من الخطورة على مصر اللهم إلا لكونها دولة مسيحية صغيرة وتعيش فيها قبائل من البجاة بين النيل، والبحر الأحمر، وبالتالي فإن المحورين اختلفا في إطار التغفل الإسلامي فبينما نجد أنه قد حدث صلح في الجنوب والذي عرف بصلح النوبة في إطار معاهدة البقط، نجد على المحور الآخر المحور الغربي قد حدثت معارك حربية ثم فتح برقة، وطرابلس، وإفريقية، وبالتالي يمكن القول إن العمق الجنوبي إبان الفتح العربي لمصر كان من الناحية الحربية محدوداً، ولكن يمكن القول إن محدودية هذا الاتجاه لم تكن سهلة وميسورة، فقد تجذرت المسيحية كعقيدة ولم ينصع شعب النوبة بسهولة للأوضاع الجديدة، فقد حدث العديد من المعارك الحربية والتي توقفت عند سقوط النوبة، ويمكن القول إنه انتهى بصلح، والذي أعقبه مباشرة انتشار العروبة والإسلام^(١٧).

(١٦) عبد العزيز كامل: جغرافية الإسلام في أفريقيا، معهد الدراسات الإسلامية، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٣٥ وما بعدها.

لمزيد من التفاصيل عن المحور الغربي في إطار الفتح العربي يراجع :

(١٧) حسين مؤنس: معالم تاريخ المغرب والأندلس، دار مطابع المستقبل، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٣١.

ولكن هل يمكن القول إن البنية الثقافية الجديدة في أفريقيا والتي تمثلت في انتشار العروبة والإسلام، قد تمكنت من أن تؤثر في مفاهيم الأفارقة في إطار من تزاوج وتلاقح الثقافات العربية مع الثقافة الأفريقية؟ إما أن الديانة الإسلامية قد انتشرت دون أن يتبعها نوع من التعريب في أماكن ومواقع كثيرة، وظلت الخصائص الأفريقية تحتفظ بأفريقية رغم إسلامها، وبالتالي فإن القول بتغيير البنية الثقافية لمملكة النوبة، مقرة، وعلوة، بشكل عام نحو الثقافة العربية الإسلامية، يحتاج إلى كثير من التدقيق لأن الإسلام رغم أثر الهجرات وتزاوج وتلاقح الثقافات فقد احتفظ الأفارقة بخصائصهم في مناطق كثيرة من مملكة النوبة، بحيث يمكن القول إن أكثر المناطق تأثراً بالثقافة العربية الإسلامية كانت شمال ووسط السودان فيما بعد.

على أي حال تمثل هذا الصلح في إطار المحور الجنوبي في رؤية مختلفة حيث بدأ الإسلام في الانتشار رغم السيطرة المسيحية على دولة النوبة وأخذ هذا المحور الجنوبي ثلاثة اتجاهات أساسية:

الاتجاه الأول:

اتجاه نحو الجنوب الشرقي حتى أطراف أرتيريا، وقد وصلت المؤثرات العربية الإسلامية من خلال الهجرات في هذا الاتجاه، بجانب عناصر أخرى عربية أفريقية وافدة من البحر الأحمر قادمة من الحجاز ومصر.

الاتجاه الثاني:

فقد تمثل في هجرات بشرية أخرى استمر سيرها جنوباً.

الاتجاه الثالث :

وتمثل في مجموعة بشرية ثالثة اتجهت نحو كردفان، ودارفور حيث التقت مع موجات بشرية أخرى قادمة إلى السنغال، وتشاد، وبالتالي بدء التقاء العرب والأفارقة ودخول الثقافة العربية الإسلامية إلى مملكة النوبة، وأفريقيا .

حملة عقبة بن نافع لبلاد النوبة:

بعد أن استقر المقام لعمر بن العاص في مصر أرسل قائده عقبة بن نافع ، في حملة لبلاد النوبة والأرجح أن هذه الحملة لم تحقق المستهدف منها، وإن كانت قد أبرزت أهمية الجنوب بالنسبة للوافدين الجدد من العرب في إطار تأمين حدودهم الجنوبية، فإذا ما أضفنا إلى ذلك أن الإسلام كعقيدة منذ دخوله إلى مصر بدأ في الدخول التدريجي إلى دولة النوبة لأدركنا أهمية الدور العربي في نشر الثقافة العربية الإسلامية في الاتجاه الجنوبي.

حملة عبد الله بن أبي سرح ٦٥٢م ومعاهدة البقط:

تولى عبد الله بن أبي سرح ولاية مصر وواصل التوجهات في إطار نشر العقيدة الإسلامية وتأمين حدود مصر الجنوبية، والتي استهدفت بجانب ذلك نشر الثقافة العربية الإسلامية، فصارت حملة بقيادته تمكنت من دخول عاصمة مملكة مقرة، دنقلة سنة ٦٢٥ وطلب ملك المقرة الصلح مع المسلمين، وبالتالي يمكن القول إن هذه الحملات التي قام بها العرب على الحدود الجنوبية قد أثرت وبشكل قوى في مد الثقافة العربية لمملكة

النوبة، وقد تأثر أهالى البلاد بالثقافة الواحدة عليهم حاملة معها ديناً جديداً.

على أى حال كانت العلاقات بين مصر ودولة النوبة تحكمها مايشبه الهدنة، وعندما سعى عمرو بن العاص لتأمين الحدود الجنوبية المصرية مستهدفاً فتح هذه البلاد ووجه بمقاومة عنيفة من أهالى مملكة النوبة وهذه المقاومة دفعت العرب الفاتحين إلى قبول الهدنة وعقد معاهدة، تم على أثرها توقيع هدنة بين الطرفين اشتملت على أن النوبيين الذين يدخلون فى صلح مع المسلمين، تفتح بلادهم للتجارة صادرة وواردة، وعندما غادر عمرو بن العاص مصر وتولى عبد الله بن أبى السرح ولاية مصر تم نقض الاتفاق والهدنة بين النوبيين ومصر، إلا أن عبد الله بن أبى السرح حاربهم وعقد معهم صلحاً، واشتمل الصلح على ألا يتم حرب بينهما وأن لا يحاربهم المسلمون، وأن يدخل المسلمون بلاد النوبة مجتازين غير مقيمين فيها، وعليهم حفظ من نزل بلادهم من المسلمين، وحفظ المسجد الذى ابتناه المسلمون فى دنقلة، وألا يمنع عنه من يرغب فى الصلاة فيه وأن يدفعوا ثلاثمائة وستين رأساً من أواسط رقيقهم غير المصاب، وأن يكون فيه ذكران وإناث ليس فيه شيخ هرم، ولا عجوز ولا طفل لم يبلغ الحلم.

وتأسيساً على ذلك استطاع المسلمين تأمين حدودهم الجنوبية، ومكنتهم شروط الصلح من حرية المرور داخل أراضى النوبة لجميع التجار المسلمين وإقامة شعائر دينهم فى قلب عاصمة النوبة، وأدرك المسلمون بعد ذلك بأن هذا التوجه جعلهم يستغنون تماماً عن الفتح بالقوة العسكرية، خاصة وأن المحور الغربى شغل المسلمين وكانوا بصدد الإعداد للدخول فى

معارك عسكرية لنشر الثقافة العربية الإسلامية هناك، وبالتالي يمكن القول إنهم اكتفوا بمعاهدة البقط، وإقامة الشعائر في مملكة المقرة المسيحية حيث استمرت هذه المعاهدة ما يقرب من ستة قرون، حتى بدأ الإسلام يستقر وينتشر تدريجياً^(١٨).

وبالتالي تمكن المسلمون في هذا الإطار من الانتشار والتوسع في المنطقة المسيحية منذ القرن الثاني الهجري، ولكن يمكن القول إنهم على المستوى الفردي، وعلى المستوى التجارى وصلوا إلى هذه المناطق في القرن الأول الهجري، وبدأ المسلمون في التوسع في المحاور الثلاثة التي أشرنا إليها، وفي أرض المعدن ببلاد البجة.

بما يعنى أن الثقافة العربية الإسلامية وجدت في المنطقة، وتغلغل الإسلام في نفوس الأفارقة والذين يمكن القول إن البعض منهم قد تعرب وأسلم، والبعض الآخر أسلم دون أن يستعرب.

معاهدة البقط في الميزان؛

يرى البعض في معاهدة البقط أن هذا التوجه الذى أسفر عن توقيع هذه المعاهدة بين المسلمين ومملكة النوبة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك بأن القوى العسكرية كانت متساوية بين مملكة النوبة والفاتحين الجدد من

(١٨) دولة النوبة: المقصود به العصور الوسطى شمال ووسط السودان، بينما شرق السودان كان يضم شعب البجة.

بلاد النوبة: تسمى بلاد النوبة في العصور الوسطى، كان يعنى ما يعرف الآن بشمال السودان، وكانت تتبع حدودها من أسوان حتى مكان التقاء النيل الأبيض بالنيل الأزرق، والتي تسمى الخرطوم حالياً، وتسير ممتدة مشتملة علي مناطق النيل الأزرق، إلي الشرق حتي أطراف الحبشة، وإلي الغرب مشتملة علي كردفان، ودارفور.

العرب، بدليل أن المسلمين كانوا يدفعون لهم بعض الحبوب والملابس، كنتيجة لشدة الفقر التي أدركها المسلمون في هذه البلاد، وفي نفس الوقت كان المصريين يحصلون على الرقيق، وبالتالي كانت هذه المعاهدة أشبه بمعاهدة تجارية بين بلدين، ويمكن القول إن معاهدة البقط أكدت أن الاستراتيجية العربية التي أسست عند الفتح في إطار التوجه الجنوبي، لم تأخذ في اعتبارها قوة هذه البلاد وصلابتها، وبالتالي لم ينجحوا في دخول البلاد فاتحين واكتفوا بإقامة صلح وعقد المعاهدة^(١٩).

على أى حال : بمجرد الموافقة على الحفاظ على المسجد وإقامة الشعائر الإسلامية في دولة مسيحية كانت تعنى نوعا من أنواع السلام القائم على الاحترام المتبادل للأديان، بجانب أن الساسة العرب والمسلمين أدركوا وقتها ما للإسلام من أثر نفسى في إطار البلاد التي دخلوها وأدركوا مايمكن أن يلعبه التجار في هذا الإطار من نشر الثقافة العربية الإسلامية، وبالتالي أدرك الذين وقعوا المعاهدة على ضرورة الدور الهام الذي يلعبه التجار في بلاد النوب، في إطار تبادل المنافع والعمل التجارى واللافت للنظر هنا أنه لا يوجد تاريخ محدد لبناء المسجد الذي نصت معاهدة البقط على الحفاظ عليه، لكن يرجح أن التجار المسلمين الذين كانوا يتعاملون مع دولة النوبة المسيحية كانوا قد أقاموا هذا المسجد لإقامة شعائرهم، وسمح لهم دخول النوبة كتجار غير مقيمين، ولو أدركنا أن مملكة مقرة كان يجاورها مملكة علوة المسيحية، بجانب شعب البجاة من الشرق، لأدركنا أهمية المعاهدة التي اعتبرت معاهدة تجارية ولكنها في الحقيقة كانت لها

(١٩) معنى كلمة البقط : المعاملات التجارية التي توقع عينا.

أبعاد ثقافية وسياسية، واجتماعية، وهى التى جمعت القوى المختلفة العربية والأفريقية فى إطار من الفهم المشترك آن ذاك، وساعدت على نشر الثقافة العربية رغم انتشار المسيحية.

أثر المسيحية فى شعب البجة،

تقع بلاد البجة شرق السودان وقد سكن أهلها شاطئ البحر الأحمر قبل ظهور الإسلام وحتى اليوم مازالوا يقيمون هناك، ورغم انتشار المسيحية فى مملكة النوبة فالحقيقة أن شعب البجة لم يتأثر كثيرًا بالمسيحية كمقيدة والتي كانت قد انتشرت فى مصر، ووصلت إلى مملكة النوبة، ولذا ظلت عقيدة شعب البجة هى الوثنية وقاموا بعبادة الظواهر الطبيعية والكواكب، وكما أشرنا بأن وادى العلاقى والذي كان يبعد مساحة ١٠٩ كم جنوب مدينة أسوان -جذب أبناء العرب المسلمين - ولقد هاجر العرب بأعداد كبيرة إلى هذا الموقع حول مناجم الذهب وكانوا من عرب هوازة، وجهينة، ونتيجة لعمليات المصاهرة، والتزاوج نشأت علاقات قوية بينهما ويمكن القول إنه حدث نوع من الأثر المتبادل بين العرب وشعب البجة فى إطار تلاقح الثقافات(٢٠).

غارات البجة على مصر،

ورغم هذا الأثر المتبادل بين البجة والعرب فقط أغار شعب البجة على صعيد مصر سنة ٧٢٥م لكنهم لم يتمكنوا من تحقيق أهدافهم، وقد وقع وقتها صلح بين الطرفين نص على أن يدفع شعب البجة ثلاثمائة من

(٢٠) أحمد شليبي: موسوعة التاريخ الإسلامى، الجزء السادس، مكتبة النهضة، القاهرة، ص١٤٦.

الإبل الصغيرة، وأن يجتازوا الريف تجارًا غير مقيمين، ولا يقتلوا مسلمًا أو ذميًا، ولا يؤوا عبيد المسلمين وأن يظل وكيلهم في الريف رهينة في يد المسلمين، وأكدت هذه المعاهدة على معاهدة البقط وتأمين الحدود الجنوبية آن ذاك بالنسبة لمصر.

الغارة الثانية لشعب البجة عام ٨٤١م؛

ولكن شعب البجة أعاد الإغارة على أسوان في عهد الخليفة المأمون العباسي الذي أمر بتجهيز حملة ضدهم بقيادة عبد الله بن الجهم سنة ٨٤١ انتهت بعقد معاهدة جيدة مع شعب البجة وكانت على النحو التالي:

١ - أن تكون بلاد البجة - من بين حدود أسوان إلى حد ما بين دهلك ومصنوع حاليًا - ملكًا للخليفة، وأن يصبح كتون بن عبد العزيز رئيس البجة وأهل بلده عبيدًا لأمير المؤمنين على أن يبقى كتون ملكًا عليهم.

٢ - أن يؤدي ملك البجة الخراج كل عام مائة من الإبل أو ٣٠٠ دينار لبيت المال.

٣ - أن يحترم البجة الإسلام ولا يذكره بسوء، ولا يقتلوا مسلمًا أو ذميًا أو عبدًا في أرض البجة أو في مصر أو النوبة ولا يعينوا أحدًا على المسلمين.

٤ - إذا دخل أحد من المسلمين في غير بلادهم للتجارة أو الإقامة أو مجتازًا للحج فهو آمن لآخر حدهم.

٥ - إذا دخل أحد البجة صعيد مصر مجتازين أو تجارًا لا يظهرون سلاحًا ولا يدخلون المدائن والقرى.

٦ - ألا يهدموا شيئاً من المساجد التي ابتناها المسلمون.

٧ - على «كنون» أن يدخل عمال أمير المؤمنين بلاد البجة لقبض صدقات من أسلم من البجة.

على أى حال فإن المدقق فى نصوص هذه المعاهدة التى تمت بين العرب وشعب البجة يدرك تماماً الأبعاد التى وصل إليها الإسلام فى هذه المناطق، فعندما تشير المعاهدة بأن عمال أمير المؤمنين يدخلون بلاد البجة لقبض الصدقات ممن أسلم من البجة فهو دليل على وجود جماعة من شعب البجة دخلوا فى الإسلام، فإذا ما أضفنا إلى ذلك أن العرب القادمين من مصر كانت بينهم وبين شعب البجة صلات تجارية، لأدركنا مباشرة أن الإسلام بدأ ينتشر تدريجياً فى هذه البلاد، لاسيما أن طبيعة هذه البلاد تتفق وميولهم العربية من حيث المناطق الجغرافية والبنية الصحراوية التى تعايش معها العرب فى إطار النشاط الاقتصادى الأساسى آن ذاك لدى العرب وهى حرفة الرعى، بجانب بعض الثروات المعدنية الموجودة فى باطن الأرض والتى كان أشهرها وقتها الذهب. ويرى البعض أن هناك بعضاً من قبيلة هوزان عبرت البحر الأحمر وعاشوا فى بلاد البجة، ولم يستقر بهم المقام هناك ولكنهم رحلوا إلى مدينة كسلا.

يضاف إلى ذلك بعض العوامل الأساسية التى ساعدت العرب المسلمين للإقامة فى بلاد النوبة والبجة، وقد وصلت إلى حد الاستقرار هناك، وهى المراحل التى شهدتها الدولة الإسلامية فى إطار الصراعات السياسية على الخلافة منها سقوط الخلافة الأموية ووصول العباسيين

للحكم، وسعيهم للتكامل بالأمويين مما دفعهم إلى الهجرة لبلاد النوبة
والبجة وطالت إقامتهم هناك، وبالتالي كان عليهم أن يمارسوا عقائدهم وأن
تنتشر بين شعب النوبة والبجة .

ويمكن القول إن بلاد البجة أصبحت من البلاد التي يهاجر إليها العرب
بصورة منتظمة ولعل مرجعية ذلك هو وجود بعض الثروات المعدنية بجانب
الصراعات التي كانت بين القبائل العربية بعضها البعض، بينما هناك فريق
آخر يمكن القول إنه استقر هناك كنتيجة طبيعية لبعض الحملات التي كان
يقوم بها العرب في تلك المناطق والبعض الآخر كان سعيًا وراء موارد المياه،
وهروبًا من تكامل العباسيين، ويشير البعض إلى أن النتائج التي ترتب على
ذلك أن البعض من شعب البجة قد أسلموا ونطقوا بالشهادتين وأدوا
الضرائب.

ويرجح أن مرجعية ذلك إلى بعض الحملات التي كان يوجهها العرب
ضد شعب البجة والتي أدت بدورها إلى أن يتعرف العرب على هذا الشعب
وطبيعته وانعكس بدوره على عمليات الاستقرار العربية في هذه المناطق
ويمكن القول إن هذه المناطق دخلت ضمن النفوذ الإسلامي، واللافت للنظر
هنا أن المعاهدة أعطت حقوق للذميين أي المسيحيين عندما أشارت إلى ألا
تقتل ذمياً في أرض البجة، مما يعطينا مؤشراً إلى أن مملكة النوبة آن ذاك
دخلت في كنف حماية الدولة الإسلامية وأن المعاهدة صبغت عليهم
الحماية^(٢١).

(٢١) أحمد شلبي : مرجع سابق، ص ١٤٨ .

على أى حال فرغم دخول هذه المناطق ضمن النفوذ الإسلامى فإن شعب البجة فى ظل هذه الأوضاع غدروا بالمسلمين وأغاروا عليهم فى عهد المتوكل العباسى، وأعد الخليفة حملة بقيادة محمد بن عبدالله القمى عام ٨٥٤م وأمدته والى مصر بالرجال، وانهزم شعب البجة وطلب ملكهم الصلح على أن يدفع الخراج كما سلف، وألا يمنعوا المسلمين من العمل، وبعد هذا الصلح الذى تم عام ٨٥٤م أصبح العرب يتمتعون بحماية إسلامية، وأدرك شعب البجة أنه لا قبل لهم بمواجهة المسلمين، وبالتالي ترك شعب البجة حق استغلال مناجم الذهب للمسلمين، وتعايشوا سويًا وانصهروا. ومن المرجح أن العوامل التى ساعدت على الهجرة العربية إلى تلك المناطق سياسة الخليفة المعتصم الذى عمل على تجنيد الأتراك والجيش بدلاً من العرب، وأدرك العرب أنه من الأفضل الهجرة إلى كل من الجنوب فى بلاد النوبة وشرقًا إلى شعب البجة، وإلى الغرب الجزائر وتونس، بما يعنى أن المحاور الأساسية التى استند إليها العرب عند دخولهم مصر المحور الجنوبى، والمحور الغربى كانت هى الملجأ للعرب المهاجرين فيما بعد.

فإذا ما أضفنا إلى ذلك الحملات التأديبية التى قام بها بعض ولاة مصر ضد مملكة النوبة والتى كانت تخلف وراءها بعض العرب لكى يقيموا فى بلاد النوبة وأدت هذه الإقامة إلى استقرارهم والتعامل مع أهل البلاد والاختلاط بهم وتحديداً فى منطقة النوبة السفلى والتى انعكست على المصاهرة والتزاوج الثقافى.

وهذه الحملات كانت ترجع أساساً إلى أن النوبيين كانوا يتمتعون عن دفع البقط حيث كانت يثقل عليهم دفعها، ونتيجة لذلك أرسل ملك النوبة زكريا بن يوحش لخليفة المسلمين المعتصم ابنه جورج لكى يتحسس أوضاع

المسلمين وقدرتهم القتالية وقد شاهد جورج في هذه الزيارة قوة المسلمين والتurf الذى يعيش فيه الخليفة وأدرك أنه يصعب مقاومة المسلمين، وعرض جورج الظروف التى تمر بها بلاد النوبة وعدم قدرتهم على الاستمرار فى دفع البقط بصورة سنوية وبالتالي اتفق الخليفة المعتصم مع جورج على تأدية البقط مرة واحدة كل ثلاث سنوات بجانب أن المسلمين سوف يستمرون فى دفع الملابس والحبوب^(٢٢).

الدولة الطولونية والحرب مع مملكة النوبة ٨٥٤/٨٦٨م:

تعتبر الدولة الطولونية فى مصر علامة فارقة فى التاريخ الوسيط ويمكن اعتبارها مرحلة جديدة فى التاريخ العربى، وقد انقسمت هذه المرحلة التاريخية إلى مرحلتين، المرحلة الأولى: تمتد من بداية الفتح العربى لمصر حتى نهاية العصر الأموى من شوال ٢١ هـ - سبتمبر ٦٤٢م إلى ربيع الأول ١٢٢ هـ - أغسطس ٧٤٩م، والمرحلة الثانية: تبدأ من العصر العباسى إلى قيام دولة أحمد بن طولون ٢٥٤/٨٦٨، ويرى المؤرخون أن المرحلة الأولى فى التاريخ العربى اتسمت بشكل عام بأنها فترة استقرار ومرحلة من الرخاء والنظام، ويفلب على هذه المرحلة العدل وحسن السمعة، ولم يشكك فيها أحد من قسوة الضرائب، أما عن المرحلة الثانية فكانت مرحلة قلاقل وفوضى إدارية^(٢٣).

(٢٢) حسين مؤنس: مرجع سابق، ص ٥٧.

إسلام البجة: لا يوجد تاريخ محدد يمكن الإشارة إليه عن دخول البجة إلى الإسلام ويرجع أن الهجرات العربية وتزاوج وتلاقح الثقافات كانت أحد الأسباب الرئيسية فى إسلامهم، ودخلت قبائل عدة فى الإسلام: مثل العبايدة، البشارين، الأمراء، الحلافة، بنى عاد.

(٢٣) حسين مؤنس: تاريخ مصر من الفتح العربى إلى أن دخلها الفاطميون، مرجع سابق،

على أى حال لا يمكن القول إن أحمد بن طولون استقل بمصر استقلالاً كاملاً ولكن عندما تولى السلطة فى مصر، أعلن قيام الدولة الطولونية عام ٨٦٨م ولكن فى ذات الوقت كان يدعو للخليفة فى صلاة الجمعة بما يعنى أن التبعية للخلافة العباسية أصبحت تبعية اسمية، وبالتالي لم تعد ولاية عباسية بمفهوم ولاية خاضعة تماماً للخلافة العباسية وعندما استقر نظام حكمه قام بإعداد حملة عسكرية تجاه حدود مصر الجنوبية بلاد النوبة، والبجة وتولى قيادتها أبو عبد الرحمن عبد الله بن عبد الحميد العمري واستهدفت هذه الحملة اتجاهين أساسيين:

الاتجاه الأول: سيطرة الدولة الطولونية على مناجم الذهب والعمل على اكتشاف المزيد منها.

خاصة وأن الجوانب الاقتصادية كانت أحد اهتمامات أحمد بن طولون، حيث شجع صناعة النسيج، وأقام مصانع للأسلحة وصناعة ورق البردى، وبالتالي كان فى حاجة إلى موارد مالية لإقامة هذه الصناعات.

الاتجاه الثانى: هو اتجاه استراتيجى سعياً وراء تأمين حدود مصر الجنوبية نتيجة لإغارات النوبة وشعب البجة على مصر.

واستطاع أبو عبد الرحمن عبد الله العمري التغلب على الملك جورج الأول ملك النوبة، وكنتيجة لخشية ابن طولون من نفوذ العمري سعى لتحديده وتحجيمه بمحاربتة، لكن جيش ابن طولون هزم، وفى النهاية تم اغتيال أبى عبد الرحمن على يد عرب قبيلة مطر وبعدها استقر عرب

ربيعة وجهينة حول أسوان وجرى بينهما نزاع حول معدن الذهب، وانتهى الأمر بانتصار ربيعة والذين استطاعوا في النهاية التعامل مع شعب البجة وتمكنوا من التعايش سوياً، وحدثت المصاهرة والزواج والاختلاط بين ربيعة وشعب البجة (٢٤).

ولكن يمكن القول إن أبا عبد الرحمن عبد الله بن عبد الحميد العمري كان له تأثير كبير في هذه المنطقة، خاصة وأنه كان شخصية دينية استطاع التأثير في بلاد النوبة وشعب البجة، وساعد على نشر الثقافة العربية الإسلامية في هذه المنطقة إليه يرجع الفضل في زيادة عدد العرب الذين سكوا تلك المناطق وأدى ذلك إلى إتاحة الفرصة في الاختلاط والمصاهرة والزواج، خاصة بين عرب ربيعة وشعب البجة، حتى أن المسعودي عندما زار مصر عام ٩٤٠م تحدث عن اختلاط عرب ربيعة بالبجة في المناطق التي كانت تظهر بها مناجم المعادن، ويذكر المسعودي في هذا الصدد أن أمير ربيعة أبا مروان بشر بن اسحاق بن ربيعة كان يمتلك قوى عسكرية تصل إلى ثلاثة آلاف مقاتل كلهم من ربيعة، بجانب حلفائهم ويستمر المسعودي في القول بأن الإسلام وصل جنوباً حتى جزيرة سواكن، حيث تعيش جماعات البجة، والتي كانت قد اعتنقت الإسلام، أما عن بلاد النوبة

(٢٤) أحمد شلبي: مرجع سابق، ص ١٤٨.

أحمد بن طولون: ولد في ٢٢٠هـ واهتم أبوه بتربيته واعتنى به عناية فائقة، حيث تربي أبناء الأمراء الأتراك، ودرسه أبوه علي الشجاعة، وتعلم في نفس الوقت العلوم العسكرية في سامرا وتعلم علوم اللغة، والفقه علي مذهب إبي حنيفة النعمان، وعندما توفي أبوه سنة ٢٤٠هـ أسند إليه الخليفة المتوكل بعض الأعمال التي كان يقوم بها والده، وتولي بعد ذلك مسئولية الثغور وإمارة دمشق ثم عين والياً علي مصر نائباً عن واليها التركي باكباك، وعرف أحمد بن طولون بالقوة والميل للإصلاح وعين بعد ذلك والياً علي مصر حتى تمكن من الاستقلال بها.

السفلى فإن هناك جماعات عربية من مصر وصلت إلى الجزء الشمالى والمعروف باسم مريس، ونتيجة لذلك ظهرت الثقافة العربية حاملة أفكاراً جديدة، وأن عرب قحطان وربيعة ومريس قد عاشوا فى أسوان واستمروا فى الحراك الاجتماعى فى إطار التقدم نحو الجنوب حتى أرض مريس، فى إطار عمليات التجارة والبيع والشراء تمكنوا من شراء الأراضى من النوبيين، وتبته ملوك النوبة لهذه الأوضاع الجديدة وسعوا لمنع ذلك تحت حجة أن النوبيين عبيد للملك وماداموا هم عبيداً فلا يحق لهم عمليات البيع والشراء، حيث تعتبر ملكاً خاصاً للملك، ولكن فى النهاية تأكدت حقوق العرب فى المملكة فى هذه المناطق.

ويمكن القول إن السياسات التى انبعثت إبان هذه المرحلة ساعدت على انتشار الإسلام فى بلاد النوبة طوعاً وصرار أحمد بن طولون على نفس سياسة الخليفة المعتصم، حيث جند المعتصم فى جيشه بعضاً من الأتراك، وبالتالي جند ابن طولون بعض النوبيين، ويشير البعض إلى أنهم وصلوا قرابة الأربعين ألفاً، حتى أنهم سكنوا حياً كاملاً سُمى باسمهم، ويشير المؤرخون إلى أن بن طولون سهل على هؤلاء النوبيين وجندهم فى جيشه عن طريق الشراء. خصوصاً أنه كان هناك عدد كبير منهم لا ينتمى إلى النوبة، ولكنهم جاءوا من وسط السودان كرقيق، واستمرت هذه السياسة حتى فى عهد الأخشيديين والذين جاءوا إلى مصر عام ٣٢٢٣م، وزادت أعدادهم فى عهد كافور واستمر هذا الوضع فى عصر الخليفة المستنصر، وقد ساعد ذلك على أن يتشبعوا بالثقافة العربية الإسلامية، وأن يعودوا إلى بلادهم حاملين معهم أفكاراً جديدة، وديناً جديداً،

وبالتالى يمكن القول إنه قد حدث تحول تدريجى فى بلاد النوبة نحو الإسلام (٢٥).

على أى حال كل هذه الأمور حدثت فى بلاد النوبة السفلى مما يدل على وجود أعداد عربية كبيرة فى هذه المناطق، سعت بالتالى إلى نشر الثقافة العربية الإسلامية، وانعكس ذلك بالتالى على أوضاعهم الاقتصادية بينهم، وملوك النوبة، حيث كانوا يدفعون خراجاً لهذه الأرض التى امتلكوها إلى ملك النوبة المسيحى (٢٦).

وكان من نتيجة هذا الاختلاط بين العرب والنوبيين أن انقسمت النوبة إلى جزئين فى إطار القوى البشرية الجزء الأول أصبح فيه حرية كاملة غيرمقيدين بعبوديتهم للملك أسوة بالعرب المسلمين، ومرجعية ذلك إلى اختلاطهم بالعرب والتأثر بالثقافة العربية الإسلامية، الجزء الثانى من أهل النوبة وهم أهل المقررة الأصليون هؤلاء اعترفوا بعبوديتهم للملك، ولعل مرجعية ذلك إلى أن هؤلاء كانوا يسكنون منطقة الجنادل الثانية جنوباً وهى من المناطق التى لم يدخلها العرب إلا للتجارة فقط فلم يكن تأثير العرب فيها كبيراً.

(٢٥) يرى بعض المؤرخين أن مرجعية زيادة عدد النوبيين والسودانيين فى الجيش العربى إبان الخليفة المستنصر أن أمه كانت سودانية، حتى أن عدد من جنودها فى عصره بلغ ٥٠ ألفاً، بجانب أن هناك من النوبيين من هاجر إلى مصر وانخرط مع أهلها ونال قسماً وافراً من التعليم والعلوم الإسلامية، منهم يزيد بن أبى حبيب، وأبو الفيض ثوبان بن إبراهيم الملقب بـبى النون المصرى أصله نوبى، درس الموطناً على يد من تتلمذوا على يد أنس بن مالك. طولون: طولون ينحدر من أسرة كانت تقيم فى بخارى بلاد تركستان، وصل أبوه طولون إلى بغداد عام ٢٠٠ هـ عندما كان الخليفة هو المأمون بن هارون الرشيد، وجاء طولون ضمن مجموعة من الأسرى الذين أرسلهم نوح بن سداد السامانى وقد عينه الخليفة رئيساً لحرسه الخاص.

(٢٦) أحمد شلبى: موسوعة التاريخ الإسلامى والحضارة الإسلامية، الجزء السادس، مكتبة النهضة، ١٩٨٦، ص ١٠٧.

وبالتالى يمكن القول إن أكثر من ٥٠% من أهل النوبة قد تأثروا بالثقافة العربية الإسلامية، ولم تعد تردعهم الأوضاع التى كانوا يخضعون فيها للملك بشكل فيه درجة كبيرة من العبودية، وإن شئت قل كانوا فيها عبيداً للملك.

الفاطميون فى مصر:

لعل الدوافع التى دفعت الفاطميون للتوجه صوب مصر عديدة وأهمها الموقع الاستراتيجى لمصر الممثل فى وضعها الجغرافى على خريطة المنطقة فمن يستطيع السيطرة عليها يصبح قوة مؤثرة محلياً، وإقليمياً وعالمياً، نظراً لأنها ملتقى القارات الثلاث، يضاف إليها نهر النيل الذى أعطاها بعداً استراتيجياً هاماً فى إطار الأمن القومى كأداة من أدوات الربط بينها وبين أفريقيا، وأصبح الموقع الاستراتيجى يضيف إلى ثرائها ثراءً، لعل هذا الموقع بجانب طبيعة شعبها وصلابة قوته، جعل لمصر شخصية متفردة ذات مذاق خاص، بحيث أصبحت مطمعاً للجميع وما يدلل على ذلك أن مصر بعد الفتح العربى كانت محوراً للمناقشات والجدل الدولى، كما كانت إبان مرحلة الإمبراطورية الرومانية، ولم تكن إبان الفتح العربى مجرد إمارة عادية بل كانت إمارة ذات وضع خاص يمكن أن يطلق عليها أنها كانت ذات شخصية مستقلة.

على أى حال عندما بدأت الدولة الفاطمية فى التوجه صوب مصر عام ٢٥٨هـ ثم استقر بها المقام فى المغرب ومصر عام ٢٦٢ هـ، شعر النوبيون بهذه التوجهات الجديدة فبدعوا المناوشات وإثارة القلاقل وحدثت بعض

الفارات بالوحدات الخارجة عام ٩٧١ م ومناوشات أخرى على أسوان سنة ٩٥٦ م.

وبالتالى واجه النوبيين بقيادة أنوحورين الأشيد محمد بن عبد الله الخارق سنة ٩٥٧م وهزم النوبيين وتقدم نحو الجنوب، وعاد إلى مصر وتكرر هذا الوضع فى عهد كافور الأخشيد، حيث غزى النوبيون صعيد مصر حتى إدفو، ولعل هذه الإغارات من قبل مملكة النوبة على مصر كانت لعجزها أحيانا عن دفع البقط ورغبتها فى رفع هذه الجزية(٢٧).

جوهر الصقلى ومملكة النوبة؛

من المعروف أن الفاطميين تطلعوا لمحاولة السيطرة على مصر منذ بداية عهدهم، وأخذوا يعدون العدة لمحاولة ضمها للخلافة الفاطمية، مستهدفين بذلك وادى النيل، خاصة أن مصر كانت تمر بظروف سياسية غاية فى الصعوبة بين فترتى الدولة الطولونية ٢٩٢هـ / ٩٠٦م، وقيام الدولة الأخشيدية ٣٢٢م/٩٣٥م وإبان هذه المرحلة سعى الفاطميون للاستيلاء على مصر ثلاث مرات ٣٠١هـ/٩١٣م وكان يقود الحملة أبو القاسم بند عبد الله المهدي يعاونه حباسه بن يوسف، واستولت الحملة على برقة والإسكندرية

(٢٧) أحمد شلبي: موسوعة التاريخ الإسلامى والحضارة الإسلامية، الجزء الرابع، مكتبة النهضة، ١٩٨٦، ص ٢٩٣.

الفاطميون : ومن هم الفاطميون؟ بعد موت الإمام جعفر الصادق انقسم الشيعة إلى فرق كثيرة كان أهمها فرقتين، فرقة جعلت الإمامة فى ابنه موسى الكاظم، ثم من الأئمة من تبعه إلى الإمام الثانى عشر الحسن المسكرى، وهذه الفرقة قوة الإمامية (الإثنى عشرية) ويمعظم اتباعها فى إيران، والعراق، أما الفرقة الثانية جعلت الإمامة فى إسماعيل بن جعفر الصادق، ثم ابنه محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق، ثم من الأئمة من بعد أئمتهم الخلفاء والفاطميون الذين أقاموا دولتهم فى أفريقية والمغرب، الأولى منه نقلوا دولتهم إلى مصر عام ٣٥٨هـ وحتى ٥٦٧هـ.

لكنهم فى النهاية هزموا، والحملة الثانية بقيادة أبو القاسم نفسه ٢٠٧هـ، واستولى على الإسكندرية لكن العباسيين هزموا، ثم كانت الحملة الثالثة سنة ٢٢١هـ وقد ساعدهم المصريون خلاصاً من الفوضى التى كانت تعم البلاد آن ذاك، وعندما جاء المعز لدين الله سنة ٢٤١هـ كلف جوهر الصقلى الذى زحف على مصر عام ٢٥٨هـ، ودخلت مصر بذلك فى الخلافة الفاطمية.

على أى حال عندما استقرت الجيوش الفاطمية فى مصر بقيادة جوهر الصقلى عام ٩٦٩م وبدا أن الحدود الجنوبية المصرية تحتاج من القيادة الجديدة إلى تأمينها، أرسل جوهر أحمد بن سليم الأسوانى لملك النوبة جورج مطالباً بدفع البقط للدولة الإسلامية، ووافق الملك جورج لما شعر بقوة الفاطميين، حتى أن جوهر الصقلى طلب من جورج الدخول فى الإسلام.

وكنتيجة طبيعية لتواجد الفاطميين فى مصر كقوة جديدة شابه ساعد ذلك على استقرار الأوضاع فى النوبة، وإن شئت قل إن النفوذ العربى الإسلامى قد زاد فى هذه البلاد، حيث يشير البعض إن المسلمين كانوا هناك فى وضع مستقر للغاية وكانوا يتمتعون بالعديد من المزايا فى إطار أملاكهم التى يستغلونها لصالحهم، وبالتالي فإن العديد من النوبيين اعتنقوا الإسلام لكنهم احتفظوا بلغتهم وأضافوا لها اللغة العربية.

ويرى البعض أنه إبان هذه المرحلة وأصل المسلمون توغلهم داخل أراضى مملكة النوبة، حتى وصلوا إلى مملكة علوة ووصلوا حتى العاصمة

سويا، وكانوا يستهدفون من وراء ذلك عمليات تجارية، حتى إنه يمكن القول إن العصر الفاطمي بالنسبة لبلاد النوبة كان يعد عصر استقرار ومصلاحة مع النوبيين، وتؤكد العديد من المصادر أن الآثار في منطقة النوبة آن ذاك كان بها بعض الشواهد فقد حملت بعض الكتابات باللغة القبطية تاريخاً قبطياً وحملت في نفس الوقت تاريخاً هجرياً منذ القرن العاشر الميلادي، ويرى البعض أن ذلك دليل قوى على تأثر النوبيين بالثقافة العربية الإسلامية، وبالتالي يمكن القول إن البنية الثقافية في البلاد التي وصفت بهاشعياً زنجياً منذ بدأت تتعدل نحو رؤية ثقافية جديدة، وإن شئت قل هوية جديدة هي الهوية العربية الإسلامية، التي حملت الدين الجديد والثقافة الجديدة^(٢٨).

على أي حال فقد شهد العصر الفاطمي كما أشرنا رؤية جديدة في بلاد النوبة، من حيث استقرار العرب، ونشر تجارتهم حتى وصل الأمر إلى ميلاد إمارة عربية، اتخذت من مدينة أسوان مركزاً لها، وامتدت نفوذ هذه الإمارة إلى أرض مريس، ويقال إن هذه الإمارة كان زعيمها من عرب ربيعة وهو أبو مروان بشر بن إسحاق، وكما هو معروف أن ربيعة هاجرت إلى مصر منتصف القرن التاسع الميلادي واستقر فريق منهم حول بلبيس، وفريق آخر في الملقى وعيذاب وثالث حول أسوان، ولكنهم تنازعوا فيما بينهم وأدى ذلك إلى مقتل مؤسس الإمارة وخلعه وقتها ابن عمه محمد بن علي المعروف بابن يزيد بن إسحاق، وبالتالي ارتبط العرب بالنوبيين وحدث بينهم تزاوج من بنات النوبة، ويمكن القول إنه من خلال ذلك تكونت طبقة

(٢٨) أحمد الحفاوي: مرجع سابق، ص ٥٩ وما بعدها.

حاكمة من العرب فى النوبة السفلى، حتى انه تمكنت من إزالة نفوذ الملك المسيحي فى المنطقة، خاصة وقد تحول وقتها معظم النوبيين إلى الإسلام حتى أن الفاطميين اعترفوا بهذه الإمارة العربية النوبية.

ويرجع أن عمليات الهجرة والاستقرار العربية فى بلاد النوبة انعكست بالتالى على الأوضاع التجارية والتي جاءت كرد فعل طبيعى لوجود الثروات المعدنية وسعى العرب لاستغلال مناجم الذهب فى الملاقى، جعل الحركة التجارية فى نشاط مستمر، وبدى أن هذه المنطقة أصبحت ذات شهرة كبيرة فى إطار العمليات التجارية خاصة إذا أضفنا إلى ذلك أن ميناء عيذاب أصبح ذات أهمية نتيجة لاستخدامه فى تصدير الذهب منذ القرن الثالث عشر الميلادى، يضاف إلى أهمية هذا الميناء أيضاً أن الحروب الصليبية كانت قد بدأت والحرب دائرة فى سواحل الشام، وفلسطين، وتمكن الصليبيون من إقامة الإمارات الصليبية، وبالتالى اكتسب الميناء أهمية خاصة فى هذا الإطار، يضاف إلى ذلك أن ميناء عيذاب بدأ يستقبل قوافل التجارة القادمة من بلاد اليمن والهند، والتي كانت تحمل معها الثروات والمعادن وظل لهذا الميناء أهمية خاصة على البحر الأحمر فى عصر الفاطميين حتى دولة المماليك الثانية، وهذا الأمر أعطى بعداً خاصاً فى إطار نشر الثقافة العربية والتواجد العربى المستمر فى تلك المناطق حتى بدأ الصراع الإسلامى، المسيحي.

الصراع المسيحي الإسلامى فى جنوب مصر:

عندما كان الإسلام يكسب أرضاً جديدة فى جنوب مصر من خلال ما أشرنا إليه أدرك الصليبيون وقتها أهمية ميناء عيذاب فى إطار الحركة

التجارية ونشر الإسلام، وبالتالي كان عليهم أن يسعوا لتحجيم هذا النشاط الدائر في هذا الميناء لأن التواجد العربي انعكس على الحركة الدينية، على أى حال ذهب الصليبيون للقتال وقاد أرناط أحد قادتهم حملة في البحر الأحمر نحو ميناء عيذاب سنة ١١٨٢ ويرى البعض أن هذه الحملة كانت أحد أهدافها الأساسية هي بلاد الحجاز ولكن الحملة فشلت، ولكنهم تمكنوا من تحطيم قرابة ست عشرة سفينة كانت موجودة في ميناء عيذاب.

ويمكن القول إن هذه الحملة أعادت إلى أذهان المصريين الاستراتيجية الخاصة بالبحر الأحمر والعمل على ضرورة الاهتمام بتأمينه وتأمين ميناء عيذاب، وانعكس ذلك بالتالى على اهتمامهم بميناء سواكن، والذي كان يعتبر أحد المخارج الأساسية لممالك النوبة المسيحية في السودان ، وبالدرجة نفسها على مصوع. وفي عام ١٢٦٥ أعد الظاهر بيبرس حملة احتلت ميناء سواكن وسيطروا عليه، بالتالى يمكن القول إن المنفذ البحرى للنوبة المسيحية أصبح تحت سيطرة الدولة الإسلامية، وأصبحت أموال الزكاة تجمع في هذه المنطقة عن طريق والى عيذاب وقاضياها.

على أى حال فمعنى أن يجمع والى عيذاب وقضاتها الزكاة في منطقة ميناء سواكن يعطينا دلالة واضحة على أن أعداد المسلمين في هذه المناطق أصبحت أعدادا كبيرة لدرجة أنه وجب جمع الزكاة منهم، يضاف إلى ذلك أن سيطرة الدولة الإسلامية آن ذاك على ميناء سواكن أعطى قوة للدولة الإسلامية في مصر، حيث أصبحت السيطرة والرقابة على مملكة المقررة النوبية المسيحية أمراً واضحاً، ونظراً لأن سواكن كانت تعتبر أحد المناطق

الأساسية لمملكة المقرة المسيحية، فيمكن القول إن اتصال مملكة المقرة بالعالم الخارجى أصبح شبه منعدم إلا من خلال الدولة الإسلامية.

لكن الترابط الخفى والسرى بين القوى الصليبية التى غزت الشرق، وبين مسيحي النوبة كان ترابطاً داخلياً، حيث أدرك العرب عندما تعايشوا فى الصحراء أن مسيحي النوبة كانوا يحجون إلى المناطق المقدسة ذهاباً إلى فلسطين وقد أسعدهم أن يستولى مسيحيو الغرب على الأماكن المقدسة فى فلسطين.

ولعل انعكاس ذلك يتضح عندما قاد داود ملك المقرة حملة من خلال عاصمته فى دنقلة سعياً لفك الحصار الذى ضربه المسلمون على ميناء عيذاب ، وبالتالي أغار ملك المقرة على ميناء عيذاب ونقل عدداً كبيراً من أهلها من بينهم الوالى والقاضى ثم استمر فى زحفه حتى مدينة أسوان وأسر كثيراً من الأسوانيين وسخرهم فى بناء كنيسة سوسا فى دنقلة، تعطينا تلك المؤشرات رؤى واضحة بأن ملك المقرة كان يريد أن يفك الحصار، بجانب السعى لخدمة المصالح الصليبية، وبالتالي يمكن القول إن هذه المرحلة التاريخية شهدت نوعاً من الصراع الإسلامى المسيحى لعله كان امتداداً للحروب الصليبية برؤية جديدة، لكنه فى النهاية صراع أديان.

الصراع بين النوبة والماليك عام ١٢٧٣م:

عندما بدأ عصر الماليك فى مصر كانت السياسة الخارجية المصرية فى إطار الحدود الجنوبية تعتمد اعتماداً كلياً على معاهدة البقط، وما أسفرت عنه من نتائج ظلت مستمرة لفترات طويلة، وبينما كانت مملكة

النوبة تدفع البقط أحياناً كانت فى نفس الوقت تمتع عن دفعه فى أحيان أخرى وكان المنع سبباً فى تجديد الحرب(٢٩).

كانت نتيجة لمنع دفع البقط لمصر هذه التوجهات أن بدأت سلسلة من الحملات العسكرية بين المماليك ومملكة النوبة، حيث أرسل السلطان الظاهر بيبرس ١٢٧٢م حملة يقودها والى قوص، واستمرت فى سيرها حتى وصلت دنقلة، وعادت الحملة بالمعدي من الأسرى، وفى عام ١٢٧٦ أرسل المماليك حملة أخرى تضم شكندة ابن شقيقه ملك المقررة تحت دعوى أن خاله اغتصب منه الملك ظلماً، وكلما استطاعت الحملة الاستيلاء على جزء قامت بتسليمه إلى شكندة ونجح العرب فى الاستيلاء على دنقلة، وتم تتويج شكندة ملكاً للنوبة من قبل السلطان المملوكى ويعتبر هذا التوجه الجديد نوعاً من أنواع الفتح الجديد لبلاد النوبة، حيث وضعت أسس جديدة للعلاقات بين النوبة ودولة المماليك حيث قطع شكندة على نفسه شروطاً للسلطة المملوكية على النحو التالى:

١ - أن يتبع الملك شكندة السلطان المملوكى وأن ينوب عنه فى حكم النوبة.

٢ - أن يرسل شكندة نصف مايجمعه من بلاد النوبة خالصاً للسكان إلى جانب عدد من الفيلة والزرافات والهدايا الأخرى.

- وبدا هذا الشرط بشكل عام أن نفوذ مصر آن ذاك امتد حتى جنوب

السودان.

(٢٩) أحمد شلبي: موسوعة التاريخ الإسلامى والحضارة الإسلامية، مكتبة النهضة، الجزء الخامس، طبعة ١٩٨٦، ص ٢٥٧.

٣ - أن يدفع كل بالغ عاقل باق على النصرانية دينارًا عينًا للسلطان.

٤ - أن تكون بلاد العلى وبلاد الجبل ملكاً خاصاً للسلطان.

٥ - أن يسلم ملك النوبة ماكان لسلطة داود وأخيه سكتو وأقاربه ومن قبل عساكره من المتاع والعقار إلى السلطان.

٦ - ألا يترك شكنده أحدًا من العريان في بلاد النوبة ومن وجده أرسله إلى السلطان.

٧ - أن يطلع ملك النوبة السلطان على كل ما يصل إليه من أخبار وأيدت هذه الشروط من خلال يمين حلفه شكنده.

وبهذه الشروط الجديدة أصبحت دولة النوبة خاضعة خضوعاً كاملاً للسيادة الإسلامية، حيث أصبح في إمكان السلطان المملوكي عزل ملوك النوبة وتوليتهم، وبالتالي أصبحت موارد النوبة مناصفة بين النوبة وبين السلطان المملوكي في مصر، يضاف إلى ذلك أن النوبيين ظلوا على عهدهم السابق في إطار معاهدة البقط، ولأول مرة طبق المالك على النوبة الأسس الإسلامية التي اتبعت سابقاً في البلاد التي تفتح عنوة حيث عرضوا على أهلها (الإسلام - الجزية).

وقد اختار ملك النوبة الجزية، وبالتالي أصبح النوبيين أهل ذمة، وفي إطار التنظيمات الإدارية في مصر أسس الظاهر بيبرس ديواناً تم تسميته باسم ديوان النوبة، انحصرت مهمته في جمع الجزية والخراج وتعيين العمال وبالتالي أقسم أهل النوبة يميناً للعهد وبالطاعة لملك النوبة مادام على ولائه للسلطان وأن لا طاعة له عليه إذا خرج على السلطان وانعكست

تلك الأوضاع على الحياة العامة، حيث أطلق أسرى عيذاب وأسوان، وضربت كنيسة سوسا بدنقله.

ولضمان ذلك احتجزت الحملة ٢٠ أميراً نوبياً حتى يضمنوا ولاء النوبيين بالتزاماتهم تجاه السلطة المملوكية، وعلى أى حال نتيجة للتعصب الدينى فى إطار العقيدة المسيحية اغتيل شكندة عام ١٢٧٧ م وتولى بعده الملك أمير ندى براك، إلا أن بيبرس رفض هذه الولاية وسير له حملة قتلته وتولى بعده ملك يدعى سممامون بنفس شروط شكندة عند توليه السلطة وانتهى الأمر بسممامون بنقض وعوده وأرسل إليه بن قلاوون حملة سنة ١٢٨٧م فى اتجاهين بقيادتين الأولى فى الاتجاه الغربى من النيل بقيادة الأمير علم الدين سنجر الخياط، والثانية بقيادة الأمير عز الدين أميرمر فى اتجاه البر الشرقى، وانهزم النوبيون فى هذه المعركة، و عين ملك جديد على النوبة بعد أن تعهد بدفع البقط وسائر الحقوق^(٣٠).

على أى حال كل هذه الأوضاع تعطينا صورة بأن دولة النوبة المستقلة بدأت فى الضعف والانحلال، خاصة وأن نفوذ المماليك إبان هذه المرحلة قد زاد زيادة كبيرة ولم يكتفوا بالبقط بل طالبوا بدفع الجزية، وبالتالي هاجر العرب واستقروا فى النوبة.

على أى حال تعتبر هذه الحملة ذات أثر بعيد على العلاقات المصرية النوبية فى إطار نشر الثقافة العربية الإسلامية حيث يمكن القول إن الظاهر بيبرس بهذه الحملة استطاع أن يدعم السلطة والسيادة المملوكية فى النوبة، وبالتالي أدخلها ضمن التقسيمات الإدارية المصرية، وأصبح

(٣٠) أحمد شلبي: المرجع السابق، ص ٢٥٧.

طريق البريد يأخذ اتجاهين، أحدهما إلى أسوان والنوبة، والآخر إلى عيذاب.

انحصار النفوذ المسيحي،

بدأ المد المسيحي في بلاد النوبة ينحصر تدريجياً كنتيجة طبيعية للهجرة المتبادلة بين النوبيين والعرب ومن مصر إلى مملكة النوبة، ومن مملكة النوبة إلى مصر، خاصة وأن المنافذ الطبيعية للنوبة أحكم حصارها، وبدأت المصادر الدينية للعقيدة المسيحية القادمة من مصر تقل تدريجياً، وفي نفس الوقت التزام القساوسة الصمت، بحى لم يأت القرن الخامس عشر الميلادى ولم يبق من المسيحية في بلاد النوبة إلا القليل، ويرى البعض أن انتشار الإسلام في بلاد النوبة، جاء كرد فعل طبيعي بعد أن اعتنق ملوك النوبة الإسلام والدليل على ذلك أن النوبيين رفعت عنهم الجزية، وبالتالي فإن النوبيين اعتنقوا الإسلام، بجانب عامل هام آخر هو هجرة عرب جهينة من مصر إلى بلاد النوبة، حيث بدأت عمليات المصاهرة .

وكنتيجة طبيعية لاستقرار عرب جهينة في النوبة أكثر من قرن من الزمان بدأت هجرات أخرى من النوبة إلى الحبشة وإلى جهات أخرى، كردفان، دارفور، وكان بصحبتهم بعض النوبيين وزاد اختلاط العرب بالنوبيين حتى تحولت الأقلية المسيحية إلى الإسلام، ولكن يمكن القول إنه على الرغم من دخول الأقلية المسيحية إلى الإسلام، إلا أنه من الملاحظ أن مملكة مقرة المسيحية ظلت تقاوم الثقافة العربية الإسلامية، والتوجه العربى فى العصر المملوكى . ولكن لم يتعاون معها أحد من المماليك

المسيحية الأخرى حتى سقطت مملكة مقرة المسيحية ع ام ١٢٢٣م وبالتالي سادت الثقافة العربية الإسلامية في أنحاء مملكة المقرة، وبالتالي هل يمكن القول إن مملكة المقرة تعربت بالكامل؟ وهل يمكن القول إن الإسلام سبق العروبة؟ من المؤكد أن هذه المناطق لم تتعرب بالكامل لأن هناك مواقع عديدة سبق الإسلام فيها العروبة وبالتالي احتفظ أهل البلاد بالخصائص السكانية الخاصة بهم لكنهم آمنوا بالإسلام ديناً، ونذا يستوجب أن نفرق بين الإسلام كمقيدة والعروبة، لأنه ليس شرطاً أساسياً أن يصاحب الإسلام العروبة، أو أن تسبق العروبة الإسلام، والدليل على ذلك أن هناك العديد من الدول الإسلامية غير العربية.

انتشار الإسلام وظهور سلطنات إسلامية،

لعل المرجعية الأساسية في أن الإسلام بدء في الانتشار منطلقاً من قاعدته الأساسية في مصر سواء من خلال الحرب التي انعكست بدورها على عقد المعاهدات أو من خلال الهجرات العربية التي سبقت الحرب، والتي يرجع إليها الفضل في نشر الثقافة العربية- رغم أنها أخذت فترات طويلة عدة - ولعل وصول الإسلام بهذه الطريقة التي اتسمت بالبطء الشديد، جاء نتيجة لعدم وجود فقهاء ودعاة يعلمون الناس الأصول الدينية، ولكن عمليات الاختلاط والتزاوج والمصاهرة وتلاقح الثقافات أخذت فترات طويلة، حتى أنه يمكن القول إن عمليات المصاهرة والتزاوج بين العرب وأهل النوبة امتدت إلى سنوات طويلة حتى دخل ملوك النوبة الإسلام طوعاً.

وبالتالى يمكن القول إن الهجرات العربية كانت عبارة عن بعثات مدنية تأسست على العلاقات التجارية، وتلاقح الثقافات، وبالتالي فإن عنصر الوقت الذى أدى إلى نشر العقيدة ببطء شديد حتى ترسخت العقيدة فى نفوس المواطنين مرجعيته الأساسية هى ما أشرنا إليه بأن الهجرات كانت لاتحمل معها فقهاء لنشر العقيدة بل تجار لكنه من المؤكد فى النهاية أن نشر العقيدة وإسلام أهالى مملكة النوبة جاء عن اقتناع بالعقيدة بالطرق السلمية، فإذا ما أضفنا إلى ذلك المهاجرين كانوا أناساً بسطاء يمارسون شعائرهم الدينية فقط دون الدخول فى إطار الفقه الإسلامى لأدركنا الأساسيات الرئيسية فى بطن الدعوة الإسلامية فى هذه المناطق، ولكن يمكن القول إن الإسلام قد انتشر فى ربوع هذه البلاد فى القرن الخامس عشر الميلادى وهذا القرن الذى شهد دخول جموع أهل البلاد فى هذا الدين الجديد، ساعد ذلك على سقوط مملكة المقرة المسيحية وسيطرة البلاد عليها وإنهاء المقاومة المسيحية فى هذه البلاد^(٣١).

وبعد سقوط مملكة المقرة حدث نوع من الهجرة الطبيعية من خلال المهاجرين العرب إلى أراضى مملكة علوة، ويبدو أن هذه الهجرات لم تلق أى نوع من المقاومة، حيث كان المهاجرون يتعاملون مع أهالى البلاد فى إطار من العمليات التجارية، بجانب إظهار الولاء للممالك حتى يمكن القول إن المهاجرين العرب أصبحوا قوة لا يستهان بها، وأصبحت هذه القوة يصعب التعامل معها من ملوك علوة، فإذا ما أضفنا إلى ذلك غارات الزغاوة على الممالك المسيحية من دارفور، لأدركنا موقف ملوك علوة من التعامل مع

(٣١) أحمد الحفناوى: مرجع سابق، ص ١٠٤.

العرب المهاجرين ومع الزغاوة فى إطار من المصاهرة، والتزاوج بحيث لم يأت القرن السادس عشر حتى تحالف المهاجرون والمقيمون فى مملكة علوة مع الفونج الذين قدموا من الجنوب، وتم القضاء على مملكة علوة نهائياً، وبالتالي انتهت ممالك النوبة المسيحية.

أثر الثقافة العربية الإسلامية تجاه الممالك المسيحية:

كانت التوجهات العربية الإسلامية بعد الفتح العربى كما أشرنا تسير فى محورين المحور الغربى والمحور الجنوبى وكلاهما، يمكن القول إنهما أثرا فى الممالك المسيحية، حيث اتجهت الهجرات من مصر، وفى نفس الوقت من المعبر الليبى غرباً تجاه هذه المناطق، وحملت معها الثقافة العربية الإسلامية.

ونظراً لأن هذه الممالك شغلت مساحة كبيرة من الرقعة الجغرافية، وبالتالي كان لا يمكن إيقاف المد العربى الإسلامى القادم من كل الاتجاهات، فقد شهد السودان تيارات إسلامية وافدة من الشمال الغربى إلى كل من دارفور وكردفان، ثم جاءت تيارات إسلامية أقرب من سنار متجهة إلى الشمال فالتقت هذه التيارات مع العرب الذين نجحوا فى القضاء على الممالك المسيحية، وبالتالي يمكن القول إن الهجرات العربية أصبحت تتدفق على السودان بصورة دائمة وبشكل مستمر وانتشرت غرباً، وشرقاً، ونتيجة لهذا الانتشار بدأت عمليات الاختلاط بالسكان الأصليين، وبدأت عمليات نشر اللغة العربية وانصهار الدم العربى بالدم السودانى وانتشار الثقافة العربية الإسلامية.

وكان رد الفعل الطبيعي لهذا الانتشار السريع للإسلام فى السودان هو ظهور سلطنات إسلامية خالصة، ويمكن القول إن القوى الحاكمة كانت عربية الدم، أما الشعوب فقد كانت خليطاً من المؤثرات العربية، ولكن جموع الجماهير فى هذه السلطنات كانت من أهالى البلاد الذين آمنوا بالإسلام، ولعل مرجعية ذلك هو استقرار المهاجرين العرب وانتشارهم فى مساحة كبيرة من الأرض وسعيهم لنشر الثقافة العربية الإسلامية، وبالتالي ظهرت هذه السلطنات وبعض الإمارات المحلية والتي يمكن القول إنها لعبت دوراً هاماً وقوياً فى إطار تاريخ الثقافة العربية الإسلامية حتى آخر لقرن الثامن عشر، والتي تمثلت فى سلطنة الفونج وسلطنة الفور، لعل ظهور هذه السلطنات يبرهن بصورة فائقة أن الإسلام دخل السودان من خلال معابر ومنافذ أخرى غير المعبر الجنوبي والشمال الشرقى، وبالتالي فظهور سلطنة دارفور نشر النفوذ الإسلامى الذى وصل إليه الإسلام فى غرب السودان، يدل على تدفق هذه الهجرات وتجذر العقيدة الإسلامية.

فإذا ما أضفنا إلى ذلك ظهور دولة الفونج يعطينا ذلك صورة واضحة عن وجود حركة وتاريخ إسلامى كبير فى منطقة سنار جنوباً ثم وصولها إلى الشمال فى إطار من التعاون بين العناصر الزنجية والوجود العربى الوافد، وبالتالي فإن عمليات الاختلاط والمصاهرة أعطت رؤية واضحة، إن انتشار الإسلام سلماً فى السودان جاء فى إطار من نشاط أهل البلاد الأصليين الذين اقتنعوا بالإسلام ديناً.

سلطنة الفونج ١٥٠٥:

يرى أساتذة العلوم السياسية فى إطار الأدبيات الخاصة بمفهوم
ومعرفة قيام دولة ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: يرى أن إطار السيطرة المركزية على إقليم ما، مع إمكانية هذه
السيطرة المركزية فى إدارة شئون هذا الإقليم يمكن القول
بالتالى فى إطار هذا المفهوم الذى يشير إلى ضرورة
السيطرة المركزية أنه توجد مقومات دولة.

المحور الثانى: يرى أن السيادة بشكل ما على الإقليم أيا كانت هذه السيادة
شريطة أن يصاحب هذه السيادة المساواة فى الأوضاع
القانونية بين مواطنى هذا الإقليم يعنى ذلك وجود مقومات
دولة.

المحور الثالث: وهذه الرؤية تربط نشوء الدولة بالتطور الرأسمالى فيها.

وفى إطار هذه المفاهيم التى طرحت عن معوقات إقامة الدول، يرى
البعض أن سلطنة الفونج تدرج تحت كونها نظاماً سياسياً ارتبط برؤية
السيطرة المركزية على الإقليم عكس الممالك المسيحية التى سبقتها.

على أى حال أسس مملكة الفونج رجل يدعى عمارة دونفس ينتمى إلى
قبيلة الفونج، ويرى البعض أن اسم دولة الفونج استمد من جبال الفونج،
لطول ما عاشت هذه القبيلة فى الجبال، وكما أشرنا فإن زعيما عربيا كان
قد شارك فى تأسيس هذه الدولة وهو عبد الله صالح من قبيلة القواسمة
الجهينية، وقد تأسست هذه المملكة عام ١٥٠٥ لكن أهمية هذه السلطنة
ليس كونها رؤية للتطور السودانى بقدر أهمية التركيز على كونها رؤية للوحدة فى

إطار الهوية القومية والتي جاءت كرد فعل طبيعي للاستقرار الذي شهدته سلطنة الفونج (٣٢).

أما عن الفونج كـشعب اختلف المؤرخون حول جذورهم وأصلهم، حيث يرى البعض أنهم من بقايا الأمويين والذين غادروا البلاد، بعد استيلاء العباسيين على السلطة وإن كان هذا الرأي لا يوجد له مايسنده من أدلة، ويرى البعض الآخر أنهم ينتمون إلى قبيلة الشلك في جنوب السودان، وكانت تسكن وقتها شاطئ النيل الأبيض، ويرى البعض الآخر أنهم شعب جاء من دارفور وأنهم ينتمون لغرب السودان، بينما فريق ثالث يرى أنهم عرب جاءوا إلى السودان عن طريق الحبشة عابرين النيل الأزرق نتيجة التداخل الحدودى بينها وبين غرب السودان، تؤكد على هذه الرؤية أستاذة علم الأنثروبولوجيا الاجتماعية، بريطانية الأصل والجنسية Wendy Tames بقولها « بأنه لايمكن إنكار أن الوقت الذى ظهرت فيه دولة الفونج فجأة على المسرح كان فترة هجرة عربية كثيفة إلى وادى النيل مرتبطاً ذلك بتوسع فى التجارة والثروة».

على أى حال ظهور الفونج بشكل عام بدأ واضحاً فى إطار التاريخ السودانى فى بداية القرن السادس عشر، الذى يقابله القرن العاشر الهجرى أى سنة ١٥٠٥ وهو القرن الذى شهد نوعاً من التحالف بين الفونج، وبين عرب القواسمة، وعرب القواسمة الجهينية هم العرب الذين كانوا قد هاجروا إلى مملكة علوة، ولعل مرجعية هذا التحالف كانت رؤية إسلامية،

(٣٢) أحمد شلبي: موسوعة التاريخ الإسلامى، الجزء السادس، مكتبة النهضة، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٠٥ وما بعدها.

ويرجح أنها كانت تواجه الحروب الصليبية والتي مثلت أحد الدوافع إلى ذلك التحالف، حيث اتخذ هدفًا مباشرًا هو القضاء على دولة المسيحيين في علوة، ويعتبر هذا التحالف في إطار زمني وتاريخي شهد نوعًا من القتال والحرب في مواجهة الصليبيين (٣٢).

على أي حال فقد أصبحت سنار عاصمة لمملكة الفونج، حيث امتدت مساحتها من سواكن شرقًا إلى النيل الأبيض غربًا، ومن أقصى جبال لاظوغلى جنوبًا إلى الشلال الثالث شمالًا، ويمكن القول إنها اشتملت على النوبة العليا ومملكة علوة، وجزء كبير من بلاد النوبة الشمالية (المقرة).

وبالتالي اتسع نفوذ دولة الفونج ويمكن القول إن وجود دولة إسلامية في وسط أفريقيا جعل العديد من المسلمين يتجهون إليها خاصة من آل البيت وملك الفونج يحسن ضيافتهم وتكريمهم، وبالتالي يمكن القول إن دولة الفونج قامت على أنقاض مملكة علوة المسيحية واشتملت على قوى وعناصر مختلفة، سواء كانت عربية، زنجية، بجانب خليط جمع بينهما وبالتالي يمكن القول إن عمليات التلاقح والمصاهرة، والتي أدت إلى إيجاد عنصر جديد يدفعنا إلى الحديث عن تلاقح الثقافات وانصهارها في بوتقة واحدة، أوجدت بالتالي هوية عربية إسلامية، ربطت الهوية نفسها بتطورات تاريخية فتكونت آن ذاك القومية السودانية في إطار الوحدة. على أي حال استمر توسع دولة الفونج حتى القرن الثامن عشر، وامتدت دولة الفونج في

(٣٢) الفونج : اختلفوا علماء اللغة حول كلمة فونج فمنهم من يرى أنها ترجع إلي كلمة (بون) في لغة الشلك والبعض الآخر يرجعها إلي كلمة (فون) في لغة النويروالبعض الآخر يردّها إلي كلمة (بونج) والمعنى المقصود لهذه الكلمة بشكل عام عند الفلاسفة تعنى الغريب.

رقعة فسيحة من أرض السودان من البحر الأحمر حتى كردفان غربًا، ومن الشلال الثالث حتى فازوغلى ويدين بالولاء لها العرب وغير العرب^(٣٤).

انهيار دولة الفونج،

شهد القرن الثامن عشر بداية انهيار دولة الفونج كنتيجة طبيعية لظهور الخلافات بين الفونج والقواسمة عندما شرع بعض شيوخ القرى فى الاستقلال عام ١٦١٠م واستطاع فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر الوصول إلى ما يرغبون واستقلوا عام ١٧٧٠م.

ويمكن القول إن دولة الفونج أدت دورًا عظيمًا ورائدًا فى إطار نشر الثقافة العربية الإسلامية، حيث نجحت فى القضاء على مملكة علوة المسيحية وساهمت فى حركة الثقافة العربية الإسلامية واستمرت قرابة الثلاثة قرون تعمل على نشر الثقافة العربية الإسلامية فى أنحاء السودان، ولكن العصبية القبلية بجانب العزلة التى فرضها ملوك الفونج فى القرن الثامن عشر، كل ذلك ساعد الأتراك عندما جاءوا إلى سنار عام ١٨٢٠ رغبة فى الاستيلاء عليها فوجودها سهلة بعد أن كانت قد ضعفت نتيجة للعصبية القبلية، ونجح الأتراك فى تأسيس عاصمة السودان (الخرطوم الحالية).

سلطنة الفور،

سلطنة الفور كانت عبارة عن سلطنات شبه متفرقة لكنها جميعًا تسمى سلطنة الفور فى النطاق الجغرافى فى غرب السودان فى جبل مرة، يمكن

(٣٤) عبد العزيز حسين الصاوى: السودان حورات الهوية والوحدة الوطنية، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، ١٩٩٤، ص ١٥.

القول إن الهجرات العربية إليها لعبت دورًا أساسيًا، حيث جاء إليها العرب المسلمون من كل من مصر، وتونس، والحجاز، حتى إنه يمكن القول إنها امتلأت بالعرب المهاجرين.

على أي حال استطاع هذا الشعب أن يأخذ من جبل مرة ملجأ له في إطار تأسيس سلطنة، وينقسم إقليم دارفور إلى مناطق ثلاث، المنطقة الجنوبية وهي الواقعة جنوبي خط عرض ١٠ شمالاً وتقيم فيها القبائل التي تعمل بمهنة الرعي.

المنطقة الوسطى وتقع في المنطقة الجنوبية والشمالية، والمنطقة الشمالية قوهى منطقة ذات طبيعة جغرافية خاصة حيث توجد بها مجموعة من التلال والوديان، ويقيم فيها البدو ولقد كانت السلطنات التي حكمها المسلمون على النحو التالي:

١- شرق جبل مرة

٢- الغرب والشمال الغربى

٣- الشمال والشمال الشرقى

| القبيلة | م | القبيلة | م | القبيلة | م | القبيلة | م |
|-----------|----|----------|----|----------|----|----------|---|
| زنجاووكيا | ١٦ | أشمور | ١١ | المواريث | ٦ | البرقو | ١ |
| الميدون | ١٧ | سمنار | ١٢ | القمر | ٧ | النيمور | ٢ |
| | | الحلاوين | ١٣ | جوجه | ٨ | كيفه | ٣ |
| | | المساليب | ١٤ | الفور | ٩ | المنحه | ٤ |
| | | درقه | ١٥ | ناقه | ١٠ | المسيحات | ٥ |

١- الجنوب والجنوب الغربي. ٢ - الجنوبيون ٣ - الشرق والشمال

| م | القبيلة | م | القبيلة | م | القبيلة | م | القبيلة |
|---|---------|---|----------|---|----------|----|----------|
| ١ | البتو | ٤ | الهبانية | ٧ | التعاشية | ١٠ | الحمير |
| ٢ | الداجو | ٥ | الرزىقات | ٨ | بنى هلبة | ١١ | الزيادية |
| ٣ | ريقا | ٦ | المسيرية | ٩ | المعاليا | | |

على أى حال اعتبرت مدينة الفاشر مقر السلطة وانتشر الإسلام فى هذا الجزء من السودان، حيث لعبت هذه السلطنة دوراً بارزاً أيضاً فى نشر الثقافة العربية الإسلامية، وصبغت السلطة بالصبغة الإسلامية، وجاء الفقهاء من الشرق لتعليم الناس أصول الدين، وامتدت سلطات السلطنة على كردفان، حيث أقيمت إمارة السبعات ووصلت سلطة الفور فى عهد عبد الرحمن الرشيد ١٧٧٨/١٧٩٩ إلى أقصى درجاتها، حيث تم الاتصال بالسلطان العثمانى والذى اعترف بسيادته وبدأت عمليات الاتصال الخارجى، حتى جاء الفتح المصرى فى القرن التاسع عشر.

سلطنة نقلى:

هى إحدى السلطنات التى اهتمت بالدعوة للإسلام ووصل إلى هذه السلطنة عدد من الصوفية من أمثال حسن ودحسونه، وتاج الدين البهارى، وقد أقامت جماعات من التجار ورجال الدين فى سلطنة نقلى، وكانت تمنح لهم مناطق لكى يقوموا بالدعوة فيها للعقيدة الإسلامية، ويمكن القول إن هذه السلطنة لعبت دوراً مؤثراً فى نشر الثقافة العربية الإسلامية، وأصبحت سلطنة قوية، وكان يلجأ إليها الفارين من سلطنة الفونج، وتقع سلطنة نقلى جنوب خور أبو جبل والحد الجنوبى لها

خط عرض شمال ١١ أما حدودها الشرقية الغربية فتحركاته ليست ثابتة وكانت تبلغ مساحتها أربعين ميلاً مربعاً.

الإسلام في السودان:

كما سبق وأشرنا فإن الهجرات العربية لعبت دوراً حاسماً في وصول الإسلام إلى مملكة النوبة وشعب البجة وهذه الهجرات بدأت تتسع حتى يمكن أن توصف أنها كانت موجات متتالية من الهجرة العربية، وقد تزايدت هذه الهجرة إبان القرنين السابع، والثامن الهجريين، الثالث عشر والرابع عشر الميلاديين.

ولقد كان لهذه الهجرات المتلاحقة مرجعية وأسباب مختلفة منها الهجرة للرغبة في الاستثمار والتجارة وهجرات الفارين نتيجة للاضطهاد انعكاساً على المتغيرات السياسية، بجانب العديد من المتغيرات السياسية في مصر، حيث فقد العباسيون سطرتهم على مصر، واستقل الطولونيون بها، ثم تلى ذلك قيام دولة الأخشديين، والفاطميين، والأيوبيين، والمماليك.

ويمكن القول إن هذه الهجرات صاحبها أفكار مختلفة، ومذاهب وعقائد، وبالتالي هذه الهجرات جاءت محملة بأفكار وعقائد، بجانب الرغبة في نشر الدعوة الإسلامية، وقد نجح المهاجرون عن طريق الاختلاط والمصاهرة، وبدأت القيادات العربية والزعامات القبلية تبرز إلى سطح الحياة، واختيار كل فريق من المهاجرين المنطقة الجغرافية التي تتناسب معه دينياً، وبدأت بعض الجماعات الموجودة، تتضم طوعاً إلى هذه الزعامات،

ويمكن القول إن الزعماء العرب تمكنوا من السيطرة على مقاليد الأمور في بلاد المهجر الجديد .

ولم تسع هذه الزعامات للسيطرة على مقاليد الأمور بقوة السلاح، بل إنها تغفلت في المجتمع الجديد من خلال الممارسة الزراعية، والرعى، وغيرهما من الأنشطة المختلفة، بجانب استغلالهم نقل الموارد والمؤن التجارية على ظهور الإبل عبر الطرق الصحراوية بين النيل وموانئ البحر الأحمر، وشمال الوادي، بجانب اشتغال البعض في استخراج المعادن .

على أى حال جاء وقت اختفت فيه الزعامات الوطنية في السودان وبدأ الزعماء العرب يعلو شأنهم، بحيث يمكن القول إن العرب بسطوا سيطرتهم على الحكم حسب التقاليد العربية، وكان الزعيم العربي يأخذ جانبه فقيها دينيا، ولكن ذلك على أى حال لم يحدث تغيرات جذرية في المجتمع السوداني، فقد تولى شيخ القبيلة الحكم في مجموعته القبلية، ومن تحالف معهم من القبائل، وجاء الحكم وراثيا في بيت شيخ القبيلة، وقد مارس مسؤولياته في مجلس الأجاويد وكان عليه أن يعرف تقاليد القبيلة والقبائل المجاورة حافظا للأنساب، وينظم الاحتفال بالأعياد التقليدية.

فإذا ما أضفنا إلى ذلك نشر الثقافة العربية الإسلامية من خلال السلطنات التي ظهرت في بلاد النوبة، حيث يمكن القول إن الثقافة الوافدة قد انصهرت في إطار التقاليد المحلية، فالفونج عملوا بالكتاب والسنة، وسعوا لتطبيق الشريعة الإسلامية، لكن كان لهم منهجهم في ممارسة

الحكم، بجانب أنهم لم يهملوا التقاليد التي ورثوها عن مملكة علوة خاصة وأنه لم تكن تتعارض مع تقاليد الإسلام.

وبالتالي انتشرت المدن الإسلامية في السودان، حيث دانت مدينة دنقلة بالإسلام أما مدينة الدامر فاعتبرت مركزاً للجعليين، وموقعا من المواقع التي انتشرت فيها الثقافة العربية الإسلامية، بجانب أن سنار أصبحت أهم مركز ثقافي في بلاد الفونج، بجانب ازدهار التجارة، ولعبت الفاشر دوراً أساسياً في غرب السودان، كأحد المراكز الثقافية الهامة.

ويرجح أن هناك عوامل عديدة ساعدت على تثبيت قواعد الإسلام في تلك البلاد، وإن شئت قل في أفريقيا كلها. لعل أهمها القيم والأخلاق والمبادئ التي تحلى بها المسلم، بجانب مقاومة الإسلام للرق ومواجهة التمييز في اللون أو العقيدة، كل هذه العوامل ساعدت على انتشار العقيدة الإسلامية تدريجياً في نفوس مواطني مملكة النوبة، حتى بلغت إلى حد ظهور ممالك إسلامية خالصة ولكنها لم تشهد حكماً مركزياً، يمكن من خلاله القول إنها تملك مقومات دولة كاملة بل مقومات الدولة على ممالك وسلطنات، وكان على السودان أن يستقبل الواقد الجديد القادم من مصر (٣٥).

محمد علي والسودان ١٨٢٠:

بعد أن استقر المقام لمحمد علي في مصر كان شأنه شأن باقي من دخلوها بحيث يمكن القول إنه بنى استراتيجية في إطار التوجه نحو

الجنوب لتأمين حدود مصر الجنوبية، لكن التوجه ناحية الجنوب كان يمثل نوعاً من المخاطر فى إطار الأوضاع الجغرافية لطبيعة المنطقة المراد غزوها، وكان محمد على يدرك أن مجرى نهر النيل ليس بالأمر السهل، نظراً لأن النيل تتخلله الجنادل حتى قرب النيل الأزرق بالنيل الأبيض، ولكنه أدرك أن العوامل الطبيعية يمكن مواجهتها وتذليلها، لكن كانت هناك العوامل الخارجية فى الإطار السياسى والتي كانت تمثل أبعاداً أخرى تعوق حركته ، خاصة المعارضة القوية التى سيواجهها من إنجلترا نظراً لإدراكها - بعد حملة بونايرت على مصر - أهمية البحر الأحمر، وبالتالي بنت إنجلترا سياستها واستراتيجيتها نحو هذا التوجه، وركزت فى هذا الإطار على أثيوبيا مدركة تماماً أن تحالف محمد على مع فرنسا كحليف استراتيجى قد يؤثر على مصالحها ولذلك رتبت إنجلترا نفسها على حصار هذه التوجهات السياسية التى تبناها محمد على فى الشرق الأدنى (٣٦).

مثلت هذه العوامل مواجهة محمد على فى تخطيطه الاستراتيجى، عندما بدأ التفكير فى غزو السودان، وكانت يمكن أن تتسبب فى تراجعهم عن ذلك المشروع، ولكن على الجانب الآخر كان هناك عوامل تدفعه للتوجه لغزو السودان واستند فى ذلك إلى العديد من التوجهات لعل أهمها:

(٣٦) شوقي عطا الله الجمل: تاريخ السودان وادي النيل، حضارته وعلاقته بمصر من أقدم العصور حتى الوقت الحاضر، الجزء الثانى، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٦٩، ص ٧.

التوجه الأول:

١ - القضاء على المماليك الذين نجحوا فى الهروب إلى بلاد النوبة:

فقد كانت العلاقة بين محمد على والمماليك علاقة متوترة، ولم تستقر واستمرت منذ تولى محمد على السلطة فى مصر عام ١٨٠٧ وحتى ١٨١١ ورغم ذلك فإن القضاء على المماليك لم ينتهى فى القاهرة، نظراً لأن هناك مجموعة المماليك التى تمكنت من الهرب فى حادث القلعة ونجحت فى الفرار إلى الوجه القبلى وبلاد النوبة، ورغم ما هو موجود من عوامل الفوضى فى منطقة النوبة، يمكن القول إن هروب المماليك إليها زادها درجة من درجات التوتر، بجانب مزيد من الفوضى التى كانت موجودة أصلاً، لكن المماليك فى النهاية والذين بلغ عددهم ثلاثمائة استقروا فى دنقلة، ودخلوا فى حروب مع الشافعية واستمروا هناك إلى أن قضى عليهم محمد على، ولعل إصرار محمد على على ضرورة القضاء على المماليك وتأمين حدود مصر الجنوبية، هو إدراكه أن المماليك يمكن أن يعودوا إلى مصر، يضاف إلى ذلك أن العمليات التجارية لا يمكن استقرارها بين مصر والسودان دون تأمين درب الأربعين، مع إيجاد توجيه قوى ورغبة من محمد على فى القضاء على الجنود الألبانيين بجانب مصر لتجنيد الجنود السودانيين.

التوجه الثانى: استراتيجية البحر الأحمر:

أدرك محمد على أهمية البحر الأحمر بالنسبة لمصر وأدرك أن السيطرة على البحر الأحمر تعنى السيطرة على الأماكن المقدسة فى شبه الجزيرة العربية، ودار صراع قوى للسيطرة على البحر الأحمر، خاصة وأن

البرتغاليين، كانوا يسعون للوصول إلى مملكة الحبشة المسيحية لعقد تحالف قوى ضد القوى الإسلامية، بينما الدولة العثمانية فى إطار الصراع فى المنطقة تقف بجوار البلاد والقوى الإسلامية المحيطة بالحبشة المسيحية، ويشير المؤرخون إلى أن التوجهات البرتغالية كانت استكمالاً لحلقة الحروب الصليبية المعروفة، والتي قامت بها الدول الأوربية.

التوجه الثالث:

التوجه الاقتصادي: ولعله العامل الأكثر ترجيحاً وهو الرغبة فى البحث عن الذهب.

على أى حال فإن كانت تلك هى الرؤية التى حددها المؤرخون تجاه نوايا محمد على نحو التوجه للحدود الجنوبية فإن البعض يرى ومنهم المؤرخون السودانيون أن التوجهات السياسية المصرية إبان مرحلة محمد على، والتي دفعته لغزو السودان كانت أحد التوجهات السياسية التى حكمت السياسة العثمانية فى إطار التوسعات على حساب الدول الأخرى وكانوا ينظرون إلى محمد على، على أنه أحد الأدوات فى يد الخلافة العثمانية بدليل أنه كان يأتى بأمر الخليفة العثمانى فى إطار إصدار الأوامر بالحرب ضد الوهابيين تارة، وإخماد ثورة اليونان تارة أخرى ولذلك سميت هذه المرحلة بالتوجهات التركية تجاه السودان.

لكن الواقع فى إطار المراحل التاريخية المختلفة يؤكد أن هذه الرؤية للمؤرخين السودانين قد جانبها الصواب، نظراً لأن مصر منذ عهد الرومان كانت تتجه جنوباً، ويدل على ذلك الاتفاقيات المختلفة مع مملكة

النوبة إبان الإمبراطورية الرومانية، يضاف إلى ذلك أن الفتح العربى لمصر وضع فى الإطار الاستراتيجى - كما أشرنا- محورين أساسيين المحور الجنوبى، والمحور الغربى، لتأمين حدود مصر الجنوبية والغربية، إذن فالتوجه نحو الجنوب كان فى إطار السياسات الثابتة فى ذهن الحاكم المصرى، وبالتالي لايمكن أن نجرد محمد على وهو القائد العسكرى من الفكر الاستراتيجى فى إطار تأمين حدود مصر الجنوبية، ودون الإخضاع لأوامر أو تعليمات الخليفة العثمانى دون أن يكون هناك تخطيط مسبق لكن بشكل عام كانت هناك سياسات استراتيجية للدولة العثمانية فى إطار البحر الأحمر، وكانت هذه السياسات والتوجهات تنفيذها عن طريق الولايات العثمانية حتى تمتد فى نفوذها العثمانى للساحل المواجه لها مصر. كان من الضرورة أن يكون لمصر دور أساسى فى سياسة البحر الأحمر، ويضاف إلى ذلك سوريا وبغداد، كانت توجهاتها السياسية فى إطار نطاق الخليج العربى وهو النافذة التى كانت تحكم توجهات الدولة العثمانية تجاه الدولة الإيرانية(٣٧).

يضاف إلى ذلك أن حملة محمد على السودان والتى قادها إسماعيل ابن محمد على كان يوجد بها عدد من علماء الشريعة الإسلامية للدعوة للعقيدة الإسلامية، بما يعنى أنه بجانب ذلك يوجد بقايا من ظل على دينه من المسيحيين أو الوثنيين، ويشير البعض إلى أن هذه المرحلة استهدف أعمالاً متميزة فى السودان، كبناء المساجد، ونشر العلم، وتقريب العلماء، وزيادة العمارة، وحسن السياسة، وإحساس الناس بالانتماء، واستمرت

(٣٧) شوقي الجمل: مرجع سابق، ص ١٧.

الحملة المصرية إلى أن ضمت كردفان وأجلت التعامل مع دارفور حتى تم فتحها في عهد إسماعيل (٣٨).

على أي حال استمر التوسع المصرى خلال خط الاستواء وضم بحر الغزال، أما منطقة خط الاستواء فقد قام بالجهد الأكبر فيها قائدان إنجليزيان هما صمويل بيكر وجوردن وظل صمويل بيكر يعمل لصالح الحكومة المصرية حتى عام ١٨٧٣ (٣٩).

على أي حال فإن محمد على تمكن في النهاية من الاستيلاء على السودان حتى أنه أستأجر سواكن ومصوع من السلطان العثماني حتى تصبح أداة من أدوات الربط بين مصر والسودان عن طريق البحر الأحمر وفي عام ١٨٥٦ في عهد إسماعيل تنازل الباب العالي عن سواكن ومصوع لصالح مصر، وفي ١٨٦٦ امتلكت مصر جميع الشواطئ الواقعة في خليج عدن الجنوبي من بربرة إلى رأس غردوفون.

ولم يأت عام ١٨٧٠ حتى امتدت أملاك مصر إلى ساحل البحر الأحمر حتى مضيق باب المندب وعلى بلاد الصومال حتى مصب نهر جوبا، وبالتالي يمكن القول إن النفوذ المصرى امتد امتدادا واسعا حتى انه شمل الشاطئ الغربي للبحر الأحمر وامتد إلى الشرق والجنوب على ساحل المحيط الهندي حتى أنه في عصر إسماعيل أصبحت مصر تملك إمبراطورية في

(٣٨) العلماء الذين صاحبوا الحملة هم: القاضي محمد الأسيوطى الحنفي، السيد أحمد البقلي الشافعي، والشيخ أحمد السلاوى المالكي.

(٣٩) صمويل بيكر: هو أحد الذين ارتبط اسمهم بكشف بحيرة البرت، وقد قام الخديوى بتعيينه، وقرار التمييز علي النحو التالي: تقرر تعيين صمويل بيكر الذي سبق له اكتشاف منابع النيل الأبيض.

أفريقيا شملت العديد من المواقع الاستراتيجية في أفريقيا، بجانب مديرية خط الاستواء ومنطقة بحر الغزال حتى بحيرة تشاد بجانب ساحل البحر الأحمر.

ونظرًا لهذا التوسع المصرى فى أفريقيا ماكان الغرب ليترك إسماعيل فى إطار هذه الإمبراطورية فجاء عزله بأسباب واهية حيث استهدفت أوروبا قبل عزله تدمير الإمبراطورية الجديدة حتى إنها اتفقت مع تركيا ضده وخلفت أزمة القروض التى أدت فى النهاية إلى عزله.

على أى حال يمكن القول إن مصر سعت لنشر الفكر والثقافة والتحضر فى السودان. نظرًا لأن الأسباب الرئيسية فى التوجه نحو السودان والتى استهدفها محمد على لم تتحقق حيث وضع ذلك عندما كتب لقاته « إن المقصود الأسمى من هذه التطلعات الكثيرة والمتاعب الشاقة ليس جمع المال كما كتبنا إليكم ذلك مرة بعد أخرى، بل الحصول على عدد من العبيد الذين يصلحون لأعمالنا ويجدرون بقضاء مصالحنا» ورغم ذلك ظلت مصر تحمل مشاعل العلم والنور والحضارة فى السودان ووصلت درجة اهتمام محمد على بالسودان إلى أنه سافر بنفسه ووجه قاداته ببعض الإصلاحات هناك.

على أى حال يمكن القول إن السودان بعد حملات محمد على والتوسع فى عهد أبناؤه وأحفاده تكون بذلك السودان الحالى والذى أصبح يضم دارفور ومنطقة بحر الغزال ومنطقة خط الاستواء وشهد السودان لأول مرة فى تاريخ حكمها مركزيا بجانب أن السودان انفتح على العالم الخارجى

وتحسنت الزراعة وطرق الري وغيرها^(٤٠) من حفر الترع والاهتمام بعمليات الري. كما أن عصر إسماعيل شهد بالنسبة للسودان العديد من الإنجازات كعمليات منع الرق، والاهتمام بوسائل النقل حيث ربط السودان بشبكة من التلفراف. وبدأ التفكير في ربط السودان بالسكك الحديدية وتم وقتها بناء العديد من المساجد ونشر الثقافة^(٤١).

لكن كل ذلك لم يكن يعنى لدى السودانيين أن ذلك صورة من صور التحضر بقدر ما كان ينظر إلى التواجد المصرى فى السودان إلى أنه نوع من أنواع الاستعمار ولا يمكن بالتالى إغفال بعض الأخطاء التى ارتكبها بعض حكام السودان.

لذلك كان لابد أن تظهر بعض الحركات الثورية فى مواجهة التواجد المصرى، فظهرت حركة المهدي، ورغم الروابط التى كانت تربط مصر بالسودان آن ذاك ولعل أهمها الرابطة الدينية بعد أن كان الإسلام قد عم ربوع السودان اللهم إلا القليل من أجزائه إلا أن السياسات المصرية التى أرسلت إلى السودان حكام غير مسلمين من أمثال غوردون والذى بدوره اعتمد على الموظفين الأجانب كانت أحد العوامل الأساسية فى تقليل الروابط بين مصر والسودان، يضاف إلى ذلك أن السودانيين بشكل عام كانوا فى وضع لايسمح لهم بتقبل فرض الضرائب أو إلغاء الرق والخدمة الإجبارية فى الجيش يضاف إلى ذلك أن الحركة الثورية التى سميت بالمهدية رأى المؤرخون السودانيون أن لها أسباباً أخرى لعل أهمها :

(٤٠) أحمد شلبي: الموسوعة الإسلامية، الجزء السادس، ص ٢٤٧.

(٤١) أحمد شلبي: مرجع سابق، الجزء السادس، ص ٢٥٥.

١ - أن الحكم المصرى قد استغل الأوضاع فى السودان .

٢ - أن السودان اعتبر منقياً بالنسبة للمغضوب عليهم من المقربين والذين يراد إبعادهم .

٣ - أن الحكم المصرى كان شغوفاً بالفتح والتوسع وأهمل جوانب عديدة .

وبالتالى نجح محمد أحمد المهدي فى إشعال ثورة فى مواجهة مصر سميت بالثورة المهديّة ولعل نجاح محمد أحمد المهدي جاء نتيجة طبيعية لسياسات مصر فى أفريقيا إبان فترة محمد على وأبناءه والتي اتسمت بالموقف العالمى من السياسة المصرية فى السودان أحد العوامل التى ساعدت على نجاح الثورة المهديّة، بجانب خطأ السياسة المصرية فى السودان واستخدام الأجانب كموظفين .

ولعل العامل الأهم:

هو احتلال مصر من قبل إنجلترا عام ١٨٨٢ . والاحتلال البريطانى لمصر عكس بشكل واضح الموقف الأوروبى من التوجهات المصرية فى أفريقيا، حيث إن الإستعمار الأوروبى فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر شعر أن مصر بما تمثله من إمبراطورية فى أفريقيا خطر يهدد مصالحه وسعى إلى تصفية هذه الإمبراطورية . ولذلك كانت توجهات بريطانيا منذ البداية تحجيم الدور المصرى فى السودان (٤٢) .

(٤٢) محمد أحمد المهدي: ولد فى جزيرة مزار فى مديرية دنقلة عام ١٨٤٨ واشتغلت عائلته فى مهنة صناعة السفن لكنه اختلف عنهم واهتم بالعلم والدرس والتحصيل وركز فى إطار العملية التعليمية على التعليم الدينى، وكان زاهداً فى كل شىء واتجه إلى التصوف واهتم بالطرق الصوفية، وانتقل مع أسرته من دنقلة إلى جزيرة أبا وظل فى طريقه العلمى بينما أشقاؤه يعملون فى صناعة السفن .

ونظرًا لأن إنجلترا لم تستجب لرغبة الحاكم العام في السودان بدمه ببعض الجند لوقف هذه الثورة في بدايتها ورفضت التوجهات البريطانية بالانسحاب من السودان أو إخلاء الأراضي التي تتعكس بالسلب على أمنها القومي.

على أي حال أرسلت مصر القائد هكس يعاونه البعض في ٤ نوفمبر ١٨٨٢ وهزمت هذه الحملة في مواجهة المهديين، وزاد من هزيمة هكس رغبة إنجلترا المتزايدة من سحب مصر قوتها من السودان، ورأوا أن من هو قادر على تنفيذ هذه السياسة هو غوردون الذي سار وجنوده إلى السودان ولكنه منى بهزيمة ساحقة وانتهت حملة غوردون بقتله في فجر ٢٦ يناير ١٨٨٥ ولقد فارق محمد أحمد الحياة في يونيو ١٨٨٧ ليتولى من بعده القيادة عبد الله التعايشي وقد ظل عبد الله التعايشي يقود حركة المهدي حتى سقوطه في الميدان بواسطة القوات المصرية التي كان يقودها كتشنر عام ١٨٩٩، لتبدأ مرحلة جديدة في تاريخ السودان تحت مسمى الحكم الثنائي (٤٣).

والتي استمرت حتى عام ١٩٥٦ والتي أقت بظلالها على كافة الجوانب في السودان وتركت آثارًا بعيدة المدى في إطار الإدارة الحديثة في السودان، والتي يمكن القول إنها مثلت نقلة نوعية في تاريخ السودان، ولكن في نفس الوقت زرعت مشكلة من أخطر المشاكل التي ظلت تهدد أمن السودان

(٤٣) أحمد شلبي: المرجع السابق، الجزء السادس، ص ٢٨١.

واستقراره حتى لحظة كتابة هذه السطور وهي مشكلة جنوب السودان، حيث وضعت أولى لبناتها في إطار السماح للجمعيات التبشيرية بنشر المسيحية وتغيير العادات والتقاليد للجنوبيين التي انعكس بالتالي على هوية السودانيون الجنوبيين^(٤٤).

(٤٤) عمر الترابي: قضية الدين والتنوع الثقافي في السودان في (التنوع الثقافي وبناء الدولة الوطنية في السودان)، أبحاث الندوة الثانية، إبريل ١٩٩٧، القاهرة، إعداد حيدر إبراهيم، مركز الدراسات السودانية، ١٩٩٧، ص ١١٧.

الفصل الثانى
الجدور التاريخية
للمسيحية فى جنوب السودان
١٩٤٧ / ١٨٩٩

يستهدف هذا الفصل معرفة الهدف من التبشير بشكل عام فى إطار اللاهوت المسيحى، ودعوة الإنجيل للتبشير بهذا الدين فى المواقع المختلفة من العالم خاصة أفريقيا، بما يعنى أن التبشير المستمد من الإنجيل ككتاب مقدس يدعو معتقيه إلى نشر الدين المسيحى، وعندما ذهب المبشرون للتبشير بالمسيحية لم يستهدفوا فى الأصل خدمة المستعمر فى أفريقيا بقدر ماكان يستهدف الرغبة فى الوصول بالدين المسيحى إلى أقصى مناطق أفريقيا مستتدين فى ذلك إلى الوجدان الدينى المؤسس من خلال العقيدة المسيحية مدفوعين برغبة كبيرة وأكيدة لمحاربة الرق ونشر المسيحية، ويمكن القول إن الحكومات الاستعمارية استفادت بشكل قوى ومباشر من أوضاع المبشرين الذين تمكنوا من الوصول إلى مناطق شديدة القسوة فى مناخها، والتي تحملوها كدعاة مصلحين بروح عالية من المثابرة وبوازع دينى بحت، وبالتالي فإن الاستعماريين استفادوا من الثقافة الجديدة والدين الجديد سواء فى التأثير التدريجى على الهوية أو فى وضع رؤية سياسية جديدة فى المواقع التى ذهبوا إليها فى أفريقيا وخاصة جنوب السودان، واصطناع مشكلة لم تكن موجودة من قبل، حيث كان الإنسان الجنوبى يتحرك فى إطار قيمه ومبادئه التى استمدها من الديانات المختلفة التى آمن بها، ويمكن القول إن التبشير فى مراحل كثيرة أصبح فى خدمة السياسة كنتيجة لنشاط المبشرين والمثابرة التى تحلوا بها مما أدى إلى تغير البنية الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والتي انعكست بدورها على الهوية السودانية وعلى الأوضاع السياسية، من حيث إيجاد كوادر قوية

قادرة على مواجهة الواقع الجديد سواء على الأرض أو في الوجدان الجنوبي، كما أن التبشير المسيحي دخل في صراع حقيقي مع الإسلام، والعربية في جنوب السودان رغم أن المسيحية عندما دخلت السودان عام ٥٤٠م دخلت بشكل طبيعي، وعندما انتشر واستقر الإسلام في السودان كان انتشارًا طبيعيًا، لكن من خلال سياسة استعمارية واضحة المعالم، نجح المبشرون في إيجاد السودان جنوبى جديد يحمل سمات جديدة، وأصبح هناك ازدواجية في كل الأوضاع الثقافية بين ثقافة الزنجرى، وثقافة العربى، بجانب وثية متجذرة، وعادات وتقاليد مختلفة، وتناقضات قبلية، بما يعنى أن الأمور صارت بدرجة عالية من التعقيد.

لذا يستهدف هذا الفصل أيضًا بجانب إيضاح ماسبق، إبراز نجاح المبشرين في إيجاد أوضاع جديدة على الأرض في جنوب السودان؟ ولماذا تحمل هؤلاء المبشرون كل هذه المعاناة في جنوب السودان، هل جاء المبشرون بخلفية دينية بحتة؟ أم جاءوا بخلفية دينية وسياسية؟ أم جاءوا معهم درجة من التعصب في مواجهة الدين الإسلامى ورغبة منهم في إرجاع السودان إلى المسيحية مرة أخرى؟ حيث أشاروا عندما كانوا يسعون لدخول السودان للتبشير أن السودان بدأ مسيحياً منذ عام ٥٤٠ م ويجب أن يعود مسيحياً؟ كما يستهدف الفصل إظهار كيف تمكن المبشرون من تغيير البنية الثقافية والهوية للقبائل الجنوبية؟ وكيف تم تدريب الكوادر والقيادات الجنوبية لى تواجه المشاكل في جنوب السودان سواء، السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية.

نشأة الجمعيات التبشيرية:

على أى حال التبشير بالدين المسيحى بشكل عام له جذوره الدينية فى الكتاب المقدس لدى المسيحيين، وهناك العديد من الآيات التى تحض على عمليات التبشير « اذهبوا وتلمذوا جميع الأمم وعلموهم أن يحفظوا جميع ما أوصيتكم به، وفى آية أخرى « اذهبوا إلى العالم أجمع واكرزوا بالإنجيل للخليقة، وبهذه الوصايا للسيد المسيح عليه السلام جاءت فكرة التبشير بالدين المسيحى فى جميع أنحاء العالم وخاصة أفريقيا، وبالتالي يمكن القول وبشكل عام إن الهدف من التبشير هو هدف سام يسعى إلى نشر دين جديد ورؤية ثقافية جديدة، ولكن هل يمكن القول إن الجمعيات التى تأسست من أجل التبشير بالديانة المسيحية كانت بالفعل تستهدف ذلك أم أنها استخدمت لصالح الرؤية السياسية للقوى الاستعمارية؟ إن التبشير بشكل عام كان يستهدف نشر الديانة المسيحية فى المناطق الوثنية، لكنه وهو فى طريقه لنشر هذه الديانة الجديدة فى الأماكن المختلفة، كان يتم تغير الهوية، والثقافة الأفريقية بالتدرج، واستطاع الاستعمار أن يستفيد من ذلك فى إيجاد واصطناع المشاكل الإقليمية على مستوى القارة الأفريقية.

على أى حال اختلف الأوروبيون بين التبشير من أجل التبشير^(١) وبين التبشير من أجل خدمة الأغراض السياسية للقوى الإستعمارية، لكن من المؤكد أن التبشير فى النهاية خدم القوى الإستعمارية فى تنفيذ توجهات

(١) الأنبا أنطونيوس مرقص: مقدمة فى علم اللاهوت الكرازى، اسقفية شئون أفريقيا، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٦، ص ١٠.

سياسة كان مخططاً لها، إذ لا يمكن القول إن دخول المبشرين على مواقع جديدة وأرض شاسعة كجنوب السودان، للعمل تحت ظروف مناخية غاية فى الصعوبة، وعادات وتقاليد جديدة على الثقافة الغربية وعلى المبشرين، لم تكن ترمى فى النهاية إلى أهداف محققة، وإن سلمنا جدلاً أن الأهداف كانت تستهدف نشر المسيحية وتلك حقيقة مؤكدة، فقد حدث أثناء نشر العقيدة المسيحية، أن قام المبشرون بزرع لغة جديدة والتي أدت بالتالى إلى ثقافة جديدة والتي على أساسها تم تبديل وتغيير هوية الإنسان الأفريقى من خلال فكره الجديد، إذا يصعب القول إن الثقافة الوافدة قد انصهرت فى مكون ثقافى، عربى، إسلامى، زنجى، وأخرجت إنساناً جديداً، بل إنها كانت ذات توجهات تستهدف اقتلاع ثقافة وزرع ثقافة، واقتلاع هوية، وإيجاد هوية جديدة (♦) وقد تطلب ذلك جهداً كبيراً ومثابرة من قبل المبشرون، ويمكن القول إنهم استمدوا هذه المثابرة والقوة من الوجدان الدينى لديهم وفق وصايا الإنجيل، وبقدر ما قدم المبشرون خدمات للقوى الاستعمارية كانوا المبشرون فى ميسس الحاجة لهذه القوى الاستعمارية لكى تساعدهم على تغيير الأوضاع التى تمكنهم من نشر العقيدة أى أن كليهما كان نجاحاً للآخر.

على أى حال ألفت النهضة الأوربية آن ذاك تأثيرها على حركة الإصلاح الدينى بشكل عام والتي لم تلتفت إلى الفكر المطروح حول الوحدة الدينية لأوروبا، بل تركت الحرية للأمم والشعوب فى الإطار الذى يرونه من المسيحية، بما يعنى أنه ليس شرطاً أساسياً أن ترغب الكنيسة أو الباب

الدولة على اتباع مذهب معين وغلب وقتها شعار وحدة الأمة في ظل عقيدة واحدة بدلاً من وحدة العالم في ظل عقيدة واحدة، ولذلك أثرت حركة الإصلاح الأوربي ليس فقط في الأمم والشعوب بل في فكر الحاكم ذاته في إطار اعتناق المذهب الذي يراه وكنتيجة لحرية الفكر والمعتقد والمذهب شهدت أوروبا مذابح عدة بين أنصار المذاهب المختلفة، لكنها في نفس الوقت ساعدت على تنوع المذاهب المسيحية من خلال الإرساليات التبشيرية، ودفعتها للعمل جنباً إلى جنب في المناطق الجديدة، وبالتالي نجحت حركات الإصلاح الديني في نشر العقيدة في أفريقيا، ولذلك نجد العديد من المدارس التبشيرية ذات المذاهب المختلفة تعمل في إطار نشر العقيدة المسيحية، دون الدخول في مناقشات بيزنطية حول التمسك بمذهب معين، واهتموا فقط بنشر العقيدة.

على أي حال عندما استقرت الأوضاع خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر شعر البروتستانت بالأمان واتجهوا إلى تنظيم صفوفهم وبدأت تظهر «الجمعيات التبشيرية إلى الوجود» استلهاماً من الإنجيل ووصايا المسيح عليه السلام ويمكن القول إن بريطانيا كانت أسبق الدول في إنشاء هذه الجمعيات، حيث أصدر البرلمان البريطاني قراراً عاماً في ١٦٤٩ بإنشاء «هيئة نشر المسيحية في إنجلترا الجديدة» وبدأ نشاط هذه الجمعيات يتزايد كلما زاد نشاط الجمعيات ذات الفكر الماركسي والإلحادي، ولذلك سيطرت فكرة العمل على ضرورة نشر المسيحية بين الذين لا يؤمنون بها خارج البلاد وشهد القرن الثامن عشر نشاطاً ملحوظاً لهذه الجمعيات واتخذت الجمعيات التبشيرية اتجاهين:

الاتجاه الأول: وهو المذهب الكاثوليكي: والتي تمثلت توجهاته فى إطار نشر المسيحية على أساس المذهب الكاثوليكي من خلال:

الجمعية التبشيرية الكاثوليكية:

التي ركزت على نشر مذهب النسك أى العبادة مع الفقر من أجل طلب ملكوت السماء وهى رؤية روحية، ودينية بحثية، فيها درجة كبيرة من الإغراق فى عالم الروحانيات، بما يعنى سيادة الروح على المادة.

الاتجاه الثانى: المذهب البروتستانتي: والذي تمثل فى نشر المسيحية من خلال:

الجمعيات البروتستانتية:

والتي اتبعت سياسة مختلفة وتوجهات بعيدة عن المذهب الكاثوليكي أعلنت فى طريق دعوتها لنشر المسيحية، أن الفقر ليس مقدساً واتجهوا إلى رفع المستوى الاقتصادى للبشر واتجهت الجمعيات للعمل بين المرضى والأطفال والمساجين والرقيق وكانت أولى هذه الجمعيات هى جمعية المتودست والتي أنشئت عام ١٧٨٧ وسعت هذه الجمعية إلى إرسال الجماعات التبشيرية إلى الخارج وفى ١٧٨٧ نشأت جمعية لندن التبشيرية وساعد على ظهورها قطاعات التجار فى لندن وبدء نشاطها فى الهند والصين وبدأ هذا النشاط يمتد فى كل المواقع التى سبقتها إليها التجارة البريطانية^(٢).

(٢) زاهر رياض: استعمار أفريقيا، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥، ص ٢٩٥ ومابعدها.

وبدأت توجهات هذه الجمعيات تظهر فى مواجهة أفريقيا خاصة بعد أن بدأت تظهر نتائج الرحلات الكشفية إلى أفريقيا ولعب فى هذا المضمرة دافيد لفتنجستون دوراً هاماً وبارزاً حيث كان كلما ذهب وعاد ألقى المحاضرات الخاصة عن أفريقيا وكان يدعو فى محاضرات إلى إلغاء تجارة الرقيق، والتي كانت تمارس فى أفريقيا بشكل كبير من خلال الأوربيين وتحت مظلتهم، وإن كانوا قد استخدموا بعض الأفارقة لتسهيل هذه التجارة، وأغفل دافيد لفتنجستون أن أصحاب اليد الطولى فى هذه التجارة هم الأوربيون، وأكد بأن أفضل وسيلة للقضاء على تجارة الرقيق فى هذا الجزء من العالم المنسى هو نشر المسيحية بين هؤلاء البشر سعياً وراء كسب صداقتهم ، وإحلال تجارة جديدة بدل هذه التجارة.

على أى حال يبدو بعد نظر لفتنجستون ونظرته الاستراتيجية فى الإشارة إلى أن نشر الدين المسيحى فى ربوع أفريقيا سيؤدى حتماً إلى كسب صداقة هؤلاء البشر من الأفريقيين الذين يمارسون هذه التجارة وهو ما حدث بالفعل فيما بعد وأصبح ركيزة أساسية فى العلاقات التى نشأت بين أفريقيا وأوربا، وبين القادة الجدد من الأفارقة الذين اعتنقوا المسيحية وكانت لهم مشكلات قبلية وإقليمية فى إطار التنمية الاقتصادية، والسياسية، والثقافية بين الأقاليم المختلفة والحكومات المركزية وبالتالي أصبحت الثقافة الجديدة والهوية التى تغيرت تعد بعداً هاماً وشيئاً جديداً فى ممارسة الضغوط على الحكومات المركزية وأصبحت هذه المشكلات فيما بعد والتي تأسست أصلاً فى إطار نقص عمليات التنمية الاقتصادية، والسياسية ، والاجتماعية أصبحت إشكاليات قائمة فى البلاد التى عمل

فيها المبشرون بين المسيحية والإسلام وبالتالي أصبحت القوى المسيحية الجديدة فى هذه البلاد ترتبط بعلاقات قوية للغاية مع دول غرب أوروبا ومع الفاتيكان.

على أى حال لأهمية أفريقيا فى إطار التبشير اتجه لفرنجستون إلى فتح طرق التجارة عبر القارة الأفريقية بين قبائل الماشونا والمابيلى والتي كانت تعيش وسط النصف الجنوبي من القارة، وبعد وفاته تألف العديد من الجمعيات التبشيرية من أجل التبشير بالمسيحية والعمل على تنفيذ وصيته وسياسته فكانت بعثة الجامعات التبشيرية إلى وسط أفريقيا - Uni-versities Mission to central Africa وأنشئت مراكز تبشيرية عند الزمبىزى سنة ١٨٦١ وتم إنشاء جمعية الاسكتلندية Scottish Churches وبدأت عملها فى نيوزلاند.

كما ظهرت جمعية الكنيسة التبشيرية Church Missionary Society وبدأت نشاطها فى منطقة بحيرة تتجانياً بجانب أن هذه الجمعية عملت فى أوغندا، وانطلقت حركة الجمعيات التبشيرية ونشاطها من إنجلترا إلى فرنسا أيضاً حيث أسسوا جمعية باريس التبشيرية Paris Evanyelicul وقد بدأت نشاطها فى مستعمراتها الفرنسية بجانب مناطق الباسوتولاند والباروتس لاند فى جنوب أفريقيا.

وبدأت هولندا فى تأسيس الكنائس الهولندية الإصلاحية Dutch Beroimed Churches وقد ساعدهم فى ذلك البوير فى جنوب أفريقيا.

وبدأ بالتالى نشاط الكاثوليك فتألفت جماعة الأباء البيض White Father سنة ١٨٦٨ وبدأت عملها فى شمال أفريقيا ثم روديسيا الشمالية. ونظرًا للتنافس بين كل من الكاثوليك والبروتستانت تم اقتسام أفريقيا بينهم فى إطار بعثاتهم المختلفة، وبالتالى يمكن القول إن حركة التبشير فى العالم الجديد فى أفريقيا، والتي بدأت برغبة دينية ملحة استمدها المبشرون من وصايا السيد المسيح فى الإنجيل قد انتشرت فى أفريقيا شمال الصحراء، وجنوب الصحراء، وأصبح دورها مؤثرًا للغاية فى الحياة الاجتماعية، والثقافية، والتي انعكست بالتالى على الأوضاع السياسية من خلال استقلال المؤثرات المختلفة فى إيجاد بيئة دينية تعليمية، وثقافية، واجتماعية جديدة على هذه المجتمعات، والتي نجحت فى النهاية فى إيجاد بنىات ثقافية سواء فى إطار المكون الثقافى المادى، أو المكون الثقافى الأدبى، وانعكس ذلك بالتالى على أزمة الهوية بين كل ما هو أفريقى وما هو عربى.

الجدور التاريخية للمبشرين فى السودان ١٨٨٩:

اهتم المبشرون بصفة عامة بنشر المسيحية فى أنحاء أفريقيا المختلفة لكن اهتمامهم بالسودان بدأ بشكل كبير عند بدأ الحكم المصرى/ التركى للسودان، حيث أدركوا أهمية السودان بالنسبة للمبشرين كمعبر لشرق أفريقيا وجنوبها، وشرقها، بما يعنى أن السودان كان المحطة الأولى فى إطار التخطيط الاستراتيجى المسيحى للانطلاق إلى وسط أفريقيا وبالتالى مثلت السودان بالنسبة للمبشرين رؤية متميزة جغرافيًا للوصول إلى مملكة إثيوبيا المسيحية وتأسست تلك الرؤية كنتيجة طبيعية لأن الرهبان

الفرنسيسكان والجزويت كانوا يمرون بالسودان الشمالي أبان القرن الثامن عشر أثناء ذهابهم إلى أثيوبيا ومن هنا بات السودان محط أنظارهم.

فإذا ما أضفنا إلى ذلك الحدود السودانية المترامية الأطراف، والتي تشترك مع ثمانى دول لأدركنا الأهمية الاستراتيجية بين اتجاه المبشرين للسودان ورغبتهم المحمومة للعمل فيها، لأنه كان متوقعا إذا ما تجذرت المسيحية فى أرجاء السودان، كان يعنى ذلك التغفل التدريجى للمسيحية سواء فى وسط أفريقيا أو شمالها أو جنوبها أو شرقها، ومن هنا جاءت أهمية السودان بالنسبة للمبشرين^(٣).

ولذلك اعتبر فتح محمد على للسودان عام ١٨٢٠ بالنسبة للمبشرين علامة فارقة فى تاريخ المسيحية بالنسبة للسودان حيث بدأ المبشرون يعطون للسودان اهتماما أكبر خاصة المبشرين الإنجليز والفرنسيين، والذين كانوا قد قاموا بنشاط كبير فى شرق أفريقيا حتى إنهم أنشأوا مراكز لهم هناك، وكانوا يسعون إلى مد نفوذهم فى وادى النيل، ويمكن القول إنه حتى هذه اللحظة كانت توجهاتهم هى نشر المسيحية بجانب محاولات الحد من تجارة الرقيق فى تلك المناطق، ونظرا لسياسة محمد على آن ذاك التى اتسمت بالتسامح تجاه المبشرين فقد شجعهم ذلك على إقامة مدرسة كاثوليكية فى الخرطوم، وفى عام ١٨٤٦ قام الباب جريجورى الرابع عشر فى الفاتيكان بإنشاء كرسيه رسوليا لأفريقيا الوسطى للتبشير بالدين المسيحى كان مركزه الخرطوم، وكان يستهدف السعى لإيصال الزنوج إلى

(٣) التيجانى عامر: جنوب السودان، بحر الغزال بين العصابات والحكومات، ١٨٥٠، ١٩٢٠، دراسات قومية، المدد العاشر، مركز النيل للإعلام، القاهرة، ١٩٨٠، ص ١١٥.

المسيحية بجانب العمل على إيقاف تجارة الرقيق فى وسط أفريقيا الذى يستهدف السودان الجنوبى، بجانب أوغندا، والكنغو، ونيجيريا.

وبدأت الأمور فى الانفراج بالنسبة للسياسة التى اتبعها البابا جريجورى الرابع عشر آن ذاك، وبالتالي قام بإنشاء مركزين للتبشير فى الجنوب واحد فى غندكرو عام ١٨٥٠ والثانى فى كاكا عام ١٨٦٢ واستهدفت الإرساليات الكاثوليكية بتخطيط واع وفكر مرتب، أن لاتعمل فى المناطق التى سبقها فيها الإسلام، بل عليها أن تتجه إلى جنوب السودان، حيث يعيش الإنسان السودانى الجنوبى على الفطرة وعلى الوثنية بجانب العقائد المحلية وقليل من المسلمين.

وقد كانت العوامل الهامة التى ساعدت حركة التبشير بصفة عامة هو نشاط محمد على تجاه السودان خاصة عندما سعى لاكتشاف منابع النيل ومحاولته جمع أكبر قدر من المعلومات عن جنوب السودان حيث أرسل بعثة عام ١٨٢٨ لاكتشاف النيل الأبيض ومنابعه وترأسها سليم قبودان وتوالت رحلات سليم قبطان الثانية عام ١٨٤٠ والتى وصلت إلى مدينة بور ثم ترأس سليم بعثة ثالثة وصلت إلى الرجاف، ولقد كان لمرافقيه من الأوربيين أثر كبير فيما رفعوه من تقارير إلى أوروبا بالنسبة للسودان بما يعنى أن الرحلات الكشفية شجعت الأوربيين والجمعيات التبشيرية على العمل فى المناطق الجديدة (٤).

(٤) حسن مكى: السياسة التعليمية والثقافية العربية فى جنوب السودان، المركز الإسلامى الأفريقى، الخرطوم، شعبة البحوث والنشر، بدون تاريخ، ص ١٠.

على أى حال أدى اكتشاف سبيك وجراند وبيكر للوصول إلى لغز منابع النيل وقدمت معلومات متميزة عن الجنوب حتى أن لفنجستون دعا عند عودته إلى إنجلترا فى عام ١٨٥٦ « إلى إيجاد طريق مفتوح أمام التجارة والمسيحية عند نهر النيل» وبالتالي يمكن القول إن جهود المستكشفين مكنته من حرث الأرض وتمهيدها أمام امتداد الإدارة إلى مناطق فى الجنوب، وأدى ذلك بالطبع إلى استقرار الإدارة وإرساء نظام للإدارة والحكم فى الجنوب وجعل الجنوب ذات أبعاد إقليمية ومؤثرات خارجية، وبدأت الدراسات فى أعالي النيل والاستوائية لمحاولة فهم الأديان المختلفة كأرض بكر حرصًا من الإرساليات التبشيرية للوصول إلى هناك وفهم طبيعة البشر قبل أن يسبقه الإسلام.

على أى حال وتأسيسًا على ذلك دعا الجنرال غو دن عندما عين حاكمًا عامًا على المديرية الاستوائية المبشرين للقدوم إلى جنوب السودان وكتب عام ١٨٧١ إلى جمعية المبشرين البريطانية يدعوها للعمل فى مديريته.

ويمكن القول إن بدء الاهتمام بالسودان من قبل أوربا، عندما احتلت مصر عام ١٨٨٢ من قبل بريطانيا وبدا أن الطريق أصبح سهلاً ليس إلى السودان فقط بل إلى جنوب السودان سواء تجاريًا أو دينيًا.. وخططت السياسة البريطانية على أساس تلك التوجهات لولا أن ثورة المهدي وانتصارها ١٨٨٤ أخرج المشروع البريطانى وخطط الإرساليات التبشيرية.

وفى نوفمبر ١٨٩٩ وبمقتل الخليفة عبد الله التعايشى، بدأت مرحلة جديدة فى تاريخ السودان بصفة عامة. والجنوب بصفة خاصة، حيث دان السودان للحكم المصرى البريطانى، بعد أن وقع الاتفاق الثنائى بين مصر وإنجلترا الذى صيغ بمعرفة كرومر، والرجل وصف الاتفاق الثنائى بالخدعة فى كتابه مصر الحديثة حيث « أشار لم تعرف من قبل عبقرية كتلك التى ابتدعت أسطورة يمكن اعتقادها مثل تلك التى أريد بها التوفيق بين الواقع المعاش والحقائق المقترحة، وقد أشار كرومر فى أول حديث له مع شيوخ القبائل فى أم درمان بقوله « من الآن فصاعد سوف تخضعون لحكم ملكة إنجلترا وخبوي مصر فى شراكة بين البلدين ستكون لإنجلترا فيها اليد العليا»^(٥).

يضاف إلى ذلك بأن إنجلترا قررت وبناء على ما قدمت لمصر من وجهة نظرها رفع العلم البريطانى بجوار العلم المصرى فى الخرطوم، وأشارت مذكرة رنيل رود فى ٤ سبتمبر ١٨٩٨ « بأن هذا الإجراء لايقصد به تحديد كيفية إدارة الأراضى المختلفة فى المستقبل، وإنما يرمى إلى الأكيد بأن حكومة جلالة الملة لها الغلبة فى جميع المسائل المتعلقة بالسودان، وأنها تبعاً لذلك، تنتظر أن تلتزم الحكومة المصرية كل نصيحة تقدمها الحكومة البريطانية فى شأن المسائل السودانية»^(٦).

(٥) لمزيد من التفاصيل عن فترة المهدي وعبد الله التعايشى: يراجع إبراهيم فوزى باشا «السودان بين يدى غوردين وكتشنر» الجزء الثانى، ١٣١٩ هـ، مطبعة، القاهرة، ص ١١ وما بعدها.

(٦) رئاسة مجلس الوزراء، السودان، ١٣ فبراير ١٨٤١، ١٢ فبراير ١٩٧٣، ص ٥.

وبالتالى وضع النظام السياسى للسودان فى إطار ماتم من فتح منهج حكم، حيث كانت تقوم إنجلترا بترشيح حاكم عام للسودان ويعينه الخديوى، وبالتالى أصبح كل الحكام من البريطانيين، ويمكن القول إن بريطانيا قد حددت دورها منذ البداية، فى إطار سياستها تجاه السودان، ولم تكن مصر غير الشريك الذى يشاهد الأحداث دون أن يكون شريكاً قوياً، أو فاعلاً أو مؤثراً ولكنه الشريك الذى كان يسدد جميع الفواتير والمصروفات الخاصة بالسودان دون أن يكون صاحب قرار أو سياسة تعود بالنفع سواء على السودان أو على مصر^(٧).

على أى حال وجدت الإرساليات التبشيرية أن إعادة فتح السودان فرصة كبيرة وأصبحت حريصة بشكل كبير على التواجد هناك، حيث رأت أن هذا البلد كان فى الأصل مسيحياً وأن المسيحية دخلته عام ٥٤٠م، وأدركت أنه يمكن إرجاعه إلى المسيحية من خلال عمليات التبشير والتصير فى كل أنحاء السودان. فبعد الغزو المصرى الإنجليزى للسودان مباشرة، لم تتأخر الجمعيات التبشيرية فى محاولة انتهاز الفرصة لمخاطبة كل من كرومر، وكتشنر فى رغبتها فى العمل فى السودان، وقامت هذه الجمعيات بإرسال طلبات تدعو فيها إلى أن تصبح السودان بلداً مفتوحاً لنشر المسيحية، ولم تكن هذه الجمعيات بمفردها التى سعت إلى ذلك، بل إن الأفراد الراغبين فى هذا العمل تطوعوا من الإنجليز والأمريكيين طالبوا بنفس الشيء، على أن تصبح السودان شمالاً وجنوباً مفتوحة للجمعيات

التبشيرية، وأمام نشاط المبشرين المسيحيين وكانت الرغبة في ذلك تأتي في محورين أساسيين^(٨):

المحور الأول:

هو إحياء ذكرى الجنرال شارل جورج غوردون، والذي كانوا يرون فيه إنساناً أعطى الكثير، وأنه بطل مسيحي ضحى بحياته من أجل الكفاح للحد من تجارة الرقيق في السودان، ولعل مرجعية ذلك أن غوردون عندما كان حاكماً عاماً للإقليم الجنوبي كان قد مد يد العون للبعثة الإنجليزية الدينية عام ١٨٧٨ وشجعها أن تبنى وأن تؤسس كنائس إنجليزية في مديرية أعالي النيل، خاصة وأن هذه البعثة لم يكن مقصدها هو أعالي النيل، بل كانت تتجه إلى أوغندا، ولذلك عندما قتل غوردون على يد المهدي في ٢٦ يناير ١٨٨٥ بدأت المشاعر لدى البعثة الإنجليزية الدينية تتأجج ويعتبر غوردون أحد رموزها الدينية والذي كان يسعى لنشر المسيحية.

ويمكن القول إن هذا الحدث الذي تمثل في حفل غوردون قد اهتزت له إنجلترا بالكامل، وأشعل فيهم روح الحماسة، وعلى أثر ذلك اجتمع أغنياء لندن وجمعوا التبرعات للكنيسة الإنجليزية كي تتشعب مؤسسات دينية وتبشيرية في أنحاء السودان تأسيساً على ذكرى الجنرال تشارلز غوردون، على أن يتم ذلك بعد الإطاحة بالمهدي والاستيلاء على السودان، وذلك يعطينا مؤشراً وبعداً أساسياً في إطار السياسة الإنجليزية المخططة تجاه

(٨) محمد عمر بشير: مشكلة جنوب السودان، دراسة لأسباب النزاع، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧١، ص ٧١.

السودان بشكل عام، وأن التوجهات كانت دخول السودان تحت المظلة الاستعمارية البريطانية^(٩).

لكن الجدير بالذكر هنا أن غوردون قتل في معركة في مواجهة دعوة إسلامية واضحة من قبل المهدي في السودان أي يعني أن غوردون ذلك الجنرال المتدين والذي كان يساعد على نشر وبناء الكنائس في المواقع المختلفة كان يواجه بدعوة إسلامية من قبل المهدي، وبالتالي كان صراع إسلامي، مسيحي في السودان بدأ مبكراً وإن لم ينتبه إليه أحد من القادة والحكام في مصر، ولكن كل الدلائل كانت تشير إلى أن اختياراً بريطانياً لقيادة المديرية الاستوائية آن ذاك لم يأت دون تخطيط مسبق، خاصة أن هذا الاختيار لم يقتصر على شارل جورج غوردون، والذي خلف صمويل بيكر بل جاء بعده العديد من الحكام البريطانيين لتنفيذ السياسات المخططة، ويمكن القول إن مصر تحملت في سبيل ماخطط من قبل بريطانيا الكثير من الأعباء سواء كانت أعباء مالية أو بشرية أو إدارية، واعتبرت المخططات البريطانية في إطار هذه السياسة تشكل - على ضمير المواطن المصري - الذي كان يعتبر السودان جزء لا يتجزأ من مصر - أعباء نفسه، وفي نفس الوقت كان يدرك أن مصر مجرد ضيف شرف على مائدة السياسة البريطانية تجاه السودان^(١٠).

ويمكن القول أيضاً إن ممثل غوردون كان يعتبر الشرارة الأولى في بدء النشاط التبشيري وأرسلت بريطانيا وقتها بعثة إلى ميناء سواكن، والذي لم

(٩) جميل عبيد: المديرية الاستوائية، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٨، ص ٨٤

ومابمدها.

(١٠) شارل جورج غوردون : اختارته مصر لكي تسند إليه منصب حاكم المديرية الاستوائية.

يكن قد سقط فى يد المهدي كى تستطلع إن كان من الممكن أن يتم نوع من التبشير المسيحى المؤسس على المذهب البروتستانتى، معتمدين فى ذلك على مبدأ إحياء ذكرى غوردون، ولكنهم عدلو عن المنطقة بالكامل، ومرجعية ذلك أن سكانها جميعاً كانوا من المسلمين المتعصبين.

المحور الثانى:

وهى الرؤية التى تتسم بالعصبية فى مواجهة الإسلام، وإن ارتكزت هذه الرؤية فى الأصل ضد الديانة الإسلامية، إلا أنهم ساقوا لها المبررات بأن الإسلام هو الذى يساعد على تجارة الرقيق ويقف حجر عثرة فى مواجهة المسيحية، وبالتالي نشطت الجمعيات التبشيرية سعياً وراء نشر الثقافة الغربية والديانة المسيحية على مستوى أفريقيا بالكامل فى غرب وشرق، وشمال، وجنوب أفريقيا، وتم التركيز على السودان كبداية لوسط أفريقيا.

وبالتالى شكلت فى لندن عام ١٨٨٥ جمعية تحت مسمى « إرسالية ذكرى غوردون» وفى نفس الوقت حدث نشاط لبعض الجمعيات فى نفس الاتجاه ناحية السودان حيث أسست كل من جمعية مبشرى الكنيسة، والروم الكاثوليك فى مصر، إرسالية سودانية اعتبرت إرسالية فى المنفى، خاصة بعمليات التبشيريين السودانين فى مصر، ولكن بصفة عامة كانت الحكومة البريطانية تخشى بشكل عام من موضوع التبشير فى السودان، ولكنها امتثلت لذلك نتيجة للضغوط من كافة القوى ذات النفوذ السياسى والمؤثر على مجلس العموم البريطانى.

وبالتالى أنشئت مراكز التبشير فى الجنوب والذى اعتبرته الحكومة البريطانية جنوباً وشياً، ومدام وشياً فإنه يحتاج إلى عطاء الكنيسة العقدى والإنسانى، وعلى ضوء ذلك وافقت اللجنة العليا للكنيسة فى بريطانيا على العمل فى الجنوب، وأنشئ المركز التبشيرى فى فشودة.

ويمكن القول إن السياسة البريطانية التى تمثلت وقتها فى أيدلوجية كرومر كانت فى اتجاه، بينما كانت الملكة فيكتوريا واللوردات فى اتجاه مساندة التبشير والكنيسة، ورغم ذلك فإن اللورد سالسيرى رئيس وزراء بريطانيا فى يونيو ١٩٠٠ أصدر بياناً يحذر الكنيسة من محاولة التبشير فى أى مجتمع إسلامى فى السودان، وكان يرى أن نجاح ارتداد المسلم عن عقيدته لا يحدث إلا بنسبة ضئيلة جداً، وأن ذلك سينعكس بشكل سيئ على الأمن والسلام، وكان يرى أن السودان يجاور دولة إسلامية وهى مصر، وأن ذلك الوضع يمكن أن يواجه بقلقل وزوايع ضد الحكومة البريطانية.

ولكن الكنيسة البريطانية لم تستسلم لذلك حيث نشط رجالها ومنهم لبيشوب توين والذى بدأ محتجاً على سانسيرى بقوله « إن للسلطات الحق فى أن توجه التبشير فى أى مكان للواقعية المثلى التى يجب أن تتخذ لتفادى العنف ومحاولات الاقناع بغير الوسائل الحكيمية، ولكن ماحدث من اللورد كرومر من إعلان الناس أنه لايمكن قيام تبشير مسيحي هنا وماحدث من اللورد سانسيرى الذى جعل كل همه أن يحذرنا من التبشير وأن يبعد عن مباشرته فى السودان خوفاً، ورعباً من فئات متعصبة للإسلام فى مصر وهى تود لو أمكنها أن تقذف بالحكم البريطانى إلى البحر بقدر ما تقذف بالإرساليات المسيحية إلى الجحيم، هذا الذى حدث بينهما غير كريم، وغير

رشيد، وكان يعنى أن موقف كل من كرومر سانسيرى لا يستوجب أن تتوقف الكنيسة البريطانية عنده، وأنه لا يجب أن يحد من نشاط المبشرين في التواجد في السودان لنشر العقيدة المسيحية.

واستمرت الكنيسة البريطانية أن ذاك ممثلة في اليشوب توين تشير «بأن اللورد كرومر يعلم بأننا نسير في طريقنا إلى الوثنين لنرشدهم إلى دور يلعبه اللورد وسوف يأتي يوم من الأيام يصبح خزيًا وعارًا على بريطانيا وإذا كان اللورد كرومر وغيره يظنون أن الاستعمار وحسن الإدارة وحدها سيدفعان السودان وأهله من وحدتهم فإنهم جميعًا مخطئون»^(١١).

السياسة البريطانية تجاه عمليات التبشير في السودان:

واجهت السياسة البريطانية ضغوطاً شديدة لمحاولة السماح للجمعيات التبشيرية بالعمل في السودان، خاصة من قبل الكاثوليك حيث شكلوا عامل ضغط قوى عن طريق الحكومة النمساوية، بجانب بعثة مبشرى الكنيسة، ويمكن القول إن هذه الضغوط من الكنائس المختلفة على سياسة كرومر دفعته إلى إعادة النظر في إطار السياسة البريطانية تجاه قضايا التبشير في السودان، ولم تكف بالإشراف فقط على هذه الجمعيات، بل اتجهت إلى مساعدة الجمعيات التبشيرية.

في الوقت الذي يمكن أن توصف سياستها في هذا الإطار في مصر بالمرونة تجاه عمليات التبشير، بحيث منحت كل الحرية للمسيحيين، إذا أرادوا الدخول في الإسلام، والمسلمين إذا أرادوا الدخول في المسيحية،

(١١) اليشوب توين: كان مندوب الكنيسة الإنجيلية في إنجلترا لأفريقيا.

بحيث لا يؤدي ذلك إل تعكير صفو الأمن العام فى البلاد ويمكن القول إن هذا الأمر لم يشكل صعوبة مادام بعيداً عن التدخلات السياسية ولكن الضغوط التى مورست على كرومر أصبحت تشكل ضرورة للنظر فى عمل الإرساليات التبشيرية، وإن كانت الرؤية فى إطار المرونة فى مصر تختلف عن السودان، خاصة الجنوب الذى كان يعتبر مسرحاً جديداً يمكن تشكيله وتغيير بنيته الثقافية، والاجتماعية والتى ستعكس حتماً على هويته (١٢).

ولذلك أدرك كرومر أن عمليات التبشير فى الشمال تتطوى على خطورة جسيمة، لأن المسلمين فى الشمال لديهم قدر من التعصب الدينى، وأن المعارضة ستكون قوية، ورأى أن التبشير فى شمال السودان من الممكن أن يؤدي إلى عمليات الوحدة الإسلامية فى مواجهة عمليات التبشير، وخاصة بين الموظفين المصريين فى السودان، وسوف يؤدي ذلك بالضرورة إلى خلق القلاقل والمشاكل للحكومة، وأدرك أن التوحد فى الشمال السودانى تجاه عمليات التبشير سوف يصبح عامل وحدة فى مواجهة السياسة البريطانية، وسوف يؤدي فى النهاية إلى إيجاد أوضاع جديدة فى السودان، وسوف يصبح القول الشائع - بأن الاستعمار البريطانى جاء لتتصير السودان- أمراً حقيقياً وأن هذه التوجهات الجديدة التى تسعى لوضعها الإرساليات لو نفذت فى شمال السودان سوف تؤدي حتماً إلى الإساءة للحكومة البريطانية، خاصة أن الشماليين يشعرون بالقلق بعد أن أشيع بأن الفتح يهدف إلى إدخال السكان فى المسيحية، ورأى كرومر أن

السماح للجمعيات التبشيرية سوف يؤكد ذلك، ولذلك اتسم موقفه في هذا الاتجاه بالتشدد في مواجهة الجمعيات التبشيرية (١٣).

يضاف إلى ذلك بأن العملية التعليمية في شمال السودان كانت لها رؤية مختلفة تمامًا عن جنوب السودان، حيث تم تأسيس كلية غوردون بمعرفة حكومة السودان عام ١٩٠٠ ومثلت كلية غوردون أحد المحاور الأساسية في نظام تعليمي فعلى جاء لتحقيق أهداف محددة، منها خلق وإيجاد طبقة من العمال المهرة، بجانب إيجاد طبقة من الموظفين الذين يمكن أن يعهد إليهم بدولاب العمل اليومي في الوظائف الدنيا حتى يمكن أن يحدث نوع من الإحلال بدلاً من المصريين (١٤).

ويشير تقرير حاكم عام السودان في هذا الصدد إلى أنه بنهاية عام ١٩٤٤ انتهت كلية غوردون من كونها مجرد مدرسة ثانوية حكومية، وصارت فقط للمدارس العليا تحت الإشراف المباشر للحكومة، ويشير أيضاً إلى أنه بدأت الخطوات العملية لإنشاء مؤسسة لها صفة الكلية الجامعة، ويؤكد التقرير في شهر ديسمبر ١٩٤٤ إلى ربط كلية غوردون مع جامعة لندن، لأغراض فتح الدرجة الجامعية لرفع الكلية للمستوى المطلوب، ويشير التقرير إلى تعداد الطلبة بالكلية عام ١٩٤٥ إلى أن كلية الآداب تضم ١٢ طالباً، والحقوق والتي أطلق عليها (فرق المحاماة) ٦٣ طالباً، ومدرسة

(١٣) الأب فانتبي: تاريخ المسيحية في الممالك القديمة والسودان الحديث، الخرطوم ١٩٧٨، ص ٢١٠ وما بعدها.

(١٤) سيد مجد علي أحمد الحوري، الإمام عبد الرحمن المهدي والتعليم، ١٩٥٩/١٩٠٠ في (الإمام عبد الرحمن المهدي مداوات الندوة العلمية للاحتفال المنوي، تحرير يوسف فضل، محمد إبراهيم أبو سليم، الطيب ميرغنى شكاك، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢، ص ٢٥٠.

العلوم ٩٠ طالبًا ، ومدرسة الهندسة ٢٢٨ طالبًا، ومدرسة الزراعة ١٦ طالبًا، ومدرسة البيطرة ٢ ويؤكد هذا التقرير إلى ماوصل إليه حال السياسة البريطانية منذ ١٩٠٠ وحتى ١٩٤٤.

بما يعنى أن العملية التعليمية فى شمال السودان كانت تسير بخطى قوية نحو إيجاد رؤية جديدة فى السودان والعمل على إيجاد مكون ثقافى، من خلال كوادر تعليمية تقود المجتمع السودانى ودولاب العمل اليومى، والوصول بالسودان الشمالى فى إطار العملية التعليمية إلى أوضاع يمكن القول إنها بذلك تأسست على فكر يخالف التوجهات التعليمية فى جنوب السودان، إذ أن التعليم فى شمال السودان تطلعت به كلية غوردون ومدارس أهلية تحت الإشراف الحكومى، بينما التعليم فى جنوب السودان تطلعت به مدارس الإرساليات التبشيرية ، واتخذت أيدلوجية مختلفة تمامًا عن الحركة التعليمية فى الشمال، وبالتالي باتت التوجهات السياسية المنفذة فى إطار هذه السياسة تضع الاختلافات بين الشمال والجنوب.

محاولات المبشرين الدخول للسودان ١٨٩٨:

على أى حال مورست ضغوط كثيرة على الحكومة البريطانية من قبل الجمعيات التبشيرية فى لندن كما أشرنا فى إطار سياستها فى السودان بصفة عامة، والجنوب بصفة خاصة وتمثلت هذه الضغوط فى اتجاهيه أساسيين:

الاتجاه الأول : فى جماعات مناهضة الرق والتي اعتبرت أن ممارسة موضوع تجارة الرقيق فى السودان أمر يجب أن يتوقف وإن

ترك هذا الأمر بهذا الشكل يعنى البعد عن الأوضاع الإنسانية فى بقعة من الأرض تمارس عليها تجارة الرقيق بشكل لا إنسانى ورات أن من واجبها الدينى هو العمل على الحد من هذه التجارة والقضاء عليها نهائياً.

الاتجاه الثانى: تمثل فى الإرساليات التبشيرية والذين أدركوا أن جنوب السودان تعد أرضاً بكرًا وجديدة يمكن أن تدخلها المسيحية، وأن يتعلم أهلها مبادئ الإنجيل.

وتأسيسًا على ذلك شكل الاتجاهان سواء المبشرون فى إطار الرغبة فى نشر المسيحية أو جماعات مناهضة تجارة الرقيق عوامل ضغط مؤثرة على الحكومة البريطانية التى بدأت بدورها تلين بعض الشئ فى إطار الموافقة على التبشير^(١٥).

فى ٢٩ سبتمبر ١٨٩٨ وجه أحد رؤساء الجمعيات التبشيرية الكنيسية رجاء بأن يسمح للجمعية بإرسال بعثة تبشيرية فى السودان، ولكن كتشترى رفض ذلك، وكان لهذا الرفض وقع صدى فى الأوساط التبشيرية آن ذاك، حيث عقدت جمعية مبشرى الكنيسة فى ١٢ ديسمبر ١٨٩٩ - أى بعد الفتح المصرى البريطانى للسودان - اجتماعًا أشارت فيه « أن المشاعر الدينية لهذه البلاد وهى إنجلترا» تعرض بذل الجهود لتخليد ذكرى غوردون وأن ذلك يتضمن الدعوة إلى إنجيل يسوع المسيح بين كافة الأجناس التى تقطن المشارف العليا للنيل، ولذا فإنها ستعمل لتدعيم مراكزها فى مصر كخطوة

(١٥) منصور خالد: مرجع سابق، ص ١٠٩.

نحو تمييز إرسالياتها بمشيئة الله في الخرطوم والمناطق المجاورة بمجرد السماح لها بذلك (١٦).

واستمرت التوجهات والسياسة العامة للمبشرين في إطار الضغط للوصول إلى السودان كمبشرين للديانة المسيحية وأصبحت الرؤية بالنسبة لهم كيف يمكن اختراق الحواجز واقناع كرومر بضرورة العمل التبشيري في السودان .

وعلى أي حال منح كتشنر بعدها لقب لورد الخرطوم وحكم السودان وأظهر امتعاضاً وتجاهلاً للمؤسسات الدينية في السودان حتى أن اللورد كرومر وصف طريقته في الحكم بالصلافة قائلاً « ربما كانت طريقته في معالجة الشئون المدنية أكثر استبداداً وعجرفة من العادة » ولعل مرجعية ذلك هو رغبته في مناهضة الإرساليات التبشيرية النمساوية وتعامله معها بشكل خشن، حيث كان يرغب في استبدالها بإرساليات بريطانية، ولكن جهوده باءت بالفشل، حيث نجح وقتها إمبراطور النمسا فرنسيس جوزيف في إعادة آباء ورسل الكنيسة النمساوية، والتي كانت تعمل آن ذاك في كل من الخرطوم، وجبال النوبة في مرحلة الحكم المصري الأول، ولكن كتشنر لم يستسلم لهذا الوضع وظل يرغب في إبعاد الإرسالية النمساوية حتى أنه حرم آباء ورسل الكنيسة النمساوية من الامتيازات التي كانوا قد تعودوا الحصول عليها (١٧).

(١٦) محمد عمر بشير: مرجع سابق، ص ٧٢.

لمزيد من التفاصيل عن البعثة التبشيرية الكاثوليكية في أعالي النيل والخرطوم يراجع: Toniolo, F.S.C.C, the First century the Roman chtholic, Mission ceintral Africa, 1846, 1946 in sudan Notes and Records, p99,188 vol,

(١٧) التيجاني عامر: مرجع سابق، ص ١١٦.

على أى حال فقد رحل كتشنر وتولى سير ونجت بعد أن ترك كتشنر السودان فى ديسمبر ١٨٩٩ ويمكن القول إن الحكم الثائى قد أعطى للسودان رؤى جديدة فى إطار العملية التعليمية وبعض عمليات التنمية الاقتصادية فى شمال السودان ولكن فى النهاية فإن الحكم المصرى/الإنجليزى ، لم يكن لمصر اليد الطولى فيه بل إن السودان كان فى الأغلب يحكم من خلال لندن، وبالتالي انعكست الرؤية السودانية للولاء أكثر للحاكم البريطانى ولحكام السودان على الأقاليم المختلفة، ويمكن القول بأن هذه الفترة التى حكم فيها كتشنر ووينجت كانت أقرب للحكم الشخصى بما يعنى أنه لم تكن هناك سياسة مخططة من قبل لندن، حيث مثل كل منهما قائداً عسكرياً وحاكماً مدنياً وفى عام ١٩١٠ أسس مجلس الحاكم العام، لكن ظلوا حكام الأقاليم البريطانيين هم القوة المؤثرة فى رسم سياسات تدعيم الإرساليات التبشيرية وتنفيذ السياسات التى تخطط فى إطار من تكريس الإقليمية والمسيحية فى آن واحد (١٨).

توجهات الإرساليات التبشيرية فى إطار السياسة البريطانية:

أخذت الجمعيات التبشيرية فى البداية خطأ سياسياً مناهضاً للسياسة البريطانية تجاه رفضها لعمليات التبشير فى السودان وأكدت « أن المسيحية

(١٨) محمد أحمد محجوب: الديمقراطية فى الميزان، تأملات فى السياسات العربية الأفريقية، دار جامعة الخرطوم، الطبعة الثالثة، ١٩٨٩، ص ٢٨.

لمزيد من التفاصيل عن التعليم والسياسة البريطانية ضد الإسلام يراجع :

Majok, Donazu: British Religion and Education policy The case Bahr Elchazal, in Nahamed Omer Basher, Southern Sudan Regionism and Religio, p225-240.

كانت الدين السائد بين أهالى السودان طوال قرون عديدة، وأن إعادة الفتح فرصة فى إعادة المسيحية إلى منطقة كانت تنتمى إليها فى البداية، وأكدوا أن السودان سيصبح حلقة فى سلسلة المراكز التبشيرية الممتدة من القاهرة حتى رأس الرجاء الصالح.

وهذه الرؤية تعطينا أبعاد التخطيط الاستراتيجى للجمعيات التبشيرية فى إطار نشر المسيحية فى أفريقيا إذ تؤكد الجمعيات على أن التبشير فى السودان هو البداية بالنسبة لأفريقيا، وأن التوجهات هى إنشاء مراكز تبشيرية ممتدة من القاهرة، أى من شمال القارة حتى جنوب القارة فى رأس الرجاء الصالح، وبالتالي كان التخطيط الاستراتيجى والرؤية المستقبلية فى إطار إدخال أفريقيا بالكامل فى إطار العقيدة المسيحية، كانت واضحة ولم تكن للقوى الأفريقية والحكومات أى نوع من أنواع المقاومة، ولم يبق سوى الاستسلام لهذا التخطيط الشامل فى إطار الرؤية الدينية لمستقبل أفريقيا، وكان على القوى الاستعمارية فى النهاية أن توافق على هذه السياسات لأن كلاً منهما فيما بعد خدم الآخر، سواء الجمعيات التبشيرية أو المستعمر.

على أى حال رأت هذه الجمعيات أن سياسة حكومة السودان تضع العقبان فى طريق تحقيق هذه الأهداف، وأن تلك السياسة تتكرر لرغبات غوردون، وتتخلى عن مبدأ الحياد بين الأديان، كما تطبقه الحكومة البريطانية فى البلاد الأخرى ورأوا « أن الإسلام والتربية الدينية الإسلامية لايتفقان مع التطور اللازم لأهالى تلك المنطقة ورضائهم، ولهذا ينبغى السماح للمبشرين بالقيام بالعمل التربوى » واستندوا فى ذلك إلى وصايا

المسيح الذهاب لأصل الإنجيل ومشتملاته، ويرون أن الرب أوصى بالذهاب إلى أماكن بعيدة وغريبة في نفس الوقت لأجل الإنجيل، ويرون أن الوصايا ركزت بترك كل شيء لأن من ترك كل شيء به إكليل له مكافأة من الرب، ولهذا كان التبشير يعنى التقرب من الرب، ويعنى تنفيذ وصايا المسيح، لذلك فإن توجهات هؤلاء المبشرين ومدارسهم التبشيرية كانت مدفوعة منذ البداية برغبة كبيرة فى نشر المسيحية فى تلك المناطق الجديدة التى لم تصل إليها، وتمثلت فى البداية فى مواجهة القوى الاستعمارية التى لم تكن تبدي حماسة كبيرة لهذه التوجهات، باستثناء بعض القادة الإنجليز من أمثال غوردون، والذي اعتبر مسيحيًا أصوليًا يرغب فى نشر المسيحية فى كل بقاع السودان، لكن من أين جاءوا بأن العقيدة الإسلامية بجانب التربية الدينية الإسلامية لايتفقان مع التطور اللازم لأهالى تلك المنطقة، وكانوا يقصدون جنوب السودان، من أين جاءوا بهذا الفكر فى الوقت الذى كانت العقيدة الإسلامية، والثقافة العربية تنتشر فى جنوب السودان بالتدرج، بدليل وجود أعداد ليست بالقليلة من المسلمين فى هذه المنطقة^(١٩).

دخول المبشرين للسودان:

على أى حال يمكن القول إن الضغوط على الحكومة البريطانية، دفعت الحكومة للرضوخ والسماح للمبشرين بالعمل فى السودان، واتفقت معهم بالعمل فى الجنوب شريطة ألا يدخلوا إلا بشكل هادئ، واعتبرت هذه

(١٩) أنطونيوس مرقص: مرجع سابق، ص ١٨.

الخطوة هي أولى الخطوات التي على أساسها بات الجنوب السودانى مفتوحاً أمام المبشرين، وأكدت الجمعيات فى هذا الإطار بأن هذه الخطوة سوف تؤدى إلى نشر الحضارة بين السكان مؤسسين ذلك التوجه على نشر التعليم، ومبادئ الفكر السليم، والسلوك الحميد، والطاعة للسلطة الحكومية، ولكن هل يمكن القول إن الجمعيات التبشيرية التزمت بذلك، لقد خططت فى بداية عملها بالعمل على الحد من انتشار الإسلام، وإن شئت قل التخلص النهائى من الإسلام فى الجنوب، وقسم الجنوب بين الجمعيات، بحيث يخصص لكل جمعية منطقة يمكن أن تمارس الحركة والعمل والنشاط فيها، وقسمت كافة أراضى السودان جنوبى خط عرض ١٠ باستثناء منطقة صغيرة فى الجانب الشمالى الشرقى لبحر الغزال على مختلف الجمعيات التبشيرية.

ولكن يمكن القول إن الإسلام لم يكن قد انتشر بشكل كبير فى ربوع الجنوب، وبين القبائل المختلفة لكنه كان موجوداً وينتشر تدريجياً، وكانت اللغة العربية تنتشر فى ربوع الجنوب، لكن التوجهات الجديدة كانت تضع سياقات جديدة فى إطار اللغة، والدين، والمعتقدات الأخرى، حيث أدركت أنها إن لم تتخلص من اللغة العربية فى جنوب السودان، فإن كل جهودها ستذهب أدراج الرياح، وبالتالي وضعت اللبنة الأولى فى إطار محاولات تغيير الهوية السودانية الجنوبية.

السياق القانونى واللاهوتى لعمليات التبشير فى السودان ١٨٩٩،

نتيجة هذه السياسات الراضية لعمليات التبشير فى السودان، قام السيرجون كيناوى عام ١٨٩٩ للبرلمان الإنجليزى بمشروع قراره يرى

فيه أن واجبات بريطانيا المسيحية أن تعمل على مساعدته في النشاط التبشيري في السودان بما في ذلك النشاط العملي ، (٢٠).

وفي عام ١٩٠٠ عندما تواجد ككتشنر في إنجلترا كانت فرصة أن يقوم ممثلو جمعية مبشرى الكنيسة بمقابلته ومناقشته في موقفه من التشدد تجاه عمليات التبشير في السودان، واستمر هذا الضغط على الحكومة البريطانية، حيث قام كل من أسقف كنيسة كنتريرى، والسيرجون كيناوى بتقديم مذكرة للحكومة البريطانية تضمنت انتقاداً شديداً لسياسة حكومة السودان تجاه المبشرين، وأشارت المذكرة وقتها واصفة هذه السياسة « بأنها انتهاك لمبادئ حرية الأديان والإقدام على إجراءات لا تتفق وسياسة بلد يهتدى بالمبادئ المسيحية».

فهل يمكن القول إن التوجهات المطالبة بالتبشير آن ذاك كانت تستهدف خدمة القوى الاستعمارية في أفريقيا وخدمة بريطانيا في السودان؟
الواقع يشير أن تعاليم الإنجيل ووصايا السيد المسيح كانت تدعو إلى التبشير بالمسيحية في المناطق المختلفة من العالم، ويرى دارسو علم اللاهوت أن الكنيسة يجب أن تكافح وتجاهد وتتمو في إطار الإيمان والعمل وتسير إلى ضرورة النمو في العدد، بما يعنى زيادة عدد المسيحيين في العالم ويرون أنها يجب أن تمتد وتلد أعضاء جددًا من خلال توجيهين:

التوجه الأول : التكاثر الطبيعي BOLOGICAL. GROWTH

التوجه الثانى: الكرازة والإنجيل EVANGELICAL GROWTH

ويشيرون إلى أن التوجه الأول في إطار النموذج الطبيعي والمستقر الذي يعنى التكاثر بالطبيعة، أما بالنسبة لأصحاب التوجه الثانى فقد كانوا يعنون التبشير من خلال وصايا الإنجيل، ويرون فى هذا الإطار نوعاً من الجندية فى إطار روحى ويؤكدون فى إطار اللاهوت بأن القديس مرقص لم يكن مصرياً بل كان أفريقيًا، وأن جموع الأباء والرسل كانوا من بلاد وجنسيات تختلف عن البلاد التى بشروا فيها، أى أنهم خرجوا من حدود البيئة والوطن واللغة والعادات والقبيلة إن كانوا ينتمون إلى قبائل معينة، وبالتالي تخطوا حاجز البيئة ACRRSSTHE CUIHRE BOUXIDLRIES .

وتشير الدراسات اللاهوتية إلى أن التبشير لايعتبر فقر فى إطار المسئولية الروحية، بل إن التبشير هو العمود الفقرى للمسيحية ويعتبر هيكلها الأساسى، وبالتالي فإن فلسفات الكنائس هى تحويل النموذج المستقر فى إطار الكنيسة والذى يعنى التكاثر الطبيعي إلى الرؤية الأوسع والأشمل للمسيحية والتى تعنى الجندية الروحية والتى تذهب وتخرج وتبشر.

ويشير أحد القديسين يوحنا ذهبى الفم عن أهمية التبشير بقوله «الأسقف الراعى يقول إن أبروشيته هى عالمية» - «والأسقف الكارزى يقول إن العالم هو أبروشيته».

ويرون فى هذا الإطار أن الأسقف لديه مهمات ثلاث الكهنوتى الراترى، الكهنوتى الرعى، الكهنوتى الكرازى ويرون أن الكهنوتى الكرازى يقترب من عمل السيد المسيح، ويرون فى هذا الإطار أنه عالم كامل^(٢١).

(٢١) الأنبا أنطونيوس مرقص: اللاهوت الكرازى، أسقفية شئون أفريقيا، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٦، ص ٥١١ ومابعدها.

وتأسيساً على ذلك كانت الجمعيات التبشيرية التي تسعى للتبشير في السودان ترى أن هناك الملايين في العالم تحيا فيما يشبه الجوع الروحي وفي ظلام دامس وجهل ووثنية، ويرون أن عليهم مسئولية تجاه هؤلاء البشر مؤكداً على الإنجيل الذي يسير في إطار من التساؤلات عن هؤلاء البشر الذين يحتاجون إلى عقيدة وديانة وكيف من يؤمنون به بلا كارز؟ وكيف يكرزون إن لم يرسلوا ؟؟ لأن الإيمان بالخير والخير بكلمة الله، ولأن كل من يدعو باسم الرب يكرز.

وبالتالي يمكن القول إن التبشير بشكل عام عندما بدأ في جنوب السودان أو في أفريقيا كلها اعتمد اعتماداً كلياً على قاعدة إيمانية بحتة استمدت جذورها من الإنجيل، وضرورة دعوته إلى عمليات التبشير، والتي اعتمدت كما أشرنا على التكاثر الطبيعي، والتكاثر بالتبشير من خلال زيادة أعداد المسيحيين.

وعلى الجانب الآخر فيما يختص بالقوى الاستعمارية في هذا الإطار فإن الموقف البريطاني يمكن القول إنه استفاد من موقف المبشرين، أي يوصف بأنه انتهازية سياسية، ففي الشمال تحركوا مع المبشرين بحذر شديد، وفي الجنوب أطلقوا العنان لهم، لكن في نفس الوقت يمكن القول إن عوامل الضغط الخارجية قد أنبتت ثمارها سواء في إطار دخول جمعيات المبشرين، ونجاح قوى الضغط في كل من إنجلترا وأمريكا، ويمكن القول إن نجاح الجمعيات التبشيرية كانت مرجعيته الأساسية هو نظام الحكم

البريطاني، والذي اتبع منهج الحكم غير المباشر، والذي بدأ في السودان، وفي الجنوب بصفة خاصة منذ عشرينيات القرن الماضي (٢٢).

ولذلك فإن الجمعيات التي سعت للتبشير في أفريقيا والسودان لم تذهب بخلفية استعمارية، ولم تذهب لخدمة الاستعمار البريطاني، بل ذهبت تدعو إلى المسيحية، في أماكن ومواقع بها جماعات وثنية، ولكن في نفس الاتجاه كان الإسلام يتواجد في مواقع عديدة، وسعى المبشرون من الحد منه وتحجيمه، بما يعني أنهم دخلوا في صراع ديني سعياً وراء نشر المسيحية.

وظلت الرغبة في عمليات التبشير في السودان متأججة، وبالتالي قام مندوبو جمعية مبشرى الكنيسة بزيارة الخرطوم القس لولين ماين، والدكتور هاربور ومندوبون من كنيسة أباد فيرونا الأب أوردهالدر ومرافقوه، والقس حريفنى والدكتور واطسون ممثلين للإرسالية الإنجيلية في القاهرة، محاولين إقناع المسؤولين بضرورة أن تقوم جمعيات المبشرين بالعمل في السودان.

والواقع أن هؤلاء المندوبين عن الثلاث الكنائس الكاثوليكية والإنجيلية والأمريكية التي أشرنا إليها هم الذين قاموا بالعمل وتأسيس مدارس الإرساليات التبشيرية فيما بعد في جنوب السودان، حتى أن الألمان دخلوا حلبة التبشير، حيث شكل في ألمانيا عام ١٩٠٠ إرسالية تحت مسمى «إرسالية لطلائع العاملين في السودان، كان أهم أهدافها هو نشر المسيحية

(٢٢) منصور خالد: مرجع سابق، ص ١١٠.

فى غرب أفريقيا، ودخل وقتها ضمن نطاق نشاطها السودان المصرى الإنجليزى، بحيث يمكن القول إن هذه السياسة كانت سياسة مخططة لتغيير البنية الاجتماعية والثقافية والسياسية للسودان على المدى البعيد حتى إن جنوب مصر لم يسلم من هذه السياسة.

فقد كانت مدينة أسوان فى مصر أحد مراكز التبشير بين قبائل البشارية فى شمال شرق السودان، وبين أبناء دنقلة وسميت هذه الإرسالية فيما بعد « الإرسالية المتحدة للسودان» وفى عام ١٩٠٠ وصل أحد قادتها إلى السودان وبلا حظ الامتداد الجغرافى الطبيعى فى إطار التخطيط السياسى لمدارس الإرساليات التبشيرية والربط بين جنوب مصر فى إطار التبشير والسودان، بما يعنى أنه يستوجب أن يكون هناك تواصل فى إطار ثقافة جديدة تطرح فى المنطقة بالكامل لتغيير البنية الاجتماعية، والثقافية، انعكاسًا على مفاهيم سياسة جديدة، وتأسيسًا على أن النوبة كانت دولة مسيحية، وأن المبشرين كانوا يرون أنه يمكن إرجاع السودان للمسيحية، وبالتالي يمكن تأمين الحدود الجنوبية من خلال نشر المسيحية.

رؤية الحكومة للجمعيات التبشيرية:

رأت الحكومة أن الأهداف الأساسية للجمعيات التبشيرية يجب أن تكون مرتكزة على نشر الحضارة بين القبائل الوثنية، على أن تهتم الجمعيات التبشيرية بجانب الرؤية الحضارية بالعمل الاجتماعى، والاهتمام بالأوضاع التربوية، لكن الأمور صارت عكس ذلك تمامًا فقد اهتمت الجمعيات التبشيرية بعمليات التصير، من الذين اعتنقوا الإسلام من الجنوبيين والعمل على اعتناق الأهالى العقيدة المسيحية، أما عن بناء

الكنائس. فقد صارت جنباً إلى جنب مع فتح مدارس الإرساليات التبشيرية للجمعيات التي عملت في جنوب السودان (٢٢).

وفي عام ١٩١٠ عقد مؤتمر ضم رؤساء البعثات التبشيرية في جنوب السودان وكان يتكون من جنسيات مختلفة المان/ وإيطاليين/ ونمساويين/ وأثار المؤتمر قضايا مختلفة كانت تعوق نشر المسيحية منها اللغة العربية والتي كانت تمثل بالنسبة لهم مشكلة كبرى في مسار الحركة التعليمية، ولذلك ناقشوا مشكلة اللغة وخشوا أن تتبع اللغة العربية إعتناق الإسلام، لذلك قرروا أن يكون التعليم باللغة الإنجليزية وأرسلوا اقتراحهم إلى الإدارة البريطانية، ولذلك يمكن القول إن العملية التعليمية التي بدأت على أيدي المبشرين في جنوب السودان قد حجبت بالطبع أبناء المسلمين من التعليم بشكل عام وإن شئت قل إنه تم طردهم، وبالتالي تشكلت الصفوة في جنوب السودان فيما بعد من القوى المسيحية، ومثلت هذه النخبة الكوادر الكنسية والكوادر السياسية، وتمكنوا من قيادة المجتمع الجنوبي.

أما عن الجمعيات التي بدأت نشاطها التبشيري في جنوب السودان، فقد كانت على النحو التالي:

١ - جمعية آباء فيرونا الإيطالية للروم الكاثوليك.

٢ - جمعية الإرسالية الإنجيلية.

(٢٢) محمد عمر بشير: مرجع سابق، ص ٦٦.

لمزيد من التفاصيل عن فترة الحكم المصري/ الإنجليزي في السودان يراجع:
P.M.Holt: A history of the Sudan From the coming of Islam to the present. Day, London and New York, 1988. p.117.

٢ - الإرسالية الأمريكية المتحدة.

٤ - الإرسالية الاسترالية النيوزلاندية المتحدة ١٩١٢.

وهذه الجمعيات قسمت فيما بينها مناطق العمل والنفوذ، فالبعثة الأمريكية التبشيرية منحتها الحكومة منطقة شرق أعالي النيل، وشواطئ نهر السوبات، ووادي الزراف، أما البعثة الانجلكانية المسيحية فقد منحتها الحكومة منطقة بحر الجبل، ومنطقة ما بين حدود الكنيسة النمساوية الأمريكية، أما عن البعثة الكاثوليكية فقد منح المنطقة الواقعة غرب النيل الأبيض، ومناطق الشلك، وبحر الغزال، بما فيها أقاليم غرب النوير، وفي نفس التوجه وافق ونجت على إعادة فتح كنيسة الدنج في جبال النوبة، والتي مارست نشاطها من خلال الكنيسة النمساوية.

ولقد وضعت الحكومة السودانية شروط عمل الإرساليات التبشيرية على النحو التالي:

- كل أعضاء الكنائس يجب أن يخضعوا للنظم والقوانين التي تصدرها الحكومة.

- كل بعثة أو إرسالية تعتبر وحدة قائمة بذاتها.

- كل رؤساء وأعضاء البعثات المسيحية سيعملون بتصديق وتوصية من حاكم عام السودان وبقوانين مع لوائح السلطات المحلية التي تمثل الحكومة في المديرية والمراكز.

- يمكن للبعثات المسيحية التبشيرية أن تمتلك أرضاً حكومية لأغراض التبشير الديني ورسالة البعثة على أساس الشروط الآتية:

- تسجيل الأرض الحكر لمدة ثمانين عاماً بثمان اسمى هو واحد جنيه عن كل الأرض، والتسجيل قابل للتجديد مالم يكن هناك إخلال من جانب المحتكر بشروط الامتلاك الاحتكارى.
- لايسمح للبعثات الدينية المسيحية بالتجارة، ولكن هذا الشرط لايمنع القيام بعمليات المقايضة بالسلع مع الأهالى إذا كان للكنيسة نتاج زراعى أو صناعى يصلح للمبادلة بسلع أخرى.
- لايسمح لرجال الكنيسة أن يعملوا كوسطاء بين الحكومة والأهالى.
- وفى عام ١٩١٥ تقرر أن يكون فى كل منطقة إرسالية واحدة ونظام واحد للتعليم، وبالتالي كانت أكبر الجمعيات التى نشطت فى حركة التعليم والتبشير هى جمعية « آباء فيرونا» نظراً لتوافر الموارد المالية لديهم بجانب الخبرة المتراكمة لديهم فى التعامل مع الجنوب، لذا فقد كان لهذه الجمعية السبق فى إنشاء عدد من الكنائس والمدارس، فإذا ما أضفنا إلى ذلك مساندة الفاتيكان للإرساليات الكاثوليكية بشكل عام، والعمل على نشر المذهب الكاثولىكى مع نشر المسيحية لأدركنا أهمية الإرسالية الكاثوليكية ومخططات الفاتيكان فى أفريقيا، فى إطار نشر العقيدة المسيحية حيث أقاموا أول كنيسة، وفى عام ١٩٠٠ أقاموا أول كنيسة فى بحر الغزال، وظلت قبيلة الزاندى ذات أهمية خاصة بالنسبة للكاثوليك، وحدث نوع من المنافسة، بجانب الكنيسة الإنجيلية والكنيسة الكاثوليكية فى مناطق الزاندى، وفى نفس الوقت كانت الإرسالية الأمريكية فى شرق النيل تعمل بهدوء، وسعت على أن تعمل فى دوليب(٢٤).

سياسة جمعية آباء فيرونا في نشر المسيحية في الجنوب:

اتجهت السياسة العامة لجمعية آباء فيرونا إلى توجيهين:

التوجه الأول:

وهو ارتباط العملية التعليمية للسكان المحليين بالمعمودية، أى يتم تعميم من يرغب في العملية التعليمية أولاً أى يستوجب أن يعتنق المسيحية، واتجهت هذه الرؤية بقوة إلى التعليم اللاهوتى لتخريج كوادر كنسية تقود حركة الكنيسة السودانية فيما بعد وسعت الإرسالية الكاثوليكية بالعمل على إيجاد كوادر تستطيع أن تعتمد عليها في إطار نشر المسيحية ليس في الجنوب فقط، ولكن في وسط أفريقيا، وتعتبر ذلك أول المخططات من قبل الكنيسة الكاثوليكية في إطار تواجدها إبان هذه المرحلة في وسط أفريقيا من خلال جنوب السودان.

أما عن التوجه الثانى:

وهو الاهتمام بالتعليم الفنى الذى يسبقه التصير كروية منهجية لاعتماد السكان المحليين على أنفسهم، كحزمة سياسية، متكاملة دينياً، وعلمياً، وفتياً بحيث تؤدي في النهاية إلى إيجاد كوادر قوية لها توجهات سياسية ودينية ويمكن الاعتماد عليها في دولا ب العمل اليومي^(٢٥).

(٢٥) لمزيد من التفاصيل عن المسيحية والنشر في جنوب السودان يراجع:

Biowel Philip: the church church in the sauthern sudan before 1900 (inmuhamed Omer Basher sunthern sudan Regionalism and Religion. p.p. 205-233.

على أى حال يمكن القول إن سياسة التعليم الفنى والصناعى التى اتبعتها الإرسالية الكاثوليكية فى جنوب السودان كانت إحدى السمات الأساسية التى اتسمت بها تلك الإرسالية ليس فى جنوب السودان فقط ولكن فى شرق أفريقيا كلها، وهذا التوجه كان ذات بعد مهم من قبل الإرسالية الكاثوليكية لأنها أدركت أنه لا بد من تخريج كوادر علمانية سوف يحتاج إليها المجتمع السودانى فيما بعد، بينما يلاحظ أن الإرسالية البروتستانتية ركزت على التعليم الأدبى، ولذلك اتسمت رؤية ونجت الرجل الذى كان يمثل أحد المرتكزات الأساسية فى المساهمة فى نشر المسيحية فى الجنوب، عندما زار المدرسة التى افتتحت بمعرفة الروم الكاثوليك فى مدينة واو قال وقتها «إن أكثر ما يحتاجه الجنوب هو النهوض بالتعليم الفنى» ونصح وقتها جمعية مبشرى الكنيسة بضرورة الاستفادة من تجربة الروم الكاثوليك والتركيز على عدم محاولة فرض العقيدة الدينية فقط بل الاهتمام بالجنوبيين عن طريق حياتهم وصناعاتهم المختلفة، وبالتالي يمكن الجمع بين المادة والروح فى آن واحد، وتأسيساً على العديد من السياسات التى اتبعتها الإرساليات المختلفة وتواجدها وسط أفريقيا، كانت هذه التوجهات أحد الأسس الرئيسية التى سعت إليها الإرساليات التبشيرية^(٢٦).

ويمكن القول إنه حدث نوع من التواصل آن ذاك بين الإرساليات التبشيرية فى جنوب السودان وبين الكنيسة الأوغندية أو الإرساليات التبشيرية فى أوغندا، فقد عانت الإرساليات التبشيرية عجزاً من عدم وجود مدرسين لمدارس الإرساليات التبشيرية فى جنوب السودان، وكان

(٢٦) حسن مكى: مرجع سابق، ص ١٨.

يصعب استقدام مدرسين من أوروبا ، نظراً لقسوة المناخ، وقلة الموارد المالية، لذلك تم استقدام مدرسين من أوغندا، من الطلبة الذين تخرجوا في مدارس المبشرين، وبالتالي تأسست المدارس وبدأت في تخريج كوادرسودانية جنوبية مسيحية وهذا التواصل بين الإرساليات التبشيرية الأوغندية والإرساليات التبشيرية في جنوب السودان يعطينا رؤية واضحة عن مفاهيم نشر المسيحية في أفريقيا سعياً وراء إخراج حضارة واستقدام حضارة جديدة، أى يوضح أن السياسات الأوربية في إطار نشر المسيحية في وسط أفريقيا كانت مخططة تخطيطاً استراتيجياً، بحيث يصبح وسط أفريقيا مانعاً طبيعياً بين الأديان.

وفي عام ١٩٠٢ بدأ العمل بالإرسالية الأمريكية الإنجيلية في منطقة تل دوليب، بتأييد من طائفة برسبتارية تقيم بالولايات المتحدة الأمريكية، كما أقامت الإرسالية المتحدة للسودان، مدرسة داخلية للبنين في كل من ردم وبالويش، ومدرسة مشتركة في ميلوت عام ١٩١٢، أما عن مديرية بحر الغزال ففي عام ١٩٠٥ قامت جمعية آباء فيرونا بفتح مدرستين في مدينتي واو، وكيانجو وفي عام ١٩١٢ فتحت مدرسة في الاستوائية^(٢٧).

الإرسالية البريطانية والأمريكية:

أما عن الإرسالية البريطانية الأمريكية فقد كانت توجهاتها تختلف عن جمعية آباء فيرونا، فقد وجهت اهتمامها إلى السكان المحليين بتعلم القراءة والكتابة، وكان هذا التوجه شرطاً أساسياً لعملية التعميد، بجانب التركيز

(٢٧) محمد عمر بشير: مرجع سابق، ص ٧١.

على الرؤية الدينية والأخلاقية، بجانب الاهتمام بالمسيحية كدين، والحرية التعليمية، وقد أنشئت هذه الإرسالية مدرسة كبيرة في تل دوليب، ويمكن القول إن هذه الإرسالية ركزت في مناهجها منذ عام ١٩٠٣ العمل على تدريس زراعة القطن، وتعليم السكان كيف يمكن أن يتم بناء المساكن، ولكن موارد هذه الإرسالية كانت موارد مالية محدودة إذا تم مقارنتها بالإرسالية الكاثوليكية ولذلك ركزت على عملية التعليم الحر، كما أن هذه الإرسالية اهتمت اهتماماً كبيراً بالعمليات التعليمية الفنية^(٢٨).

ووجه كرومر وونجنت إلى جمعية مبشرى الكنيسة نداء لإقامة تعليم صناعى، وزراعى بين الأهالى، وساعدت الحكومة الجمعيات فى العمل على نشر الثقافة والحضارة من خلال تقديم تسهيلات ومنحتهم تخفيضات بلغت ٥٠% من أجور النقل والركوب، و٢٠% على البضائع على خطوط السكك الحديدية، والنهرية فى السودان^(٢٩).

وفى إشارة عن الصراع القائم بين المبشرين والحد من الثقافة العربية الإسلامية أشار أحد المبشرين « أن كلية غوردون أصبحت أداة لتسليح الشباب السودانى بأسلحة الجامعة الأزهرية وأن هذا التعليم المستند إلى

(٢٨) حكومة السودان: تقرير عن إدارة السودان عام ١٩٤٥، توجه الحاكم العام لحكومة صاحبة الجلالة البريطانية في المملكة المتحدة، وللحكومة المصرية الملكية شركة ماکور كوريل السودان، ١٩٤٥، ص ١٧٢، فقرة ٢٢٠ الإرساليات.

(٢٩) الإرساليات التبشيرية: يعنى معنى الإرساليات التبشيرية عددًا كبيراً من مراكز التبشير المنتشرة في الإقليم.

أما عن معنى مصطلح تبشيري: فهو في الواقع يحمل معانى متعددة، أما المعنى الشائع والمصطلح الدارج يعنى بلدة كبيرة يقوم بالتبشير فيها مبشر واحد أو أكثر ويتسع مدلول التبشير بحيث يشمل الإقليم التى تقع فيه المدن.

معرفة وثيقة بالمجتمع يمهد تمهيداً أكيداً، وإن يكن تدريجياً لإشعال حرب دينية تحت لواء الإسلام، تهدف إلى اكتساح القارة الأفريقية بأسرها والقضاء على كل القيم وقضايا الحضارة المسيحية، وليس زنوج السودان الذين تتألف أغلبيتهم من غير المسلمين في حاجة إلى حافز يدفعهم إلى اعتناق الدين المحمدي، فالإسلام بمبادئه الأخلاقية المرنة ومايسمح به من تعدد الزوجات، وتيسير العلاقة، وبما يشجع عليه قبل كل شيء الاستيلاء على غنائم الحرب، يلقى استجابة طبيعية بين الزنوج، كما كلن أمره دائماً مع الشعوب البدائية، وأنه لمن أشعر الأمور خطراً على عقيدة أى زنجى من أى قبيلة تقطن جنوب الخرطوم، أن يزور العاصمة لأى فترة مهما قصرت إذ يكاد يكون من المؤكد أنه سوف يعلن أنه اعتنق الإسلام، سواء كان ذلك قد تحقق بالفعل أو لم يتحقق، وأن المرء يشعر بالأسف الشديد إذ يجد أن حكومة السودان تتخلى عن واجباتها نحو العالم المسيحى، وخاصة نحو شعب بريطانيا العظمى، وأنها رغم علمها بمدى استعداد الزنجى الوثى لاعتناق الإسلام، بل وشوقه لإتمام هذه الخطوة، ورغم علمها بأن العرب ينظرون إلى أراضى الزنوج على أنها مجالهم الشرعى لنشر الدين الإسلامى، يبدو أنهم بدأوا يبذلون جهداً مضمناً ومقصوداً لبسط سيطرة الإسلام على البلاد كلها « وتأسيساً على ذلك أصبح جنوب السودان بداية خصبة لإخراج الثقافة العربية الإسلامية، والدين الإسلامى، وبدا أن الغرب ممثلاً فى القوى الاستعمارية فى طريقه إلى زرع حضارة جديدة وإنهاء هوية شعب بالكامل، وإيجاد مكون ثقافى جديد يشمل الأبعاد المادية، والمعنوية، بحيث يصبح الجنوب نموذجاً يحتذى به فى باقى القارة.

على أى حال بعدما استطاعت قوى المبشرين التغلب على الأوضاع والرؤى السياسية التى حالت دون وصولهم إلى كافة المناطق فى جنوب السودان، وبدأت حركة المبشرين تتشط، ويمكن القول إن الظروف حالت دون سرعة انتشار الجمعيات التبشيرية، والتى كان منها صعوبة المواصلات، بجانب نقص الموارد المالية يضاف إلى ذلك أن اللغة الوحيدة التى كان يمكن أن يتم التفاهم بها هى اللغة العربية، وكانت ظروف الجنوب تودى أيضاً إلى انتشار الأمراض مع ذلك النشاط التبشيري فى البداية، لكن كل تلك الظروف الصعبة لم تجعل المبشرين يتراجعون فى الجنوب عن التواجد والسعى نحو نشر العقيدة المسيحية فى جنوب السودان مستتدين إلى القوى الاستعمارية فى تسهيل الأمور والمساهمة فى إصدار القوانين التى تحد من الحركة العربية الإسلامية من خلال القوانين المختلفة.

إشكاليات الإرساليات التبشيرية بين الواقع والمأمول:

من المعروف أنه لم تكن الأرض سهلة أو ممهدة بالنسبة للمبشرين فى جنوب السودان، فإن كانوا قد تغلبوا من خلال قوى الضغط على السياسات البريطانية التى كانت تستهدف تقييد حركة المبشرين، فإنما كان يمثل ذلك رؤية لسياسة خارجية يمكن التغلب عليها من خلال الضغوط المختلفة وبالفعل نجحوا فى ذلك، لكن كانت هناك عوامل داخلية أكثر صعوبة من مواقف السياسة البريطانية تجاههم، وقد سعوا للتغلب عليها أيضاً وكان منها:

شيوخ القبائل:

أدرك شيوخ القبائل أن توجهات مدارس الإرساليات التبشيرية فى إطار زرع مكون ثقافى جديد بمفاهيم وعادات وتقاليد مختلفة عن قيم القبيلة، سوف تؤدى إلى تغيير البنية الاجتماعية والثقافية للأجيال الشابة فى القبائل وبالتالي أدركوا أنه يمكن لهذا الواقد الجديد، أن يجعل هذه الأجيال تعتق مفاهيم جديدة وبيتعدون عن قيم القبيلة، بجانب أن التعامل اليومى مع الإرساليات التبشيرية من قبل الأهالى كان يشوبه بعض المخاوف نتيجة محاولة المبشرين تعلمهم أشياء تبدو بالنسبة لهم غريبة فى كل شىء، وبالتالي لم يفهم فى البداية الإنسان الجنوبى ماذا تستهدف هذه الإرساليات، يضاف قلة المدرسين والموارد، واعتمدت مدارس الإرساليات التبشيرية فى إطار العملية التعليمية فى البداية على أبناء العبيد فى الجنوب الذين تم تحريرهم فى مراحل مختلفة ويمكن القول إن الأهالى ربطوا بين التبشير والحكم الأجنبى واعتبروا أن الواقد الجديد والمحمل برؤية جديدة يستوجب أن يستوعب قدر شيوخ القبائل ودورهم فى القبيلة، وأن الحكم الأجنبى فى إطار التبشير له مفاهيم تختلف عن العادات والتقاليد القبلية، وكانت هذه النظرة من قبل شيوخ القبائل تمثل بالنسبة لرجال الكنيسة إشكالية يستوجب التعامل معها وقد نجحوا فى ذلك، فإذا ما أضفنا إلى ذلك شدة المناخ وارتفاع درجات الحرارة بمعدلات تفوق طاقة المبشرين فى الجنوب والذى تسبب فى العديد من الوفيات بين المبشرين لأدركنا الصعوبات التى واجهت هؤلاء المبشرين، ولكن يستوجب القول إن

هؤلاء المبشرين تحملوا كل ذلك فى إطار من المثابرة والإيمان بضرورة نشر المسيحية بأى ثمن وبأى تضحيات فى تلك المنطقة (٢٠).

اللغة:

تمثل اللغة أحد أهم العوامل فى نشر الثقافة، ولقد مثلت إشكالية اللغة بشكل عام مشكلة حقيقية فى سبيل نشر العملية التعليمية بالنسبة للمبشرين، حيث كانت اللغة العربية هى اللغة السائدة وكان معنى ذلك أن المبشرين عليهم أن يتعاملوا مع اللغة السائدة ولكنهم خشوا من أن تتبع اللغة العقيدة الإسلامية، خاصة بين قبيلة الدنكا والشلوك فى مديرية بحر الغزال، نظرًا لأن الفتح المصرى عام ١٨٢١ نجح فى أن يضع الجنوب على طريق العالم الخارجى بعد رحلات سليم قبطان، وكما هو معروف نجحت هذه الحملات فى اختراق مناطق السودان، ويمكن القول إنها كانت ذات مفعول مؤثر فى المنطقة بالكامل، ونجحت فى ربط الجنوب بالشمال، وفتحت الأبواب لعمليات التجارة، سواء من شمال السودان أو التجار الأوربيين والذين أدركوا ما فى هذه المنطقة من ثروات، وبالتالي العمليات اليومية المستمرة سواء فى التجارة وغيرها أضافت إلى واقع جنوب السودان اللغة العربية، وبالتالي يمكن القول إن التمهيد الثقافى للقيم والعادات واللغة الغربية قد بدأت تدخل جنوب السودان تدريجياً اعتباراً من ١٨٥٠ وحتى ١٨٨٥ وإن كانا نشير إلى أن قبيلة الدنكا، والشلوك يسود فيها اللغة العربية (٢١).

(٢٠) محمد عمر بشير: مرجع سابق، ص ٢٧.
(٢١) حسن مكى: مرجع سابق، ص ١٠ وما بعدها.

ويشير تقرير الحاكم العام فى هذا الصدد بعد مضى أكثر من خمسة وأربعين عاماً فى إطار عمل الإرساليات التبشيرية فى جنوب السودان، فى إطار الوصول إلى فهم إشكالية اللغة بين القبائل فى جنوب السودان لسهولة وسير نشر الديانة المسيحية يشير التقرير بأنه لا يزال العمل مستمراً فى إعداد الكتب المدرسية، ولكن أوقف طبعها لقلة الورق، ويؤكد فى هذا الصدد بأن الأب سيجن، قد أتم قاموسه فى لغة النوير، بما يعنى أن الرؤية التبشيرية التى استهدفت نشر المسيحية أعدت دراستها فى إطار قاموس بلغة النوير فى إطار شرح مفاهيم الإنجيل حتى يسهل اعتناق الدين المسيحى وفى هذا الإطار أكد التقرير على جزئية هامة « أن المستر هورد والمس كردلابد من الإرساليات الكاثوليكية استمرا فى أبحاثهما القيمة فى لغة المابان الأنوال، بما يعنى أن الإرساليات التبشيرية وضعت إشكالية اللغة نصب أعينها وسعت للتغلب عليها رغبة منها فى نشر الثقافة الغربية بمفهومها الذى يختلف كلياً وجزئياً عن الثقافة البدائية للقبائل فى جنوب السودان(٣٢).

ولكن المبشرون أدركوا أن انتشار اللغة العربية يرجع إلى انتشار التجارة وارتباط رجال القبائل بمصالحهم التجارية وهذا دون شك دفع القبائل إلى تعلم اللغة العربية، بما يعنى أن الحراك الاقتصادى فى المجتمع الجنوبى له أثر فى المكون الثقافى، يضاف إلى ذلك البعد الاجتماعى لأن عمليات التزاوج التى تمت بين التجار الوافدين وبين أهالى جنوب السودان، والذين

استوطنوا في الجنوب كان له أبلغ الأثر في نشر اللغة العربية، كما كان للدارفوريين دور هام في نقل اللغة العربية بجانب الإسلام عن طريق الخلاوى التي كانت تستهدف تعليم القرآن الكريم، ويمكن القول إن الزبير رحمة كان له دور رئيسي في العمل على نشر اللغة العربية والإسلام خاصة بعد جهوده في استقرار الأمن في الجنوب، كما كان للمجندين في جيشه دور في نشر اللغة العربية، ويشير البعض في هذا الإطار إلى « أن الأفارقة الذين اعتنقوا الإسلام بمعطياته ومصطلحاته العلمية التي لا يوجد بها تغير في اللغات الأفريقية، فإن ما فعلوه هو أنهم استعاروا هذه المصطلحات وأدخلوها في لغاتهم الأفريقية» لكن ظهور المبشرين في إطار الاهتمام باللغة ومفرداتها والعمل على إيجاد قاموس لها لم يتوقف حيث يسير بخطى طيبة (٣٣).

وفي هذا الصدد يشير تقرير الحاكم العام إلى أن الإرسالية الأمريكية أصيبت بخسارة فادحة بوفاة مس سول، والتي اعتبرها الحاكم العام من أبرز الإخصائيين في علم اللغات، ويؤكد أن مس سول من خلال الإرسالية الأمريكية خدمت لسنوات عديدة في مدينة الناصر، ويرى التقرير أنها قدمت أعمالاً جلية وعظيمة بين بنات ونساء قبيلة النوير (٣٤).

(٣٣) أحمد دياب: علاقة اللغة العربية باللغات الأفريقية (في أعمال المؤتمر الدولي للغة والثقافة في أفريقيا) معهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم اللغات ٢٧/٢٨ أكتوبر ٢٠٠١، جامعة القاهرة، ص ١٢.

(٣٤) حكومة السودان: تقرير عن إدارة السودان عام ١٩٤٥، توجه الحاكم العام لحكومة صاحبة الجلالة البريطانية في المملكة المتحدة، وللحكومة المصرية الملكية شركة مأكور

ويشير التقرير في هذا الصدد أيضاً منوهاً عن نشاط الإرساليات وتطوير العملية التعليمية فيها، حيث قررت الإرساليات علم الحساب، وعلم الهندسة، ويشير بأنه تخرج أربعون معلماً.

ولقد أشار وينجت في هذا الصدد إلى حاكم بحر الغزال عام ١٩٠٤ «بأنه لايجوز تدريس اللغة العربية لغير المسلمين في بحر الغزال، نظراً لأنها لم تكن لغة القبائل هناك» وأكد في رسالته « أنه كانت اللغة العربية تحوى دائماً إشارات إلى النبي محمد، وأنه أى وينجت غير متحمس لترويج الإسلام في بلاد لم يصبح فيها هذا الدين، ديناً لأغلبية السكان فإن اللغة الإنجليزية ينبغي أن تكون لغة التدريس والتعليم » ورغم ذلك ظلت اللغة العربية هي أداة التواصل بين جميع فئات الشعب وكانت أكثر انتشار بين رجال الإدارة والتجارة، وفي نفس الاتجاه تجاه اقتلاع اللغة العربية من قبل القوى الاستعمارية تم تشكيل قوة دفاع تختلف في توجهاتها العربية عن الشمال، اقترح حاكم مونجالا عام ١٩٠٠ وجود قوة دفاع تتحدث الإنجليزية وتكون خاصة بالجنوب وأشار في هذا الصدد في مقترحه « أنه نظراً لما للجيش من أثر حضارى عظيم ونظراً لحرص العسكريين السودانيين على أن يكون كل المجندين من المسلمين، وأن يقوم الإمام بإلقاء تعليمه عليهم من القرآن فإنه يقترح تشكيل فرقة استوائية للخدمة في الجنوب، يكون جميع أفرادها من أبناء جنوب السودان، تلقى فيها الأوامر باللغة الإنجليزية، وتقام فيها الشعائر المسيحية وفي هذا الإطار يشير هدنيونان أحد مثقفي بريطانيا في القرن الثامن عشر عن اللغة وطبيعتها عام ١٨٥٢ « سيكون رائعاً لو أن اللغة الإنجليزية حظيت مثل اللغة اليونانية بلفظة محددة لتعبر

ببساطة وعمومية عن المقدرة أو الكمال العقلي» بما يعنى أن الرغبة فى نشر الثقافة الغربية الإنجليزية رغبة شاملة.

ولعل التوجهات فى إطار نشر الثقافة الغربية والمسيحية فى الجنوب والتي اقترحت أن تكون هناك فرقة جنوبية تتحدث الإنجليزية أخذت فى اعتبارها بعدين أساسيين:

البعد الأول:

هو تكوين الزبير رحمة لجيشه الذى بلغ ١٢ ألف جندي جنوبى كانوا جميعهم من المسلمين، وأدركوا هذا الأثر الذى أدى فى النهاية إلى انتشار الإسلام، بما يعنى أن الفكر نفسه تم كنتيجة طبيعية لما أقدم عليه الزبير رحمة فى إطار تكوين جيش إسلامى، ولذلك أدركت انجلترا وقتها أن أهمية ذلك التوجه فى أن يصبح الجنوب ذا أبعاد ثلاثة، عقيدة مسيحية، وجيش مستقل، وثقافة جديدة.

البعد الثانى:

وهو اللغة العربية بحيث يمكن القول إن الجيش ساعد على انتشار اللغة العربية.

فكان لابد أن يكون هناك فرقة عسكرية جديدة تقوم على أيديولوجية جديدة، وفكر جديد، وثقافة جديدة، حيث صدرت التعليمات بأن الأوامر فى الفرقة لابد أن تكون باللغة الإنجليزية، وأن تؤدى الشعائر المسيحية فيها بشكل دائم ، وبالتالي تم تغيير البنية الثقافية للقوى العسكرية.

على أى حال فقد اقتنع ونجت بهذا المقترح الخاص بتكوين فرقة استوائية جنوبية، وبدأ فوراً فى تنفيذها وجند أبناء الجنوب طوال ثمانى سنوات، وأصبحت هذه الفرقة الاستوائية من وجهة نظر ونجت قوة أفريقية تستطيع الوقوف فى وجه الثورة العربية فى السودان، وبالتالي نجحت القوى الإستعمارية ومدارس المبشرين فى إيجاد خطوة جديدة برؤية جديدة بتوجهات جديدة خدمة لمدارس الإرساليات التبشيرية حيث اعتبر الأحد هو الإجازة الرسمية، واللغة الإنجليزية هى اللغة الرسمية فى الجنوب، وبالتالي وضعت أولى اللبانات فى تغيير البنية الثقافية للمجتمع السودانى، واستمراراً على هذا المنهج عقد مؤتمر أدنبرة ١٩١٠، أشارت فيه قيادتهم أن التسابق بين الإسلام والمسيحية فى أفريقيا هو الأمر الذى ينبغى أن تكون له الأولوية على كل ماعداه من القضايا التى تواجه المبشرين واقترح أوين فى هذا المؤتمر، إيجاد تجمع مسيحي عن طريق إيجاد طائفة مسيحية ترتبط بأوغندا، ويصبح هذا المجتمع حاجزاً قوياً فى مواجهة الإسلام، وأدى ذلك فى النهاية إلى تشكيل لجنة فيلبس ستوكس وقامت بعمل دراسة عام ١٩٢٤/٢٢ وانبثقت منها لجنة استشارية للتعليم بالاستوائية.

وفى حوار دار بين أحد قيادات الإرسالية الكاثوليكية جيبار والأسقف جواين من جمعية مبشرى الكنيسة، استقروا على أنه يجب أن يمنح أبناء الجنوب ممن يتكلمون الإنجليزية الأفضلية فى وظائف الحكومة على من يتكلمون العربية ولن يكون هناك حافز يدفع المبشرين أو الطلاب إلى تعلم اللغة الإنجليزية، وكتب جواين إلى وينجت « إذا بذلت الحكومة جهدها

لتشجيع استخدام اللغة الإنجليزية كمادة يمكن من خلالها إتمام الأعمال والصفقات مع أبناء الجنوب فإن ذلك سيكون حافزاً للسكان المحليين لدراسة لغتنا ويمنح المبشرين المسيحيين فرصاً ضئيلة في مواجهة المميزات الجمة التي يبدو أنها متوفرة الآن للإسلام في جنوب السودان، ولذلك أصبحت هذه الرؤية السياسية التي تم تنفيذها في الجنوب وصدرت التعليمات إلى حاكم بحر الغزال بتطبيق هذه السياسة، (٢٥).

على أى حال فقد كان لمدارس الإرساليات التبشيرية السابق في أن تم على أيديها تخرج أجيال من المعلمين الأوائل، بجانب بعض الحرفيين، وفي الكنيسة، ويمكن القول إن الإرساليات التبشيرية استطاعت أن ترسي قواعد العملية التعليمية في الجنوب، ولكنها لم تأخذ بمنظومة منهجية العملية التعليمية الموحدة حيث أصبح لكل جمعية سياسة مختلفة عن الأخرى، بجانب أن العملية التعليمية ارتبطت ارتباطاً مباشراً بنشر المسيحية، وتحجيم الإسلام وإن شئت قل إخراجه من الجنوب، وذلك عن طريق إعداد حزمة من القوانين، كانت من العوامل الأساسية والمساعدات في تغيير البنية الثقافية للمجتمع السوداني وهي:

١ - لائحة جوازات وتصاريح المرور (٢٦).

(٢٥) رايموند وليامز: الثقافة والمجتمع، ١٧٨، ١٩٥٠، ترجمة وجيه سمعان، مراجعة محمد فتحي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مشروع الألف كتاب، القاهرة ١٩٨٦، ص ١٢١.

(٢٦) لائحة جوازات وتصاريح المرور ١٩٢٢: اعتبرت لائحة الجوازات أن للحاكم الحق في اعتبار أى جزء من السودان منطقة مغلقة .

المادة ٢٢: من حق الحاكم العام أن يعتبر أى إقليم منطقة مغلقة إغلاقاً كاملاً أو جزئياً بالنسبة للسودانيين وغير السودانيين، ومنحه حق تحديد الشروط للوصول إليها.

المادة ٢٣: أعطت الحاكم العام حق إغلاق أى منطقة في السودان في وجه التجار من غير القاطنين بالمنطقة

٢ - مرسوم المناطق المغلقة ١٩٢٢ (٣٧).

٢ - مرسوم تصاريح التجارة ١٩٢٥ (٣٨).

السلطة الإدارية بعد الإرساليات التبشيرية بين القبائل الجنوبية:

تركزت السلطة الإدارية في جنوب السودان إبان هذه المرحلة من الحكم المصرى الإنجليزي في أيدي حكام الأقاليم من الإنجليز، والذين سيعلمون دورًا بارزًا في رسم سياسة الجنوب بالتدرج للاستفادة من جهود المبشرين سواء دينيًا أو كنتيجة لما غرسه المبشرون في نفوس الجنوبيين من تذكور بالمظالم التي تعرضوا إليها لتحويله إلى المسيحية وإخراج الجنوب من السودان بالكامل، وبالتالي يمكن القول إن السياسة البريطانية في جنوب السودان نجحت في استثمار جهود المبشرين لصالحها ولتنفيذ سياستها تجاه جنوب السودان.

على أى حال كانت السياسة البريطانية آن ذاك تعمل على التأييد الكامل للسلطات التقليدية حتى تمكن العرف السائد من أن يسود، ويمكن القول إن هذا الوضع لم يكن وضعًا يتسم بصفة ثابتة، فكثيرًا ماكانت إنجلترا تتدخل بتحجيم سلطات زعماء القبائل وأصبح الجنوب ذا وحدات إدارية، شلالات فاشودة، ومونجالا، وبحر الغزال.

(٣٧) مرسوم المناطق المغلقة ١٩٢٢: اعتبار مديريات دارفور الاستوائية، وأعالى النيل مناطق مغلقة، بجانب مديرية كردفان الشمالية، والجزيرة، وكلا من المناطق المغلقة ويستوجب الحصول علي تصريح من وزير الداخلية لدخولها، وحق وزير الداخلية أن يمنع أى شخص من أبناء السودان دخولها.

(٣٨) مرسوم تصاريح التجارة ١٩٢٥: لايجوز لأى شخص من غير أبناء المنطقة أن يمارس التجارة دون الحصول علي تصريح بذلك، يسمح له بالاتجار في مديريات الجنوب.

وبعد أن استقر الوضع فى الجنوب إلى حد ما كانت الإرساليات التبشيرية قد بدأت تؤدى دورها فى نشر المسيحية بين القبائل، لكن فى نفس الوقت كانت قضايا الرقيق- والتي دخلت الإرساليات التبشيرية إلى جنوب السودان متذرعة بأنها تسعى لمنعها- مازالت مستمرة، وعملت الحكومة بكل السبل للقضاء عليها، وإن ظلت غارات بعض القبائل على بعض تمثل صورة من صور احتجاز الرجال تحت مظلة الرق، وكانت تسعى لإجبارهم على العمل، ولكن يمكن القول إنه فى عام ١٨٩٩ كتب الكولونيل جاكسون حاكم مديرية بربر، والتي مثلت أحد المعاقل الأساسية لعمل العبيد فى زراعة الأرض كتب يقول « إن عادة الاعتماد على العبيد هى العادة التى تأصلت فى تقاليد هذه البلاد، أخذت فى الزوال تدريجياً».

أما عن باقى أقاليم الجنوب بالنسبة لموضوع الرق فى شرق السودان وهو إقليم يمكن القول إن تجارة العبيد كانت قد ازدهرت فيه يوماماً، لم يأتى عام ١٩٠٤ إلا وكان الأمر قد انتهى تماماً فيما يختص بقضايا الرق، وفى إقليمى كردفان، ودارفور كانت عمليات إغارة القبائل على بعضها البعض تمثل صورة من صور اختطاف الرجال، ولكن بالنسبة لمديرية النيل الأزرق، والنيل الأبيض مثلوا صورة من صور الأمر المعقد لعل ذلك مرجعه لقرب هاتين المديريتين من أثيوبيا، والتي كان نظام الرق لديهم أمراً معترفاً به وأستمر كتجارة إلى عام ١٩١٢ على حدود الحبشة^(٣٩).

وتشير المراجع إلى أن الأوضاع الاقتصادية للإقليم بعد الإدارة الإنجليزية لها كانت قد ازدهرت إلى حد ما، وبالتالي كان يستوجب إيجاد

(٣٩) عام ١٩٠٢ تعدل اسم فاشودة إلى أعلى النيل، ومونجالا إلى المديرية الاستوائية.

رجال أشداء للعمل فى زراعة الأرض وكانت القبائل تغير على بعضها البعض لتوفير هذا المورد من الرجال، وقد استغل المبشرون هذا الوضع أسوأ استغلال فى مواجهة الشماليين، خاصة حين قدم الجنوبيون لتلقى العلم فى هذه المدارس.

تشير المراجع إلى أن الإرساليات التبشيرية فى جنوب السودان كان له أبلغ الأثر على القبائل الجنوبية، حيث إن القبائل سواء فى أعالي النيل أو بحر الغزال أو الاستوائية انقسموا على أنفسهم، وفى بحر الغزال كانت قبائل الدنكا والتي تعتبر أكبر القبائل عددًا وتشغل موقعًا جغرافيًا كبيرًا فى شرق المديرية وجنوبها، بجانب جزء من وسط الإقليم، وتعتبر قبيلة الزاندى ثانى القبائل فى الإقليم بعد الدنكا وتشغل موقعًا جنوب بحر الغزال فى إطار الحدود مع الكنفو الاستوائية وكل الجنوب الغربى، أما عن قبيلة الجور والذي يستمد نهر الجور اسمه انتسابًا لهذه القبيلة فهم يشكلون وسط المديرية، ثم تأتى بعد ذلك قبائل، وملاندا، فولو، أندقو، وبعض القبائل الصغرى، شيرى، باى، مندالا، وأتقو، كرتش، كارا، بندا واستطاعت الإرساليات التبشيرية أن تعمل وسط هذه القبائل وتبشر ثقافة جديدة ممثلة فى الدين الجديد الذى استند بالتالى إلى ضرورة السعى لتغير اللغة والتي استمدت فى النهاية الهوية، أما عن إقليم أعالي النيل منذ عاشت قبائل النوير، والدنكا، والشلك، ومورلى، والأنوال، ومملكه، فى المديرية الاستوائية، وفى غرب الاستوائية تعيش أيضا قبيلة الزاندى، المولى، البارى، الفولوجى، وفى شرق الاستوائية التوباسا، اللوتكا، والمندى، والمادى، والأشولى.

وكما أشرنا تعتبر قبيلة الدنكا أكبر القبائل تعداداً في جنوب السودان، وظلت كافة الإحصاءات تشير إلى تفوقهم العددي، ويمكن القول إن الرؤية السياسية لقبيلة الدنكا ارتبطت بمحور الحياة الدينية خاصة وأن الزعماء الدينيين كانوا يمثلون القوى السياسية الحقيقية لديهم، وبالتالي فقد أدركت الإرساليات التبشيرية ذلك المفهوم لدى الدنكا وسعت لنشر وتعميق الديانة المسيحية لديهم، حيث أدركوا أهمية الدين لديهم.

ولعل الأحداث بعد ذلك أثبتت تلك الرؤية عندما اعتنق قادة الدنكا الديانة المسيحية وقادوا الحركة السياسية في جنوب السودان بعد ذلك، سواء على مستوى الأحزاب، أو حركة أنيانيا، والجيش الشعبى فيما بعد، خاصة لو أدركنا أهمية الدين لديهم حيث يطاع الزعيم ويصبح رئيساً سياسياً ودينياً، فإذا ما أضفنا إلى ذلك قبيلة النوير والتي ترتبط لديها الحياة الدينية بالتنظيم السياسى، بحيث يمكن القول إن الزعماء الدينيين لدى النوير يمثلون القوة السياسية داخل القبيلة، ويستمدون قوتهم من الزعامة الدينية، ورغم أن القوى الاستعمارية البريطانية فشلت في إخضاع قبيلة النوير، وسيرت إليها حملات عدة عام ١٩٠٢، ١٩١٠، ١٩١١، ١٩١٤، ١٩١٧، ١٩١٩، ١٩٢٠، ١٩٢٣، ١٩٢٨، ولم تنجح القوى البريطانية في إخضاع قبيلة النوير إلا في نهاية ثلاثينيات القرن العشرين، إلا أنه يمكن القول إن ما فشلت فيه القوى العسكرية نجحت فيه قوى التبشير من خلال نشر الديانة المسيحية بين القبيلة وزرع حجم من الكراهية بين قيادات قبيلة النوير تجاه الشمال بشكل يفوق أى تصور، حتى أن القيادات السياسية من قبيلة

النوير التي تولت مواقع سياسية فى الجنوب كانت أكثر القيادات تشدداً تجاه قضايا الجنوب فى مواجهة شمال السودان.

على أى حال منهم من اعتنق المسيحية وآمن بها فى مواجهة العقيدة الإسلامية، ومنهم من استمر على وثنيته، ومنهم من تمكنت الإرساليات التبشيرية من تصيره بعد إسلامه وقد استطاعت الإرساليات التأثير على قبيلة الدنكا فى أعالي النيل، وكذلك قبيلة النوير، وأيضاً الشلك^(٤٠).

أما عن الأشولى فقد نجحت الإرساليات التبشيرية أن تجعل منهم نسبة تدين بالمسيحية وينتشر بين القبيلة المذهبان البروتستانتى، والكاثوليكى، أما عن قبيلة المورو فقد تعرفت على الأديان عند دخول الحكم المصرى الإنجليزى وانقسمت القبيلة بين من تأثر بالإرساليات التبشيرية وآمن بالمسيحية، ومن استمر على إسلامه^(٤١) أما عن القبائل المختلفة فى المديرية الاستوائية فقبيلة مثل المادى تمكنت الإرساليات التبشيرية من تصيرها بالكامل، حيث تمكنت الإرسالية الكاثوليكية من العمل بنجاح عام ١٩١٦ وأخرجت قيادات من قبيلة المادى قوية سياسية فى مواجهة الشمال داخل المديرية، أما عن قبيلة اللوتكا فهى تدين بالمسيحية والإسلام، والبارى تدين بالإسلام والمسيحية، أما عن قبيلة اليوبا فهى تدين بالمسيحية والإسلام، وقبيلة الزاندى نجحت الإرساليات فى تصير أكثر من ٥٠% منهم، وبالتالي يمكن القول إن الإرساليات التبشيرية قد نجحت فى تغيير البنية الثقافية للقبائل

(٤٠) عبد القادر إسماعيل: مرجع سابق، ص ١٦.

(٤١) التيجانى عامر: مرجع سابق، ص ١٢٩.

الجنوبية التي خرجت من أصلابهم فيما بعد قادة حركة التمرد في الجنوب(٤٢).

وتشير المراجع « أن المبشرين لم يتركوا فرصة تمر أثناء تعليمهم أبناء الجنوب الدين المسيحي، والتاريخ دون التعرض لموضوع الرق والمتاجرة في الجنوبيين من قبل أبناء الشمال، حتى أنه تركت شجرة ضخمة كذكرى لتعريف الجنوبيين ما فعله الشماليون ، حيث كان يقال إن عرب الشمال كانوا يمرون صفقاتهم في ظلها».

ويشير في هذا الصدد أحد المبشرين الكاثوليك والذين أقاموا في نيروبي عندما كتب إلى أحد أبناء السودان الجنوبي: «إن الأهالي الأفريقيين في المنطقة المجاورة كلهم تقريباً من المسلمين المنحدرين من أصل عربي، وكلما وقعت عيني عليهم تذكرت الخطابات المحزنة التي تروى عن التجار العرب الذين طالما تاجروا في العبيد في جنوب السودان، لقد كان أولئك التجار جميعاً من المسلمين، وما أفضح القصص التي تروى عن ذلك الدين الذي لايهتم بسلوك أبنائه بل ويسمح بأن يكون بينهم من يتاجرون بالعبيد».

وكان يدعم هذا الخط القادة السياسيون البريطانيون، حيث وقف السير كادوجان ممثل بريطانيا في مجلس الأمن يشير إلى « أن أبناء جنوب السودان كانوا يتعرضون لغارات الشماليين وللاختطاف والبيع في سوق العبيد، حتى وقت دخول البريطانيين إلى السودان».

(٤٢) عبد القادر إسماعيل: مشكلة جنوب السودان، ودور الأحزاب السياسية ١٩٧٢/٤٧، مكتبة الفتح ، الجيزة، ١٩٩٢، ص ٢٣ وما بعدها.

بما يعنى أن التبشير فى جنوب السودان كان فى خدمة السياسة فى مراحل مختلفة، فإن كانت القوى السياسية سمحت للمبشرين بالدخول والعمل فى جنوب السودان، فإنه فى مراحل أخرى استفادت السياسة البريطانية التى خططت للجنوب من جهود المبشرين للتدليل على أوضاع وتصرفات القوى الشمالية تجاه الجنوب، وإن شئت قل إنها استغلت لصالح هذه السياسة لوضع رؤية جديدة لهذا الضغط الواقع على شمال السودان من أجل إيجاد كيان جديد .

ويرجع أن المرجعية الأولى التى جعلت المبشرين يعملون بحماسة شديدة فى هذا الجزء من السودان أنهم كانوا يدركون أن غوردون كان مسيحياً أصولياً يمثل من وجهة نظرهم أحد الأبطال الذين ضحوا بحياتهم من أجل نشر المسيحية فى السودان .

بجانب أنه كافح من أجل الحد من تجارة الرقيق فى السودان، يضاف إلى ذلك بأن غوردون كان بطبيعته يشعر بكراهية شديدة تجاه الدين الإسلامى، وبالتالى ساعد ذلك جموع المبشرين، والسودانيين الجنوبيين الذين تدينوا بالدين الجديد أن يحملوا قدراً كبيراً من التعصب تجاه الإسلام، ومن أجل ذلك تأسست جمعية فى لندن عام ١٨٨٥ باسم «إرسالية ذكرى غوردون» استهدفت الوصول بالجنوب السودانى إلى المسيحية الكاملة .

المبشرون والسياسة البريطانية فى الجنوب؛

على أى حال بذل المبشرون فى جنوب السودان جهداً كبيراً رغبة منهم

فى الوصول بالجنوب إلى درجة من درجات التدين الكامل بالمسيحية، فهل يمكن القول إن المبشرين بما حملوا من وصايا الإنجيل فى إطار التوجه نحو التبشير بالدين المسيحى، قد استفلوا من قبل الإدارة البريطانية فى إطار سياستها التى فكرت فيها ونفذتها تجاه الجنوب، بحيث يمكن العمل على إيجاد رؤية جديدة للجنوب تجاه الشمال، بعد أن دخل الجنوبيون فى الديانة المسيحية وأدركوا ما يحويه الدين الجديد من قيم، وأخلاق، وحب، ومفاهيم جديدة، منها البعد عن تجارة الرقيق والتى اعتبروا الشماليين مسئولين عنها مسئولية كاملة. وبالتالى استطاعت الإدارة البريطانية أن تخلط الدين بالسياسة لصالحها وأن ندرك فى النهاية أن تشدها تجاه الإرساليات التبشيرية فى الجنوب كان توجهاً خاطئاً، وأن ماغرسه المبشرون فى الجنوب ساعدها على تنفيذ مخططاتها تجاه السودان.

خاصة وأن سياسة الحكومة تجاه السودان بما فيه الجنوب هو نظام الإدارة الأهلية، أى ترك الإدارة بين أيدي السلطات المحلية، بحيث يتم ممارسة العمل اليومى تحت إشراف ومتابعة الحكومة، بما يعنى أن هذه التوجهات فى إطار سياسة الحكومة خاصة فى الجنوب، هى أن يقود رؤساء القبائل الحركة اليومية لدولاب العمل، وبالتالى يمكن القول إن رؤساء القبائل بدأوا يندمجون فى نظام الإدارة الجديدة، بعدما اكتسبوا ديناً جديداً يوجههم للحركة فى إطار هذه الإدارة الجديدة، ومن خلال هذه الرؤية الجديدة، يضاف إلى ذلك إنشاء الفرقة الاستوائية العسكرية، لكى يصبح الجنوب ذات خصوصية عسكرية، كان التوجه أيضاً أن يكون هناك مزيد من الخصوصية للجنوب فى اعتبار اللغة الإنجليزية لغة رئيسية

والأحد إجازة رسمية، وأصبحت السياسة التعليمية فى إطار اللغة الإنجليزية سياسة رسمية.

وفى نفس الاتجاه السياسى الذى يمكن القول إنه استغل التوجهات الدينية للمبشرين فى جنوب السودان لما غرس وزرع هؤلاء المبشرون فى الجنوبيين، فقد كتب رودلاند حاكم مونجالا آن ذاك « أن الوقت قد حان للفصل بين هذه المديرية وبقية السودان، أو اتباع سياسة إدارية أكثر حزمًا».

على أى حال كانت الأوضاع فى السودان بصفة عامة والجنوب بصفة خاصة فى إطار السياسة البريطانية، تسير نحو تغيرات جذرية، خاصة بعد الحرب العالمية الأولى، وظهور الحركة الوطنية السودانية على مسرح الحياة، بجانب اتجاه الجمعيات التى قامت بالتبشير إلى قيام تعاون بينها وبين الحكومات فى مجال تقديم الرعاية الصحية والاهتمام بالعملية التعليمية، يضاف إلى ذلك أن نظام الحكم ساعد على تكريس الأوضاع القبلية والموروثة، مما دفع الحكومة إلى السير بخطى قوية نحو التوجهات الجديدة، مؤكدة بأن الأوضاع فى الجنوب تختلف عن الشمال، وبالتالي يجب أن يكون هناك نظام للحكم مختلف، أضف إلى ذلك مذكرة ملنر التى أشارت إلى سياسة الحكومة البريطانية بصورة واضحة « إذ أكدت أن سياسة حكومة السودان ترمى إلى إبعاد النفوذ الإسلامى عن جنوب السودان وأشارت إلى إمكانية فصل الجنوب عن الشمال، والتى وصفه بالجنوب الأسود عن الشمال العربى».

وبالتالى يستوجب أن يتم تأسيس نظام جديد فى جنوب السودان وربطه بإحدى الدول فى وسط أفريقيا، وفى إطار نفس السياسة قدمت مذكرة عن اللامركزية بالنسبة للجنوب، أشارت إلى فصل الأراضى التى يقطنها العنصر الزنجى عن الأراضى التى يقطنها العنصر العربى، وأكدت بأن خط الحدود بينهما يمكن أن يمتد من الشرق إلى الغرب ماراً بأنهار بارو والسوبات والنيل الأبيض، وبحر الغزال.

وفى نفس الاتجاه قدمت إلى لجنة ملنر مذكرة أخرى أشارت بأنه لا بد من أن السياسة فى الجنوب تنتهى بالاندماج مع الممتلكات الأفريقية الأخرى كأوغندا، وانعكست بالتالى تلك الرؤية الجديدة فى إطار السياسة البريطانية على حكام الأقاليم الثلاثة، فلم يكد يحل عام ١٩٢١ حتى أصبحوا غير ملزمين بحضور الاجتماعات السنوية فى الخرطوم، التى كان من المقرر عقدها واستبدلت هذه الاجتماعات باجتماعات داخل الجنوب فيما بينهم، بل وبدأت الرؤية فى إطار الروابط الجديدة والسياسة التى دخلت حيز التنفيذ تجعلهم يفتحون قنوات اتصال بين حكام الأقاليم فى كل من كينيا، وأوغندا، وقدموا فى هذا الإطار مبررات عدة، كان منها صعوبة المواصلات، والتقسيم الطبيعى الذى ظهر بين المديرات، وتدرجياً بدأت تنفذ سياسة العزل فى إطار القانون، حيث صدر مرسوم المناطق المغلقة ١٩٢٢ ومرسوم تصاريح التجارة ١٩٢٥ والذى نص على « أنه لايجوز لغير أبناء المنطقة أن يمارس التجارة دون الحصول على تصريح بذلك، وكانت هذه الرؤية بالتأكيد تستهدف التجار من المصريين، والسودانيين الشماليين، حتى لا يؤدي النشاط التجارى إلى أن تتعرض السياسة البريطانية الجديدة تجاه الجنوب إلى عامل التراجع، وفى هذا الإطار أكد وزير الداخلية

« سير هارولد ماكايل » في الخرطوم عام ١٩٣٠ أن الحكومة تريد اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتشجيع التجار اليونانيين والسوريين المسيحيين، ليحلوا محل الجلاية وكان المقصود أن ذاك المسلمين من العرب في شمال السودان».

وفي عام ١٩٣١ أكدت تقارير الحاكم العام أن سياسة الحكومة لا ترمي إلى نظام حكومي للتعليم بدلاً من مدارس المبشرين، بل تعتمد على تنظيم عمل بعض الجمعيات التبشيرية، بحيث تمكنها من تحقيق قواعد مباشرة للحكومة وفتح فصول جديدة تتيح للطلبة الذين أتموا دراستهم بمدارس المبشرين الاستمرار في هذه الدراسة لمدة سنتين أخريين حتى يمكنهم الحلول محل أبناء الشمال العاملين في الجنوب.

وفي عام ١٩٢٢ كتب هيليسون تقريراً دعا فيه إلى إصلاح التعليم، ونظام التعليم في الجنوب، وإيجاد تعاون أكيد بين مصلحة التعليم وبين جمعيات المبشرين، ودعا إلى استقدام المعلمين من بين أبناء الشمال.

وأكد تقرير آخر عام ١٩٢٥ أنه من المسلم به أن التنمية الاقتصادية والإدارية المستمرة لجنوب السودان تتطلب بذل جهود كبرى في مجال الخدمات التعليمية، ووضع مشروع متكامل للتعليم، ووعدت الحكومة بتقديم المساعدات المالية للإرساليات حتى تتمكن من تنفيذ هذا المشروع.

وكان من المرجو أن يؤدي ضم الجهود بين المؤسسات التبشيرية، إلى تهيئة الفرصة الكاملة للنهوض بهذه الشعوب الزنجية الدينية^(٤٣).

لكن السياسات البريطانية التي باتت واضحة تجاه الجنوب من خلال مذكرة عام ١٩٢٠ بشأن السياسة تجاه الجنوب، والتي أكدت على المحافظة على العادات والتقاليد الموروثة في الجنوب والمعتقدات كانت تستهدف إيجاد مجتمع بكر يسعى فيه المبشرون بما يحلو لهم، ورأت في هذا الإطار ضرورة توفير العاملين من غير المتعلمين بالعربية في المجالات الإدارية والكتابية والفنية، بجانب ضرورة أن يتعرف الموظفون الإنجليز على عقائد وعادات ولغات القبائل التي يعملون فيها، وأكدت على ضرورة أن يفهموا التركيب الاجتماعي والمعتقدات والعادات مؤكدة في ذلك على استخدام اللغة الإنجليزية خاصة من القوات العسكرية، وقوات الشرطة وأشارت إلى ضرورة معرفة مدى التقدم في استخدام اللغة الإنجليزية بشكل مستمر، بجانب إصدار الكتب اللازمة للمدارس بلغات الأعداد الكبيرة من السكان، كما أشارت مذكرة الحاكم العام في عام ١٩٤٦ إلى المستقبل السياسي لجنوب السودان، كما حدث نوع من التفاهم الكامل لهذه السياسة وتنفيذها بين الحاكم العام، وحكام الأقاليم، واستمر هذا الوضع يسير بخطى سريعة حتى تم تعديل الرؤية البريطانية فجاء في مؤتمر جوبا ١٩٤٧ والذي انتهى إلى الوحدة بين الشمال والجنوب، ولكن الإداريين البريطانيين العاملين في الجنوب، لم يرضوا عن هذه السياسة الجديدة، وسعوا لعرقلة هذه

(٤٣) محمد محمد بشير: مرجع سابق، ص ٨٦.

التوجهات، وظلت هذه التوجهات التي حكمت رجال الإدارة البريطانية لسنوات طويلة في السودان(٤٤).

ولكن في النهاية يمكن القول إن سياسات المبشرين ورجال الإدارة الإنجليزية أوجدت طبيعة جديدة في جنوب السودان، بأن جعلت التعليم في مدارس الإرساليات التبشيرية أساسياً، وشكلت الأحزاب الجنوبية لتبدأ مرحلة جديدة في تاريخ السودان.

(٤٤) مذكرة الحاكم العام عام ١٩٣٠ بشأن السياسة تجاه الجنوب، أوردها محمد عمر بشير في مؤلفه «مشكلة جنوب السودان دراسة لدور الأحزاب السياسية ١٩٥١ بالنسبة للسياسة تجاه الجنوب يمكن الرجوع للملحق الخاص بمؤلفنا ومفاوضات التسوية السلمية في جنوب السودان ٤٧-٢٠٠٠».

الفصل الثالث
جنوب السودان
الثقافة الغربية وأزمة الهوية

١٩٦٩/٥٢

يستهدف هذا الفصل النتائج الطبيعية لما غرسه المبشرون الأجانب في جنوب السودان من ثقافة جديدة، أدت إلى تغيير الهوية في إطار نشر المسيحية وما غرسوه في نفوس السودانيين الجنوبيين من كراهية تجاه الشماليين في إطار تجارة الرقيق بداية من عام ١٩٠٠ والتي اعتبروه خطايا اقترفتتها الشماليون في حق الجنوبيين مما آثرت حفيظة الجنوبيين تجاه الشماليين وتجاه العقيدة الاستراتيجية، والمسلمين حتى أصبحت هناك كوادر قيادية، سواء على مستوى الكنيسة، أو على مستوى الحركة السياسية الجنوبية على ساحة السودان معدة إعداداً جيداً لمواجهة المستجدات على ساحة السودان، ولذلك نجحت الإدارة البريطانية وقتها في استغلال توجهات الإرساليات التبشيرية في سياستها لتحريك هؤلاء القيادات نحو رؤية جديدة في السودان، فقد بدأت نتائج الإرساليات التبشيرية تظهر على الكوادر السياسية الجنوبية منذ أن بدأ اشتراكهم في الجمعية التشريعية تجاه ما اعتبروه قضايا يجب حسمها لصالح جنوب السودان بصفة خاصة، والسودان بصفة عامة، وبالتالي يستعرض الفصل هذه الرؤية وتلك التوجهات السياسية ونشأة الأحزاب السياسية وتحركاتها على الساحة بفكر جديد، وطرح جديد، ومفاهيم جديدة في العلاقات بين الشمال، والجنوب، والتي تركزت حول ضرورة الاعتراف بالمسيحية كدين رسمي في الجنوب بعد أن استقرت وتجذرت المسيحية في غضون خمسين عاماً منذ ١٩٠٠ حتى ١٩٥٠ حتى بات جنوب السودان مهياً بالكامل لرؤية وتوجهات جديدة تجاه شمال السودان، سواء من خلال دين جديد حمل معه ثقافة جديدة أثرت على الهوية السودانية الجنوبية، وباتت الرؤية واضحة

فى إطار رغبة الجنوبيين الذين اعتبروا أنفسهم قد بلغوا سن الرشد فى مواجهة الشماليين.

ويستعرض الفصل اتجاهات هذه الأحزاب وفكرها المنبثق من المورثات الأيدلوجية لحركة المبشرين فى السودان، وبانتهاء عام ١٩٦٩ تبدأ مرحلة جديدة لوضع رغبات وتوجهات القيادات الجنوبية سواء فى إطار نظم الحكم أو فى الاعتراف بالعقيدة المسيحية، فى المواثيق التى أقرت فى السودان فى الاتفاقيات المختلفة، والتى اعتبرت اللبنة الأولى لكل ماجاء بعد ذلك فى السودان من اتفاقيات بين الشمال والجنوب تحت المظلة الدولية.

الأثر السياسى لمدارس الإرساليات على نشأة الأحزاب السياسية؛

بعدما أدركت الحكومة الاستعمارية فى السودان أن الأرض أصبحت سهلة الحرث، بعد أن نجحت الإرساليات التبشيرية فى نشر المسيحية، وإيجاد كوادر كنسية سودانية، وكوادر أخرى دربت تدريباً سياسياً ويمكن الاعتماد عليها، عملت الحكومة الاستعمارية تدريجياً على انتقال الكوادر الجنوبية من مرحلة إلى مرحلة بالتدرج، فمنذ نجاح المبشرين كان لزاماً أن يتم تدريب الجنوبيين على الممارسة السياسية.

وبالتالى اتفقت كل من الإرساليات التبشيرية والحكومة البريطانية فى توجهاتها ناحية تخريج كوادر جنوبية قادرة على قيادة الحركة السياسية، والإنخراط فى العمل السياسى، وبالتالى كانت توجهات الإرساليات كما أشرنا تسير فى اتجاهين، التعليم الكنسى بجانب إيجاد الكوادر السياسية، وكتيجة طبيعية للمورثات الخاصة بمدارس الإرساليات التبشيرية

والتدريب الجيد، والتعليم المستمر بدأت الإدارة البريطانية وتدريب القيادات الجنوبية على الممارسة السياسية، حيث بدأت معهم فى مجال مجالس المدن وسعت إلى تدريبهم على ممارسة الحكم والسلطة، ثم جاءت عملية التدريب الأخرى، والتي تمثلت فى المشاركة الفعالة لهذه القيادات فى الجمعية التشريعية التي كانت تقرر الاتجاهات التي ستسير عليها السودان فى إطار الحكم الذاتى، وبدأت نتائج ماغرسه المبشرون فى نفوس هؤلاء القيادات، بجانب نتائج التدريبات السياسية، وإيقاظ رغبتهم السياسية برؤية جديدة تجاه شمال السودان تظهر فى الممارسة السياسية لهؤلاء القيادات فى الجمعية التبشيرية، وحصر القيادات توجهاتها فى محورين أساسيين:

المحور الأول: هو التمسك بالمسيحية كدين أساسى فى الجنوب، والتمسك بكل السياسات والتوجهات التي قامت بها الإرساليات التبشيرية والتي اعتبرتها القيادات خدمة للجنوب فى الأطر السياسية، والاقتصادية والاجتماعية.

المحور الثانى: هو كيفية الوصول للفيدرالية بالنسبة للجنوب وعلى أساسه يصبح للجنوب نظام سياسى، يحافظ على أبعاده الثقافية وعقائده بعيداً عن الثقافة العربية الإسلامية، وبالتالي يشكل الوجدان السياسى لهؤلاء القيادات فى إطار منظور جديد، حيث بدء النمو السياسى تدريجياً.

بحيث يمكن القول إن الخطوة التالية التي تمثلت فى التطور السياسى سواء للجنوب أو للقيادات هي نشأة الأحزاب السياسية الجنوبية على

الساحة السودانية الجنوبية والتي لعبت دوراً فعالاً ومؤثراً على امتداد سنوات طويلة منذ بداية ظهورها إبان الحكم الذاتى وحتى نظام حكم نميرى ١٩٦٩ والذي استطاع أن يرسى دعائم جديدة فى إطار العلاقة بين الشمال والجنوب من خلال اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢، وبقدر اهتمام العالم الأوربي على وجه الخصوص بنشاط المبشرين ونشر المسيحية فى الجنوب، جاء اهتمامهم أيضاً بالحركة الحزبية الجنوبية وسعوا إلى تدعيمها والعمل على تقويتها أديباً، ومادياً ومن خلال الدوائر الكنسية، والممثلة فى مدارس الإرساليات التبشيرية الكاثوليكية والإنجيلية الأمريكية، بينما لم يلتفت إلى تلك الأحزاب المجتمع السودانى الشمالى بشكل كاف، ويعطيها مايناسب أهميتها وتأثيرها السياسى فى مراحل مختلفة من تاريخ السودان، وإن شئت قل إنه لم يلتفت إلى البرامج التى قامت على أساسها تلك الأحزاب، حيث كان حزب الأحرار الجنوبى بقيادة بوث دير الذى ينتمى إلى قبيلة النوير والذى تشبع بروح عدائية كنتيجة لنشأته وتربيته فى مدارس الإرساليات التبشيرية فى جنوب السودان تجاه كل ما هو شمالى، وكان يتحرك وحزبه بأيدلوجية وتوجه واضح نحو كل من مصر والسودان الشمالى، كان وحزبه يطالبان بنظام فيدرالى للجنوب منذ نشأة الحزب، وأعلن عن توجهاته هذه فى برلمان الحكم الذاتى، وفى نفس الوقت كانت القيادات الحزبية الشمالية تنظر إلى مشكلة الجنوب على أنها ورقة رابحة على مائدة المفاوضات تتاور وتزايد عليها فى كافة الانتخابات التى تخوضها وفيما بينها وبين القوى السياسية المختلفة على الساحة السودانية، وعلى مواطنيها أيضاً سعياً للوصول للسلطة، وتلك الأوضاع دفعت بالمشكلة إلى

التصاعد المستمر نحو التمسك بنظام حكم يختلف وبرؤية جديدة في جنوب السودان.

ورغم أن الجنوبيين ممثلون في أحزابهم المختلفة التي تشكلت وظهرت على الساحة في مراحل مختلفة من تاريخ السودان امتلأت قناعتهم بمد نجاح المبشرين في زرع الدين الجديد بأن هويتهم أصبحت تختلف اختلافاً جذرياً عن هوية العرب المسلمين في الشمال، وكانوا يمتثلون بالشكوك والكراهية لكل ما هو شمالي، واعتبر ذلك وضعاً طبيعياً للتربية الكنسية في الجنوب، بجانب ظهور قوى وتكتلات اجتماعية جديدة لم تكن موجودة قبل دخول الاستعمار والحكم الثنائي ألا وهي القوى المسيحية الجديدة التي رأت في الدين الجديد خلاصاً من الموروثات التاريخية للعرب في إطار ماغرسه المبشرون في نفوس الجنوبيين تجاه إخوانهم في الشمال، إلا أن القوى الحزبية الشمالية ضربت بكل ذلك عرض الحائط^(١) وإن شئت قل إنها قد أهملت الحركة السياسية الحزبية في جنوب السودان واعتبرتها لم تشب عن الطوق، بجانب أنها لم تلتفت إلى الأوضاع الجديدة في إطار نشر المسيحية من خلال مدارس الإرساليات التبشيرية ولم تدرك أن البنية الثقافية للجنوب بدأت بالفعل في التغيير، وأن الثقافة الجديدة الواحدة على جنوب السودان نجحت في فقد الهوية الجنوبية وبدأت في الظهور في إطار البرامج الحزبية، وفي إطار التوجهات الجديدة، ولكن الساسة الشماليين سموا وخططوا سياسياً لاستقطاب القوى السياسية الجنوبية لصالح

(١) زاهر رياض: استعمار أفريقيا، وزارة الثقافة والإشاد القومي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٥، ص ٣٦٧.

أهداف السودان للوصول إلى الاستقلال وفى مواجهة مصر غير مدركين بأن القوى الاستعمارية وقتها كانت قد أدركت استشرافاً للمستقبل بضرورة إيجاد وخلق كوادر سياسية جنوبية على الساحة السودانية لمواجهة السياسيين الشماليين وللمطالبة بحقوقهم فى المشاركة فى السلطة والثروة^(٢).

رغم أن القوى الاستعمارية عندما شكلت المجلس الاستشارى لشمال السودان حجمت القوى الجنوبية من المشاركة إلا أن الوضع اختلف عندما تقرر إنشاء الجمعية التشريعية^(٣).

وعلى أى حال يمكن القول إن السياسة البريطانية كانت قد بدأت تعدل توجهاتها تجاه جنوب السودان، ولكن فى الوقت الذى كانت تتخذ هذه التوجهات الجديدة، كانت الأوضاع قد استقرت على الأرض وبدا أن هناك حجماً من المناقشات بين الشمال والجنوب بدءاً من العادات والتقاليد، وانتهاءً بالعقيدة، والفكر، والثقافة.

(٢) بوث ديو: لعل مرجعه ماكان يحمله تجاه كل ما هو شمالى هو نشاط المبشرين فى إطار قبيلة النوير الاهتمام بوضع قاموس لفة التوير من قبل المبشرين، والذى تولى هذا العمل هو الأب كينجسن وبالتالي كانت توجهات بوث ديو تحمل قدرًا من الكراهية نتيجة الموروثات التاريخية التى حملها المبشرون الشماليون.

(٣) مؤتمر إدارة السودان: انعقد فى ٢٢ إبريل ١٩٤٩ لدراسة مستقبل السودان وشكل على النحو التالى: السكرتير الإدارى، عدد ثمانية من البريطانيين، ممثل المجلس الاستشارى لشمال السودان، ممثل حزب الأمة، ممثل حزب القوميين، ثمانية أعضاء من السودانيين، مستر باررو مدير المديرية الاستوائية لأخذ رأيه فى الشئون التى تتعلق بالجنوب، وتقرر فى هذا المؤتمر إنشاء الجمعية التشريعية ومجلس تنفيذى، لرغبة الجنوبيين فى حكم أنفسهم، وفى نفس الوقت استهدفت القوى الاستعمارية أن ذاك تدريب الكوادر الجنوبية فى الجمعية التشريعية على الممارسة السياسية، ونظم الحكم، وتقرر أن تشكل الجمعية بالانتخاب، وأن تكون لها مهام مالية، وإدارية، وتشريعية.

حزب الأحرار الجنوبي وتوجهاته السياسية ٥٢-١٩٥٦:

على أى حال بدأت الحركة السياسية النشطة للقوى السياسية الجنوبية على ساحة السودان، ولكن لم تكن الكوادر السياسية لحزب الأحرار الجنوبي كوادر يمكن أن تسمى أنها كوادر طبيعية، فى إطار تحقيق حلم السودانين فى الاستقلال عن كل من بريطانيا ومصر، لكن البرنامج الاجتماعى والسياسى لحزب الأحرار الجنوبي، وفكر كوادره السياسية جاءت بخلفية مؤهلة للوقوف فى وجه كل ما هو شمالى، إذا لم يكن هناك كادر واحد وحزب الأحرار يمكن القول أنه ينتمى للقوى الإسلامية، كما كانوا خريجي مدارس الإرساليات التبشيرية وجميعهم تشبعوا بروح عدائية من خلال تعلمهم فى مدارس الإرساليات التبشيرية وتخذقوا فى مواجهة توجهات القوى السياسية الشمالية، الأهم من ذلك كله أنهم كانوا نتاجاً طبيعياً للرؤية السياسية الجديدة فى جنوب السودان من حيث تكوين البنية الثقافية، والاجتماعية، وذبذبة الهوية بين الزوج، والمكتسبات الثقافية الجديدة، والثقافة العربية، وبالتالي جاءت ممارسة الحزب فى إطار الأبعاد السياسية والتوجهات على هذه الأسس التى بنيت على خلفية دينية بحتة فى زى سياسى، ويمكن القول أن المبشرين كانوا يقفون وراء هذه الحزب بشكل قوى سياسياً، وإدارياً، ومالياً، ومثل هذا الحزب البداية الحقيقية للحركة السياسية فى جنوب السودان.

على أى حال بدأ حزب الأحرار الجنوبي فى الفترة من ٥٢ إلى ٥٦ بمواقف عدة ملأت الساحة السياسية السودانية وقتها حركة ونشاطاً

وامتازت ممارسة حزب الأحرار بالقدرة على المناورة، حيث دخل في تحالفات مختلفة في برلمان الحكم الذاتي، مع حزب الأمة والجبهة الاستقلالية حيث كانت السودان كلها ممتلئ بوجهتي نظر الحزبين الكبيرين الأمة والاتحادى هل تتحد السودان مع مصر أم يحصل السودان على استقلاله، لكن كوادره تحركت بعد أن كانت قد تشبعت بما غرسه المبشرين فيهم وبعدهما تدينوا بالدين الجديد تحركت في مواجهة مصر ظناً منها أن حصول السودان على استقلاله سيتيح لها نظاماً للحكم يساعدها على تخطى العقبات التي تعانى منها، والوصول في النهاية إلى أهدافها التي تسعى إليها، ولم تدرك وقتها القوى السياسية الجنوبية أن مناورات حزب الأمة والتحالف التكنيكي التي سعت إليها سواء مع القوى الأخرى في إطار من الرغبة لتجميع القوى السياسية والبرلمان لاستقلال السودان كان مجرد رؤية تكتيكية للوصول للأهداف المرجوة، بينما كانت الأحزاب الجنوبية في نشأتها وتكوينها بنت أيدلوجيتها على الرغبة في الوصول إلى حكم فيدرالى ولكنها في النهاية كانت في حاجة إلى ثلاث قواعد أساسية للبناء الحزبي السليم، كوادر لقيادة الحزب والحركة الحزبية تتسم برؤية شاملة لصالح السودان ككل، تنظيم قوى يؤدي في النهاية إلى تماسك بنيان الحزب من القمة إلى القاعدة مع برامج سياسية يعلن عنها بين أعضائه، ويسعى لدى السلطة الحاكمة للمشاركة في الحكم لتنفيذ تلك السياسات، سواء في الإطار السياسى، أو الاقتصادى، أو الاجتماعى، أو الثقافى، وبالتالي هل يمكن القول إن القواعد الأساسية للحركة السياسية والحزبية

قد توافرت للأحزاب الجنوبية فى نشأتها ٩٩ بما يعنى أنها نجحت فى تحقيق ذلك ٩٩(٤).

لقد كان للإرساليات التبشيرية التى نشرت المسيحية فى جنوب السودان بين القبائل المختلفة أثر كبير فى هذا الإطار، فقد قدمت البنیان الثقافى لهؤلاء القيادات منذ تواجدها فى إطار العملية التعليمية، والثقافية، وبالتالي وضعت الإرساليات اللبنة الأولى لخلق وإيجاد كوادر نالت قسطاً وافراً من التعليم الكنىسى، انعكس بالتالى بفكرٍ جديدٍ فى مواجهة القوى السياسية الشمالية عندما بدأت الحركة السياسية والحزبية النشطة للجنوبيين.

إذن فالكوادر تواجدت على الساحة وتشبعت بدرجة عالية جداً من الكراهية تجاه الشمال، وتجاه كل ما هو عربى، وإسلامى، وباتت تدرك أن هويتها الأفريقية وثقافتها الزنجية التى إمتزجت بالثقافة الجديدة تختلف تماماً عن الهوية العربية الإسلامية إذن فلن تبقى بعد ذلك سوى العملية التنظيمية والتدريب على الممارسة السياسية لهؤلاء القيادات والتنظيم والممارسة السياسية، تولتهم القوى الاستعمارية آن ذاك، فقد تم تدريب الكوادر السياسية الجنوبية فى إطار مجالس المدن، ثم فى الجمعية التشريعية والتى أكد تقرير إدارة السودان على أن يعين مدير المديرية فى

(٤) عبد القادر إسماعيل السيد: مشكلة جنوب السودان دراسة الأحزاب السياسية، مطابع الفتح ١٩٩٢ الفصل الخاص بالممارسة السياسية لقيادات الجنوب فى الجمعية التشريعية ونشأة حزب الأحرار فى الجنوب، ص ٦٠ ومابعدها.

لمزيد من التفاصيل عن أثر الإرساليات التبشيرية على فكر القيادات الجنوبية تراجع: وقائع محاضر الجمعية التشريعية السودانية، الدور الأول، والدور الثانى، ١٩٥١/٥٠، مكتبة معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة.

الجمعية التشريعية الأشخاص الأكثر صلاحية من الجنوبيين فى الجمعية التشريعية، وأكد التقرير على ضرورة أن يخطو الجنوبيون للأمام للتدريب على فن الحكم، واقترح التقرير أن يكون للمديرية الاستوائية، تسعة يمثلون المديرية، وأعلى النيل أربعة، وتم على هذا الوضع الاختيار على أساس عدد السكان، الثروة، العملية التعليمية، وبالتالي يمكن القول إن الممارسة والتدريب قد تم، والبرامج قد وضعت فى إطار طرح فكر الفيدرالية للجنوب، للوصول إلى نظام سياسى يختلف عن الشمال يمكن من خلاله تحقيق رغبات الجنوبيين، وبالتالي يستوجب دائماً الربط بين السياسات الاستثمارية على مستوى أفريقيا والعالم العربى، فى إطار هذه الرؤية وبين السياسات غير المبررة للقوى الأوروبية فى أفريقيا^(٥).

على أى حال فإنه رغم الجو الذى امتلأ بالمتغيرات فى إطار البنية الثقافية الجنوبية التى ترتب عليها توجهات جديدة فى إطار المطالبة بنظام سياسى جديد للجنوب فى ظل تلك الأحداث، يرى فقهاء القانون الدولى فى إطار حق تقرير المصير أن له وجهات مختلفة أو رؤيتين، رؤية داخلية زعمى المصموم بهما حق الشعوب فى تقرير مصيرها بنفسها وإدارتها الجماعية لاختيار نظام الدولة وشكلها، ويرون أن هذا الحق يستمد وجوده

(٥) على أى حال اتفق أن يكون هناك فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات تبدأ من ١٣ فبراير ١٩٥٢ - لى أ، يكون الحاكم العام هو السلطة الدستورية العليا فى السودان خلال هذه الفترة على أن تعاونه لجنة خماسية تسمى لجنة الحاكم العام على النحو التالى: الدرديرى عثمان، وإبراهيم أحمد من السودان، ومن مصر حسين ذو الفقار صبرى، وعضو بريطانى جرفيث سميث، وعضو باكستانى ثان ضياء الدين، وقررت المفاوضات أن تكون هناك لجنة للانتخابات، ولجنة للسودان، وانتخاب جمعية تأسيسية فى المرحلة الانتقالية، على أن يتم انسحاب القوات المصرية فور صدور قرار البرلمان عام ١٩٥٦.

من المبدأ الديمقراطي للسيادة الشعبية، أما عن الرؤية الخارجية فالمقصود هنا بحق تقرير المصير هو حق الشعب في إعلان الاستقلال أو الانفصال وهو يعنى أيضاً نوعاً من أنواع الاستقلال أو الاندماج بما يؤكد حق الشعب في رغبته على أساس النظام القانوني الذي يرغبه الشعب بجانب هيئة الحكم من خلال ممارسة حريته كاملة، كما يؤكد حق تقرير المصير في إطار القانون السيادة على الثروات الخاصة بالبلد بجانب السيطرة على الموارد الطبيعية، وبالتالي يمكن القول إن السودان بشكل عام كان يرغب في ممارسة سلطاته على موارده الطبيعية وثرواته المختلفة وفي ذات الإطار كان الجنوب ممثلاً في الثقافة الجديدة والرؤية السياسية يرغب في تنفيذ ذلك في الجنوب^(٦).

على أي حال نصت المادة ١٢ التي حددت بوضوح مهام الجمعية التأسيسية في مهمتين رئيسيتين:

المهمة الأولى: تقرير مصير السودان كوحدة لا تتجزأ.

المهمة الثانية: وضع دستور للسودان يتفق مع القرار الذي يتخذ في هذا الصدد.

على أي حال في إطار السياق العام آن ذاك كان محمد نجيب يرى أن حق تقرير المصير لا يقلق مصر، لأنه كان متأكد أن السودان سوف يختار

(٦) بدأت المحادثات المصرية البريطانية في ٢٠ نوفمبر ١٩٥٢ والتي انتهت بحق تقرير المصير، والذي تولى رئاسة الوفد وقتها محمد نجيب، وضم الوفد صلاح سالم، وحسن ذو الفقار صبرى، والدكتور محمود فوزى، والدكتور حامد سلطان، والدكتور على زين العابدين، ومن الجانب البريطانى سيروالت سنفسنون، وسير كوزديلى الوزير المفوض، وسير باوزر السكرتير الأول بالسفارة البريطانية.

الوحدة مع مصر، لكن فى نفس الوقت لم تلتفت القوى السياسية الشمالية السودانية إلى المتغيرات على الساحة الجنوبية وعلى الفكر الجديد الذى بدأ يطرح على الساحة من خلال هذه الكوادر التى تربت وتعلمت فى مدارس الإرساليات التبشيرية .

ويمكن القول إن المكون الثقافى الجديد الوافد على الجنوب من خلال الإرساليات التبشيرية والتى تشبعت بها الكوادر السياسية استطاع أن يعمق الرؤية الثقافية الأوربية الجديدة فى مجال إيجاد دين جديد، وفكر جديد تم زرعه فى مجتمع جديد لمحاولة إيجاد متغيرات اجتماعية، وجنوب جديد من خلال المبشرين الذين وضعوا اللبنة الأولى لتلك المتغيرات الثقافية الجديدة، وبالتالي كانت الرؤية السياسية الجديدة من قبل بريطانيا أن ذاك تبنى على أساس الأوضاع الاجتماعية الجديدة التى ترتبت عليها رؤية سياسية فعالة للحركة الحزبية الجنوبية والتى كانت تدرك أن مجرد خروج بريطانيا من السودان يعنى أنها ستفقد سنداً قوياً يساعدها على تحقيق طموحاتها السياسية، ومصدرًا من مصادر التمويل لقضاياهم، والتى كانوا ينظرون إليها بأنها أداة لحمايتهم وبالتالي فإن بريطانيا سوف تتركهم للعرب، وأدركوا أنهم بعد أن شبوا عن الطوق، لا يجب أن يهمشوا فى إطار مستقبلهم السياسى، وبالتالي لعب المكون الثقافى الجديد دورًا حاسمًا فى هذه الجزئية تحديدًا حيث أدركت الكوادر الجنوبية معنى السنوات الطويلة التى قضوها يتعلمون فى الإرساليات التبشيرية يتلقون العلم، والثقافة الجديدة، والتى تعلموا فيها معانى جديدة تجاه ماضٍ أدركوا أنه يجب الاتجاه نحو تغييره .

وبالتالى أسس حزب الأحرار الجنوبي أيديولوجيته السياسية وبرنامجه على أساس الفيدرالية والتي استمدتها أصلاً من مفاهيم التعاليم الكنسية والمبشرين فى مدارس الإرساليات التبشيرية (٧) بينما كانت حركته التكتيكية هى تحالفه مع حزب الأمة المسير للرؤية البريطانية فى الانفصال عن مصر، وبينما انطلقت الجذور الفكرية لقيادات حزب الأحرار الجنوبي من خلال التربية الكنسية فى مدارس الإرساليات التبشيرية نبتت الجذور الفكرية لرؤية حزب الأمة السودانى من المنهل الإسلامى بجانب كراهية قيادته للتواجد المصرى فى السودان، وبينما اتجهت بريطانيا نحو سياسة واضحة نحو كل من الجنوب والشمال، فإن الجنوبيين كانوا ينظرون للحكومة الشمالية على أنها حكومة استعمارية (٨) لكن تحالف حزب الأحرار الجنوبي مع القوى السياسية الشمالية انطلق من قاعدة أساسية هى التصويت لصالح الاستقلال مقابل الفيدرالية فى الجنوب، إلا أن الدهاء السياسى لقيادات حزب الأمة نجح فى النهاية فى احتواء حزب الأحرار الجنوبي للدعوة ضد مصر والحزب الاتحادى حتى نجحت حركة الحزب فى استقطاب الكوادر الجنوبية فى الحزب الاتحادى إلى الاستقالة منه، لكن المهم هنا هو الأيديولوجية التى بنى حزب الأحرار سياسته عليها وهى إيجاد نظام سياسى خاص بالجنوب، أيا كان ذلك النظام وهذا الفكر ولكن المهم أن تدرك أن فكر الفيدرالية والانفصال ولد مع استقلال السودان.

(٧) منصور خالد: الأزمة السياسية فى السودان وطريق المستقبل فى السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية، الأهرام، العدد ٩٤، ١٩٨٨، ص ١٨٢.

(٨) جلال كشك: مرجع سابق، ص ٢٥٠.

ولكن كيف يمكن القول إن حزب الأحرار الجنوبي والذي استمد جذوره ومنابعه الفكرية من المكون الثقافي الجديد فى الجنوب وهى الإرساليات التبشيرية بما انطوت عليه من مدارس مختلفة بين المتشددة فى مواجهة دراسة اللاهوت المسيحى والتدين بالمذهب الكاثوليكي، والتي فرضت الرؤية الدينية بالحياة العامة كيف لهذه القيادات التى تمسكت بمسيحيتها أن يتم بينها وبين حزب الأمة طائفة الأنصار تحالف قوى فى إطار السياسة، بينما هناك اختلاف جوهري فى العقيدة، وفى الفكر السياسى لمستقبل السودان لكليهما، لعل هى مصلحة السودان؟ أم هى المناورات السياسية؟ أم هى رغبة كل منهما فى التخلص من الوجود المصرى فى السودان؟ أم أن الثقافة الجديدة الوافدة على جنوب السودان كانت لديها نظرة ناحية قبول الآخر والتسامح والتعايش، وبداية صفحة جديدة تبنى على أسس اجتماعية، وثقافية، وسياسة جديدة فى السودان؟

الواقع يؤكد أن مصلحة السودان لم تكن فى ذهن الحاملين للثقافة الجديدة من المسيحيين الجدد من كوادر حزب الأحرار الجنوبي، بل كانت مصلحة الجنوب التى تمثل بالنسبة لهم رؤية إقليمية بحتة، هى الهدف الأساسى من هذا التحالف، حيث حصلوا على وعود من حزب الأمة بمناقشة موضوع الفيدرالية بعد الاستقلال، وبالتالي أدركوا أن الخلاص من الرؤية الشمالية العربية المسلمة فى إطار الفيدرالية هو أمر وارد فى حالة تحالفهم سوياً، وأن الخلاص من مصر أمر واضح فى حكم المؤكد، كنتيجة طبيعية لرغبة كل من حزب الأمة وبريطانيا

والجنوبيين ذاتهم، والاستقلاليين في أن تغادر مصر السودان، وأن ينال السودان استقلاله^(٩).

ولم يكن حتى هذه اللحظة عامل الدين في الجنوب عاملاً حاسماً في كافة المناقشات التي دارت بين حزب الأمة، وحزب الأحرار الجنوبي في إطار المطالبة بالفيدرالية، لأنهم كانوا يدركون أن الديانة الجديدة في ظل النظام الفيدرالي سوف تجد طريقها بسهولة، وتسير في الجنوب، خاصة وأنهم رجال الإدارة الإنجليز والمبشرون، حتى هذا الوقت لم يكن قد غادروا جنوب السودان فهل يعنى ذلك أن الجنوبيين من خلال الثقافة الجديدة، والدين الجديد قد قبلوا الآخر، وأغلقوا صفحة التاريخ التي اتسمت في ذهنهم بمآسى الشماليين تجاههم، والتي كان المبشرون دائماً يركزون عليها، من المؤكد أن ذلك لم يحدث، وأن الرؤية كلها دخلت في إطار الانتهازية السياسية لكل من حزب الأمة وحزب الأحرار الجنوبي، كل منهم كان يسعى لتحقيق أهدافه وكل منهم استهداف التواجد على الساحة السياسية السودانية في إطار المطالب التي التقوا حولها^(١٠).

المؤتمر العام الأول لحزب الأحرار الجنوبي وأثر المبشرين على قراراته ١٩٥٤:

رغم أن القوى السياسية الجنوبية في برلمان الحكم الذاتي كان بينهم اتفاق فريد وشبه تنسيق في إطار المطالبة بالفيدرالية للجنوب إلا أن حزب الأحرار سعى لجذب القيادات والكوادر الجنوبية التي استقالت من الحزب الوطنى الاتحادي إلى صفوفه^(١١) خاصة بعد قناعتهم بعدم

(٩) عبد القادر إسماعيل : مشكلة جنوب السودان، مرجع سابق، ص ١٧.

(١٠) سمير المنقباري: تطور المركز الدولى للسودان، مطبعة التجارة، القاهرة، ١٩٥٨.

(١١) محمد إبراهيم نقد: قضايا الديمقراطية في السودان والمتغيرات والخدمات، دار الطباعة الحيتة ١٩٩٢، القاهرة، ص ١١١ وما بعدها.

تحقيق رغبتهم فى تعيين أكثرهم فى الوظائف العليا فى مجال الإدارة، وبعد ما استطاع حزب الأحرار أن يدعم خطوطه وصفوفه سواء من خلالا تكوين رأى عام فى الجنوب وقناعتهم بأن يكون هناك نظاماً فيدرالياً للحكم فى الجنوب بدأت حركته السياسية تتسع وصوته السياسى يرتفع ويعلو واستطاع أن يكون جبهة فيدرالية داخل برلمان الحكم الذاتى تتادى بأن يكون للحزب نظام سياسى مستقل، وتأكيداً لذلك دعا لمؤتمر ضم جميع القيادات الجنوبية فى أكتوبر ٥٤ اتفقوا على المطالبة بالاتحاد الفيدرالى بين الجنوب والشمال، وتمكنوا من أن يشعلوا نار الحماسة والرغبة فى الجنوبيين^(١٢) وسيراً على ذات الخط بدأ يرسم سياسته على التأكيد على الفيدرالية بينما سعت الحكومة إلى إجهاض كل محاولاته^(١٣).

ومن المؤكد أن المبشرين فى جنوب السودان كانوا يدعمون هذا الخط الجديد فى إطار الرؤية السياسية الداعمة للفيدرالية لأن هذه القوى كانت تدرك أن الاستقلال الذى ينطوى فى النهاية على سيطرة الحكومة السودانية على مقاليد الأمور فى الجنوب، كان يعنى سياسة جديدة تجاه فكر المبشرين، وقد استمروا فى مواصلة تغيير البنية الثقافية، والاجتماعية بين القبائل، وأدركوا أن التواجد الحكومى قد يساعد على نشر الثقافة العربية الإسلامية، وعلى هذا كانت تقف بقوة وراء حزب الأحرار الجنوبى، ولم تكن التيارات السياسية للمبشرين تدعم فقط توجهات حزب الأحرار

(١٢) بشير محمد سعيد: الزعيم الأزهرى وعصره، ص ٢٥٥.

(١٣) Magid Ali Bob & Sansons: The Emergence of organized political Movement in Southern Sudan 1946-1972 (in The Nationalist in the Sudan). p.302.

الجنوبى فى إطار المطالبة بالفيدرالية نظاماً للحكم، لكنها كانت تخطط برؤية استراتيجية عن تصورها لمستقبل الجنوب فيما بعد الاستقلال.

المؤتمر العام الثانى لحزب الأحرار الجنوبى وقراراته ١٩٥٥،

عقد حزب الأحرار مؤتمره الثانى فى يونيو ١٩٥٥ وبعد الحوارات والمناقشات خرج الحزب بتوصية بأنه لامناس من الوحدة بين الجنوبيين فى إطار السودان الموحد، مع ضرورة المطالبة بأن يكون الجنوب ولاية فيدرالية، بما يعنى أن الحزب بدأ يدرك اتجاهين أساسيين:

الاتجاه الأول: هو أن الوحدة بين شطرى البلاد رغم المتناقضات واختلاف الثقافات أمر ضرورى ويصعب التفكير والتخطيط فى انفصال جنوب السودان.

أما الاتجاه الثانى: فقد رأى أن الجنوب من الممكن أن يصبح الآن فى إطار السودان الموحد وتلك الرؤية رؤية تعبيريكل المقاييس وتقدم فى إطار الفكر السياسى وهى المهمة التى بنت عليها الأحزاب الجنوبية استراتيجيتها فيما بعد، وإن شئت قل هى الأيدلوجية التى تأسست عليها الأطروحات المختلفة لحل مشكلة جنوب السودان، من أجل ذلك سعى حزب الأحرار الجنوبى إلى تنفيذ تلك التوصيات، من خلال موافقته على تشكيل لجنة من عشرة أفراد ترأسها بوث ديو، وسافرت للخرطوم لعرض تلك التوصيات، وقاموا بتوزيعها على الأحزاب الشمالية (١٤).

(١٤) أمين التوم : مرجع سابق، ص ١٢٠.

ورغم أن الحكومة سعت إلى إجهاض هذا المؤتمر إلا أنه الجبهة الجنوبية التي تمثلت في حزب الأحرار الجنوبي والقوى الجنوبية التي آمنت بالفيدرالية نظاماً للحكم ومعها حزب الأمة والجبهة الاستقلالية كان قد نما نفوذهم السياسى، ونجح هذا التحالف فى ضم القوى السياسية السودانية المختلفة كاتحاد الطلبة بالخرطوم والمبعوثين فى الخارج واستطاعوا حصار حكومة الأزهرى، وسعى حزب الأحرار الجنوبي للعمل على إسقاطها^(١٥).

ولعل ميل حزب الأحرار الجنوبي والجبهة الفيدرالية الجنوبية إلى إسقاط حكومة إسماعيل الأزهرى يرجع إلى رغبتها فى إضعاف الدور المصرى فى السودان، كنتيجة طبيعية لاتجاه حكومة إسماعيل الأزهرى نحو الاتحاد مع مصر وماترتب على ذلك من إحساسهم بأن حقوقهم فى الفيدرالية أو نظام خاص سوف يذهب أدراج الرياح. وكانوا يدركون أن تولى حزب الأمة السلطة فى السودان معناه تحقيق أحلام الجنوبيين فى نظام للحكم خاص بهم كنتيجة طبيعية لتعاطف بريطانيا مع حزب الأمة، وتعاطف مصر مع الحزب الاتحادى، حيث بدأت فكرة الرغبة فى الحكم الفيدرالى لدى الحزب والقوى الجنوبية تتسع وتزداد بعد عام ١٩٥٥ والتمرد الذى قاده الفرق الاستوائية أدى إلى تردى الأوضاع وتدهور الحياة العامة، مع احساس القيادات الجنوبية بتسلط الحكومة عليهم وبدأ فكرهم يتجه نحو الانفصال وبدأت الرغبة فى التوجه نحو الحكم الفيدرالى ترتفع والتي حملت فى طياتها انفصال الجنوب^(١٦).

Magid Ali Bop: op. cit p. 302

(١٥)

Magid Ali Bop & Sansons: op. cit p. 302

(١٦)

توجهات حزب الأحرار الجنوبي في برلمان السودان ١٩٥٤-١٩٥٦:

شكلت كوادر حزب الأحرار الجنوبي في برلمان الحكم الذاتي قوة لا يستهان بها في إطار رؤيته السياسية، حيث استطاع من خلال كوادره السياسية أن يعلن عن أهدافه وفكره في إطار النظام السياسي الذي يرتبط به، ففي ١٦ أغسطس ١٩٥٦ في الدورة الثانية للبرلمان في الجلسة رقم ٢٢ كان موقف حزب الأحرار الجنوبي يتجه نحو خطين متوازيين، الخط الأول مواجهة الوحدة مع مصر والخط الثاني هو الاتحاد الفيدرالي والذي يجعل للجنوب وضعاً خاصاً في النظام السياسي السوداني^(١٧) ولم يكن يستهدف من وراء طرح فكرة الفيدرالية إلا أن يكون للجنوب أوضاع مختلفة في إطار الثقافة الوافدة من الغرب التي تمثلت في الدين الجديد، والهوية السودانية التي تأثرت بالوafd الجديد، بجانب ثقافة الموروثات التاريخية للجنوب، وأصبح الجنوب في حالة من الانقسام الحقيقي بالنسبة لشمال السودان، فشمال السودان امتلاً اقتناعاً بأن المكون الثقافي والهوية العربية الإسلامية هي الأساس لكل المنطلقات السياسية في السودان، كان الجنوب الذي آمن بالثقافة الوافدة عليه من قبل المبشرين، والتي أودعت فيه ديناً جديداً وتغيرت هويته وتبدلت عاداته وتقاليده، أصبح ذات توجه جديد في مواجهة الدين الإسلامي بعاداته، وتقاليده، وفكره، وتوجهاته، وإن اشتراكاً سوياً في الأهداف السامية، وفي نفس الوقت كانت الموروثات التاريخية للثقافة الجنوبية، هي أحد الجذور

(١٧) محمد عامر بشير: الجلاء والاستقلال، تاريخ السودان المعاصر، الدار السودانية للكتب،

الأساسية التي بنى عليها الجنوب توجهاته الجديدة فى مواجهة شمال السودان، بما يعنى أن يمتلكى الحوار محورين أساسيين:

المحور الأول: هو اختلاف العقائد والأديان والعادات والتقاليد والثقافة، والتي أدت بالتالى إلى اختلاف الهوية بين الشمال والجنوب.

المحور الثانى: هو الموروثات التاريخية للإنسان الجنوبى والتي كانت قد غرست فى وجدانه فى إطار المراحل التاريخية التي مر بها الجنوب.

ولذلك تأسست التوجهات الجنوبية تجاه اقتناعهم بالفيدرالية فى إطار السودان الموحد.

وبالتالى يمكن القول إن المطالبة بحق تقرير المصير التي جاءت على لسان حزب الأحرار الجنوبى بعد الاستقلال مباشرة، لم تأتى من فراغ سياسى أو خواء فكرى، بل جاءت مؤسسة على منطلقات ثقافية جديدة حملها المبشرون معهم وخرسوها فى الكوادر السياسية الجنوبية، كما أن هذا الفكر الذى طرح والذى يستهدف حق تقرير المصير للجنوبيين، لم يقابل بالدراسة الوافية من قبل القوى السياسية الشمالية آن ذاك، لأنهم اعتبروا أن المكون الثقافى للهوية العربية الإسلامية هو المكون الذى يستوجب أن يدور حوله الحديث ولم يكن هذا التجاهل للفكر المطروح على ساحة السودان مبكراً، إلا رغبة من النخبة السياسية لوسط وشمال السودان فى استمرار السيطرة على مقدرات السودان، ولم يدركوا مدى تهميش الأقاليم المختلفة، وافتقدوا البوصلة الحقيقية التي يمكن أن تهديهم إلى الرؤية المستقبلية لمستقبل السودان، لكنهم كانوا يعتبرون هذا الفكر

المطروح سواء فكر الفيدرالية، أو حق تقرير المصير نوعاً من الخيانة تستوجب العقاب، والخروج من تحت مظلة السودان، بينما كان بالفعل الجنوب قد بدأت تتعدل ثقافته وتتغير هويته عن المكون الثقافي العربي والإسلامي، وكانت توجهاته نحو الفيدرالية تزداد يوماً بعد يوم.

وبالتالي طالبت القيادات الجنوبية في البرلمان والمثلة في الجبهة الفيدرالية وحزب الأحرار الجنوبي من خلال مذكرة مقدمة للحكومة للموافقة على استفتاء عام في الجنوب يتقرر فيه مصير الجنوب على أن يكون ذلك تحت إشراف الأمم المتحدة، وتقوم هيئة الصليب الأحمر بدراسة الأوضاع في الجنوب، على أن تقدم تقريراً مفصلاً لهيئة الأمم المتحدة. إلا أن ذلك رفض من قبل الحكومة رفضاً تاماً، وبالتالي يمكن القول إن عناصر القوى السياسية الجنوبية آن ذاك كانت قد اكتملت إذ إن الفكر في حد ذاته يعتبر فكراً متطوراً في إطار الحركة السياسية، فهل يمكن القول إن المبشرين ورجال الإدارة الإنجليز كانوا وراء هذا الطرح من أن القوى السياسية الجنوبية التي كانت تضع أقدامها على بداية الحياة السياسية يصعب القول إنها قفزت هذه القفزات الهائلة في إطار الكيان السياسي والمطالبة فوراً بحق تقرير المصير، ويرجح أن يكون ذلك مخططاً من قبل المبشرين ورجال الإدارة من الإنجليز آن ذاك، خاصة وأن الفاتيكان كان يتابع كل أحداث جنوب السودان بدقة متناهية، مدركاً أنه يجب أن يكون هناك واقع جديد في جنوب السودان بناء على المتغيرات الثقافية الجديدة^(١٨).

(١٨) عبد القادر إسماعيل السيد: مشكلة جنوب السودان، دراسة لدور الأحزاب السياسية، مطبعة الفتح ١٩٩٤، ص ١٢٤.

وعلى أى حال فإن حزب الأحرار الجنوبي، رغم كل ذلك، وقف بجانب استقلال السودان عن مصر حتى إن رئيسه بوث ديو، وصف مصر بأنها دولة مستعمرة وبأن السودانيين الذين يناضلون من أجل حريتهم يجب أن يرفع عنهم الطغيان المصرى، وكان يؤكد بأن السودان سيضرب آخر مسمار فى نعش السيطرة الأجنبية وخاصة فى الأقطار المجاورة وكان يستهدف فى حديثه مصر^(١٩) وبذلك أوضح الحزب رؤيته السياسية وخطه تجاه مصر وكان يدرك مدى تنافس كل من مصر وبريطانيا فى استمرار تواجدهما فى السودان، وهذه المنقولات تدل دلالة أكيدة على ماذهب إليه المبشرون ورجال الإدارة الإنجليز كانوا وراء هذا التخطيط لحزب الأحرار الجنوبي فى إطار مايرمى إليه من تخطيط سياسى، ونظام سياسى، إذا كيف يمكن القول إن الحزب يتهم مصر بهذا الإتهام دون أن يكون قد خطط من قبل رجال الإدارة الإنجليز الذين كانوا يمثلون حكومتهم تمثيلاً متميزاً فى تنفيذ سياستها^(٢٠).

الرؤية السياسية لحزب الأحرار الجنوبي تجاه استقلال السودان:

تشير كل الدلائل أن حزب الأحرار الجنوبي بعد تحالفه مع حزب الأمة، وبما غرسه المبشرون فى نفوس قياداته تجاه كل ما هو عربى ومسلم كان بالطبع قد تخندق فى خندق واحد فى مواجهة مصر، وإن كان كل منهما له توجهاته تجاه الثقافة العربية الإسلامية لكنهما التقيا فى إطار الجبهة الاستقلالية.

(١٩) محمد عامر بشير: مرجع سابق، ص ٧٠٨ وما بعدها.

Sanderson: Education, Religion & politics in The Southern Sudan, (٢٠) Khartoum, press, 1981. p. 315.

وبالتالى كان موقف حزب الأحرار الجنوبي من قضية الاستقلال نتيجة لإحساس الجنوبيين أن مصر تتعاطف مع العرب الشماليين المسلمين فى مواجهة الجنوبيين، وظل هذا الفكر مستقرًا فى يقين الجنوبيين، طوال فترة الحركة السياسية لحزب الأحرار الجنوبي من ٥٢ وحتى ٥٦ وإنشئت قل إن قيادته التى تشبعت بهذه الروح ظلت على ذلك حتى توقيع اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢.

وأدركت القيادات الجنوبية مدى المزايدة السياسية من قبل الأحزاب السياسية الشمالية على قضيتهم وأدركوا بعد عملية السودنة وحرمانهم من المواقع الوظيفية بحجة قلة المتعلمين وخطأ الحكومة فى معالجة قضية التمرد وعدم اشتراكهم فى محادثات القاهرة ٥٢ من أجل تقرير مصير السودان بأنهم يتجهون نحو تبديل سيد بسيد، بجانب خيبة أملهم فى الحكومة الشمالية وإحساسهم العميق بأنها حكومة استعمارية جديدة وكان أثر الإرساليات التبشيرية المتواجدة آن ذاك فى السودان أثر عميق فى تنفيذ هذا الشعور فى تلك القيادات التى تربت فيها^(٢١).

وبالتالى دفعت تلك الأمور حزب الأحرار نحو العداء المستحکم لحكومة إسماعيل الأزهرى والسعى إلى إسقاطها والتفكير الجدى نحو الخروج من التحالف مع حزب الأمة والجبهة الاستقلالية، والعمل بمفرده فى الساحة السياسية، وكان يدرك أن مجرد خروجه من الجبهة الاستقلالية سوف يهدد الأمة السودانية وحزب الأمة بعدم الحصول على الأغلبية فى البرلمان السودانى للوصول إلى الاستقلال، ولكن الزعيم عبد الرحمن المهدي لعب

(٢١) نوال عبد العزيز مهدي: مصر والسودان فى مفترق طرق ٥٢-٥٦ القاهرة ، ص ٧٧.

دورًا هامًا في احتواء الأزمة السياسية، مؤكدًا لهم بأن الجنوب سوف يكون له وضع خاص بعد الاستقلال مباشرة ونظام حكم يستطيعون من خلاله أن يصلوا إلى تحقيق أمانهم السياسية وأن حزب الأمة والجبهة الاستقلالية ستتظفر في ذلك عندما يحين وضع دستور دائم للسودان (٢٢) وهذه الوعود التي منحت للجنوبيين كانت تعترف بأن الجنوب أصبح يختلف في هويته وثقافته عن شمال السودان، وإن كنا لانستبعد بل ونؤكد أنه كان هناك نوع من المناورات السياسية للوصول إلى الأهداف المطلوبة والتي من المؤكد أنها جاءت بعد ذلك بنتائج سلبية على تاريخ السودان، لكن لكل تلك التوجهات كانت تؤكد بأن الأصولية المسيحية في جنوب السودان قد تمكنت من إيجاد كوادر دينية وسياسية استطاعت أن تواجه شمال السودان برؤية جديدة .

وتلك الوعود التي أعطاها حزب الأمة للقوى السياسية الجنوبية وحزب الأحرار الجنوبي ساعد على استمرار التحالف القائم بينهما أملين في الوصول لتحقيق تلك الوعود. وعلى أية حال فقد ظل حزب الأحرار الجنوبي يؤكد على رؤيته السياسية ويؤكد على رغبة أهالي الجنوب في النظام الفيدرالي . ففي ٨ ديسمبر ٥٨ طالب بنيامين لوكلي بتسجيل رأى حزب الأحرار قبل إعلان الاستقلال مطالبين بتشكيل حكومة قومية، وأكد رؤية الحزب بأن السودان لا يوجد به مشكلة واحدة بل مشكلتان الأولى هي قضية السودان كلها والثانية هي قضية الجنوب وأكد على ضرورة أن يكون هناك اتجاه نحو الفيدرالية يجمع بين الجنوب والشمال (٢٣) وبالتالي أتضح

(٢٢) أمين التوم: ذكريات ومواقف في طريق الحركة السودانية ٦٤/٦٩، ص ١٢٣. دار جامعة الخرطوم للنشر، ١٩٨٩.

(٢٣) محمد عمر بشير: مرجع سابق، ص ٢٠ وما بعدها.

فى وقت مبكر أن الجنوبيين رأوا أن هناك قضية ومشكلة فى الجنوب وهذه المشكلة يستوجب أن يكون لها حل منفرد بعيد عن مشكلة السودان عامة، وهذه المشكلة لم تتمثل فقط فى الموازنات التاريخية بين الشمال والجنوب لكنها أخذت بعداً جديداً هو الدين الجديد الوافد على جنوب السودان.

واتجه الحزب نحو رفض الاستفتاء العام فى السودان وأكد بأنه قد لا يوافق على إعلان الاستقلال من داخل البرلمان لأن ممثلى الجنوب بعيدون عن بلادهم، وقد لا يوافق الناخبون على ذلك الإجراء المقترح، وأكد الحزب فى جلسة أغسطس ١٩٥٥ ممثلاً فى بنيامين لوكى (♦) بأنه يجب أن يكون هناك نظام للحكم هو النظام الفيدرالى بين الجنوب والشمال غير أن القوى السياسية الشمالية عقت على هذا الرأى بأن هذه المطالب هى فكر وتوجه حزب الأحرار الجنوبى، بينما توجد قوى أخرى على الساحة الجنوبية غير ممثلة فى حزب الأحرار ولا توافق على هذا الرأى واقترحت تأجيل البحث فى ذلك الموضوع، وفى كل الأحوال فقد نجح حزب الأحرار الجنوبى فى أن يجعل فكر الفيدرالية يسيطر على الطبقة المثقفة من الجنوبيين واستطاع أن يكون رأياً عاماً فى الجنوب، ويمكن القول بأن أحداث التمرد ساعدت على انتشار ذلك الفكر كما دعمته الإرساليات التبشيرية، وبالتالي أثار الثقافة الغربية بدأت تتضح على الحركة السياسية الجنوبية، التى استمدت جذورها من التعليم الكنسى، لأن التعليم الكنسى فى الجنوب ألقى بظلاله على هذه القيادات، فكراً، وتنظيمًا، وتوجهات فى إطار منظومة جديدة

(♦) بنيامين لوكى: هو أحد القيادات الجنوبية من المديرية الاستوائية عمل مدرساً بمدارس الإرساليات التبشيرية وشارك فى الجمعية التشريعية وشارك بالرأى والحوار فيها وهو أحد قيادات حزب الأحرار ويميل فكره نحو الفيدرالية.

بدأت تظهر فى الجنوب، كنتيجة طبيعية لسنوات طويلة من تواجد الأصولية المسيحية فى جنوب السودان.

على أى حال فى مناورة واضحة لحزب الأحرار الجنوبى طرح سحب اقتراح الفيدرالية على أن يتم سحب فكرة قيام حكومة قومية فى الوقت الذى رأت فيه القوى السياسية الشمالية أن الاتحاد الفيدرالى تقرره الجمعية التأسيسية وليس اللجنة. وطالب حزب الأحرار الجنوبى أن يقتصر تعيين الوزراء الجنوبيين على قيادات حزب الأحرار الجنوبى، واشترط بأن التصويت لصالح الاستقلال لا بد أن يسير جنباً إلى جنب مع الاتحاد الفيدرالى^(٢٤) حتى يصبح فى السودان توازن سياسى، واجتماعى، واقتصادى، وفكرى، ولا يمكن فى هذا الإطار إغفال التوازن بين الإسلام، والمسيحية التى كانت تستهدف القوى الجنوبية، نظراً لما ارتبط به العرب المسلمون من تجارة الرقيق فى وجدان الجنوبيين تجاه هذا الأمر^(٢٥) الذى ألقى بظلاله عليهم واستغله المبشرون ورجال الإدارة الإنجليز، ولم يتركوا فرصة وحيدة لم يتحدثوا فيها عن ذلك رغبة منهم فى اقتلاع الثقافة العربية والهوية العربية تماماً من جنوب السودان، وبالتالي يمكن القول إنه أصبح هناك مكون سياسى جديد تمثل فى حزب الأحرار الجنوبى، وأصبحت هناك قوى سياسية تدعو إلى مطالب للجنوبيين التى أصبحت تمثل تواجداً على ساحة السودان السياسية، والتى بالتالى أهملها السياسيون الشماليون فعلياً، أو إن شئت قل إهمالاً، ولم يدركوا أنها تنمو شيئاً نسبياً.

(٢٤) منصور خالد: الأرملة السياسية فى السودان وطريق المستقبل فى (السياسة الدولية العدد ٨٤ لسنة ٨٨ مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية)، الأهرام بالقاهرة ص ٩١٩١ وما بعدها.

(٢٥) أمين التوم: مرجع سابق، ص ١٢٣ وما بعدها.

وعلى أى حال فقد استطاعت القوى السياسية الشمالية مع حزب الأحرار الجنوبي أن يعلنوا الاستقلال من داخل البرلمان، على أن يكون للحزب نظام للحكم يتمثل فى الفيدرالية فيما بعد، وطالب حزب الأحرار الجنوبي أن يقن ذلك فى الدستور، ورأى حزب الأمة والجبهة الاستقلالية استحالة تحقيق ذلك فى الوقت الحالى، إلا أن الجبهة وافقت على أن يكون للجنوب فى دستور السودان الدائم وضع خاص فى إطار السودان الموحد، لذلك وافق حزب الأحرار الجنوبي والقوى السياسية الجنوبية على التصويت لصالح الاستقلال من داخل البرلمان^(٢٦).

ولذا استطاعت القوى السياسية الشمالية احتواء حزب الأحرار الجنوبي وأن يتجهوا جميعاً نحو الاستقلال بعد إصرار حزب الأحرار الجنوبي لموافقته على الاستقلال من داخل البرلمان أن يكون للجنوب نظام خاص للحكم ولقد وافقت الجبهة الاستقلالية وحزب الأمة بأن يكون هناك وضع خاص للجنوب فى الدستور الدائم فى إطار السودان الموحد وتعتبر قضية التحالف بين حزب الأمة والجبهة الاستقلالية وحزب الأحرار الجنوبي ونجاح حزب الأمة فى تجميع القوى الاستقلالية لصالح السودان نقطة تحول فى سياسة حزب الأحرار الجنوبي بداية من عام ٥٦ إلى ٦٨ حيث وضع رؤية جديدة لخطه السياسى كنتيجة طبيعية لإدراكه أن القوى السياسية الشمالية أصبحت تزايد على قضية الجنوب فيما بينهما، حتى أنها أيقنت فيما بعد أنها خدعت من قبل للقوى الشمالية واعتبر هذا

(٢٦) أمين التوم: ذكريات ومواقف فى طريق الحركة الوطنية السودانية ١٩١٤-١٩٦٩، دار جامعة الخرطوم للنشر، ١٩٨٩، الخرطوم، ص ١٢٧.

الخداع فى المناورة نقطة سلبية على مسار الحركة السياسية السودانية إذ فقدت القوى الشمالية ونظام الحكم فى الخرطوم مصداقيته فى التعامل مع الجنوبيين.

ورغم أن التحالف القوى الذى تم بين حزب الأحرار الجنوبى وحزب الأمة والقوى السياسة الجنوبية الأخرى والجهة الاستقلالية يعتبر أحد أهم الأسباب الرئيسية فى توحيد كلمة السودانين نحو نيل الاستقلال ويعتبر حزب الأحرار الجنوبى أحد المحاور الرئيسية فى دعم هذا الاستقلال فقد بنى سياسته على أنه بمجرد الحصول على الاستقلال فإن ذلك الاستقلال يحمل فى طياته الفيدرالية للجنوب كنظام سياسى مستقل ويفلب على الظن كمؤرخ أن توجهات حزب الأحرار الجنوبى نحو رؤية مستقبلية للجنوب كانت تستهدف إيجاد طبيعة جديدة من خلال الثقافة الجديدة الوافدة على الجنوب، والتي بدأت تتجذر وتستوطن فى جنوب السودان وهى الثقافة الغربية التى حملت معها الدين المسيحى كمبشر جديد بأفكار ومواقف جديدة على الساحة الجنوبية، والتي ارتبطت فى أذهان الجنوبيين بأن الاستقلال كان يعنى من وجهة نظر الكوادر الجنوبية بداية جديدة فى نظام حكم جديد فى الجنوب وتحجيم القوى العربية الإسلامية فى الجنوب، والتي اعتبر الجنوبيون أن تاريخها الطويل فى الجنوب يحمل مآسى للجنوبيين، لذلك ارتبط فكرهم أن ذاك بربط الاستقلال بالفيدرالية حرصاً منهم على إبعاد الثقافة العربية الإسلامية عن جنوب السودان.

وبالتالى فإن القوى الكنسية التى كانت مازالت لها دور كبير ومؤثر فى الجنوب من خلال الكنائس ومدارس الإرساليات التبشيرية، بجانب القوى السياسية الإنجليزية التى استوطنت الجنوب « التى أطلق عليها كرومر فى وقت ما برونات المستنقعات» تدرك تماماً ماذا يحمل استقلال السودان فى طياته بالنسبة للجنوبيين، وبالتالى كانت درجة إصرارهم على نظام حكم خاص لهم، يعنى حرية الفكر، والحركة، والأسلوب، سواء فى إطار العملية الثقافية، ونشر الديانة المسيحية، أو فى إطار نظام سياسى جديد يضمن فى النهاية مشاركة حقيقية وفعالة فى السلطة فى السودان.

وزارة إسماعيل الأزهرى وقيادات حزب الأحرار الجنوبي؛

استمرت اقتناعات حزب الأحرار بالبرنامج الذى تبناه الحزب على الساحة والذى تمثل فى ربط الاستقلال بالفيدرالية وأصبح بالفعل حزباً قوياً، وبالتالى استطاع أن يمثل كحزب فى وزارة إسماعيل الأزهرى بثلاث وزراء هم بنيامين لوكى، وعبد الله بياسما، وبوث دير واستمر ذلك التحالف القائم بين حزب الأمة وحزب الأحرار يمثل قوى الضغط السياسى على وزارة إسماعيل الأزهرى^(٢٧) والتى كانوا يدركون أن تتجه نحو الرغبة فى تشجيع الاتحاد مع مصر .

وعلى أية حال فقد نجحت الضغوط التى مورست بين القوى التى ترغب فى الوصول بالسودان إلى الاستقلال عن مصر وحزب الأحرار الجنوبى فى إسقاط حكومة إسماعيل الأزهرى عندما تقدم النائب رحمه

Mohamed omer Bashir: The Southern sudan From Convenet to(٢٧) Peace 1991 Khrtom. p. 84.

الله محمود باقتراح سحب الثقة وعدد في اقتراحه أخطاء الحكومة ولعل أبرز ماوجه إلى إسماعيل الأزهرى من نقد سعيه وراء إسقاط القوى السياسية في الجنوب عندما أعلن في البرلمان أن إسماعيل الأزهرى ذهب للجنوب وقد استقبل استقبالاً حافلاً وبعدها عاد وصرح « ماذا ينتظر الجنوب منى لقد أعطوني الهواء وأعطيتم الهواء » ونجح البرلمان في النهاية في إسقاط حكومة إسماعيل الأزهرى» (٢٨).

ونجحت قوى الضغط السياسى فى النهاية أن تدفع إسماعيل الأزهرى لتقديم استقالته وتشكلت الحكومة القومية فى ١٩٥٦/٢/٢٨ واستمر الوزراء الجنوبيون فى الوزارة وجاء عبد الله خليل وزيراً للدفاع فيها (٢٩).

ولكن هل يمكن القول إن القوى السياسية الجنوبية أدركت خطورة استمرار وزارة إسماعيل الأزهرى على مصالح الجنوب خاصة أن وزارة إسماعيل الأزهرى كانت وزارة اتحادية ترغب فى الاتحاد مع مصر، وبالتالي كان الوصول بهذه الأهداف لتلك الحكومة يعنى غياب آمال القوى الجنوبية فى الوصول إلى نظام حكم خاص للجنوب مبنى على أسس جديدة بعيدة عن الثقافة العربية الإسلامية، من المؤكد أن تحالف حزب الأحرار الجنوبى مع حزب الأمة كان يستهدف تلك التوجهات حيث امتلأ بالمخاوف من الحزب الاتحادى من خلال الإحساس العام برغبة فى التوجه نحو الوحدة مع مصر، وبالتالي كان يستوجب العمل على أن تذهب حكومة

(٢٨) محمد محمد أحمد كرار: مرجع سابق، ص ٦٢، وأيضاً بشير محمد سعيد: مرجع سابق، ص ٢٣٣.

(٢٩) نوال عبد العزيز مهدى: مصر والسودان فى مقترق طرق ٥٦٠٥٣ دار النهضة العربية ١٩٨٩، القاهرة، ص ٧٤ ومابعدها، وأيضاً أمين التوم: مرجع سابق، ص ١٢٧.

إسماعيل الأزهرى، وأن يتولى حزب الأمة أملاً فى تنفيذ وعوده مستقبلاً للجنوب ويرجع أن الحزب بنى توجهاته السياسية إبان هذه المرحلة من تلك المنطلقات، وألقى بكل ثقله مع توجهات حزب الأمة التى كانت تستهدف الاستقلال عن مصر.

حكومة عبد الله خليل وتوجهات حزب الأحرار:

بعد سقوط حكومة الأزهرى تولى عبدالله خليل رئاسة الوزراء ودخل الوزارة من الجنوبيين غردون ايوم، والفريد بورجول، وبنيامين لوكى. وعندما تطلع الجنوبيين إلى تحقيق حلمهم فى إقامة نظام فيدرالى «أعلنت حكومة عبد الله خليل بأن دعوة الفيدرالية التى يطلقها حزب الأحرار الجنوبى هى دعوة صريحة للانفصال وأدانت واتهمت بالخيانة كل من يدعو إلى الفيدرالية» واتهم الجنوب الشيوعيون الذين كانوا يتعاطفون مع الجنوبيين بالانفصالية والعمالة وتبخرت أحلام الجنوبيين فى تحقيق أحلامهم لتبدأ مرحلة جديدة فى تاريخ السودان عامة وتاريخ الجنوب خاصة وتهدمت جسور الثقة بين القوى السياسية الجنوبية، والقوى السياسية الشمالية، واهتز التحالف الحزبى^(٢٠) وبدأت الوزارة الجديدة تتجه نحو سياسة جديدة للجنوب حيث اتجهت الرؤية السياسية للحكومة والممثلة لكل الأحزاب^(٢١) بما فيها حزب الأحرار الجنوبى بأن تضع رؤية

(٢٠) جمال عبد الجواد: أزمة التكامل القومى فى السودان، حالة الجنوب (مقالة مجلة الفكر الاستراتيجى المربى) العدد ٢٩ يوليو ١٩٨٩ معهد الإنماء العربى، بيروت، ص ١٥.

(٢١) عبد القادر إسماعيل السيد: مشكلة جنوب السودان، دراسة لدور الأحزاب السياسية الجنوبية من ٧٢/٤٧، مطبعة الفتح، القاهرة، الفصل الخاص بالممارسة السياسية لحزب الأحرار الجنوبى من ٥٦ إلى ٥٨ خلال الحكم المدنى الأول.

لسياسة تعليمية جديدة فى الجنوب بعيدة عن مدارس الإرساليات التبشيرية^(٢٢).

ويمكن القول بالتالى أن الحكومة السودانية أدركت خطورة التواجد الخاص بمدارس الإرساليات التبشيرية فى جنوب السودان، وبالتالى بدأت توجهات جديدة لحكومة السودان تجاه الجنوب، منها رفض مجرد الحديث عن الفيدرالية، واعتبار من يتحدثون عن ذلك خونة، وعلى الجانب الآخر أدركت أن المبشرين يحركون الأحداث فى الجنوب، وأن القوى السياسية الجنوبية مجرد واجهة لتنفيذ هذه التوجهات، بما يعنى أن الأصولية المسيحية التى تجذرت فى جنوب السودان استطاعت فى النهاية أن تشكل حزبًا قوميًا، تمثل هذا الحزب فى حزب الأحرار الجنوبي، ينفذ توجهات المبشرين فى إطار جنوب ذى أوضاع وتوجهات جديدة تأخذ فى اعتبارها الرؤية الجديدة بعد استقلال السودان.

وأدركت حكومة السودان هذه التوجهات، ونظرًا لإدراكها أن الجنوب ظل يعانى لفترة طويلة من التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ورات القوى السياسية المختلفة ضرورة أن ينال رعاية كاملة^(٢٣) وتصورت أن تأخير عمليات التنمية هو المحرك الأساسى وراء هذه الأحداث التى تدعو لنظام حكم جديد، لكن فى النهاية يمكن القول إن هناك بعدًا هامًا قد غاب تمامًا عن أذهان السياسيين السودانيين آن ذاك، وهو أن الأصولية

(٢٢) حسن مكى: السياسة التعليمية والثقافة المربية فى جنوب السودان، المركز الإسلامى

الأفريقى، شعبة البحوث والنشر، الخرطوم، ص ٢٦.

(٢٣) الصادق المهدي: تحديات التسمينات، شركة النيل للطباعة والصناعة والنشر، ١٩٩٠،

المسيحية في الجنوب والفاتيكان ودول الغرب كانت قد خططت لإيجاد جنوب مسيحي جديد يختلف كلياً وجزئياً عن شمال السودان ولكن ضغوط حكومة السودان قللت من ديناميكية القوى السياسية الجنوبية.

بدأت الحركة السياسية لحزب الأحرار الجنوبي تقل تدريجياً حيث بدأ الضعف والوهن السياسي يدب في أوصاله، كنتيجة طبيعية للصراعات السياسية بين القيادات والكوادر وفقدان مصداقيتها لدى الجنوبيين، بالإضافة إلى سعى الأحزاب الشمالية لاستقطاب القيادات الجنوبية إلى صفوفها، حيث نجد بنيامين لوكي يترك حزب الأحرار الجنوبي ليتجه إلى حزب الشعب الديمقراطي الشمالي، والذي ترعاه الختمية، عندما أقصى من رئاسة الحزب، وبدأ يدب الصراع القبلي والإقليمي بين قيادات الحزب، ولكن مهما كانت الأوضاع السياسية لحزب الأحرار الجنوبي، فإنه يعكس دون جدل رؤية القيادات السياسية الجنوبية في البرلمان بالنسبة لخطهم السياسي لسنوات طويلة قبل وبعد الاستقلال^(٢٤).

حيث استمر الحزب بعد الاستقلال يطالب بالفيدرالية نظاماً للحكم بينما أسفرت القوى السياسية الشمالية عن حقيقة موقفها تجاه الجنوب عندما أعلن محمد أحمد محجوب قطب حزب الأمة وحليف حزب الأحرار « بأن الأفريقيين لا يفهمون إلا لغة القوة، وكان ذلك أمراً طبيعياً لأن الشماليين يجردون الجنوبيين من العروبة بينما كانوا في مواقع أخرى يؤكدون بأن الانتماء العربي للجنوب ليس محل شك والجنوب هو جزء من العروبة لشمال السودان، وبدا في الأفق أن هناك درجة من درجات

التخطيط السياسى تجاه الجنوب، وبدأت القيادات الجنوبية من خلال الممارسة السياسية تفقد ثقتها فى الوعود الشمالية التى تمنح للجنوب (٢٥).

وذلك يعطى مؤشراً واضحاً عن مدى تخطيط التوجه السياسى نحو الجنوب من قبل القوى السياسية الشمالية وأجزائها المختلفة وتيقن حزب الأحرار الجنوبى بأن المزايدة السياسية على قضيته دخلت ضمن أوراق اللعبة السياسية للحكومة والقوى المتحالفة معها (٢٦) وأدرك حزب الأحرار الجنوبى أن سعيه لإسقاط حكومة إسماعيل الأزهرى هدفه أن يصل حزب الأمة إلى الحكم لتحقيق أهدافه وذلك عن طريق كشف أخطاء حكومة إسماعيل الأزهرى (٢٧) وهو ماذهب أدراج الرياح، ولكن الأصولية المسيحية فى الجنوب كانت تسير بخطى ثابتة نحو نشر المسيحية والتعاون مع الفاتيكان.

موقف حكومة عبد الله خليل من الأصولية المسيحية والإرساليات التبشيرية ١٩٥٧:

على أى حال لم يلتفت حزب الأمة حليف حزب الأحرار الجنوبى إلى السياسة التى تنادى بالفيدرالية بل ضرب بذلك عرض الحائط وبدأ فى تنفيذ سياسته تجاه الجنوب وخاصة فى مجال التعليم حيث أعلن وزير التعليم فى فبراير ١٩٥٧ عزم الحكومة على تحمل مسئولية التعليم فى الجنوب فى مدارس القرى والمدارس الابتدائية على أن يستمر ذلك بالنسبة

(٢٥) عبد الله عودة: من علاقات المستقبل فى العلاقات العربية الأفريقية «مقالة فى مجلة

المستقبل العربى العدد ١٠ نوفمبر ٧٩»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ١٠١.

Maged Ali Bob & Samson op.cit. p.304.

(٢٦)

وأيضاً محمد محمد أحمد كزار: الأحزاب السياسية والتجربة الديمقراطية فى السودان،

دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٨٥، ص ٦٢ وما بعدها.

(٢٧) أمين التوم: مرجع سابق، ص ١٢٨.

لباقى المراكز والمؤسسات التعليمية رغم أن مدارس الإرساليات التبشيرية رحبت بذلك إلا أنهم أصيبوا بالقلق على تدريس المسيحية ونقل المدرسين إلى الكادر الحكومى، وأدركوا أن الحكومة تسعى لتخطيط بعيد المدى فى محاولة لنشر الثقافة العربية الإسلامية.

وعلى أثر ذلك تقدموا بمطالب تعطى مؤشراً أنهم دولة داخل الدولة وبدأ الصراع يدب بين الشمال والجنوب كنتيجة طبيعية للحركة النشطة لرجال الكنيسة الكاثوليكية وانضمت إليها باقى الكنائس والفاثيكان وأوضحت الجرائد الكنسية أن البابا أصدر أوامره بمقاومة حكومة السودان، وبالتالي يمكن القول إن الأصولية المسيحية قد كشفت عن نفسها فى جنوب السودان، حيث كانت ترغب فى أن تستثمر جهد خمسين عاماً من العمل فى جنوب السودان لنشر العقيدة المسيحية وإيجاد كوادر جنوبية مؤمنة بالعقيدة المسيحية ومدركة أهمية وجود نظام سياسى خاص بالجنوب^(٢٨).

وبالتالى يمكن القول إن حكومة عبد الله خليل ربطت -وبشكل واضح- بين الدعوة للفيدرالية كنظام سياسى يطالب به الجنوبيون ومرجعية الأصولية المسيحية فى إطار العملية التعليمية فى الجنوب التى تولاهها المبشرون، وأدركت بما لا يدع مجالاً للمناقشة أن مخرجات العملية التعليمية التى استمرت قرابة الخمسين عاماً قد ألفت بظلال جديدة على السودان، خاصة فى إطار الفكر السياسى الذى أصبح يؤسس على مبدأ الفيدرالية، انطلاقاً من الحركة التعليمية للمبشرين، أضف إلى ذلك القلق الذى شعر

(٢٨) محمد عمر بشير: مرجع سابق، ص ١٢٢ وما بعدها.

به المبشرون من مجرد تدخل الحكومة فى العملية التعليمية، وبما ساورهم من قلق ليس فى إطار المناهج التعليمية القادمة، ولكن فى إطار تدريس المسيحية والتعميد للجنوبيين، لأنها أدركت أن مجرد تدخل الحكومة فى العملية التعليمية، سيحدث نوعاً من انحصار المسيحية فى الجنوب، وتم تصعيد الموقف للفاتيكان الذى بدأ بدوره يسعى للحد من هذه السياسة الجديدة فى السودان، وبدأ نشاط المبشرين وسط قطاعات عريضة من الشباب فى الجنوب يدعوهم إلى أن يمسكوا بزمام الأمور، خاصة أن حزب الأحرار الجنوبى عندما تحالف مع حزب الأمة، وباءت محاولته بالفشل كان عليه أن يجد لنفسه مخرجاً سياسياً جديداً، وبالتالي كان على المبشرين أن يبدأوا مرحلة جديدة فى جنوب السودان برؤية سياسية أكثر وضوحاً وأكثر تشدداً فى المطالب التى سعت إليها الأحزاب فيما بعد.

وبالتالى يمكن القول إن الاستعمار فترة وجوده وبشكل كبير استطاع أن يوظف جهود المبشرين لمصلحة سياسته الرامية إلى خلق كيان جديد يختلف فى هويته وثقافته عن شمال السودان، وقد غادر الاستعمار السودان، فهل يمكن القول إن السياسة الاستعمارية قد ألفت بظلالها على حركة المبشرين فى السودان، والذين جاءت توجهاتهم الأولى مدفوعة بعوامل الخير، ونشر المسيحية فى ربوع الجنوب الذى كان يفتقر إلى دين سماوى، ويبدو أن فى هذه الأونة اختلطت الرؤية الدينية بالرؤية السياسية لدى القوى المختلفة فى جنوب السودان، ممثلة فى الشباب الجدد، أو المبشرين، أو الحكومة السودانية وبمقتضى ذلك بدأت المشكلة تأخذ توجهها جديداً فى مسار الحركة فى السودان.

على أى حال بدأ حزب الأحرار الجنوبي يفقد مصداقيته بين الجنوبيين رغم حركته الحزبية ودعوته للفيدرالية لسنوات طويلة وبدأ دوره السياسى فى الإضمحلال فى حين بدأ جيل من الشباب الجدد الذين نالوا قسطاً من التعليم فى جامعة الخرطوم، وفى مدارس الإرساليات التبشيرية- يظهر على الساحة السياسية متأثرين برؤية المبشرين الأجانب والجذور التاريخية الموروثة لديهم فى مواجهة الشمال ويقلب على الظن أن الأصولية المسيحية والإرساليات التبشيرية قد دفعت بهؤلاء الشبان ليواجهوا السياسة الجديدة لحكومة عبد الله خليل تحت مظلة سياسية جديدة، نظراً لإدراكهم أن سياسة حزب الأحرار الجنوبي، خلال مراحلها السابقة قد باءت بالفشل، خاصة فى إطار تحالفه مع حزب الأمة، وأدركوا أن ذلك أنه يستوجب أن تكون هناك توجهات بعيدة عن رؤية التحالف مع القوى السياسية، لذا ظهر للوجود الحزب الاتحادي فى نهايات عام ١٩٥٧.

الأصولية المسيحية للحزب الاتحادي الجنوبي ١٩٥٨:

كان على المبشرين تأسيساً على ما سبق وإدراكهم أن السياسيين الشماليين لن يمنحوا الجنوب ما يرغب فيه إن كان عليهم أن يستدوا إلى قاعدة من الشباب الجدد المتطلعين بفكر جديد والمتشبثين بالعقيدة الجديدة وبتوجهات نحو الشمال، فجاء الحزب الاتحادي الجنوبي والذي أوضحت مرتكزات برنامجه السياسى بداية التوجه نحو التطرف الدينى والسياسى حيث اشتمل برنامجه على :

(١) المسيحية ديناً للدولة شأنها شأن الإسلام.

(٢) الإنجليزية لغة رسمية مساواة بالعربية .

(٣) الفيدرالية نظاماً للحكم .

(٤) ضرورة إيجاد جهاز إدارى مستقل للجنوب.

(٥) نظام تعليمى مستقل للجنوب^(٣٩).

وكانت الكنيسة الكاثوليكية تقف وراء تلك الحركة التى نظمها الحزب الاتحادى الجنوبى وتساندها مادياً وأديبياً حيث تلقت تلك الدوائر السياسية الدعم المالى من خارج السودان^(٤٠).

وفى هذا الإطار كان هناك اتجاهان فى إطار السياسة الجديدة للحزب الاتحادى الجنوبى:

الاتجاه الاجتماعى:

والذى كان يستهدف الرؤية الجديدة على الواقع على أرض جنوب السودان، والتى كانت تعنى بالدرجة الأولى التركيز على أن المسيحية أصبحت تشكل واقعاً جديداً فى جنوب السودان، وأنه يستوجب الاعتراف به كدين على قدم المساواة مع الإسلام فى السودان، رغم أن هذا التوجه كان يتمثل فى الصفوة الجنوبية، بما يعنى أن جموع الشعب فى جنوب السودان لم تصل إليها المسيحية، بما يعطينا رؤية أن الجنوب أصبح مسيحياً بالكامل، لكنها الصفوة الجنوبية التى قادت الحركة السياسية فى

(٣٩) نفس المرجع ، ص ١٢٢ .

(٤٠) مقابلة شخصية للباحث: مع السيد بابكر عوض الله رئيس البرلمان السودانى من ٥٤-٥٧

ورئيس وزراء السودان فى عهد نعيمى، الجيزة ١٢٦ شارع النيل ١١/٣٠/١٩٩٠ .

جنوب السودان، والتي فرضت توجهاتها وبالتالي أثرت على جموع الجنوبيين فيما بعد، كما أن التوجهات الجديدة للحزب استهدفت رؤية لم تكن مسبقة من قبل دعت إلى نظام إدارى مستقل للجنوب، بما يعنى أن يكون هناك رؤية مختلفة بالنسبة للعملية الإدارية كنظام مختلف، بجانب أن الإنجليزية يستوجب أن تسود بجوار العربية، وكانوا بذلك يستهدفون تقنين الواقع فى جنوب السودان، والذي اعتبر رد فعل بالنسبة للسياسة الجديدة التي كان يتولى عبد الله خليل تنفيذها فى الجنوب.

الاتجاه الثانى:

وهو التوجه السياسى لنظام الحكم فى الجنوب، والذي دعا وطالب بأن تكون الفيدرالية نظاماً للحكم فى الجنوب ويستكمل الاتجاهين البعد الثالث والذي يستهدف استقلال الجنوب فى كل أوجه الحياة، وبالتالي كان ذلك منظوراً جديداً فرض رؤيته على الحياة السياسية فى السودان واستمر لسنوات طويلة.

وعلى أية حال لعل مرجعية التوجهات الجديدة للقيادات الجنوبية الشابة نحو التطرف مرجعه عدة محاور

المحور الأول: « فى إطار الرؤية الاقتصادية هو إهمال الجنوب من قبل السلطة المركزية وعدم فهمه الحقيقى لمطالب الجنوبيين مما دفع إلى المطالبة بالانفصال^(٤١) فى الوقت الذى رفضت فيه اللجنة المشكلة لإعداد الدستور الدائم مطلب الفيدرالية للجنوب مما ساعد الحزب الاتحادى على

تكوين رأى عام من المثقفين الجنوبيين وأن يدخل الانتخابات بفوز ٤٠ مقعداً من مجموع المقاعد المخصصة للجنوبيين وعددها ٤٦ وبالتالي اتجه الجنوبيون إلى مزيد من التطرف وأدى ذلك إلى تشدد حكومة عبد الله خليل في مواجهة الجنوبيين واعتقالهم^(٤٢).

أما المحور الثانى: فهى الموروثات التاريخية فى علاقة الشمال بالجنوب، والتي عمقها المبشرون فى الجنوب ،

والمحور الثالث : هو الرغبة الأكيدة فى إيجاد نظام مستقل للجنوب يعمل على إبعاد الثقافة العربية الإسلامية.

وبالتالى أعطى ذلك شعوراً بالرضى لدى جموع الناخبين الجنوبيين الذين اتجهوا إلى صناديق الانتخابات، وإن شئت فقل الطبقة المثقفة منهم نحو الموافقة على هذه التوجهات الجديدة فى إطار التشدد تجاه شمال السودان والرغبة أن يتضمن المطالب الجديدة للجنوبيين فى إطار يتضمن عدم الاعتداءات على هذه الحقوق مستقبلاً.

واستمراراً فى السياسة الجديدة للحزب الاتحادى نحو حكومة عبدالله خليل طالب بعودة المدارس التجارية والثانوية إلى رومبيك وجوبا فى الجنوب وعودة معهد المعلمين. ورغم اعتقال أزبونى منديرى فقد ظل الحزب يطالب بالفيدرالية نظاماً للجنوب واستطاع الجنوب من خلال أحزابه أن يطرح فكره الجديد على الساحة السياسية الشمالية^(٤٣).

(٤٢) محمد عمر بشير: مرجع سابق، ص ١٢٦ وما بعدها.

(٤٣) محمد حامد بشير: الوحدة الوطنية والسلام فى السودان، ندوة مجلة السياسة الدولية العدد ٩٦ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

واستطاعت القيادات الجنوبية ممثلة في الحزب الاتحادي الجنوبي وحزب الأحرار الجنوبي أن تشكل داخل البرلمان الكتلة الفيدرالية برئاسة القس ستريانو لاهور وظلوا يطالبون بالفيدرالية. ورغم اختلاف أقاليمهم وقبائلهم إلا أن هذه النقطة هي التي حكمت توجهاتهم السياسية والتي كانت تواجه بكل العنف من كل القوى السياسية الشمالية. ورغم تعاطف القوى السياسية الشيوعية السودانية مع قضية الجنوب فقد بدأت تتخلى مرحلياً عن فكرة الفيدرالية إلا أن الجنوبيين رفضوا ذلك واستمرت حكومة عبد الله خليل في السير قدماً نحو التعديلات الدستورية ونحو الطرح الإسلامي للقضايا إلا أن القوى السياسية الجنوبية ممثلة في الكتلة الفيدرالية تمكنت من عدم تمرير مشروع دستور السودان بعد نجاحها في الاتصال بنواب غرب السودان واستطاع السودانيون الجنوبيين أن يسجلوا نجاحاً سياسياً داخل البرلمان لصالح الجنوب^(٤٤) وهذه الجزئية تستوجب أن نلقى عليها الضوء بشكل أكبر، إذ كيف تم وبشكل سريع؟ لم تكن المشكلة قد استفحلت قط، ولم تكن الأقاليم المهمشة في السودان قد بدأت تتمرد، كيف يمكن القول إنه حدث نوع من التحالف بين هذه القوى الصاعدة الجديدة في مواجهة الدستور الإسلامي، ولم تلتفت إليه القوى الشمالية، إذن كان هناك نوع من التعاطف بين القوى السياسية المختلفة في أقاليم السودان في مواجهة شمال السودان وبدأ ذلك مبكراً.

Magid Ali Bob & Samson.S.Wassara.The Emergence of Organized (٤٤) Political Movement In South Em Sudan 1946 The Nationalist Movement in The Sudan.

يضاف إلى ذلك أن الذى تولى قيادة الكتلة الفيدرالية داخل البرلمان هو القس سترياتوهور ، وهذا يعنى أن الأصولية المسيحية كانت تتجه بثاقب بصرها إلى المستقبل فى إيجاد نظام سياسى للجنوب، يجعل الجنوبيين يمارسون شعائرهم الدينية، ويمارسون توجهاتهم السياسية بعيداً عن أى من المؤثرات الغربية الإسلامية^(٤٥).

الأصولية المسيحية والمنظمات السياسية الجنوبية خارج السودان وحكومة عبود ١٩٥٨:

كانت التوجهات الثقافية الجديدة قد تجذرت فى جنوب السودان على مدى سنوات طويلة، وباتت العقيدة المسيحية أمراً واقعاً، وتغيرت المفاهيم لدى الجنوبيين المثقفين، وإن شئت قل الصفوة فى الجنوب باتت أحد المؤثرات الأساسية فى الحركة فى جنوب السودان، وبالتالي مثل استيلاء الجيش على السلطة فى السودان بعداً هاماً فى الحياة السياسية السودانية وخاصة فى قضية جنوب السودان فى ١٧ نوفمبر ١٩٧٨ تقلد الجيش مقاليد السلطة فى السودان وقد أعطى استيلاء الجيش على السلطة للسياسيين الجنوبيين المقيمون فى المنفى رؤية جديدة للمشكلة وأشار الاتحاد الوطنى للمناطق الأفريقية المغلقة بالسودان وهو حزب سياسى يقيم زعماءه خارج السودان أكدوا فى أول رد فعل لاستيلاء الجيش على السلطة « أن مجيئ الجيش إلى الحكم قد دبر فى الخفاء من أجل استبعاد الجنوب من أجهزة الحكم ثم دمجها فى الشمال من بعد^(٤٦)».

(٤٥) أزيونى منديرى: أحد القيادات الجنوبية التى أسست الحزب الاتحادى الجنوبى قد اتسم بالتشدد تجاه شمال السودان وتمسك بتنفيذ برنامج الحزب، واعتبر قيادياً نشطاً فى مواجهة سياسات الحكومة السودانية تجاه الشمال .

(٤٦) محمد عمر بشير: مرجع سابق، ص ١٤٢ .

والواقع أن هذا التصور والتحليل من قبل القيادات السياسية الجنوبية في المنفى جانبه الصواب فالأوضاع الداخلية على الساحة السياسية السودانية في شمال السودان كانت تتجه إلى التردى بجانب المناورات السياسية بين الأحزاب السياسية المختلفة والتي كانت على أشدها والهجوم على حكومة عبد الله خليل من قبل البرلمان بدأ يعلو صوته يوماً بعد يوم.

من أجل ذلك سعى عبد الله خليل - لكى يوئد التحالفات المتوقعة بين حزب الأمة. والحزب الوطني الاتحادي إلى تسليم السلطة للجيش . ولم يكن للجنوب رغم ما كان يعانيه رؤية في هذا الحدث لكن الساسة الجنوبيين حدث لديهم نوع من خلط الأوراق وضياع البوصلة السياسية نتيجة للأوضاع الجديدة في السودان، لكن في النهاية توجه فكرهم إلى أن هذا الانقلاب يتجه لدمج الجنوب في الشمال، بما يعني أن فكر الانفصال كان لديهم مبكراً، وأن الحركة السياسية النشطة في إطار التحالفات مع القوى السياسية الشمالية في المراحل المبكرة لاستقلال السودان كانت تستهدف إخراج الجنوب من تحت المظلة السودانية، وكان الجنوب لا يندرج تحت كونه جزءاً من السودان، لذلك تصوروا أن أي توجهات للجيش تهدف لدمج الجنوب في الشمال بالقوة الجبرية.

على أي حال لم تكن الحكومة العسكرية على استعداد للسير في خطى الحكومات البرلمانية السابقة لحل مشكلة جنوب السودان أو الاستماع إلى فكر الفيدرالية نظاماً للحكم بل حددت سياستها في توجهات واضحة هي إدماج الجنوب في الشمال استناداً إلى القوة العسكرية، بما يعني أن

توجهات الجنوبيين فى إطار الحكومة العسكرية فى السودان بشأن إدماج الجنوب فى الشمال قد أخذ خطوات إيجابية فعلاً، لكن كان لكل منهما مامبرر هذه السياسة فالقوى العسكرية الشمالية رأت أن الجنوب جزء لايتجزأ من دولة السودان، وأن سياسات الأصولية المسيحية ومدارس الإرساليات التبشيرية قد أوجدت ثقافة جديدة فى جنوب السودان، وعقيدة جديدة، وأنها تسعى إلى تعميق الخلافات بينها وبين حكومة السودان، وأنه يستوجب ضمن إطار مقوماتها السياسية أن تتعامل مع الجنوب على أنه جزء من السودان، بينما القوى السياسية الجنوبية كانت تستهدف الوصول إلى الفيدرالية، وبعدها تباينت الرؤية بينهما، فعلى سبيل المثال « يشير على بالدو» حاكم المديرية الاستوائية فى فترة الفريق عبود ١٩٦١ « أننا نحمد الله على أن الوطن سيبقى بفضل جهود حكومة الثورة متحداً إلى الأبد ولايجوز لأحد منكم أن يلقى أذانا مصغية للأحاديث الخبيثة التى يرددها السياسيون فأنتم تعرفون ماذا فعلوا خلال بضع السنوات الماضية ولاشك أنكم لاتريدون العودة إلى سفك الدماء فى الجنوب وأنتم تعرفون أن كل من يسىء إلى الاتحاد والنظام سوف يلقى جزاءه الرادع على الفور.

يؤكد حديث على بالدو التصور العام لحكومة الفريق عبود تجاه جنوب السودان كما أشرنا حيث رسمت السياسة العامة على القوة تجاه جنوب السودان والتكامل بالسياسيين الجنوبيين ووضع سياسة جديدة من خلال نشر اللغة العربية.. ونشر المراكز الإسلامية مستتدة فى ذلك إلى تصور أن تلك الأوضاع كفيلة بتغيير البنية الثقافية فى فكر القيادات الجنوبية والمواطنين العاديين وأن مدارس تحفيظ القرآن التى سعى لنشرها فى

جنوب السودان هي أحد المرتكزات الأساسية لبناء الوحدة بين شطري البلاد فقام بإنشاء عدد من المدارس الإسلامية.

ونتيجة لتلك الأوضاع هجر السياسيون الجنوبيون جنوب السودان، وكانت حكومة عبود في كل من الشمال والجنوب تقمع المعارضة السياسية وتزج بهم في السجون.. وعملت على طرد المبشرين الأجانب في جنوب السودان وتم القبض على بعض المبشرين الكاثوليك. نظرا لمؤامراتهم وتوزيعهم منشورات متضمنة رسالة احتجاج على السياسة المتبعة في جنوب السودان واستمرت سياسة الفريق عبود تجاه الأوضاع في جنوب السودان متشددة ففي عام ١٩٦١ منعت الحكومة أي اجتماع ديني خارج على الكنيسة ورفضت عودة المبشرين الأجانب لجنوب السودان عند عودتهم من أوطانهم الأصلية.

وفي قرار نهائي في ٢٧ فبراير ١٩٦٢ صدر قرار وزارة الداخلية بطرد جميع الأصوليين المسيحيين المبشرين من جنوب السودان حيث بلغ عددهم ٦١٧ مبشرا.

وعملت الداخلية قرار الطرد بأن الأصوليين المسيحيين من المبشرين الأجانب يقيمون ببعض الأعمال التي من شأنها تهديد وحدة السودان واتهموا مباشرة بالعمل على فساد الحياة السياسية في السودان بما فعلوه من تصرفات وتوجهات على حزب الأحرار الجنوبي لمواجهة الحكومة. بما يؤكد تدخل الإرساليات التبشيرية في الحياة السياسية في جنوب السودان بتوجهات تخدم مصالحهم في مواجهة حكومات السودان.

وعلى أى حال.. فإن الأمر كان يسير فى غير صالح الإرساليات التبشيرية حيث بدأت توجهات حكومة السودان تدرك السياسة الرامية إلى إيجاد كيانيين مختلفين فى العقيدة والعادات والتقاليد ومع قناعة الجنوبيين باختلاف الهوية واعتقادهم بأن السياسة الشمالية تسعى إلى إخضاعهم^(٤٧).

موقف الغرب من سياسة الضيق عبود:

على أى حال واجه طرد الأصوليين المسيحيين من المبشرين الأجانب فى السودان حملة من العداة لحكومة السودان، سواء من الفاتيكان أو الغرب بصفة عامة والدوائر الكاثوليكية بصفة خاصة.

وقد أثارَت مجلة أفريقيا عام ١٩٦٤ والتي تصدر فى العاصمة البريطانية لندن. موضوع المبشرين على النحو التالى: «أن الكاثوليك وخاصة آباء فيرونا قد زجوا بأنوفهم فى القضايا السياسية بصورة علنية حيث نشرت مجلة آباء فيرونا- فى أبريل من نفس العام - مقالا تتهم فيه العرب الشماليين من أبناء شمال السودان بمحاولة تدمير الكنيسة لأنها الشاهد القائم على الجهود المبذولة لإعادة النظام الذى يسمح بإحياء أجساد وأرواح أربعة ملايين من الضحايا من السودانيين غير العرب» وبالتالي تؤكد كل الدلائل والشواهد أن الأوضاع فى جنوب السودان سارت بشكل جاء بالنتائج المطلوبة فى إطار تغيير

(٤٧) حسن مكى: السياسة التعليمية والثقافة العربية فى جنوب السودان، المركز الإسلامى الأفريقى، الخرطوم، شعبة البحوث والنشر.

البنية الثقافية والهوية، وبات الواقع الجديد يطالب بأن يحمى من خارج السودان من خلال الغرب ومن الدوائر الكنسية المختلفة سواء في أفريقيا أو أوروبا وخاصة الفاتيكان.

رابطة السودان المسيحية ١٩٦٠؛

كان من نتيجة السياسة العسكرية التي اتبعتها الفريق عبود تجاه السودان بصفة عامة والجنوب بصفة خاصة، أن قام السياسيون الجنوبيون بالهجرة خارج السودان بصفة عامة والجنوب بصفة خاصة من المديرية الاستوائية إلى كل من أوغندا والكنغو ونظموا صفوفهم خارج السودان وقاموا بتكوين وتشكيل رابطة السودان المسيحية وقامت هذه المنظمة بمعارضة نظام حكم الفريق عبود من خارج السودان حتى عام ١٩٦٣. ويلاحظ أن اسم المنظمة كان متأثرًا بالمبشرين الأجانب في السودان بالأصولية المسيحية. وقناعتهم بأن القضية هي قضية دينية في المقام الأول وليست قضية سياسية، وبالتالي بات الأمر وكأنه مواجهة بين الثقافة العربية الإسلامية في جنوب السودان، وبين الثقافة الجديدة التي وفدت على السودان اعتبارًا من ١٨٩٩ وأصبحت تشكل واقعًا جديدًا ومفاهيم جديدة.

الاتحاد الوطني للمناطق المغلقة بالسودان الأفريقي (ساكدنو)؛

تشكل حزب الاتحاد الوطني للمناطق المغلقة بالسودان الأفريقي (ساكدنو) في المنفى بعد هجرة الجنوبيين من جنوب السودان على أثر سياسة الفريق عبود بعد أن أدرك القادة الجنوبيون سياسة تطبيق الثقافة

العربية الإسلامية التي سعى إلى نشرها في جنوب السودان. وتشكل الحزب من قيادات نشطة وفعالة وحريصة على قضيتها (٤٨).

وتشير كل الشواهد والدلائل أن النخبة الجنوبية المثقفة والتي اعتنقت المسيحية كدين في الجنوب وتعلمت في مدارس الإرساليات التبشيرية هم الذين قادوا الحركة السياسية في جنوب السودان في مواجهة شمال السودان.

على أي حال مارس الحزب حركته السياسية من خلال: إرسال مذكرات للأمم المتحدة. وطالب باستقلال جنوب السودان وشرح فكرة المطالبة بالاستقلال لأنه يعجز أن يصل بالجنوب للحكم الفيدرالي. واتجهت بذلك مشكلة جنوب السودان إلى رؤية جديدة كنتيجة للحركة السياسية للقيادات الجنوبية حيث تعدت حدود السودان إلى خارج الوطن وبدأ صوت القيادات الجنوبية يعلو لكي يسمع العالم عن أوضاع جنوب السودان وتخرج بذلك المشكلة من الإطار المحلي إلى الإطار الإقليمي فالإطار الدولي، لكن الأهم من ذلك كله أن الدعوة لاستقلال جنوب السودان كبلد يمثل طرحاً جديداً للقضية ومفهوماً لم يكن واردًا في

(٤٨) جوزيف أودهو وكان رئيساً للحزب وتواجد على الساحة السياسية السودانية من خلال وجوده في برلمان السودان بما يعني أنه شارك في العمل السياسي وانطوت رؤيته السابقة على فكر الفيدرالية نظاما للحكم بالنسبة للجنوب بينما قلد موقع سكرتير عام للحزب وليم دنج وكان يعمل بالجهاز التنفيذي لجنوب السودان ككاتب المأمور لأحد المراكز. ماركو روم وكان أيضاً أحد قيادات برلمان السودان ممثلاً عن الجنوب. بجانب فرديناند أوماينج أيضاً كان عضواً بالبرلمان وسترمانو لوهور. وجيمس ديك اشياف. بينما شغل موقع أمين الصندوق فاتكراسيو أوشينج وكان أيضاً عضواً سابقاً بالبرلمان. وفاليرو أوكات .. وأجرى ماوين. وأكوت اتم دي توبي، واليكس مقالى مانجو. وفليت ميدال لايت. ويانسيا رمترى. وناشانيل أومقيت نائب سابق.

ذهن هؤلاء القادة من قبل، وبالتالي وضعوا اللجنة الأولى في فكر انفصال جنوب السودان.

حزب سانو :

هو نفسه حزب ساكدنو حيث قامت قيادات الحزب بتعديل اسمه إلى سانو وهو لايعنى بالطبع تعديلاً في البرنامج فقد أعلن حزب سانو مطالبته باستقلال جنوب السودان، واتخذ الكنفو مقراً للحزب وقياداته وسلك الحزب وقيادته رؤية سياسية في البداية واعتبرت في الأوساط السياسية رؤية سلمية حيث مارس نشاطه من خلال مذكراته للأمم المتحدة ومخاطبة منظمة الوحدة الأفريقية عن الأوضاع في جنوب السودان وأثرت سياسة حكومة الفريق عبود على الأوضاع في جنوب السودان والجنوبيين من وجهة نظر القيادات الجنوبية .

فقد اعتبرت هذه القيادات أن سياسة الفريق عبود في فرض الرؤية الدينية الإسلامية على الجنوب نوع من الرغبة في تغيير المعتقد الجديد وهو العقيدة المسيحية بجانب تغيير الهوية الجنوبية الزنجية بينما كان يرى الشماليون أن الدور الكنسي في جنوب السودان أمر يهدد السيادة السودانية والسلطة الوطنية وأن التعليم الكنسي لايجد تماطفا معه في شمال السودان.. وكان الشمال يرى أن مدارس الإرساليات التبشيرية والدور التعليمي لها كان يعمل على تحويل الجنوبيين إلى المسيحية ويعتبر هذا العمل نوعا من ممارسة هدم الوطن وله أبعاد سياسية، خاصة بعد استقلال السودان واعتباره خطراً عربياً إسلامياً .

وبالتالى يمكن القول إن المنظور السياسى الذى اتبعته حكومة الفريق عبود فى جنوب السودان مثل رؤية وطنية مستمدة من قبل الشعور الوطنى بالمسئولية من خلال ممارستهم لحكم السودان عامة. ولم تكن الرؤية تستهدف المسيحية كدين ومعتقد لبعض أهالى جنوب السودان، بل كانت تسعى لتطبيق سياستها وتوجهاتها فى حكم البلاد دون أن تكون هناك سلطة أخرى تمارس حق رسم السياسات المختلفة خارج إطار دائرة صناعة القرار فى السودان.

بينما المنظور على الجانب الآخر يمثل منظورًا ضيقًا للقيادات الجنوبية، وحدث فيه نوع من خلط الأوراق بين الرؤية السياسية وسلطة الحكم والواقع الذى فرضته مدارس الإرساليات التبشيرية، ويمكن القول إنه كان توجهًا مقصورًا على أبعاد إقليمية ونزعات انفعالية.. يغلب عليها أحيانا الطموحات الشخصية لممارسة السلطة والعنصرية من خلال الإحساس بتصاعد المد العربى الإسلامى فى مواجهة الشعور بالزنوجية والمعتقد الواقد عليهم.

وانطلاقًا من ذلك كان حزب سانو يطالب فى المنفى أن تقوم الهيئات الدولية العاملة فى الإطار الإنسانى والسياسى بدراسة أوضاع جنوب السودان.. وكان يسعى إلى تدويل المشكلة بهذا المفهوم المطروح ويخرج بها من الإطار المحلى إلى الإطار الإقليمى للإطار العالمى ونجحت الدوائر الحزبية أن تكون هناك رؤية لشعب جنوب السودان فى مواجهة الفريق عبود.

واستمر حزب سانو بالدعوة للمطالبة بوضع حل لمشكلة جنوب السودان^(٤٩). فكتب مذكرة وأرسلها إلى لجنة تحرير أفريقيا واقترح:

١ - تشكيل لجنة محايدة لدراسة أوضاع ومشكلات جنوب السودان وأشار في مذكرته بضرورة إيجاد حل سلمى لهذه المشكلة وطالب الحزب .. بأنه يرغب في إقامة حكم ذاتي للجنوب وانطلاقا من هذا الحكم سوف تقر نوعية العلاقة التي يمكن أن تشكل الرؤية المستقبلية بينها وبين شمال السودان أو أى دولة أفريقية أخرى أو منظمة.

وبالتالى فإن توجهات الأحزاب الجنوبية قد انحصرت منذ بداية الحكم الذاتى للسودان فى بدائل ثلاثة : حكم ذاتى، فيدرالية، انفصال، واستقر فى مفهوم القوى السياسية الجنوبية أن العلاقة بين كل من الشمال والجنوب يجب أن يكون لها شكل مختلف على غرار ماتم فى مشكلة بيبيرا فى نيجيريا وبالتالى بدأت مشكلة جنوب السودان تتجه إلى حلقات متشابكة حيث سمعت الأحزاب الجنوبية إلى إشراك الجهات الأجنبية ظنا منها أن ذلك هو السبيل إلى الضغط على حكومات السودان المختلفة لوضع تصور جديد لجنوب السودان، وبالتالى يمكن القول إن العالم بهذه التوجهات للأحزاب الجنوبية بدأ يفهم مايدور داخل جنوب السودان وأن السودانيين الجنوبيين لهم مطالب، لكنهم نجحوا فى خلط الأوراق بين السياسة والدين، وإن شئت قل إن الغرب منذ بداية هذه التوجهات وضع رؤية جديدة للتعامل مع مشكلة جنوب السودان خاصة الدوائر الكنسية والفاثيكان والأصولية المسيحية فى الغرب.

(٤٩) عبد العزيز حسين الصاوى: السودان . حوارات الهوية والوحدة الوطنية، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٩١.

وفى نفس الاتجاه الذى سعى فيه حزب سانو للعمل فى الإطار الإقليمى والدولى لم يهمل الإطار المحلى الممثل فى الجنوب ذاته حيث كان الحزب يتابع الاضرابات الواقعة فى جنوب السودان كنتيجة لموقف المبشرين المختلفة.. فمذ تمرد توريث عام ١٩٥٥ والأوضاع فى الجنوب ظلت مشتتة فى النفوس والقيادات تترقب ماينتج عن الأحداث، وقد تبادر إلى الذهن أنه يستوجب أن يتحمل المبشرون نصيبهم الطبيعى فى إطار اشتغال المواقف فى الجنوب، لكن الواقع العملى يشير إلى أن البنية الثقافية الاجتماعية كانت قد تغيرت فى الجنوب، وأن الكوادر الجنوبية أصبح لديها اقتناع كبير بأن الجنوب يجب أن يكون له وضع خاص بعيد عن الشمال.

وأن الأصولية المسيحية تجذرت فى الجنوب وتحركت من خلالها الصفوة الجنوبية، معلنة للعالم أن هناك اضطهاداً من قبل العرب المسلمين تجاه المسيحيين الجنوبيين فى جنوب السودان، ويمكن القول إن القوى السياسية الشمالية لم تدرك أبعاد مايستهدفه الجنوبيون من تحرك على المستوى العالى مستغلين قضية اختلاف الأديان، ومطالبة بتعاطف العالم المسيحي معهم، لكن الأوضاع الدولية آن ذاك لم تكن لتساعد على تنفيذ توجهاتهم السياسية تجاه ماكانوا يصبون إليه، وكانت حركات التحرير الوطنى على أشدها والخروج من تحت عباءة الاستعمار تسعى إليه الدول الأفريقية، فالمنافخ الدولية لم يكن ليساعد أى رؤية من رؤى الحركات الانفصالية أو التصور فى السياسة فى إطار الفيدرالية، لكن كانت الأصولية المسيحية فى الفاتيكان وفى أوروبا تستمع إليهم وتقدم لهم يد العون، وتسعى إلى تخطيط مستقبل يساعدهم فى مواجهة شمال السودان،

مؤسسين ذلك على الأوضاع الجديدة التي فرضتها الأصولية المسيحية في جنوب السودان.

حركة أنيانيا ١٩٦٢،

كان لرجال الإدارة الإنجليز والإرساليات التبشيرية أثر مباشر أحدث تمرد ١٩٥٥ يمكن القول إن أثر الأصولية المسيحية والإرساليات التبشيرية امتد حتى ظهور حركة أنيانيا كان يهدف إلى الوصول بمشكلة جنوب السودان إلى منعطف جديد وهام وكان يريد أن يزرع في نفوس الجنوبيين فقدان الأمل في الوصول إلى حل سلمي لهذه المشكلة بينهم وبين الشمال.

وأشارت أنيانيا عندما بدأت نشاطها في الحركة:

« لقد بلغ الصبر مداه.. وفي يقيننا أننا لن نصل إلى شيء إلا باستخدام القوة وسنقوم من الآن وصاعد بتحرير أنفسنا إننا لانطلب الرحمة من أحد ولن نمنح رحمتنا لأحد»

وبعد ذلك اتجهت أنيانيا إلى التعامل العسكري مع شمال السودان وأطلقت الرصاص على الجنود الشماليين ودمرت الكبارى وسعت حركة أنيانيا للسيطرة على مدينة واو في بحر الغزال.

وكانت توجهات حزب سانو تجاه الحركة العسكرية الوليدة هي تبرئة نفسها من التصرفات العسكرية الناجمة عن العنف وأعلنوا أن حزبهم يسعى إلى الحل السلمي وليس في أدبياته أو توجهاته أي نوع من العنف ويرجع أن حركة أنيانيا كانت تمثل الجناح العسكري لحزب سانو في هذه المرحلة سعياً وراء إجبار حكومة السودان للجلوس على طاولة المفاوضات.. وهذا الإعلان لم يكن إلا نوعاً من المناورات السياسية.

وأيًا ما كان الأمر فإن ظهور حركة أنيانيا على سطح الحياة السياسية قد قلب موازين القوى وخرجت المشكلة من مجرد مشكلة سياسية يمكن أن تحل على طاولة المفاوضات إلى مشكلة فيها نوع من فرض الأمر على حكومة السودان بقوة السلاح. فهل يمكن القول إن ذلك جاء كنتيجة طبيعية لسياسة حكومة الفريق عبود؟ أم أنه نتيجة طبيعية لما غرسه المبشرون الأصوليون المسيحيون في نفوس القيادات الجنوبية التي رأت أن الحكومة تريد أن تفرض عليها التوجهات الإسلامية أم جاء بمساعدات غربية من قبل الأصولية المسيحية في الفاتيكان(٥٠).

وبالتالي كانت الحركة العسكرية تزداد وكان الحزب يوضح للعالم فرض المنهج الإسلامي بالقوة الجبرية على الجنوب(٥١) حيث سافر جوزيف أودهو، وستريانو لاهور في زيارة للفاتيكان وضخوا فيها رؤيتهم بالنسبة لمشكلة الجنوب وأظهروا الخط الإسلامي الذي انتهجته حكومة عبود تجاه الجنوب(٥٢) وفي النهاية التقت القوى السياسية الشمالية العمالية والنقابية والقضائية مع القوى السياسية الجنوبية في رفض الحكم العسكري بينما كان الحزب الشيوعي يعمل تحت الأرض موضحًا الفوارق

(٥٠) حركة أنيانيا: بعد أحداث توريث التي تمثلت في تمرد الفرقة الاستوائية عام ١٩٥٥ والتي كانت قد أنشأتها بريطانيا بمفاهيم وأوضاع مختلفة عن الجيش السوداني ٢٥ مجموعة من المقاتلين والتي فرت إلى الغابات ورفضت العودة وقتها والتي على أثرها ظهرت حركة أنيانيا ، والتي تعنى بلفة قبيلة المادى رسم الشعبان، وحملت السلاح في مواجهة الشمال والتي كانت قد دربت على العسكرية نجحت في القيام بتمرد ١٩٥٥ وشكلت النواة الأولى لحركة أنيانيا ومثلت هذه الحركة الجناح العسكري لكل الأحزاب الجنوبية.

(٥١) محمد عمر بشير: مرجع سابق، ص ١٢٥ وما بعدها.

(٥٢) نفس المرجع السابق.

بين الشمال والجنوب وفي نفس الوقت أعلن الصادق المهدي قطب حزب لامة رفضه استخدام القوة في الجنوب ورات حكومة الفريق عبود أن العاملين في الخارج هم عملاء للإستعمار والقوى الأخرى التي تعمل في مواجهة السودان إلا أن هذه الضغوط على الحكومة العسكرية قد أتت بشمارها .

وعندما أطيح بنظام عبود وبدأ الإعداد لمؤتمر المائدة المستديرة - من قبل حكومة سر الختم خليفة ورحب حزب سانو بسقوط الحكم العسكري وطالبوا بضرورة العفو العام عن جميع اللاجئين السودانيين والاعتراف من قبل الحكومة بحزب سانو كحزب سياسى والسماح له بممارسة نشاطه داخل السودان مؤكدين أن الاتحاد الفيدرالى هو الحل الوحيد لمشكلة جنوب السودان وتحركت الجبهة الجنوبية الداخلية من منطلق هذا الفكر ودعت هذه الجبهة للاشتراك فى الحكومة الجديدة وعين فيها كلمنت أمبورو وزيراً للداخلية ومسئولاً عن الأمن والذي دعا فى الوقت نفسه إلى ضرورة قيام السلام فى الجنوب بينما أعلنت الحكومة فى ١٠ ديسمبر العفو العام عن جميع السودانييين خارج السودان والذين هاجروا منذ عام ١٩٥٥ واتجه نحو التفاهم مع دول الجوار وعلى رأسها أوغندا بينما اتجه الجناح المتطرف لحزب سانو بقيادة جوزيف أودهو إلى رفض حضور المؤتمر قبل إعلان إلغاء قانون المبرشرين الذى بمقتضاه تم إخراجهم من الجنوب والتأكيد على قيام الحكومة الفيدرالية فى الجنوب على أن يكون نائب رئيس الدولة فيها من الجنوبيين. وكان يصعب وقتها من قبل الحكومة

الشمالية مناقشة تلك المطالب بينما تضاربت الرؤية فى النهاية عن موقع إقامة المؤتمر واستقر الرأى فى النهاية على عقده فى الخرطوم وفى الوقت الذى انقسمت فيه الأحزاب الجنوبية كان إحدى المنظمات السياسية الحزبية وهو حزب الوحدة السودانى والذى أسسه سانتينو دنج يدعو لوحدة السودان بناء على برنامجة الذى اختطه لنفسه وأسس على الوحدة لذا رفض الحزب ورئيسه من قبل القوى السياسية الجنوبية بينما فقد سانتينو دنج مصداقيته لتعاونه فى مرحلة سابقة مع الحكم العسكرى^(٥٢).

أثر المبشرين على الجنوبيين فى مؤتمر المائدة المستديرة ١٩٦٥:

وعلى أية حال لقد انحصر الصراع على حضور المؤتمر عندما وصل وليم دنج ومجموعته إلى السودان لحضور المؤتمر واستقر الرأى على حضور كل من حزب سانو وجناح وليم دنج وحزب الوحدة السودانى على حضور المؤتمر وسارع الجناح المتطرف بقيادة جوزيف أدهو إلى الإعلان عن رغبته فى حضور المؤتمر ودخلت الأحزاب الجنوبية إلى المؤتمر وهى منقسمة على نفسها «فبينما طالب أجرى يادين رئيس المجموعة المتطرفة لحزب سانو بالانفصال وحق تقرير المصير» طالبت القوى السياسية الأخرى لحزب سانو وجناح وليم دنج بالفيدرالية بينما طالب حزب الوحدة بالوحدة بين شطرى البلاد وتطابقت وجهة نظر الجبهة الجنوبية مع حزب سانو

(٥٢) حزب سانو: يطالب حزب سانو فى إطار المطالبة فى الستينيات بضرورة أن يكون نائب رئيس الجمهورية السودانية من الجنوبيين، تحققت فى القرن الحادى والعشرين بعد اتفاقات نيفاشا.

جناح جوزيف أودهو فى المطالبة بتقرير المصير نظامًا للحكم وعندما استقر رأى بأنه يصعب الوصول إلى رؤية فى تلك الآونة تقرر تشكيل لجنة تتولى مواصلة المناقشة حول مستقبل العلاقة الدستورية^(٥٤) واتجهت الرؤية الشمالية والرؤية الجنوبية المعتدلة نحو الرغبة فى إيجاد نظام للحكم يوحد البلاد ويستبعد فكر الانفصال حيث إن الاتجاه نحو الانفصال يؤدي إلى ضعف السودان عامة بينما الاتحاد يدعم التنمية الاقتصادية ويقوى السودان والانفصال سوف يعطى للعالم السودان عبارة عن مجموعة دويلات لا يمكن أن تصبح دولة مؤثرة فى المحيط العربى الإقليمى، والعالمى^(٥٥).

وأيا كان الأمر فقد انقسمت الحركة الحزبية الجنوبية منذ عام ١٩٦٨ إلى اتجاهين الاتجاه الأول هو العمل داخل الساحة السياسية السودانية من خلال الاشتراك فى الجمعية التأسيسية وانتقال السلطة إلى المدنيين حيث تعاقب على رئاسة الوزارة من ٦٤ إلى ١٩٦٩ سر الختم خليفة ومحمد أحمد محجوب والصادق المهدي^(٥٦) واتجهت الرؤية إلى تعديل السياسة تجاه الجنوب حيث عين كليمنت لبيورو^(٥٧) وزيراً ومسئولاً عن الأمن^(٥٨).

(٥٤) محمد عمر بشير: مرجع سابق، ص ١٦١ وما بعدها.

(٥٥) سعدون حمادى: الوحدة ومبدأ النضال الوطنى العربى مقال بمجلة المستقبل العربى، العدد ١٠ مركز دراسات الوحدة العربى، بيروت، ص ١٠٤.

(٥٦) نفس المصدر السابق، ص ٩.

(٥٧) يونان لبيب رزق وآخر: مرجع سابق، ص ١٦٣.

(٥٨) كليمنت لبيورو: حضر مؤتمر جوبا ١٩٤٧ الذى بحث العلاقة الدستورية بين الشمال والجنوب وكان يقارن.

وعلى أية حال فإن الخط السياسى لوزارة محمد أحمد محجوب تحد فى مواجهة الجنوب خلال هذه المرحلة من بيانه فى الجمعية التأسيسية عندما أعلن بأنه يجب الحفاظ على وحدة البلاد مع ضرورة استكمال إعادة الأمن والاستقرار وتنفيذ مقررات مؤتمر المائدة المستديرة مع العمل على حل مشكلة الجنوب بالطرق السلمية وعن طريق الوسائل الدستورية والسياسية^(٥٩).

توجيهات الأحزاب الجنوبية فى الجمعية التأسيسية؛

وبذلك نرى أن رؤية الأحزاب الجنوبية داخل الجمعية التأسيسية قد اتجهت نحو رؤية توحديّة نحو قضاياها فى المجالات المختلفة التى طرحت عليها وتطرقت منها إلى حالة الطوارئ وإلى الحكم الفيدرالى الذى طالما طالبوا به فى جميع المنتديات والمؤسسات السياسية ورغم أن حكومة محمد أحمد محجوب كانت قد أشركت معها فى ذات الحكومة جبهة الجنوب ممثلة فى رئيسها كليمنت أمبورو إلا أن رؤيتها السياسية تطابقت مع رؤية الأحزاب السياسية الجنوبية الأخرى وكانت رؤية الأحزاب السياسية واضحة فى مواجهة الشمال حيث لم يغب عن ذهن القيادات والأحزاب موقف حزب الأمة متمثلاً فى محمد أحمد محجوب عندما أعلن بأن الأفريقيين لا يعرفون إلا لغة القوة فكانت الأحزاب السياسية تسعى إلى تأصيل خطها السياسى ورؤيتها الفكرية فى الجمعية التأسيسية من خلال التأكيد على الفيدرالية نظاماً للحكم ورغم أنها أعلنت بأنها ترفض القوة

(٥٩) محاضر الجمعية التأسيسية: الدورة الأولى، المجلد الثانى ، محضر مداوات الاثين ١٠ يوليو ، ص ٢٦ ومابعدها .

العسكرية والتمرد إلا أنها كانت تبارك ذلك فى السر وكانت تتساءل عن ماهية القوة العسكرية هل هى القوة فى الداخل أم هى القوة العسكرية من خارج الجنوب فى المنفى وكانت بذلك تسعى بالضغط فى كل الاتجاهات نحو تاصيل الفيدرالية نظاماً للحكم مع الجنوب وأكدت الأحزاب السياسية وعلى رأسها حزب سانو بأن الديمقراطية التى يعلنها الشمال نظاماً للحكم لايفخر بها الجنوب لأن حكومة الشمال تتحدث عن الديمقراطية فى جزء من البلاد وليس فى كل البلاد^(٦٠) بينما رفضت الأحزاب السياسية الجنوبية رؤية توحيد السياسة التعليمية للحكومة وطالبت بضرورة تكوين لجنة لتقييم ودراسة العملية التعليمية وخاصة التعليم الفنى^(٦١) بينما اتجهت أيضاً تلك الرؤية التوحيدية للأحزاب وعلى رأسها الجبهة الجنوبية عندما أعلن بيتر لام عن رفض الحزب إغلاق مستشفى الإرسالية وفى ذات الوقت يتم التصديق على مستشفى حكومى آخر بينما مستشفى الإرسالية لا يكلف الدولة أى ميزانية والأهالى تتجه بعد الفلق إلى أثيوبيا للعلاج^(٦٢).

وفى إطار هذه الرؤية لطرح إغلاق الإرسالية يعطينا رؤية فى تباين المواقف والسياسات بين الشمال والجنوب، بينما القوى السياسية والحكومة فى الشمال تعلق على غلق الإرسالية بأنها لها رؤيتها الخاصة

(٦٠) محاضر الجمعية التأسيسية : الدورة الأولى، جلسة رقم ٥ محضر مداولات ٦٨/٦/١٩، ص ٤٨.

لمزيد من التفاصيل عن مواقف القيادات الجنوبية تجاه القضايا المختلفة يراجع : عبد القادر إسماعيل : مشكلة جنوب السودان، دراسة لدور الأحزاب السياسية، الفصل الخاص بالقيادات الجنوبية فى الجمعية التشريعية، مكتبة الفتح، القاهرة، ١٩٩٢.

(٦١) نفس المصدر السابق، ص ٤.

(٦٢) نفس المصدر السابق، ص ١٩.

وأن الهدف من وراء غلق الإرسالية أن هذه الإرسالية تسعى لنشر العقيدة المسيحية وتعميق الفجوة والخلاف بين الشمال والجنوب، وأن هذه السياسات للأصولية المسيحية أضرت بالبلاد، فإن القيادات الجنوبية كانت تدرك بثاقب فكرها وبصرها السياسات الشمالية تجاه الأصولية المسيحية والإرساليات التبشيرية، لكن في نفس التوجه كان يجب على الحكومة السودانية وهي تناهض فكر الأصولية المسيحية في جنوب السودان أن تمتلك من الأدوات والقدرات المالية في إطار عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مايعوض أهالي جنوب السودان عن تلك السياسات التي تستهدف في النهاية تغيير البنية الثقافية والاجتماعية للجنوب والتي نجحت في تنفيذها في النهاية، كنتيجة لنقص عمليات التنمية المطروحة في جنوب السودان، وفي ظل الجمعية التأسيسية وتواجد الأحزاب الجنوبية طرحت قضية الدين في الجنوب من خلال الأطفال مجهولي الأبوين حيث تناول رئيس اللجنة البرلمانية لحزب سانو ومجموعة من القيادات بونا ملوال، أبيل إبر بأنه لايجب أن يفرض الإسلام على غير المسلمين وطالبوا بأن يترك الطفل مجهول الأبوين ليقرر دينه بنفسه^(٦٣) وتلك الرؤية تعطينا رؤية عن تجذر تعليم الأصولية المسيحية التي غرسها المبشرين في نفوس هؤلاء القيادات الذين كانوا يسعون إلى فرض الأمر الواقع وشل حركة الحكومة وعدم تنفيذ سياستها.

(٦٣) نفس المصدر السابق، ص ١٣، ١٤.

لمزيد من التفاصيل عن اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ يراجع: عبد القادر إسماعيل: اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢، مطبعة الطوبجي، القاهرة ٢٠٠٠، وأيضاً: عبد القادر إسماعيل: مفاوضات التسوية السلمية في جنوب السودان ١٩٤٧/٢٠٠٣ دراسة وثائقية الملحق الخاص بالكتاب، الجيزة ٢٠٠٤.

وكانت رؤية الأحزاب تتجه نحو تأصيل المسيحية ديناً للجنوب وعدم فرض العروبة والإسلام مؤكداً أن الديانة الإسلامية مكانها الطبيعي في شمال السودان متناسين تماماً موقف الاستعمار البريطاني عندما أعلن الجنوب مناطق مغلقة وعاث فيها فساداً وكانت النتيجة الطبيعية هي ماوصل إليه الجنوب من خلط الأوراق بين السياسة والدين وتطرف البرامج السياسية للأحزاب الجنوبية كنتيجة طبيعية للموروثات الكنسية من خلال الأصولية المسيحية ومدارس الإرساليات التبشيرية والتي أسسوا أحزابهم السياسية على أساس الكراهية للشمال والشماليين وأن هويتهم تختلف عن الهوية الشمالية فالجنوب أفارقة لهم كل سمات المجتمع الأفريقي بينما الشمال عربي مسلم.

الفصل الرابع
الأصوليون المسيحيون
يتفاوضون في جنوب السودان
١٩٨٩ / ١٩٧٢

يستهدف هذا الفصل الأهداف التي توصلت إليها القيادات الجنوبية والتي طالبوا بها منذ استقلال السودان ونعنى بذلك الوصول إلى حكم ذاتي إقليمي والاعتراف بالمسيحية كعقيدة دينية في الجنوب شأنها شأن الإسلام مع وضع نظام تعليمي ينطبق وطبيعة الجنوب في العديد من الأمور والتي يمكن القول إنهم تمكنوا من الوصول إليها من خلال اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ والذي جعل السودان يعيش في سنوات من السلام النسبي بين الجنوب والشمال ساعدت على إيجاد تنمية اقتصادية، وتنمية سياسية، وتنمية اجتماعية، وممارسة سياسية فعالة سواء في إطار المنظمة السياسية الوحيدة آن ذاك وهي الاتحاد الاشتراكي السودان بجانب مجلس شعب إقليمي وحكومة جنوبية كانت تمارس سلطاتها في الجنوب من خلال ماتضمنه اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ وبالتالي فإن أول أهداف الإرساليات التبشيرية في الجنوب في إطار تنصير هذا الجزء من السودان قد أتى بنتائج إيجابية في أولى الخطوات التي مارست فيها ضغوطاً من الغرب بطرق مختلفة للتوقيع على اتفاق يعطى خصوصية للجنوب ولم يتمكنوا من الحصول على هذه المكاسب إلا بعد أن حملوا السلاح، وقدم الغرب لهم المساعدات الأدبية، والمادية، وتبنى قضيتهم مجلس الكنائس العالمي، ومجلس كنائس عموم أفريقيا، بجانب الفاتيكان وحولوا أنظار العالم إلى جنوب السودان تحت دعاوى عديدة والتي صورت بأن القضية كلها قضية إسلامية ومسيحية وهي في الأصل قضية تأخر التنمية والتي انعكست بدورها على كل القضايا، ورغم ذلك فإن قوى المعارضة التي وقفت في مواجهة نميري رفضت الاتفاق، ورأت فيه أنه محاولة للوصول بالجنوب

إلى مرحلة التغيير الكامل وأن تسود المسيحية كديانة فى الجنوب وأن مجلس الكنائس العالمى الذى كان يقوم بتمويل حركة أنيانيا شريك مشاركة فاعلة فى هذا الاتجاه لمحاولة فقد الهوية والبنية الثقافية للإنسان الجنوبى.

على أى حال يمكن القول إن السلام ساد السودان إبان هذه المرحلة إلى أن دب الصراع القبلى والإقليمى فى الجنوب بجانب المناورات السياسية للرئيس نميرى سعيا وراء الحد من الحركة النشطة للقيادات الجنوبية حتى تم نقض اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ وعودة القيادات للغابة مرة أخرى وخرجت للوجود نتيجة لذلك الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان ١٩٨٣ والتي جاءت بفكر جديد يختلف عن فكر الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، حيث طالبت بسودان جديد ولم تقتصر مطالبها على الجنوب حيث رأت أنه يستوجب أن يكون هناك سودان علمانى وطالبت بإلغاء الشريعة الإسلامية التى أعلنها نميرى فى السودان ورأت أن تطبيق الشريعة الإسلامية فى السودان يجعل غيرالمسلمين من مواطنى السودان مواطنيين من الدرجة الثانية، ولكن مايمنى هنا أن الأوضاع الجديدة تعطينا صورة لما وصلت إليه مشكلة جنوب السودان من رؤى جديدة فى إطار إيجاد عقيدة جديدة بدأ غرسها فى نهاية القرن التاسع عشر استهدفت أن ذاك تغير البنية الثقافية والهوية السودانية فى الجزء الجنوبى لتأتى بنتائج حقيقية فى نهاية القرن العشرين على أثر مواجهة الثقافة العربية فى الجنوب وتغييرها وانعكاس ذلك كله على الأوضاع الجديدة فى السودان وهذه الرؤية الجديدة فى إطار السودان

الجنوبى تعطينا صورة واضحة عما فعلته إنجلترا فى المستعمرات الأفريقية من محاولات تغيير الهوية العربية الإسلامية والتمسك بالثقافة الأفريقية وزرع ثقافة جديدة بفكر جديد يختلف فى إطار أبناء الوطن الواحد، حتى إن التسلسل التدريجى بعد ذلك يعطينا صورة واضحة عن مسلسل الحلقة الاستعمارية التى بدأت فى القرن الثامن عشر بفكر استعمارى مبنى بمنهج ورؤية مختلفة عن الواقع المعاش فى الجنوب.

وعندما اقترب هذا الفكر والمنهج المخطط لتغيير البنية الثقافية من نهايته فى منتصف القرن العشرين كانت لها توجهات جديدة وفكر جديد ومنهج، بحيث أدركت القوى الاستعمارية أن اتباع هذا المنهج مع استمرار التخطيط من قبل مواطنى المستعمرات فى مواجهة الثقافة العربية وبعد تدريب كوادرهم التدريب الكافى فى الإطار السياسى، والاجتماعى، والثقافى، وبرؤى وهوية وثقافة جديدة كفيلة بمواجهة أبناء الوطن الواحد ضد بعضهم البعض انطلاقاً من اختلاف العقيدة، والثقافة، والهوية يضاف إلى ذلك أن حلقات التاريخ الاستعمارى المخطط لمنهجية واضحة أشرنا إليها، من خلال سلسلة متواصلة للقوى الاستعمارية لتغيير البنية الثقافية للمجتمعات الأفريقية التى سببها بالطبيعة تغير الهوية، جاءت بنتائج إيجابية رأت القوى الاستعمارية أنه نموذج يمكن أن يحتذى به فى باقى المستعمرات والمواقع الأخرى فى أفريقيا، وعندما أدركت بريطانيا أن الأمور فى الجنوب أصبحت ناضجة فى مواجهة الثقافة العربية الإسلامية، وأن العقيدة المسيحية

قد اعتنقها الصفوة فى الجنوب، كان هناك تخطيط جديد وفكر جديد، يستوجب أن يساير المرحلة.

وبالتالى قامت بريطانيا بعد أن بدأت شمسها تغرب بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد أن أدركت أن أمريكا تسعى لميراث هذه الإمبراطورية بتسلم ما انتهت إليه الأصولية المسيحية البريطانية فى جنوب السودان إلى الأصولية المسيحية الأمريكية، حتى تستكمل حلقات التاريخ الذى بدأته بريطانيا فى إطار السماح للمبشرين البريطانيين فى زرع رؤية جديدة وثقافة وفكر جديد فى جنوب السودان حتى تمكنت من تغيير هوية الجنوبيين ولغاتهم وثقافتهم فكان على الأصولية المسيحية الأمريكية أن تتبنى ذلك وأن تكون هناك سياسات جديدة تواكب العصر، بحيث يمكن تقنين ماتوصلت إليه الأصولية المسيحية فى الجنوب فى صورة موثيق وعهود واتفاقات بين الشمال والجنوب حتى يمكن القول إن البرامج السياسية المختلفة التى نادت بها الأحزاب السياسية الجنوبية إبان مرحلة الخمسينيات وحتى نهاية الستينيات قد وضعت فى موثيق وعهود بإشراف مجلس الكنائس العالمى، بجانب مجلس كنائس عموم أفريقيا وإشراف أكبر دولة مسيحية فى شرق أفريقيا وهى أديس أبابا. ورعاية غربية وأمريكية وحماية الأصولية المسيحية التى تمثلت فى الفاتيكان حتى تم نقض الاتفاق والعودة مرة أخرى من حيث انتهت المشكلة ونعنى بهذه أن اللبنة الأولى للأصولية المسيحية الجنوبية رغم الفشل الذى منيت به فى نهاية الثمانينيات، إلا أنها كانت قد وضعت أقدامها بخطى ثابتة فى إطار المطالبة بتطبيق الأوضاع التى تضيف إليها أبعاداً محلية، وإقليمية، ودولية، وتجعل حكومة السودان مقيدة فى مواجهة المجتمع الدولى.

حتى إن هذه اللبنة الأولى التي وضعتها الأصولية المسيحية في إطار اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ اعتبرت بعد ذلك منهجاً لهذه الأصولية تسير فيه بخطى ثابتة تجاه كل الحكومات السودانية بعد أن رحل نميري وأصبح السودان يموج بالعديد من الصراعات بين القوى السياسية المختلفة، والتي اعتبرت الحركة الشعبية لتحرير السودان آن ذاك بجانب القوى الوطنية للأحزاب السياسية، الأمة، والاتحادى، والجبهة القومية الإسلامية، والحركة الشيوعية السودانية، والناصرين، والقوى النقايبية، لكي تبدأ سلسلة من اللقاءات بين القوى المختلفة في محاولة لتوفيق الأوضاع الجديدة والتي قوبلت بالرفض من قبل الحركة الشعبية والتي كانت في جميع المحادثات تشترط أن تكون هناك رؤية جديدة تصر فيها على إلغاء قوانين الشريعة الإسلامية.

ولذلك يمكن القول إن الأصولية المسيحية قد أدركت ماتملكها من قوة وباتت تضغط على الحكومة السودانية، بحيث يمكن القول إن هذا الضغط انتهى في النهاية بعقد بروتوكول كوكادم ١٩٨٦ والذي تضمن ضمن بنوده إلغاء أو تجميد القوانين الإسلامية الصادرة في السودان عام ١٩٨٢ لتستمر الأحداث حتى قيام ثورة الإنقاذ والتي تمر بالعديد من الأمور التي سيوضحها هذا الفصل بين التوجهات الإسلامية العسكرية في مواجهة الحركة الشعبية لتحرير السودان ومدى الضغط الإسلامى والذي بلغ إلى حد التعصب من قبل حسن الترابى في مواجهة الحركة الشعبية والإصرار على إنهاء المشكلة عسكرياً وكسر شوكة الحركة الشعبية وفشل الحل العسكرى وتدخل الأصولية المسيحية الأمريكية ممثلة في بعض الدول

الأفريقية للوصول إلى الجلوس على طاولة المفاوضات والتي أسفرت عن محادثات الإيجاد ١، الإيجاد ٢، أبوجا، وصولاً إلى ماساكوش ونيفاشا وكلها كانت تدور حول السودان جديد علمانى وحول الصراع بين الإسلام والمسيحية بصور وأطر مختلفة والتي أسسته بريطانيا من خلال مدارس الإرساليات التبشيرية واستكملت حلقاتها الأصولية المسيحية الأمريكية فى نيفاشا بمنهجية رؤية جديدة تواكب متطلبات العصر والمرحلة التاريخية^(١).

على أى حال شهدت نهاية الستينيات فى تاريخ السودان مرحلة من مراحل التردى السياسى وصفها جون قرنق بأن الذين طالبوا بالعدالة والمساواة قد اعتبروا بواسطة الشماليين بأنهم أصحاب حركات عنصرية انقسامية تزيد من الكراهية بين العرب وغير العرب، والتمييز بين العرب وغير العرب، وبالتالي تأسست هذه الرؤية على نظرة خاطئة من حيث التركيب العنصرى للأجناس فى السودان، ويرى جون قرنق أن هذه الرؤية ليست رؤية وليدة عن الصحافة الغربية التى روجت لها بقدر أنها اعتقاد راسخ وإيمان عميق لدى بعض السودانيين الذين توصلوا إلى جذور لأجناسهم فقط، ليميزوا نفوسهم عن الآخرين ويرون فى نوفسهم الجنس الأعلى ونحن الجنس الأدنى، ويرى فى هذا الإطار أن الذين يحملون هذه الأفكار محملون بمؤثرات فكرية وثقافية تأسست على استيلاء العنصر العربى والثقافة العربية الإسلامية على باقى الثقافات فى السودان وتؤثر هذه الموروثات على تفكيرهم وتنعكس على تصرفاتهم السياسية فى التعامل مع جنوب السودان، بحيث يرون أنه يجب أن يمتلكوا السيادة الاقتصادية،

John Garng Speks: p.1.

(١)

والسيادة السياسية، والسيادة الثقافية وأن تسود هويتهم ومعتقداتهم، يقابل ذلك العبودية الاقتصادية، والسياسية، والثقافية وتحقير المعتقدات فى المناطق المهمشة^(٢).

ويرى قرنق فى هذا الشأن أن تلك الأوضاع هى نوع من الأمراض المتوطنة للسياسة السودانية التى كانت موجودة فى السودان، ويؤكد بأن المشكلة الأساسية للسودان قبل الاستقلال وبعد الاستقلال، كيف الحصول على وحدة سياسية فى بلد مختلف الثقافات، بما يعنى أن قرنق يشير مؤكداً أن التوجهات فى إطار الثقافة العربية الإسلامية نظرت إلى باقى الثقافات فى السودان، خاصة فى المناطق المهمشة بشئ من التعالى، وانعكست هذه النظرة على كل الأطر السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية.

على أى حال كان نتيجة لهذا التردى فى الأوضاع السياسية فى السودان أن قامت ثورة نميرى ١٩٦٩، والتى بدأت منذ لحظتها الأولى بالاعتراف بالفوارق الثقافية بين الشمال والجنوب، وأشارت الثورة فى أسباب قيامها إلى انتشار الفساد والرشوة والمحسوبية والتعصب والعبث بالدستور، بجانب تدهور الأوضاع الاقتصادية، وأصدرت الثورة قراراً بإلغاء الدستور، وحل مجلس السيادة، والجمعية التأسيسية، ومجلس الوزراء، وحل الأحزاب السياسية، وبالتالي تخندقت القوى السياسية التقليدية فى

(٢) محمد عمر بشير: مشكلة جنوب السودان.

لمزيد من التفاصيل عن أعداد المهاجرين الجنوبيين يراجع:

Mohamed omer Bashir: The Southern sudan From Conflct to neuce, London,p John Garn speaks:op. cit. p.1.

مواجهة الثورة خاصة حزب الأمة، والصادق المهدي الذي التقى بجعفر نميري وأوضح وقتها غلبة العنصر الشيوعي على الثورة، وكان على القادة الجدد لثورة السودان أن يرنوا ببصرهم ناحية الجنوب للمشكلة التي تؤرق أمن السودان واستقراره وأن يبحثوا لها عن حل يرضى كل الأطراف.

ثورة نميري بين الاعتراف بالواقع في الجنوب واللاجئين المسيحيين،

عندما قامت الثورة كانت الحرب دائرة بين حركة أنيانيا والقوات العسكرية السودانية في الجنوب، وأصبحت بذلك تشكل عبأ نفسياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، على مواطني الجنوب، وإن شئت فقل على السودان مباشرة حتى أنه يمكن القول إن أوضاع الجنوبيين كانت قد وصلت إلى حالة من التردى حيث أصبحت دول الجوار تستقبل أعداداً ضخمة من اللاجئين الجنوبيين، واستمروا لسنوات طويلة في بلاد المهجر مما أعطى بعداً جديداً في إطار تغيير البنية الثقافية للجنوب، بحيث يمكن القول إنهم قد اكتسبوا وأبنأؤهم لغات جديدة وهي لغة بلد المهجر وعادات وتقاليد جديدة أي أن الازدواجية في الجنوب بدأت، يضاف إليها ازدواجية أخرى وثقافة وأصبحت الهجرة إلى دول الجوار السوداني في تصاعد مستمر وتمثلت هذه البلاد التي هاجر إليها الجنوبيون في كل من أفريقيا الوسطى، إثيوبيا، أوغندا، الكونغو^(٣).

نتيجة لذلك بدأ الثوار الجدد يفكرون بواقعية شديدة تجاه هذه المشكلة التي دفعتهم منذ البداية إلى الاعتراف بالواقع المعاش في جنوب السودان،

(٣) أعداد المهاجرين في بلاد المهجر كانت على النحو التالي: أفريقيا الوسطى ١٢٩٠٠،

إثيوبيا ٢٠٠٠، أوغندا ٧٤٠٠٠، الكونغو وزائير ٦٠٠٠.

وأظهرت الثورة في بداية تعاملها مع مشكلة جنوب السودان بعدا جديدا تمثل هذا البعد في الاعتراف بتغيير البنية الثقافية والاجتماعية للجنوب التي نجح الاستعمار البريطاني في زراعتها على مدى خمسين عامًا، وبالتالي أذاع جعفر نميرى بيانًا خاصًا بالجنوب في ٩ يونيو ١٩٦٩، أشار فيه إلى التوجهات السياسية الجديدة تجاه الجنوب وأكدت هذه التوجهات أن الثورة تدرك الأبعاد الحقيقية لمشكلة الجنوب والجذور التاريخية الخاصة بها، وأشار البيان أن هناك رؤية حقيقية لإيجاد حل وتسوية نهائية لتلك المشكلة، وأكد أن الرؤية والأوضاع غير المتكافئة بين الشمال والجنوب، شيء أوجده الاستعمار البريطاني وأكد البيان على الفوارق التاريخية والثقافية بين الشمال والجنوب، وأكد على أحقية الجنوب في تطوير ثقافته وتقاليدته في السودان اشتراكى موحد^(٤).

يعنى ذلك بوضوح أن الثورة وفي سابقة جديدة اعترفت بالفوارق الثقافية، أى بتغيير البنية الثقافية للمجتمع السودانى الجنوبى وهذا الطرح كان بكل المقاييس يعتبر طرحًا جديدًا فى إطار المفاهيم السائدة لدى جموع السياسيين السودانيين، الذين كانوا يرفضون الاعتراف بالواقع الثقافى الجديد فى جنوب السودان، ولهذا يمكن القول إن ثورة نميرى بهذا الاعتراف قد زرعت مفاهيم جديدة تجاه هذه المشكلة، وبدأت تضع يدها على الأبعاد الحقيقية لها، وأدركت أن أهم بعد فى هذا، بجانب تأخير عمليات التنمية الاقتصادية هو البعد الثقافى، والتي نجحت القوى

(٤) عبد القادر إسماعيل: مشكلة جنوب السودان، دور الأحزاب السياسية ٧٩/٤٧، مكتبة النورس القاهرة، ١٩٩٢، ص ٢٨٠.

الاستعمارية في تغييره، وانعكس بالتالي على تغير مفاهيم وأفكار الجنوبيين » وفي هذا الإطار يشير جون قرنق بأن السودان ليس بلد عرب وأفارقة، ولكنه بلد أفارقة متعربين أو عرب متأفرقين، وأفارقة خالصين، ويرى أن التوجه العنصرى بالنسبة للسودان غريب عن هذا البلد ويرى أن السيادة الثقافية العربية، ويؤكد بأن هذه الثقافة لم تعارض من غير العرب، ويؤكد بأن الأسباب الرئيسية في انتشار الثقافة العربية الإسلامية في السودان يعد أكبر إنجازات اثنتين من أنقى الممالك السودانية الأفريقية هي دولة الفونج، والفور»^(٥).

يعنى جون جارنج في هذا الإطار أن انتشار الثقافة العربية الإسلامية جاءت على يد الأفارقة إبان مرحلتى دولتى الفونج، والفور، وأن هذه الثقافة لم تشكل أى نوع من الإشكاليات فى إطار السودان، بل يمكن القول إن هذه الثقافة انصهرت وتلاقت مع الثقافة الأفريقية، وانتشرت بين ربوع السودان، لكن على الجانب الآخر فإنه يمكن القول إن الثقافات الوافدة على السودان خاصة إبان الحقبة الاستعمارية مثلت إشكالية فى إطار السودان الواحد ودفعت الثقافات إلى التصادم، الثقافة العربية الإسلامية فى مواجهة الثقافات الأخرى، ولذلك يمكن القول إن الإشكاليات ظهرت وبشكل واضح، عندما خطط لإيقاف المد العربى الإسلامى فى السودان، خشية أن يتسرب هذا المد إلى وسط أفريقيا، وبالتالي فإن الثورة استهدفت اتجاهين فى الإطار الثقافى:

الاتجاه الأول:

هو الثقافة الوافدة الجديدة التي ساهمت فيها مدارس الإرساليات التبشيرية والتي أدت إلى تغيير البنية الثقافية والتي استهدفت دخول دين جديد في الجنوب، وثقافة جديدة من خلال تعليم اللغة الإنجليزية وتغيير العادات والأنماط السلوكية للإنسان الجنوبي من خلال ثقافة وفكر هذا الوافد الجديد متمثلة آن ذاك في مدارس الإرساليات التبشيرية، بحيث يمكن القول إن العقيدة المسيحية قد شغلت حيزاً في إطار الجزء الجنوبي من السودان بوضوح لا يستهان به، خاصة وأن النخبة والصفوة الجنوبية التي اعتنقت المسيحية كعقيدة وديانة هم أنفسهم القادة الجنوبيون الذين قادوا الحركة السياسية والحزبية في مواجهة الشماليين، وبالتالي كانوا يحملون ثقافات الجنوب الموروثة عن الآباء والأجداد وإن شئت فقل إنهم يتمسكون بها ويعتبرون أن هويتهم تختلف عن هوية الشماليين فكراً وثقافة، وزد على ذلك هذه الثقافة الجديدة المكتسبة نتيجة لسياسات القوى الاستعمارية والإرساليات التبشيرية، قد أضافت إليهم أبعاداً جديدة وثقافة وفهماً جديداً عن العقيدة الجديدة، وبالتالي أدركوا أنهم يختلفون كلياً وجزئياً عن الشماليين سواء قديماً في إطار ثقافة الأجداد والتمسك بالأفريقية أو في إطار المكتسبات الثقافية الجديدة التي جاء بها المستعمر للسودان.

يضاف إلى ذلك رؤية قرنق في إطار الرؤية الثقافية واختلاف السلطة، ويرى أن اللغة العربية والثقافة الإسلامية كان يوافق عليها من العرب وغير

العرب، ولكن سيادة العنصر العريى وتهميش القوى الأخرى ساعد على تغيير البنية الثقافية بمعرفة المستعمر الإنجليزي رغم أن اللغة العربية فى الجنوب كانت هى لغة التخاطب والتفاهم قبل وصول الوافد الجديد بلغة جديدة وثقافة جديدة ودين جديد بما يعنى أن السودان الجنوبى كان قبل عام ١٨٩٨ وقبل وصول المبشرين، يسير نحو التعريب بخطى قوية، وكان هذا التعريب لايقابل بمقاومة من قبل الجنوبيين، ويؤكد فيه أيضاً فى إطار الرؤية الدينية، بأن حرية الأديان لم تكن محل اعتراض، ولكنه يرى أن الاعتراض الحقيقى بالنسبة لموضوع الأديان جاء كرد فعل طبيعى فى إطار تسييس الأديان ومحاولات خلط الأوراق بين السياسة والدين واعتبار السودان دولة دينية.

الاتجاه الثانى:

فقد كانت ثقافة الجنوبيين مستمدة من أديان الأسلاف والعقائد المختلفة بجانب العادات والتقاليد الجنوبية التى رأت الثورة أن تلك الثقافات تختلف اختلافاً كلياً بين الشمال والجنوب، يضاف إلى ذلك تلك الفوارق الاقتصادية التى انعكست على أوضاع عمليات التنمية الاقتصادية، بحيث يمكن القول إن شمال ووسط السودان قد استأثر بعمليات التنمية فى الإطار الاقتصادى، والسياسى، والاجتماعى، وأهمل الجنوب إهمالاً كاملاً، وبالتالي كان لزاماً أن تشير حكومة الثورة إلى هذه الفوارق المختلفة، وفى نفس الوقت أكدت على أنها عازمة على إيجاد حل لمشكلة الجنوب، ولكن البيان أوضح اتجاهات هذه التسوية، وأشار إلى الفوارق الثقافية والتخلف الاقتصادى، وبالتالي يمكن القول إن البيان أوضح منهجية التسوية السلمية

بين الشمال والجنوب منذ البداية، وأدرك الأبعاد الدينية للمشكلة وموقف كنائس عموم أفريقيا والكنيسة السودانية وأخذ في اعتباره مواقف الفاتيكان التي كانت تطل برأسها بقوة والتي ساعدت القوى والتيارات السياسية والحزبية الجنوبية في مواجهة شمال السودان وبالتالي يمكن القول إن القوى والتيارات السياسية الجنوبية المختلفة استطاعت بمساعدة دول الجوار السودانى أو مجلس الكنائس العالمى أو مجلس كنائس عموم أفريقيا، بجانب الأصولية المسيحية السودانية المتمركزة في جنوب السودان، والتي تمد إليها يد العون الأصولية المسيحية الإثيوبية استطاعت كل هذه القوى أن تجعل الثوار الجدد يستوعبون الواقع الجديد في جنوب السودان والذي رفضته القوى السياسية التقليدية من قبل ورفضت الاعتراف به شكلاً ومضموناً، وكان على كل هذه القوى التي أشرنا إليها أن تتعاون مع الثوار الجدد لتقنين الأوضاع في جنوب السودان.

على أى حال كانت توجهات الثورة النميرية في إطار إيجاد رؤية جديدة لمشكلة الجنوب كانت رؤية توصف بأنها رؤية جديدة شملت الفوارق الموجودة سواء في الإطار الثقافى، أو السياسى، أو الاقتصادى، أو الاجتماعى، ويعتبر ذلك أولى اللبانات التي وضعت في إيجاد حل لمشكلة الجنوب، وبالتالي عقد مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء اجتماعاً مشتركاً تقرر فيه « إيجاد صيغة جديدة للحكم في جنوب السودان يمكن أن يكون حكماً ذاتياً إقليمياً شريطة أن يكون في إطار سودان موحد، أى لايعنى حكماً فيدرالياً، وكونفدرالياً، لكن في النهاية صورة من صور الحكم الذاتى التي تقترب من الفيدرالية كنظام للحكم، وهي رؤية كانت تسعى إليها

قيادات الجنوب للوصول لحكم ذاتى إقليمى تكون لهم الشخصية الاعتبارية فيه وأن يحكموا فى الجنوب بين الجنوبيين ذاتهم وأن تكون مهمة الممارسة السياسية الفاعلة فى الجنوب فى بناء الكنائس، والمدارس، والسيطرة على الموارد الاقتصادية، بحيث يمكن القول إن كل تلك الرؤى كانت مقومات تستهدف أن يحقق منها الأصولية المسيحية فى جنوب السودان رؤية جديدة فى الجنوب^(٦).

ولقد ترك هذا البيان وتلك الرؤية الجديدة لقيادات الثورة أثراً طيباً فى نفوس القيادات الجنوبية، حيث أشار «إبيل إيلير» أن هذا البيان قد ترك أثراً فى النفوس يفوق فرحة الناس يوم سقوط الديكتاتورية العسكرية، ورات بعض القيادات الجنوبية التى تنظر للمشكلة برؤية معتدلة بعيدة عن التطرف والدعوة للانفصال، بأن هذا البيان وضع وقتها مشكلة جنوب السودان على الضيق الصحيح للوصول إلى حل مرضى، وبالتالي كانوا يرون أن هذا البيان أعطى أبعاداً جديدة للقضية.

يضاف إلى ذلك بأن أحد كوادر الحزب الشيوعى، الذى بنى أيديولوجيته على حق تقرير المصير للجنوب قد عين وزيراً للجنوب وهو جوزيف قرنق، واعتبروا أن توجهات الثورة آن ذاك يسارية اشتراكية ويمكن لجوزيف قرنق أن يتبنى وجهة نظر الجنوب مع مجلس قيادة الثورة^(٧).

لكن العديد من الكوادر الجنوبية الثورية التى آمنت بالمسيحية كعقيدة ورؤية رفضت تعيين جوزيف قرنق خاصة وأن ارتباطهم بالكنيسة كان أقوى

John Garng: speaks,op,cit. p.3.

Mohamed Omer Bacher: op.cht.p.77.

(٦)

(٧)

من ارتباطهم الشخصي بجوزيف قرنق كرجل يتبنى أيديولوجية ماركسية ليس لها علاقة بالأديان، وبالتالي يمكن القول إن القوى السياسية الجنوبية أخذت في اتجاهين في إطار مايو الثورة اتجاه مؤيد، واتجاه معارض، ولكن يبدو أن الثورة لم تلتفت كثيراً إلى القوى السياسية المعارضة، حيث كانت قد قررت الوصول إلى رؤية لحل مشكلة جنوب السودان على أسس جديدة استندت فيها على الاعتراف بالفوارق الثقافية وبالتالي كان لابد لها أن تبدأ بدول الجوار السوداني، والتي يقيم فيها الجنوبيون، والتي سمحت للقوى المعارضة الجنوبية بالإقامة فيها والتي كانت قد تعاطفت مع الجنوبيين لأسباب عديدة منها العقيدة المسيحية التي تجمع بينهما كما تعنى أن الدين لعب دوراً أساسياً في إطار السماح لهؤلاء اللاجئين بالإقامة فيها، بجانب أن الفاتيكان كان يساعد على ذلك ويقدم يد العون لهؤلاء اللاجئين في تلك البلاد ويحث الحكومات على استقبالهم والتعامل معهم بروح مسيحية محبة^(٨).

وبالتالي كلما لاح في الأفق رؤية جديدة لحل مشكلة جنوب السودان إبان فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي كانت تظهر أوغندا على سطح الأحداث، لذا قام جوزيف قرنق في يوليو ١٩٦٩ بزيارة لأوغندا لشرح موقف ثورة مايو من الأوضاع في جنوب السودان، وفي نفس الوقت كان جوزيف قرنق يسعى بتوجهات من الثورة لإقناع الكوادر والقيادات الجنوبية بضرورة العودة للسودان والمشاركة في رؤى الحل، وفي نفس

(٨) عبد القادر إسماعيل: مشكلة جنوب السودان، دراسة لدور الأحزاب السياسية، مكتبة الفتح، الجيزة، ١٩٩٠، ص .

الاتجاه قام نميرى كقائد للثورة بزيارة الجنوب فى أغسطس ١٩٦٩ ليشرح السياسة الجديدة للثورة، وكيف أن السودان أصبح فى حاجة ماسة إلى أن يتطلع إلى سلام فى الجنوب^(٩).

لكن القوى السياسية التى كانت قد اتخذت خطأ سياسياً مناهضاً لكل القوى السياسية الشمالية ، حيث بدأت القوى الجنوبية توحد صفوفها تحت حكومة جديدة سميت حكومة أنيدى، ويرى البعض أن هذا التشدد وهذه التوجهات الجديدة للقوى الجنوبية فى مواجهة الشمال، جاء كرد فعل طبيعى لإحساس القوى الجنوبية بما تعانيه القوات المسلحة السودانية من حرب فى جنوب السودان تمثلت فى استنزاف القوات المسلحة عسكرياً والحكومة السودانية مالياً^(١٠).

ولعل مرجعية ذلك أن بعض القوى الجنوبية ربط بين سعى حكومة الثورة آن ذاك، ورغبتها فى التوجه نحو سلام فى الجنوب، ومتاعب القوات المسلحة السودانية فى جنوب السودان، وأدركت أن الوقت يسير فى صالحها وبالتالي كان الاتجاه نحو التشدد، ونحو توحيد الرؤية الجنوبية أمراً تستدعيه المناورات السياسية الجنوبية تجاه أوضاع الشمال، وقد وصلت رسالة نميرى سعياً وراء إيجاد صيغة للحل فى الجنوب إلى القوى الجنوبية برؤى متعددة فهناك من رآها على أنها استسلام للجنوبيين، وأن نميرى كمسكرى عمل بالجنوب ويدرك أبعاد القوى العسكرية الجنوبية فى مواجهة شمال السودان. والآخرون رأوها برؤية مختلفة، بأن الثورة الوليدة

(٩) جلال كشك: رحلة فى منابع مايو، لندن ، الطبعة الأولى، مايو ١٩٧٧، ص ٢٥٩.

تريد أن تبدأ عهداً بـشرعية في الحكم تستند إليها في حكم السودان، ولم يكن هناك ما يبرر ذلك سوى الرغبة في الوصول لحل لمشكلة جنوب السودان^(١١).

وبالتالي قراءات القوى الجنوبية لرسالة نميري في اتجاه السلام اختلفت في قراءتها من قبل القوى الجنوبية، ولعل الأرجح في هذه القراءات أن المدقق في البيان يدرك أنه صيغ صياغة دقيقة، ولعل أهمها هو التأكيد على الفوارق الثقافية، والفوارق الاقتصادية ويرجح أيضاً أن نميري كان بالفعل يبحث وبشدة عن سند شرعي يبدأ به مرحلة حكمه ولم يكن هناك سند شرعي يمكن البدء به مثل الإقدام على حل مشكلة جنوب السودان وترى القوى السياسية الجنوبية في هذا التوجه الخاص بنميري بأن استخدام الجنوب كوسيلة وورقة من ورقات الضغط السياسي على شمال السودان يضاف إلى ذلك بأن مدخلات المنطلقات الفكرية لنميري كرجل عسكري أراد أن يكسب على المستوى الفكري تأييد أفريقيا، وأن يقدم نفسه كحاكم جديد للسودان وكصانع سلام^(١٢).

بجانب أن الإشارة إلى تغيير البنية الثقافية في الجنوب أصبحت واقعاً لا بد أن يتم التعامل معه برؤية جديدة، وأن الازدواجية في الجنوب أصبحت واضحة بين المسيحية، والإسلام، وعبادة الأسلاف، وبين الثقافات الجنوبية في العادات والتقاليد، بينها وبين شمال السودان،

(١١) حكومة أنبيدي: سميت الحكومة الجنوبية الجديدة في المنطقة بهذا الاسم نسبة إلى ولاية أنبديا الواقعة في الكونغو زائير.

(١٢) محمد أبو القاسم حاج حمد: الثورة والثورة المضادة في السودان، دار الفلسفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٩، ص ٥٨ وما بعدها.

وبين القبائل الجنوبية المختلفة، فإذا ما أضفنا إلى ذلك اعتراف البيان بالفوارق الاقتصادية وتأخر عمليات التنمية الاقتصادية في الجنوب عن الشمال، لأدركنا أن الذين صاغوا البيان وضعوا أيديهم على لب المشكلة الجنوبية، أضف إلى ذلك فهم القيادات الجديدة لسياسات دول الجوار السوداني، من حيث تعاطفها مع القوى الجنوبية، وتعميق المشكلة بينها وبين القوى الشمالية، بالإضافة إلى الكنائس الموجودة في كل من دول الجوار السوداني أوغندا، والكنغو، وأفريقيا الوسطى، وإثيوبيا، وكيف أن تلك الكنائس تقدم يد العون المادي والأدبي لهذه القوى السياسية الجنوبية التي يشتد عودها يوماً بعد يوم، بجانب المساعدات التي تقدم لحركة أنيانيا العسكرية بمعرفة مجلس الكنائس العالمي.

بما يعنى أن المشكلة خرجت من الإطار المحلى إلى الإطار الإقليمي، وأصبح لها صوت مسموع، وبالتالي يستوجب أن يكون هناك رؤية جديدة للتعامل مع المشكلة، لم يكن نتيجة لضعف القوى العسكرية السودانية في مواجهة حركة التمرد، بقدر ما كان تفهماً للأوضاع السياسية في المنطقة، وأبعاد المشكلة في الجنوب بعد المتغيرات في البنية الثقافية الجنوبية، يضاف إلى ذلك أن الأمور بات ملحاً نتيجة للتدخلات الدولية في المشكلة.

على أي حال كانت هذه التوجهات في إطار القوى الإقليمية التي تقدم يد العون لحركة التمرد أنيانيا بجانب المساعدات التي تقدم للقوى السياسية آن ذاك في جنوب السودان يعطينا بعداً جديداً، هو البعد

الخاص بالصراع بين العرب والأفارقة في أفريقيا، يدل على ذلك البيان الذي نشر من قبل القوى الجنوبية والصادر عن حكومة أنيدي الثورية والذي أشار «بأنه من حوالي ٧ سنوات منذ بدأ السودانيون الجنوبيون الأفارقة حملتهم ضد السيطرة العربية» وهذا الجزء من البيان يعطينا مؤشراً واضحاً عن الصراع العربي الأفريقي، فالقوى الجنوبية الأفريقية آن ذاك ترى هذا الصراع في مواجهة شمال السودان نوعاً من أنواع السيطرة العربية على القوى الأفريقية، ويستطرد البيان أن ماتم خلال الفترة السابقة يعتبر قليلاً جداً، وأكد بأن الأمور لو صارت بهذا الشكل يعني ذلك أن الشعب الجنوبي سيتم بيعه، ولذلك تم تكوين المجلس الثوري لحكومة أنيدي».

ويتضح من البيان الذي أذاعته حكومة أنيدي الثورية أبعاد الصراع بين الرؤية العربية، والرؤية الأفريقية، والتي أخذت تتطوى تحت العديد من الدعاوى وتختفى وراء القيادات المختلفة وتحت مسميات مختلفة، يضاف إلى ذلك بأن البنية الثقافية وإن كانت قد تبدلت تماماً في جنوب السودان من خلال^(١٣) الصفوة الحاكمة والتي كانت قد هجرت عبادة الأسلاف واعتنقت المسيحية ديناً كاملاً، حتى إن حكومة أنيدي جاء ضمن تشكيلها القس بول بيوب وزيراً للتعليم وذلك يعطينا مؤشراً واضحاً عن تجذر العقيدة المسيحية في أن الاتجاهات ناحية التعليم يجب أن تتغير وتتناسب مع تغيير البنية الثقافية والدين الجديد في الجنوب، لذلك تم تعيين أحد القساوسة في هذا الموقع وترى القوى السياسية الجنوبية في هذا الإطار

«بأن مكمّن المشكلة والتي تمثّلت في الأزمة القوميّة والتي ألقّت بظلالها على كل السودان منذ الاستقلال، تمثّلت في أزمة الهوية ولعل هذه الأزمة نشأت كرد فعل طبيعي بأن السودانيّين عجزوا عن فهم نفوسهم في ظلّ الواقع الجديد بين الحقائق الثابتة التي تمثّلت في الأبعاد الثقافيّة والتي يمكن أن تصنع منهم دولة»^(١٤).

على أي حال فإنّ الحكومة الثوريّة التي أطلق عليها حكومة أنيدى الثوريّة في جنوب السودان آن ذاك هي التي خرج من بين صفوفها قيادات قادة الحركة السياسيّة والجنوبيّة فيما بعد وتولّت مواقع أساسية في الحكومة الجنوبيّة. حيث جاء فيما بعد جوزيف لاجو نائباً لرئيس الجمهوريّة، وجاء جوزيف اودهو وزيراً للتعليم بما يعني أن الأفكار التي حملوها لسنوات طويلة من المواجهة بين الشمال والجنوب جاء لها وقت تمّ فيها تنفيذها وخروج هذه الأفكار والبرامج إلى دائرة الضوء^(١٥).

ولعلّ تلك الأوضاع الجديدة التي خرجت إلى دائرة التنفيذ جاءت من خلال سلسلة من الأخطاء في إطار السياسة الشماليّة تجاه الجنوب والتي

(١٤) تشكيل حكومة المجلس الثوري لحكومة أنيدى من كل من : ماجور جنرال تاتنج رئيساً، ريجارير على بانالا نائباً للرئيس، كولونيل ديفيد داود عضواً، كولونيل بول مانجوري عضواً، اجري جادين وزيراً للخارجية، اكون اتم وزيراً للداخلية، الأب جيمس سرور وزيراً للمالية، كولونيل فريدريك ماجون وزيراً للدفاع، البالوب وزيراً للعدل، القس بول بيوب وزيراً للتعليم، كاميلو دول وزيراً للمصادر الجغرافيّة، صمويل ابوجون وزيراً للصحة، جوزيف اودهو وزيراً للإعلام، جوزيف لاجو وزيراً للاتصالات والتخطيط، وزيراً للصناعة والتعددين، مايكل بول وزيراً للدولة.

(١٥) لمزيد من التفاصيل عن تشكيل حكومة أنيدى الثوريّة يراجع أركانجلو ماتسي: عبد القادر إسماعيل: مشكلة جنوب السودان، دراسة لسدور الأحزاب السياسيّة، مكتبة الفتح .

أعطت للقوى الأوروبية الأصولية المسيحية الأمريكية فيما بعد مفاتيح التدخل في المشكلة وقبول الحلول المطروحة.

حكومة الثورة ومجلس الكنائس العالمى والكنائس الإقليمية:

أدركت حكومة الثورة الدور الأساسى الذى يلعبه مجلس الكنائس العالمى، والكنائس الإقليمية فى المنطقة، يضاف إليها كنائس أوروبا والولايات المتحدة فى إطار تصعيد المشكلة فى مواجهة حكومات السودان المختلفة، بما يعنى أن الدور الأساسى الذى قام به المبشرون أواخر القرن التاسع عشر، بدأ يطفو على السطح فى رؤية جديدة، حيث تولى مجلس الكنائس العالمى، والكنائس الأوروبية، وخاصة الكنيسة البريطانية التى حملت منذ أواخر القرن التاسع عشر قضية التبشير فى جنوب السودان على عاتقها، بدأت تتواصل مع الكوادر والقيادات الجنوبية التى تربت وعاشت وتعلمت فى مدارس الإرساليات التبشيرية، وأصبحوا يمثلون صفة قوية تواجه شمال السودان فى الوقت الذى كانت فيه دول الجوار السودانى، والتى تعتق المسيحية كعقيدة وديانة، كأوغندا، وأفريقيا الوسطى، وكينيا، تقدم يد العون بقوة لحركة التمرد آن ذاك فى جنوب السودان فى مواجهة السلطة المركزية فى الخرطوم، ولكن هذه القوة سواء من مجلس الكنائس العالمى، والكنيسة الأوروبية، والكنيسة الأفريقية كانت تسير فى اتجاهين:

الاتجاه الأول:

بالنسبة للكنيسة الأوروبية، هى الدفاع عن الوجود المسيحى كعقيدة وديانة بدأت تنتشر فى وسط أفريقيا ووجدت الكنيسة الأوروبية أنه يجب

الدفاع عن الكنيسة فى جنوب السودان وعن مسيحي الجنوب، رغم أنه يمكن القول فى هذه النقطة تحديداً أن خلط الأوراق كان كثيراً، بينما كان الفاتيكان والكنيسة يريان أنها مشكلة دينية، وأن حكومة الشمال بالسيطرة العربية على الأفارقة المسيحيين، يرتكبون أخطاء فى مواجهة الفاتيكان وحرية الأديان والعقيدة المسيحية^(١٦).

كان السياسيون والعسكريون الجنوبيون يستغلون هذا التوجه كما استغله من قبل رجال الإدارة الإنجليز إبان حركة التبشير بين الشمال والجنوب، بدأوا فى استغلال هذا الموقف، بما يتناسب والأوضاع السياسية الجديدة على المستوى الإقليمى، والمستوى العالمى لصالح السياسة كانت لحكومة الثورة توجهاتها الإشتراكية والتخطيط الاشتراكى فى الإطار الاقتصادى هو برنامجها الذى طرحته، بجانب العالم وتحالفه مع المعسكر الشرقى قبل انهيار الاتحاد السوفيتى، كان بالتالى يصعب على القوى الغربية أن تتعامل مع حكومة الثورة بل كان الغرب يسعى إلى خلق وإيجاد مشاكل داخلية تفقد حكومة نميرى توازنها، وتفقد حركتها فى إطار محيطها الأفريقى والعربى، فكان لزاماً أن تقود الحركة السياسية التوجهات الدينية لحركة الكنائس فى أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية والفاتيكان فى مواجهة شمال السودان كوسيلة من وسائل الضغط السياسى على حكومة الثورة الجديدة، سعياً وراء تحجيم هذا الدور الثورى فى وسط أفريقيا، والتى تمثله السودان آن ذاك، وبالتالى كانت نفس السياسة التى اتبعت إبان التبشير من القوى الاستعمارية التى تمثلت فى بريطانيا هى

John Gamg: speaks,op,cit. p.18.

(١٦)

نفس السياسة التي اتبعت في القرن العشرين من قبل أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية والفاثيكان، بصورة جديدة وأساليب مختلفة تناسب وطبيعة العصر وضبط المرحلة التاريخية والمستجدات على الساحة السودانية.

الاتجاه الثاني:

والذي تمثل في مجلس كنائس عموم أفريقيا، ودول الجوار السوداني التي تمثلت في محورين أساسيين:

المحور الأول: تمثل في الصراع العربي الأفريقي والذي اعتبرت السودان هي ساحته الطبيعية والتي تمثلت في القوى الجنوبية التي رأت معها أنها قوى أفريقية في مواجهة السيطرة العربية على أفريقيا وعلى الأفارقة، وبالتالي كان لزاما على دول الجوار السوداني أن تقدم يد العون لهؤلاء الأفارقة المضطهدين من وجهة نظرهم في مواجهة السيطرة العربية^(١٧).

المحور الثاني: تمثل في العقيدة المسيحية التي باتت أمراً هاماً وحيوياً في إطار دول الجوار السوداني أو داخل الجنوب السوداني، وبالتالي قدمت دول الجوار السوداني الدعم لحركة التمرد في جنوب السودان مؤسسين هذا التعاون على هذين الاتجاهين، وبالتالي كانت الأسلحة تأتي وبشكل ضخم على حكومة أنيدي الثورية من حدود كل من أوغندا، الكونغو، إثيوبيا،

Mohamed Omer Bacher: The Southern Sudan From Conflict To (١٧) Peace, Khurtom, 1945, 52.

وسط أفريقيا^(١٨) وكانت تقدم لهم بطرق مختلفة سواء عن طريق الطرق البرية المتاحة أو عن طريق الطائرات بطريق الإسقاط في مناطق الأحرار التي كانوا يعسكرون فيها^(١٩).

وبالتالي كان لزاما على حكومة نميري وهي تدعو إلى مرحلة من مراحل السلام، أن تبحث عن القوى الحقيقية المحركة لهذه الأوضاع لذلك بدأت تتجه نحو مجلس الكنائس العالمي، مجلس كنائس عموم أفريقيا لبدء الحوار من أجل السلام وهذا بالطبع يعطينا مؤشرا واضحا عن مدى تغيير البنية الثقافية والهوية في جنوب السودان^(٢٠).

على أي حال لم يكتب النجاح والاستمرار لحكومة أنيدى الثورية كنتيجة لغلبة الصراع القبلي والإقليمي على حركة القيادات في الحكومة، واختلاف وجهات النظر قبل القضايا المختلفة في جنوب السودان في مواجهة شمال أفريقيا، وكنتيجة لذلك يمكن القول إن القبلية غلبت على كافة القيادات في جنوب السودان، سواء داخل أو خارج السودان، وفي نفس الوقت الذي كان الصراع القبلي والإقليمي فيه يغلب على الكوادر والقيادات الجنوبية، كانت حكومة الثورة تتجه بخطى ثابتة نحو تنفيذ بيان ٩ يونيو ١٩٦٩ الذي أكد على الرغبة في حل مشكلة جنوب السودان واعترف بالفوارق الثقافية، أعطى نميري مساحة جديدة لمد العفو العام عن

(١٨) عبد التواب مصطفى: مرجع سابق، ص ٢٣.

(١٩) يونان لبيب رزق وآخرون: مرجع سابق، ص ١٥٥.

(٢٠) نوال عبد العزيز مهدي: أضواء على استقلال الكونغو زائير ١٩٦٠/١٩٦٥ دراسة تاريخية وثقافية، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٤٤.

القيادات الجنوبية وحدده لمدة عام تنتهي في أكتوبر ١٩٧٠ على أن تجدد لمدة سنة أخرى تنتهي في أكتوبر ١٩٧١^(٢١).

وتأكيداً على ذلك أنشأت حكومة الثورة مجلساً للتسيق للإقليم الجنوبي ترأس هذا المجلس الوزير الجنوبي جوزيف قرنق والذي كان يشغل موقع وزير الدولة لشئون الجنوب، واتجهت الحكومة نحو وضع تصورات جديدة للجنوب، حيث عقدت مؤتمر في جوبا ١٩٧١ كان يستهدف إيضاح الرؤية الاقتصادية والاجتماعية للجنوب^(٢٢)، وعقد المؤتمر لمدة خمسة أيام من ٢ إلى ٨ يناير ١٩٧١ وخرج بتوصيات كانت على النحو التالي:

في مجال الخدمات العامة:

- يصبح مكتب شئون الجنوب مقراً تنفيذياً.

في إطار الإسكان:

- طالب المؤتمر بإعادة التعمير في الجنوب من خلال منح القروض من البنك العقاري.

في إطار العملية الثقافية:

- أوصى المؤتمر أن تكون اللغة العربية هي اللغة الأساسية والقومية في الجنوب وطالب بتدريسها في جميع مراحل التعليم واستخدامها في وسائل النقل والمواصلات السلوكية واللاسلكية.

(٢١) محمد عمر البشير: مرجع سابق، ص ١٤٥.

Mayidai Ali: Bob & Somson: op.cit.p.312.

(٢٢)

بما يعنى أن الاتجاهات كانت تسير بخطى جيدة نحو حل مشكلة جنوب السودان على أساس أطر ونظم جديدة فرضتها الأوضاع الجديدة فى جنوب السودان.

وعلى الجانب الآخر كانت القوى السياسية والعسكرية الجنوبية قد بدأت فى تنظيم صفوفها، حيث بدأ جوزيف لاجو فى توحيد صفوف القوى الجنوبية تحت إمرته وتحت مسمى حركة تحرير جنوب السودان، وأعلن جوزيف لاجو أن أنيانيا هى السلطة الوحيدة فى جنوب السودان، وبالتالي أصبحت حركة تحرير السودان هى المسئولة داخليا وخارجيا عن الأوضاع فى جنوب السودان، وأعلنت الحركة توجهاتها فى الآتى:

■ مباشرة حق تقرير المصير للجنوبيين بكامل حريتهم حتى يقرر الجنوب أن يستمر فى السودان المتحد أو يصير له وضعه كإقليم مستقل أو رفض أى وحدة مفروضة من الشمال، ورفض أى تنظيمات أخرى بواسطة الجنوبيين فى خدمة سادتهم فإن مستقبل الجنوب يمكن أن يقرر فقط من خلال حل بالتفاوض مع أنيانيا حركة تحرير جنوب السودان^(٢٣).

■ ولعل جوزيف لاجو قد اقترب من حل ويات واضحا أن الحركة بقيادته على استعداد للتفاوض مع شمال السودان على أسس وضعتها الحركة « وهى حق تقرير المصير للجنوبيين » وعلى ضوء مايسفر عنه حق تقرير المصير يكون الاتجاه نحو الحل سواء بالوحدة أو الانفصال، وبالتالي يمكن القول إن الحركة قد أعطت لحكومة الثورة مفاتيح للتفاوض فى إطار

المشكلة يضاف إلى ذلك أن التوجهات السياسية لقوى اليسار فى المنطقة الإقليمية فى داخل السودان كان لها توجهات تتفق آن ذاك وهذه التوجهات، حيث وضعت أيديولوجيتها « بأن أى حل عملى لمشكلة جنوب السودان سيتولد فيه بالضرورة شكل من أشكال العلاقة الديمقراطية وسوف يحمل بين طياته الوجود الثورى والذى يمكن أن يعيش فيه مع الوجود الأفريقى فى الجنوب مع الوجود العربى الشمالى وتلك العلاقة الثورية التى تحكم ترابطهما من خلال القومية الديمقراطية يمكن أن تتواجد من خلال التلاحم الحقيقى بين قوى التقدم الأفريقى فى الجنوب وقوى التقدم العربى فى الشمال، بحيث يحدث تلاحم بين القوى العربية الثورية، والقوى الأفريقية الثورية، دون أن يكون هناك نوعاً من الهيمنة والسيطرة والتحكم من قبل فئة معينة على غيرها من الفئات سواء بالعقيدة أو الاقتصاد مع الأخذ فى الاعتبار بأن انفصال الجنوب السودانى لن يكون أبداً حلاً للمشكلة فإن الصراع الدائر بين الشمال والجنوب يخفف إلى حد ما بين الصراع القبلى بين القبائل داخل الجنوب والانفصال سوف يودى حتماً إلى مخاطر التقسيم فى المنطقة، وقد لا يتحقق فقط فى جنوب السودان(٢٤).

وبالتالى فإنه يمكن القول سواء كانت الحكومة السودانية، أو حركة تحرير جنوب السودان، أو القوى اليسارية آن ذاك قد حددت الأهداف من وراء أى تسوية سلمية بين الشمال والجنوب، وإن اختلفت الرؤى آن ذاك،

(٢٤) حزب الأمة السودانى: الجبهة تسمى لانفصال جنوب السودان، جريدة الوفد، القاهرة،

بينما دعت الحكومة للجلوس إلى مائدة المفاوضات طالبت الحركة بحق تقرير المصير، ورأت القوى السياسية أنه يستوجب أن تلتقى القوى الثورية العربية، والقوى الثورية الأفريقية وأن يتعايشا سوياً^(٢٥).

على أى حال كان الغرب ينظر إلى التوجهات الاشتراكية والمد الثورى السودانى فى إطار المنفعة، وبنظرة تدعو إلى الرغبة فى الحد من هذه التوجهات، يضاف إلى ذلك أن إثيوبيا الجارة الشرقية للسودان، كانت فى مواجهة أى مد شيوعى فى المنطقة، أو أى رؤية ثورية خاصة إبان مرحلة الإمبراطور هيلاسلاسى، حيث كان اقتصادها موزعاً بين الإمبراطور، والكنيسة، والإقطاع، وكان هذا النظام ممثلاً فى الكنيسة، والإمبراطور، أقوى سند لحركة التمرد فى السودان^(٢٦).

وبالتالى يمكن القول إن إثيوبيا كانت تلعب دوراً محورياً فى المنطقة وذا توجهين:

التوجه الأول: أن تعمل من خلال مساندة غربية فى أن تكون الذراع الأقوى فى المنطقة فى مواجهة أى مد ثورى شيوعى يمثل اتجاهات مختلفة عن اتجاهاتها وبالتالى فإن الغرب كان يدرك أن أى تغفل شيوعى فى وسط أفريقيا يعنى خطراً يهدد مصالحه.

التوجه الثانى : الحد من المؤثرات العربية الإسلامية فى المنطقة، يضاف إلى ذلك أن إثيوبيا كانت تعتبر جيپوتى جزءاً من أراضيها، وكان

(٢٥) محمد أبو القاسم حاج حمد: الثورة، والثورة المضادة فى السودان، ص ١٧.
(٢٦) منصور خالد: الأزمة السياسية فى السودان وطريق المستقبل، مقالة مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، العدد ٩٤، أكتوبر ١٩٨٤، ص ١١٢.

الإمبراطور مدعماً من قبل الغرب، ويستضيف على أراضيه البعثات العسكرية الأمريكية، ويستقبل في ذات الوقت اللاجئين الجنوبيين القادمين من السودان، والصفوة العسكرية الجنوبية المتمردة.

وبالتالي يمكن القول إن المنطقة كانت تموج بالعديد من النوجهات السياسية خاصة وأن الاتحاد السوفيتي والحرب الباردة كانت مازالت قائمة والاستقطاب الدولي كان مازال يمثل حجر الزاوية في السياسة العالمية وكانت أمريكا في المنطقة تلعب دوراً أساسياً، وحاسماً في مواجهة أى رؤية ثورية أو اشتراكية.

ورغم ذلك فإن القوى اليسارية انقلبت على نفسها وقام انقلاب هاشم العطا ١٩٧١ في مواجهة نميرى، وهذا الانقلاب مثل صورة من صور الانقلابات الشيوعية في أفريقيا، واستطاع السيطرة على الإذاعة، والقبض على نميرى، لكن في النهاية نجح نميرى في القضاء على الانقلاب الشيوعى بمساعدة مصر، وأنهى السيطرة الشيوعية، واليسارية على الحكومة السودانية.

وبدأت توجهات سياسية جديدة في السودان، حيث توجه نميرى ناحية الغرب بعد أن قضى على نشاط الحركة الشيوعية في السودان، وبالتالي بدأ الغرب يمد يد العون للسودان سواء في الإطار السياسى، أو الاقتصادى، أو الاجتماعى، بعد أن تم القضاء على النفوذ الشيوعى.

وتمت صفقة في العلاقات السودانية الإثيوبية عام ١٩٧١ حيث أغلقت السودان جميع مكاتب الحركة الثورية الأرتيرية في الخرطوم، وكسلا،

وبالتالى أوقف الإمبراطور هيلاسلاسى المساعدات التى تقدم لحركة تحرير السودان، وزار وزير خارجية إثيوبيا كلاً من السعودية، ومصر، وسوريا، حيث سعى إلى تحجيم حركة أرتيريا آن ذاك، ويمكن القول إن إثيوبيا آن ذاك فى إطار هذه الحركة السياسية نجحت فى عزل الثورة الأرتيرية عن سندها الشرعى فى السودان، واتجهت الرؤية نحو حل مشكلة جنوب السودان.

مجلس الكنائس العالمى والإعداد لاتفاق أديس أبابا ١٩٧٢:

كان منصور خالد قد قام بزيارة لدول أوروبا يشرح فيها أبعاد مشكلة جنوب السودان، واستعداد الحكومة لإيجاد حل لمشكلة الجنوب، وتمثلت أولى هذه الزيارات فى زيارته إلى الفاتيكان، وتعتبر زيارته للفاتيكان ذات دلالة لايمكن إغفالها، فالفاتيكان إحدى الدعائم الأساسية لحركة التمرد فى جنوب السودان، حيث كان يمدّها بالمال والسلاح، بجانب أنه كان يقدم كل العون السياسى فى المحافل الإقليمية للأحزاب الجنوبية، يضاف إلى ذلك الدور النشط والأساسى الذى لعبته مدارس الإرساليات التبشيرية الكاثوليكية فى جنوب السودان، فى إطار تغيير البنية الثقافية والتى انعكست بالتالى على أن الإنسان الجنوبى بدأ يشعر بأنه يختلف عن نظيره فى شمال السودان وبدأ تأثير الهوية فى جنوب السودان يظهر بشكل واضح.

على أى حال التقى منصور خالد بأجهزة الإعلام والقيادات الصحفية فى الفاتيكان، والذين يعتبرون النواة الحقيقية كقادة رأى لإظهار المواقف

المختلفة للحكومة الشمالية فى إطار سياستها تجاه المسيحية فى جنوب السودان وبالتالي يمكن القول إن التواجد السياسى أصبح مطروحًا على الساحة الدولية بشكل متميز، فى إطار مفهوم جديد لقضية جنوب السودان وهى التوجهات الدينية التى اعتبرها الفاتيكان لب مشكلة جنوب السودان بين العرب والأفارقة، كما بدأ مجلس كنائس عموم أفريقيا بتمهيد الأوضاع على الساحة بعد اقتناعها بأن السودان يقوم وبشكل جدى بإيجاد حل للمشكلة (٢٧).

حيث قام نميرى بدعوة مؤتمر كنائس عموم أفريقيا للقيام بزيارة أخرى للسودان وإطلاعهم على الحل، وانعكس ذلك بالتالى على المجلس، حيث قام بالاتصال بالقيادات الجنوبية فى الدول المجاورة وفى دول غرب أفريقيا، شارحًا لهم وجهة نظر الحكومة ورغبتها فى الوصول إلى تسوية سلمية للمشكلة، وتلك الأوضاع تعطينا رؤية عن أبعاد خلط الأوراق بين السياسة، والدين فى جنوب السودان، والبعد الدينى على درجة كبيرة من الأهمية منها، لكن التركيز من قبل الدوائر الكنسية تم التركيز عليه من قبل القوى الأوروبية والأصولية المسيحية فى أوربا، بما يعنى أن الجذور الأولى للمسيحية فى جنوب السودان قد آتت ثمراتها.

على أى حال فى ١٩٧١/٨/٦ أرسل مسئول الشؤون الخارجية فى مجلس الكنائس العالمى، خطابًا إلى القيادات الجنوبية، شارحًا اللقاء الذى تم بين المجلس وحكومة الخرطوم، وأن الحكومة السودانية قد استجابت (٢٧) لمزيد من التفاصيل عن أوضاع منطقة القرن الأفريقى آن ذاك يراجع: عبد القادر إسماعيل: مشكلة جنوب السودان، دراسة لدور الأحزاب السياسية، مطبعة الفتح، جيزة، ١٩٩٢. ص ٢٩٠.

إلى وجهة نظرهما ورأيهما فى المصالحة الوطنية، وأن مجلس الكنائس يعرض خدماته بدافع من الرغبة الأكيدة فى الوصول إلى حل سلمى للمشكلة، ومن أجل تقديم المساعدة للسودانيين، وسوف تعطيه الكنيستة كل المعلومات الخاصة نتيجة زيارتهم للخرطوم، كما أبدت الحكومة المركزية استعدادها للتفاوض، وأن مجلس الكنائس لديه دعوة مفتوحة للعودة للخرطوم لاستكمال المناقشات(٢٨).

فى نفس الاتجاه طالب مجلس الكنائس العالمى التعرف على وجهة نظر القيادات الجنوبية فى هذا الإطار المعروض عليهم، وناشد مجلس الكنائس العالمى القيادات الجنوبية فى حالة الموافقة على هذه التوجهات، إرسال كشف بأسماء ممثلى حركة أنيانيا، الذين ترغب قيادتهم أن يكونوا ممثلهم فى المفاوضات، على أن يوضح الكولونيل جوزيف لاجو من ينوب عنه فى حضور المفاوضات، وأن يخطر ممثلى مجلس الكنائس العالمى، ومؤتمر كنائس عموم أفريقيا بالمباحثات.

وفى أغسطس ١٩٧١ أبلغ كل من مادنج دى جرانج، لورانس وول، مجلس الكنائس العالمى أن القيادات الجنوبية قد وافقت على الدخول فى مفاوضات فى إطار السودان الموحد، واشتروطوا فى هذا الإطار:

- سحب قوات الجيش من ريف الجنوب بضممان منظمة الوحدة الأفريقية. والأمم المتحدة لأى تسوية فى الجنوب وبدا فى الأفق أن هناك انفراجة فى الإطار السياسى للوصول إلى حل، وبدأت القيادات الجنوبية

فى المنفى وأوروبا والدول الأفريقية المجاورة مثل إثيوبيا، وزائير، وغانا، وكينيا، وأوغندا، وأفريقيا الوسطى، يعدون العدة للعودة مرة أخرى إلى السودان، وأكدوا على ضرورة عقد الاتفاق الجديد بين الحكومة والحركة، فى الإطار الأفريقى وعين جوزيف لاجو نائبًا عنه فى المفاوضات هو مادنج دى جرانج، ومساعدًا له لورانس وول^(٢٩).

ويرجح أن الوصول إلى حل لمشكلة جنوب السودان، قد اشتمل على توجهات القيادات الجنوبية التى بدأت بها حركتها السياسية إبان بداية الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، عندما طالبت الأحزاب الجنوبية بأن تكون الفيدرالية نظامًا للحكم، وأن يكون للجنوب حقوقه فى نظام حكمه، والتى طالبت بها الأحزاب الجنوبية فى برامجها.

فجاء اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ على رؤية تقترب من النظام الفيدرالى، وهو الحكم الذاتى الإقليمى وسمى بقانون الحكم الذاتى الإقليمى، وبالتالي يمكن القول إن القوى السياسية اقتربت من تحقيق بعض طموحاتها فى هذا الإطار ويشير جون قرنق فى هذا الإطار « بأن اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ رغم كل نواقصه هو أكبر إنجاز لنا لقد كان حجر الزاوية للوحدة الوطنية والتى تمهد الطريق للسلام^(٣٠) ولقد أسس جون قرنق لهذا الاتفاق من خلال اتجاهين أساسيين:

الاتجاه الأول: هو اعتراف اتفاق أديس أبابا بالمسيحية كعقيدة فى جنوب السودان، بجانب اللغة الإنجليزية لفة رئيسية فى الجنوب.

الاتجاه الثانى: الوصول بالجنوب إلى حكم ذاتى إقليمى، وبالتالي كان

الاتفاق من وجهة نظر قرنق هو اللبنة الأولى للبدء فى المراحل النهائية التى وصلوا إليها فيما بعد .

- بما يعنى أن هذه المساواة كانت أول اعتراف رسمى من قبل شمال السودان بأن الإنجليزية هى لغة رئيسية فى جنوب السودان، وأن اللغات المحلية تخدم الأوضاع لعمليات البيع والشراء وغيرها فى ريف الجنوب، وبالتالي يمكن القول إن أهداف الأحزاب السياسية وبرامجها التى طالبت بها اقتريت تمامًا من الواقع العملى، يضاف إلى ذلك أن المكون الثقافى لجنوب السودان والذى يستهدف اللغة والعادات والتقاليد والعقيدة الدينية قد تغيرت تمامًا وبالتالي تضمنت فى اتفاق أديس أبابا قضايا اللغة التى تعتبر أحد المكونات الثقافية الرئيسية لأى مجتمع وبالتالي يمكن القول إن الوصول إلى المستهدف للقيادات الجنوبية قد جاء وفق توجهاتهم .

- وبالتالي يمكن القول إن العقيدة المسيحية أطلت برأسها فى إطار ضرورة الاعتراف بها كعقيدة وديانة فى جنوب السودان نجح المبشرون فى زراعتها فى جنوب السودان .

- وهذان النقطتان اللغة، والمعتقدات، بجانب قانون الحكم الذاتى هما ماتمنوا القيادات الجنوبية الوصول إليها فى مراحل التمرد المختلفة .

(٢٩) يونان لبيب رزق وآخرون: مرجع سابق، ص ٢٠٤ .

(٣٠) الوفد الجنوبى: إيبيل إيلير رئيسًا، دال داي عضوًا، د. منصور خالد عضوًا، د. جعفر محمد على نجيب عضوًا، الفريق محمد الباخر أحمد عضوًا، عبد الرحمن عبد الله عضوًا، العقيد ميرغنى سليمان عضوًا، الكولونيل كمال أمشر عضوًا .

وقد حركة تحرير السودان : جوانز رئيسًا للوفد، لورانس وول سكرتير للوفد، مادنج دى جرانج نائبًا عن جوزيف لاجو ومتحدثًا باسم الوفد، الكولونيل فرديريك برنات مالوت الممثل المسكرى الخاص، أوليفر الفينو عضوًا، مجلس الكنائس العالمى، بوجال كار ممثلًا لمجلس كنائس عموم أفريقيا، صمويل مورجو ممثلًا لمجلس الكنائس السودانى .

- ولذا عاش السودان سنوات من السلام النسبى فى جنوب السودان^(٣١) لكن السودان ذلك القطر الذى يموج بالعديد من الإرهابات والتوجهات السياسية المختلفة بين القوة الحزبية وبين الطوائف المختلفة، الأنصار، الختمة، الناصريين، الشيوعيين، البعثيين، وغيرهم بدعوا يدلون برأيهم فى هذا الاتفاق.

موقف القوى السياسية الشمالية من اللغة والمسيحية فى اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢:

لقد بدأت القوى السياسية الشمالية فى مواجهة اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ مؤكدة على أن الاتفاق جاء كرد فعل طبيعى للنشاط الكنسى فى أفريقيا، وكتب فى هذا الإطار عثمان خالد مضوى سكرتير عام الجبهة الوطنية فى ٢٢/٣/١٩٧٣ خطاباً إلى العقيد القذافى يشرح له فيه أبعاد القضايا المختلفة فى السودان وتناول اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ بقوله «ياسيادة الرئيس لقد قرعنا ناقوس الخطر عندما وقعت حكومة نميرى اتفاقية الجنوب التى شطرت البلاد إلى شطرين، سلمت نصفها الجنوبى لرجال الكنائس وعملاء إسرائيل»^(٣٢) وفى نفس التوجه كتب الصادق

(٣١) لمزيد من التفاصيل عن اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ يراجع:

عبد القادر إسماعيل: مشكلة جنوب السودان، دراسة لدور الأحزاب ٤٧/١٩٧٢، مكتبة الفتح، ١٩٩٣، ص ٣٠٤ وما بعدها.

(٣٢) رسالة إلى العقيد القذافى من عثمان خالد مضوى سكرتير عام الجبهة الوطنية، أوردها البرفيسور حسن مكى فى مؤلفه «الحركة الإسلامية فى السودان ٦٩/١٩٨٥، تاريخها ومجالها السياسى، الدار السودانية، ١٩٩٩، ص ٣.

على أى حال نصت المادة رقم (٦) فى الفصل الثالث فى الاتفاق الموقع من القوى الجنوبية والحكومة الشمالية بأن:

- العربية هى اللغة الرسمية للسودان، الإنجليزية هى اللغة الرئيسية للمنطقة الجنوبية، مع عدم المساس باستخدام أى لغة أو لغات أخرى قد تخدم الضرورة العملية للإدارة التنفيذية.

- وفى إحدى مواد اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ الاعتراف بالإسلام والمسيحية وكل المعتقدات فى جنوب السودان.

المهدى للملك خالد بن سعود شارحاً أوضاع السودان، والمواقف المختلفة من حكومة نميري، معللاً موقف المعارضة من نميري على السياسات التي كانت تبدو خاطئة من وجهة نظر الصادق المهدي في إطار اتفاقية الجنوب والتي أكدت أيضاً على التأثيرات المختلفة للأصولية المسيحية في الاتفاق المذكور، وأن مجلس الكنائس العالمي قد لعب دوراً هاماً ومؤثراً في هذا الإطار، حيث أشار بأن نظام حكم نميري سلمه لجيش الأنباريا في جنوب السودان وأشار في ذلك بأن ذلك الجيش سلح بمعرفة إسرائيل وأن رجاله دربهم إسرائيل، وأن الجهة التي قامت بتمويل حركة أنباريا والتي راعت هذا الجيش وبقوة هو مجلس الكنائس العالمي (٣٢).

بما يعنى أن القوى السياسية بنت معارضتها لهذا الاتفاق مؤسساً على الرؤية الدينية، وأن هذا الاتفاق أعطى للأصولية المسيحية ماكانت تطمح فيه، وبالتالي فإن معنى أن تؤسس مشكلة جنوب السودان منذ بدايتها على المرتكزات الدينية المسيحية فإنه بالضرورة تستبعد فيها الرؤية السياسية الأوروبية، وفي إطار تواجدها في وسط أفريقيا، ممثلاً في جنوب السودان.

على أى حال سنوات السلام النسبى قدمت العديد من المزايا للقوى والتيارات الجنوبية، حيث ساعدت على عمليات التنمية الاقتصادية، والتنمية السياسية، والتنمية الثقافية، وأصبح على سبيل المثال في المديرية الاستوائية، مايقرب من ١٨١ مدرسة تعمل في إطار المنهج الإنجليزي،

(٣٢) رسالة الصادق المهدي إلى الملك خالد بن سعود: أوردتها البروفيسور حسن مكي في مؤلفه «الحركة الإسلامية في السودان ١٩٨٥/٦٩، تاريخها ومجالها السياسي، الدار السودانية، ١٩٩٩، ص ٩.

بجانب قرابة ٢٠٠ مدرسة تعمل في إطار منهج مقررات معهد اللغات الطبيعي، والتي تتبع اللهجات المحلية، واللغة الإنجليزية، وفي بعض الأحيان اللغة العربية مما يعطينا مؤشراً كيف كان لاتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ أثره على استمرار تغيير البنية الثقافية في المجتمع الجنوبي، يضاف إلى ذلك وجود مدارس للإرساليات التبشيرية في منطقة باي (٢٤).

على أي حال فإن كافة المؤشرات تؤكد بأن الاتفاق كان له مردود إيجابي على كافة المستويات، حتى بدأ نميري يتحرك على المتناقضات الجنوبية والصراعات القبلية والإقليمية، وسعى إلى تقسيم الجنوب إلى ثلاث مديريات، بثلاثة مجالس شعبية إقليمية، وبدأت الصراعات تدب مرة أخرى بين الشمال والجنوب، حتى جاءت الطامة الكبرى عندما فكر نميري في تطبيق الشريعة الإسلامية.

القيادات الجنوبية المسيحية في مواجهة تطبيق الشريعة الإسلامية؛

سعى نميري ونفذ من خلال المجموعة التي التفت حوله - وكان على رأسها آن ذاك حسن الترابي- إلى ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان، وقد قام بالتنفيذ الفعلي، والتي انعكست بالتالي على الأوضاع في جنوب السودان، حيث بدأت الأصولية المسيحية في التخندق في مواجهة تنفيذ هذه التوجهات، ويشير جون قرنت في هذا الصدد « بأن نميري قسمنا إلى مسلمين ومسيحيين ، وإلى عرب، وأفارقة ، ويؤكد بأن هذه الأوضاع سوف تستهلك قريباً، وعندما يتم استهلاكها سوف يبحث

(٢٤) حسن مكي : السياسة التعليمية والثقافة العربية في جنوب السودان، المركز الإسلامي الأفريقي، الخرطوم ، شعبة البحوث والنشر، بدون تاريخ ، ص ٨٢ ومابعدهما.

الظالم (يقصد نميرى) إلى مشروعات زكية حتى يظل الشعب السودانى ينقسم على نفسه (٢٥).

على أى حال تطبيق الشريعة الإسلامية فى السودان كان أحد المحاور الرئيسية فى انهيار نظام حكم نميرى وانهيار اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢:

فالمحور الأول:

تمثل فى تقسيم الجنوب إلى ثلاث ولايات، وثلاثة برلمانات، وقد رفضت القوى الجنوبية السياسية مواجهة نميرى فى إطار هذا التقسيم بقوة وعنف، وشكلوا مجلس وحدة جنوب السودان حتى يوضحوا لنميرى بأن التقسيم المبنى والمؤسس على أسس إقليمية لا أساس له من الصحة، ورغم ذلك فإن نميرى رفض كل هذه الأفكار والتوجهات واعتقل قيادات مجلس وحدة جنوب السودان.

أما عن المحور الثانى:

فقد تمثل فى تطبيق الشريعة الإسلامية، واعتبرته الأصولية المسيحية فى جنوب السودان أحد العوامل الأساسية التى ستجمل مواطن الجنوب مواطنًا من الدرجة الثانية.

أما عن المحور الثالث:

فإن الجنوبيين شعروا أن ثروتهم ليست ملكا خالصا لهم وأن

John Garn: speuks,op,cit. p.89.

(٢٥)

لمزيد من التفاصيل عن قوانين الشريعة الإسلامية فى السودان يراجع :
عبد القادر إسماعيل: سنوات السلام فى السودان ، اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢، الفصل الخامس.

الشماليين يقومون باستغلال ثروتهم لصالحهم دون أن يكون هناك عائد على عمليات التنمية فى جنوب السودان، حتى إن جون قرنق كان يشير فى هذا الصدد « بأن تاريخ عدم العدالة بين الشمال والجنوب جاء نتيجة لنقص عمليات التنمية الاقتصادية فى الجنوب».

يضاف إلى ذلك أن الشمال فى ذات الوقت كان يمر بحالة من التردى الاقتصادى، والسياسى، ودرجة عالية من الفساد فى الأوساط السودانية، حتى إن الشمال والجنوب اتفقوا على رحيل نميرى ، وبعد رحيل نميرى مباشرة بدأت الاتصالات بين الجزولى دفع الله رئيس وزراء السودان وجون قرنق عام ١٩٨٥ .

حيث كتب له يقول : « إن التاريخ لايميد نفسه أبدا وأن اللحظات الحاسمة نادرة ومن الطبيعى أن تحدث فى تاريخ الأمم، وأن السودان يمر بهذه الفترة وهؤلاء الناس الطيبون ثاروا فى انتفاضة شعبية ضد الظالم ، وقام جيشهم إلى جانبهم، وعلى ذلك فإن السودانيين الذين يتمنون بشوق الحرية والديمقراطية والكرامة قد مثلوها مرة أخرى خلال عشرين عاما وسط دهشة العالم» ويؤكد الجزولى على دوره بقوله « لقد أدت دورك لتمهيد الطريق للثورة بالوسائل المتاحة ونحن نقدر لك ذلك» ويؤكد لجون قونق أنه مكانه فى السودان بقوله « إن مكانك معنا وأنه لشرف لايمكن أن يفوتك ولايوجد أحد عنده حل جاهز لكل أمراضنا وعللنا، ومعا سوف تنجح، والانقسامات هى الطريق المضمون للفشل ويؤكد الجزولى لقرنق، أنه يعلم أن السودان هو كل اهتمامك».

ولكن هناك نزيف فى الجنوب منذ عام ١٩٥٥ وحكومة الثورة الشعبية تعطى حل المشكلة الجنوبية وأكد له بأن الأمور يجب أن تسير فى إطار من التعاون، وأن الدستور الذى وفق عليه من اتحاد النقابات العمالية سوف يكون محل بحث، وأن الأحزاب السياسية والجيش رأت أن حل المشكلة الجنوبية، بحكم ذاتى إقليمى فى السودان موحد ورأى الجزولى دفع الله أن:

١ - يجب الاعتراف واحترام الكل لاتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ كقاعدة لتسير أحوال الجنوب.

٢ - الاعتراف بالخصائص الثقافية للجنوب.

٣ - الاعتراف بأن الجنوب غيرمتطور ويجب بذلك جهود صادقة لتطويره .

٤ - يجب اعتبار أن الدين ليس قوة للتقسيم، فهناك مسلمون ومسيحيون فى الشمال والجنوب وبعض السودانين ليسوا من الدينيين، ويشير بأن مشكلة الجنوب لم تبدأ مع القوانين الإسلامية، ولكن أكثر أهمية هذا الموضوع فى تقاوم وتعقيد المشكلة، ويؤكد بأن هذه القوانين لن تقف حجر عثر، وهناك طرق وأساليب ممكن إيجادها، لأن هذه القوانين وغيرها تحت المناقشة الآن.

وأخبره بأن هناك مبعوثين لمقابلتكم لبدء الحوار الذى يحمل معانى كثيرة.

ولذلك فإن التوجهات السودانية آن ذاك وبعد رحيل نميرى لم تدرس بعمق توجهات الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان التى أعلنت عام ١٩٨٢ كان السؤال الذى واجهنا، نقاتل من أجل ماذا؟

ما هو هدفنا؟ ومنذ اليوم الأول وقفنا مع وحدة السودان، ويستمر في أن القوى الجنوبية اختلفت في خيار الوحدة، إذا كيف تم الاتحاد مع الشماليين التحرير مَنْ مَنْ؟ وكان الجواب ليس التحرير من من، بل التحرير من ماذا؟ وبالتأكيد كانت الحركة تعنى التحرير من السيطرة العربية الإسلامية القادمة من شمال السودان، والتي لاتمنحهم حقوقاً في المساواة وفي السلطة والثروة، وفي هذا الإطار وبعد رحيل نميري يؤكد قرنق بأنه لايمكن أن نكون قد حملنا السلاح ودخلنا الأحرار في عام ١٩٨٢ لنأتي بوحدة تضطهدنا فهذا ليس طبيعياً.

وبالتالي يمكن القول إن الفترة التي دارت فيها المفاوضات بين الأصولية المسيحية الجنوبية، والقوى السياسية الشمالية بعد رحيل نميري بنيت على فكر جديد لدى الأصولية المسيحية في إطار بناء سودان علماني، والتركيز في كل المفاوضات عن علاقة الدين بالدولة، لذا جاء اتفاق الميرغني- قرنق في إطار رؤية وافقت عليها الحركة من ناحية المبدأ تمهيداً لإيجاد سودان جديد (٣٦).

اتفاق كوكادم:

بعد أن رحل نميري عن السودان وتولى المجلس العسكري الانتقالي بقيادة سوار الذهب السلطة في السودان وعادت الأحزاب السياسية إلى

(٣٦) جون قرنق: رؤيته للسودان الجديد وإعادة بناء الدولة السودانية، تحرير وتقديم الواثق كير، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٧٠ وما بعدها.
لمزيد من التفاصيل عن اتفاق كوكادم يراجع :
عبد القادر إسماعيل: مفاوضات التسوية السلمية في جنوب السودان، دراسة وثائقية، ٢٠٠٠/١٩٤٧، مطبعة النورس، الجيزة، ٢٠٠٥، ص ٩٩.

الساحة السودانية مرة أخرى، بدأت مرحلة جديدة فى تاريخ السودان، لكنها برؤية جديدة، وفهم جديد، وفكر جديد، يمكن من خلاله القول إن قيادة الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان باتت أمرًا واقعًا ملموسًا، وبدأت تلفت إليها أنظار العالم، عندما تحدث قائدها جون قرنق عن سودان جديد، حتى أن دعوته فى إطار السودان الجديد كانت تكسب أرض جديدة فى السودان ذاته، سواء فى النيل الأزرق، أو جبال النوبة، وحتى وصل الأمر إلى إعجاب السودانيين الشماليين بفكرة السودان الجديد، وسعت الأحزاب التى وصلت إلى الساحة السودانية بعد أن حل المجلس العسكرى الانتقالى نفسه بعد عام، وأجريت الانتخابات وشكل حزب الأمة الوزارة.

جاءت المفاوضات مع الحركة الشعبية لتحرير السودان حول مستقبل السودان، لكن حركة الإخوان المسلمين والأصولية الإسلامية كانت دائمًا تقف فى مواجهة أى حلول ترمى إلى تغيير البنية الثقافية التى وضعت خلال عصر نميرى^(٣٧).

الأصولية المسيحية واتفاق كوكادم:

كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان منذ قيامها عام ١٩٨٣ تسعى فى اتجاهين أساسيين:

الاتجاه الأول: هو عدم تقسيم الجنوب والذى جاء ناقضًا اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢.

(٣٧) عبد القادر إسماعيل: مفاوضات التسوية السلمية فى جنوب السودان، دراسة وثائقية، ٢٠٠٠/١٩٤٧، مكتبة النورس، الجيزة، ٢٠٠٤، ص ١٢٨.

الاتجاه الثانى:

كان العمل على إلغاء قوانين الشريعة الإسلامية التي بدأها نميرى في السودان، والتي وقفت حجر عثرة في محاولات الحل السلمى بين الحركة والحكومات التي جاءت بعد رحيل نميرى.

وبالتالى فإن التوجه الثانى للحركة الشعبية كان يعنى المطالبة بعلمانية السودان، وأن الموروثات التاريخية لحركة المبشرين قد أثمرت ثمرتها، عندما وقفت مجموعة أغلبها من غير المسلمين تطالب بتعديل الأوضاع التي رأوا أنها تجعل منهم مواطنين من الدرجة الثانية، نظراً لأنهم يدينون بالمسيحية، فكيف يتسنى أن تطبق الشريعة الإسلامية في بلد يسكنها أعداد من غير المسلمين.

وبالتالى كانت الحركة تشترط عند الدخول في مفاوضات إلغاء قوانين الشريعة الإسلامية في السودان، لكن أى حكومة جاءت للحكم بعد رحيل نميرى، كانت الأصولية الإسلامية المتشددة تقف لها بالمرصاد، وعند الدخول في أى مفاوضات مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في إطار الوصول لحل للمشكلة، ويعيد عن الأصولية الإسلامية الممثلة في حسن الترابى وحزبه، فإن حزب الأمة السودانى كان لايجرؤ على الإقدام على مثل هذه الخطوة، وهى إلغاء القوانين الإسلامية التي بدأها نميرى، لأن معناها ببساطة أن الإقدام على هذه الخطوة أنه سيفقد قواعده وتنظيماته الحزبية في أنحاء السودان، لذلك يمكن القول إن نميرى قد نجح في أن يضع السودان كله في مازق تاريخى، والرجل كان يدرك عند اتباع سياسات

إسلامية وتطبيق الشريعة الإسلامية فى السودان، أنه وضع لبنة أولى فى تأسيس المجتمع الإسلامى والذى يصعب تغييره أو الاقتراب منه، كنتيجة للمشاعر الدينية لدى السودانين وأنه بجانب ذلك وضع السودان فى إشكالية إقليمية ودولية، بالنسبة للوضع الإقليمى فقد بدأت دول الجوار السودانى تشعر بدرجة من القلق حيال هذا الوضع الجديد فى السودان، حيث كانت تخشى امتداد هذا وتأثر شعوبها الإسلامية بذلك، بينما دول الجوار الأخرى كانت تدرك مدى خطورة هذا الوضع عليها، أما بالنسبة للأوضاع الدولية، فإنه كان ينظر لهذا الفكر الجديد الذى طرحه نميرى بأنه توجه جديد يجعل الأصولية المسيحية تتكلمش على نفسها، وكان على القوى العالمية، والقوى الإقليمية أن تنظر إلى التجربة السودانية بعين الترقب والحذر .

وبالتالى لم تتمكن الحكومات المختلفة فى السودان من تغيير الأوضاع، ويمكن القول إن تطبيق الشريعة الإسلامية فى السودان واستمرارها وعدم إلغائها بعد رحيل نميرى، كانت سبباً رئيسياً فى أن جون قرنق لم يتعاون مع النظام الجديد فى السودان ويشير جون قرنق بأنه عندما تمت الموافقة على المؤتمر الدستورى من قبل الحركة فى يونيو ١٩٨٦ وإنشاء آلية للتعاون المشترك وتحديد جدول زمنى للاجتماعات التى تقرر لها أن تقوم بالتنسيق كانت هذه الاجتماعات تأجل بمعرفة الشماليين، وكانوا يرون التأجيل ضرورة لافتتار عملية الانتخابات أو تكوين حكومة جديدة وإعلان سياسة جديدة تجاه مشكلة جنوب السودان أو الخوف من عقد المؤتمر كنتيجة طبيعية لما اتفق عليه وهو « إلغاء تنفيذ قوانين سبتمبر قوانين الشريعة

الإسلامية فى السودان، يضاف إلى ذلك مطالبة الحركة بإلغاء الاتفاق العسكرى مع كل من مصر وليبيا،^(٢٨).

ورغم ذلك يمكن القول أن توقيع إعلان مبادئ كو كادم مثل صورة من صور المحاولات للوصول بالمشكلة إلى رؤية مشتركة بين القوى السياسية الشمالية، والقوى السياسية الجنوبية، ويمكن القول إن إعلان كوكادم حمل قدرًا من التسامح، والذي دار الحوار حوله للتوقيع من ٢٤ مارس ١٩٨٦ حتى مارس ١٩٨٦ ويعتبر أحد إنجازات حكومة التجمع الوطنى للإنقاذ الوطنى، والتي ضمت آن ذاك حزب الأمة، والحزب الشيوعى السودانى، وحزب البعث، الناصريين، اتحاد القوى الوطنية، التجمع النقابى، وضم وفد الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان ٢٣ قيادة جنوبية، بجانب ثلاث سيدات، وحضر الاجتماع خلال الأسبوع الأول جون جارنج، وأكمل الاجتماع من بعده نائبه كارنينو، ووليم نوت، وأروك طون الجوار،^(٢٩).

وأهم المؤشرات فى إطار التوجهات التى يمكن وصفها بالأصولية المسيحية، فى مواجهة الأصولية الإسلامية أن أعطى الاتفاق فى بنده الثالث^(٤٠).

John Garng: speaks,op,cit. p.9.

(٢٨)

(٢٩) مركز أبحاث دراسات حرب الأمة: الديمقراطية فى السودان، عائدة ورواجحة، الخرطوم، ١٩٩٠، ص ١٢٧.

(٤٠) منصور خالد: جنوب السودان فى المخيلة العربية، الصورة الزائفة والقمع التاريخى، دار التراث، لندن، ٢٠٠٠، ص ١٨١ وما بعدها.

- إلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ وجميع القوانين الأخرى المقيدة للحريات.

واتفاق الجانبان على أن المؤتمر الدستوري المقترح سوف يعقد تحت شعار السلام، والعدالة، والديمقراطية، والمساواة، وأن يتضمن جدول أعماله (٤١).

- مشكلة القوميات، حقوق الإنسان الأساسية، نظام الحكم، مشكلة الدين، التنمية والتنمية المتوازنة، الموارد الطبيعية، القوات الثقافية والترتيبات الأمنية، المشكلة الثقافية والتعليم ووسائل الإعلام الجماهيرى، السياسة الخارجية.

وبالتالى يمكن القول: إن العقيدة المسيحية التى تجذرت فى الجنوب كنتيجة طبيعية لما غرسه المبشرون فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، جاءت بنتائج إيجابية فى مواجهة السلطة المركزية فى الخرطوم فى إطار رؤية جديدة لسودان جديد، ترى فيه القوى السياسية الجنوبية أنه يستوجب أن لاتكون الثقافة العربية الإسلامية هى الثقافة السائدة فى أنحاء السودان، وأن هناك ثقافات أخرى لها جذور تاريخية أفريقية عميقة، بجانب مسيحية وجدت فى الجنوب، فأصبح هناك شخصية أفريقية منصهرة فى الإطار الأفريقى، والعربى، ويمكن القول إن بها مسيحية عربية عكست هوية جديدة فى السودان (٤٢).

(٤١) عبد القادر إسماعيل: مرجع سابق، الملحق الخاص بالكتاب، ص ٤٩٩.

(٤٢) تمام مكرم البرازى : مرجع سابق، ص ١٥٠.

الأصولية المسيحية في اتفاق الميرغنى / قرنق ١٩٨٨،

يمكن القول إن اتفاق كوكادم لم يكتب له البقاء طويلا أو الاستمرار، ولعل مرجعية ذلك هي المناورات السياسية والحزبية بين الأحزاب والقوى السياسية المختلفة، وبدأت مرحلة جديدة بين الحزب الاتحادي والحركة الشعبية لتحرير السودان رغبة منهما في الوصول إلى رؤية للسلام.

وهذا الاتفاق أطلق عليه حسن الترابى اتفاق الميرغنى قرنق، لكن أهم ما يمكن الإشارة إليه في هذا الإطار تحديداً أن الأصولية المسيحية في فكر القوى السياسية الجنوبية كانت قد تجذرت واتجهت الرؤى المختلفة حول ضرورة إلغاء قوانين الشريعة الإسلامية في السودان، وأصبح الصراع القائم بين القوى السياسية الجنوبية، والقوى السياسية الشمالية بعد رحيل نميري هو ضرورة العمل على إلغاء قوانين الشريعة الإسلامية في السودان، وهي القوانين التي كان الجنوبيون يرون لها اتجاهين^(٤٢).

الاتجاه الأول:

هو سيادة الثقافة العربية الإسلامية في السودان، الاعتراف الكامل بأن السودان، شماله، جنوبه، شرقه، غربه، هو عربى مسلم، وبالتالي يستوجب التصدي لسيادة الثقافة العربية الإسلامية.

الاتجاه الثانى:

هى أن هذه القوانين فى حالة استمرارها سوف تحيل المواطن الجنوبى إلى مواطن من الدرجة الثانية، وسوف تلتفى حق المواطنة.

على أى حال أسفرت هذه اللقاءات بين الحركة والحزب الاتحادي عن توقيع اتفاق، يمكن أن يطلق عليه أنه أحد المؤثرات التي يمكن أن تهتدى به اتفاقيات السلام المقبلة بين الشمال والجنوب، حيث أشار إلى:

- تجميد المواد الخاصة بالحدود في الشريعة الإسلامية، وعدم إصدار قوانين جديدة تحتوى على بديل لهذه المواد حتى انعقاد المؤتمر الدستوري ومناقشة الموضوع، وبالتالي يمكن القول إن الحركة الشعبية نجحت في تحجيم التوجهات في إطار تطبيق الشريعة الإسلامية بعد نميري، لكن هذا الاتفاق لم يقابل من القوى السياسية على الساحة السياسية الشمالية بالرضى والقبول خاصة الجبهة القومية الإسلامية التي رفضته شكلاً ومضموناً وأيضاً حزب الأمة (٤٤).

ولعل مرجعية ذلك هي قضية الثقافة العربية الإسلامية التي انعكست على الهوية في السودان وأثرها على مجريات الأحداث، سواء كانت الأحداث السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية، وبدأت الهوية السودانية تطرح نفسها على الساحة السياسية السودانية، بين أواسط النخبة السودانية والمتعلمين والمتعلمين، ويمكن القول إن هذه الرؤية طرحت نفسها بعد مؤتمر الخريجين، وبدأ البحث وبشدة عن الذات السودانية، ولم يكن آن ذاك قد تبلورت مشكلة جنوب السودان بهذا الشكل الواضح، ولم تكن تدرك النخب السودانية أن الذاتية الجنوبية تتجه نحو رؤية مختلفة عن

(٤٤) حسن مكي: الحركة الإسلامية في السودان ١٩٦٩-٨٥، تاريخها وخطابها السياسي، الدار السودانية للكتب، الخرطوم، ١٩٩٩، ص ٣٣٤.

محاولة المثقفين الشماليين، وبحث الجنوب عن هوية يرى نفسه فيها بعيداً عن الثقافة العربية الإسلامية، وهذا الفكر الذى ترسخ لديهم كنتيجة طبيعية للمورثات التاريخية، والثقافة الجديدة التى جاءت مع المستعمر البريطانى.

خاصة وأن المثقفين السودانين الشماليين آن ذاك قد تأثر البعض منهم بفكرة الرابطة الإسلامية، وخلق وإيجاد أمة إسلامية تعود بالقوى الإسلامية إلى عهود السلف، وبالتالي كان لابد أن تتمحور الشخصية الجنوبية بعيداً عن هذه الرؤية الثقافية، وأن تدرك أن هويتها تختلف خاصة وأن العديد من النخب السودانية رأت أن الدين هو الملاذ الوحيد والملاجئ لحل كل القضايا، بينما تأثر البعض الآخر بفكرة العروبة ورأوا فيها أن العروبة يجب أن تسبق الإسلام، وبالتالي أيضاً هذا الفكر جعل الجنوبيين يدركون أنهم خارج إطار هذا الطرح الفكرى، سواء الطرح الإسلامى، أو الطرح العربى السودانى، والذى يريد أن يصنع السودان بصيغة عربية إسلامية، بينما هم يرون فى أنفسهم غير ذلك، إذن كان عليهم يدركوا أن القضية هى إيجاد دولة قومية سودانية، تعلق فيها المواطنة على فكر العروبة والإسلام، أو قد يكون بعيداً فى ظل هذه النخب السودانية (٤٥).

(٤٥) خالد: الذاتية السودانية بين القومية والإثنية القومية والتنوع الثقافى وبناء الدولة الوطنية فى السودان، أبحاث الندوة الثانية ١٣/١ إبريل ١٩٩٥، إعداد حيدر إبراهيم على، ص ٧٩ ومابعدها.

وبالتالى كان على البعض من المثقفين السودانين أن ينظروا برؤية مختلفة اشتملت على فكرة هذا الوطن هو أرض ووطن يضم جموع السودانين، وبالتالي ظل البحث عن هوية سودانية موحدة أمر بعيد المنال، خاصة بعد أن استطاعت القوى الإستعمارية أن تضيف إلى هذه الرؤى التى رأت فى الإسلام ملجأ والعروبة ملاذاً، والسودانية أصلاً ووطناً، أبعاداً جديدة فى إطار تغيير البنية الثقافية فى جنوب السودان، وبالتالي كان على الجنوبيين أن يتجهوا إلى قوة أخرى خارج إطار السودان، وخارج فكر العروبة والإسلام، ويتجهوا نحو قوى مؤثرة، فلم يجدوا سوى هذه التوجهات الجديدة التى انبثقت من جذور الأصولية المسيحية التى كانت قد نجحت فى أن تتحرك على مساحة واسعة فى السودان، وهور إيجاد سودان جديد علمانى، تعلق فيه المواطنة على كل ماعداها.

وبالتالى يمكن القول إن اتفاق الميرغنى. قرنق أدرك ذلك وأن يستوجب أن يعاد الطرح الفكرى والثقافى الذى يمكن أن يضم أبناء السودان تحت مظلة واحدة فى حالة العودة مرة أخرى إلى ما قبل القوانين السبتمبرية، لكن الأصولية الإسلامية التى تمثلت آن ذاك فى حسن الترابى والجبهة القومية الإسلامية، أبت إلا أن تعتبر أن التوجهات الإسلامية فى السودان هى الرؤية الوحيدة التى يمكن الاستناد إليها فى أى محادثات أو مفاوضات، ولذلك أعطت القوى الأوربية والتوجهات السياسية فى إطار الأصولية المسيحية الأمريكية الفرصة فى التدخل فى شئون السودان بطرق وأساليب مختلفة.

ولذلك سعى حسن الترابي لترتيب بعض الأوضاع القائمة في السودان من خلال المؤسسة العسكرية السودانية حيث بدء إعداد مسرح السودان للعودة مرة أخرى إلى أحضان المؤسسة العسكرية من خلال الانقلاب الذي قاده البشير، وكان هذا الوطن مقدرًا عليه أن لا يحيا في ظل الديمقراطية إلا العديد من السنوات القليلة، ليبدأ مرحلة جديدة يسيطر فيه الجيش على السلطة في السودان، وسيطر على الجيش حسن الترابي ورفاقه.

الأصولية الإسلامية بين القوى السياسية المختلفة ١٩٨٩/٨٦،

يمكن القول إن الأصولية الإسلامية قد نجحت في النهاية في تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان، بما يعنى أن الأصولية الإسلامية قد نجحت في تحقيق أهدافها الأساسية وهي اعتبار الإسلام منهجًا وشريعة، ورغم أن الأصولية الإسلامية كانت تمتلك قاعدة شعبية عريضة في الشارع السوداني، إلا أن السودان دخل في حلقة من الحلقات التي تدعو إلى الاستغراب فمنذ ٢٦ مارس ١٩٨٥ دخل السودان في حالة من الثورة والتمرد على نظام نميري الذي كان قد طبق الشريعة الإسلامية، وخاطب مشاعر السودانييين، ورغم ذلك فكان من الصعب الوصول إلى مفاهيم ومفاتيح هذه الثورة، وهى ثورة طلابية تدرج تحت كونها مظاهرات ضد النظام أم أن الشعب انتفض نتيجة لتطبيق قانون العقوبات في الشريعة الإسلامية، ودون أن يوفر النظام للجياح القوات الضرورى، حيث تشكلت البنية الأساسية لهذه الانتفاضة بين الطلاب وجموع الفقراء السودانييين

وفقراء المدن بجانب صغار الموظفين وكانت القوى السياسية والعسكرية والعمال في السودان تقف أمام الحدث غير قادرة على اتخاذ أى قرار، نتيجة لغياب قائدهم خارج السودان، وفي الوقت الذى شعرت فيه رئاسة الجمهورية بعزلة عن الشعب، بدأ تجمع النقابات يشعر بضرورة التحرك تجاه الأحداث، بينما القوات المسلحة بدأت فى التفكير فى أخذ زمام المبادرة^(٤٦).

على أى حال الأصولية الإسلامية آن ذاك كانت غارقة فى تصوراتها ناحية الانتصار الذى حققته من خلال دفع نميرى إلى تطبيق الشريعة الإسلامية فى السودان، لكنها فى نفس الوقت تشعر بدرجة من الارتباك تجاه تلك الأحداث التى تجرى.

ويمكن القول إن القوى الثلاث التى أشرنا إليها باستثناء رئاسة الجمهورية كانت مدعومة بالقوى السياسية الجنوبية خارج وداخل السودان بما يعنى أن الأصولية المسيحية التى تمثلت فى حركة الجيش الشعبى لتحرير السودان قد تخندقت ف يواجهه نظام نميرى منذ اليوم الأول الذى أعلن فيه تطبيق الشريعة الإسلامية فى السودان.

على أى حال استطاعت هذه القوى الثورية والانتفاضة الشعبية أن تطيح بنميرى لتبدأ الأصولية الإسلامية مرحلة جديدة فى تاريخها السياسى بعد أن استولى عبد الرحمن سوار الذهب على السلطة هو ورفاقه متخذين اتجاهين:

(٤٦) حيدر طه: الإخوان والمسكر، قضية الجبهة الإسلامية واللغة فى السودان، حركة الحضرات العربية للإعلام والنشر، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٢٠.

الاتجاه الأول : هو تخليص البلاد من النظام القديم.

الاتجاه الثانى: وضع رؤية جديدة لنظام جديد مؤسس على الحرية والعودة الإسلامية الأصولية بعد الانتفاضة.

استقبل الفريق سوار الذهب فى ١٠ إبريل ١٩٨٥ حسن الترابى، حيث تناقشا فى بعض القضايا التى تدخل فى ضم اختصاصات التجمع الشعبى، ويمكن القول إن لقاء الجيش ممثلاً فى الفريق سوار الذهب لحسن الترابى لها مدلولات عدة، إذ إن حسن الترابى يمثل رأس البناء الإسلامى فى السودان، ويعتبر شريكاً دون شك فى الأوضاع التى آلت إليها السودان، وهو ضمن الذين أيدوا وخططوا للشريعة الإسلامية فى السودان، وبالتالي بدأ الجنوب وقادته الذين مثلوا الأصولية المسيحية آن ذاك والذين تخندقوا فى مواجهة الشريعة الإسلامية يدركون أن الرؤية الجديدة فى السودان لا تختلف كثيراً عن الرؤية القديمة، خاصة وأن القوى الإسلامية فى السودان والتى تمثلت فى جماعة الإخوان المسلمين لم تكن عضواً فى التجمع الوطنى، وكانت حجة الترابى فى عدم انصهار التيار الإسلامى فى التجمع لعدم وجود الحزب الشيوعى السودانى بداخله، وفى إطار نفس التوجهات رأى التجمع الوطنى ضرورة أن لا يكون الترابى أحد العناصر المشاركة فى المحادثات(٤٧).

(٤٧) لمزيد من التفاصيل عن استيلاء سوار الذهب على السلطة يراجع: عبد القادر إسماعيل: مفاوضات التسوية السلمية فى جنوب السودان، الفصل الخامس، مطبعة النورس، الجيزة، ٢٠٠٣، ص

على أى حال بدأت القنوات تفتح بين المؤسسة العسكرية السودانية الممثلة فى الفريق سوار الذهب وحسن الترابى، وبالتالي انعكست هذه الاتصالات والقنوات على باقى حركة الإخوان المسلمين فى السودان، حيث بدأت الاتصالات بينهم وبين المؤسسة العسكرية (٤٨).

وتأسيساً على ذلك أعلن الفريق سوار الذهب فى مؤتمر صحفى عقد خصيصاً لذلك يوم ١٥ إبريل ١٩٨٥ « بأن الشريعة الإسلامية سوف» تظل فى السودان من حيث المبدأ، وكان يعنى ذلك استمرار قوانين سبتمبر التى كانت أحد الأسباب الرئيسية فى منظومة التوجهات السياسية المعاكسة للشمال بالنسبة للأصولية المسيحية الجنوبية والتى تمثلت آن ذاك فى الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان، واستمراراً على تهدئة الأوضاع أشار سوار الذهب بأنه سوف يعاد النظر فى بعض القوانين المستمدة من أحكام الشريعة أثناء فترة الانتقال، ويؤكد الترابى هذه التوجهات عندما يقول: « أثناء الفترة الانتقالية وتواجد سوار الذهب فى الحكم اتصلت به العديد من الحكومات العربية، وغير العربية تطالبه بضرورة إلغاء قوانين الشريعة الإسلامية ، وأكد سوار الذهب مشاركته فى ذلك، وهروباً من ذلك فى إطار المناورة السياسية للفريق سوارالذهب، أشار بأن الحكومة الانتقالية لاتملك أن تتصرف فى هذه الأمور وطلب الانتظار إلى ما بعد الانتخابات».

وبالتالى يمكن القول إن الأصولية الإسلامية فى السودان بعد رحيل نيميرى تواجدت على الساحة السياسية السودانية فى اتجاهين:

الاتجاه الأول: القنوات المفتوحة بين القادة الإسلاميين الممثلين في الإخوان المسلمين والمؤسسة العسكرية أن ذاك.

الاتجاه الثاني: وجود بناء قوى مثل التيارات الإسلامية داخل المؤسسة العسكرية بجانب الحكومة الانتقالية والذين أكدوا على صعوبة إلغاء قوانين سبتمبر، التي تمثلت في الشريعة الإسلامية وهؤلاء كان على رأسهم الفريق سوار الذهب، والفريق تاج الدين عبد الله فضل في المؤسسة العسكرية، والجزولى دفع الله، ود. حسن أبو صالح في الحكومة الانتقالية وفي التجمع الوطني.

وبالتالي انعكست تلك التوجهات في إطار الحكومة الانتقالية على قضايا الحرب والسلام في جنوب السودان حيث بدأت القوى السياسية الجنوبية تتخندق من جديد وترفض المشاركة والتعاون مع الحكومة الانتقالية، وأعلن أن هناك العديد من القضايا يستوجب حسمها، قضايا الحرب والسلام، الديمقراطية، الشريعة الإسلامية، ومدى ممارستها في أنحاء السودان المختلفة، قضايا التنمية الاقتصادية وعدالة التوزيع بين المركز، والأقاليم، السياسة الخارجية^(٤٩).

وكان على القوى السياسية المختلفة وعلى رأسها الأصولية الإسلامية أن تحدد موقفها من هذه القضايا، ونتيجة لذلك بدأت المواقف تتشكل سياسياً، وصنفت القوى السياسية السودانية على النحو التالي:

١ - التجمع الوطني وقد ضم القوى السياسية والنقابات.

(٤٩) حيدر طه: مرجع سابق، ص ١٢١.

٢ - الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق.

٢ - الإخوان المسلمين بقيادة حسن الترابي.

بالنسبة للإخوان المسلمين: فقد تعاونوا بشكل كبير مع نظام نميري، لذلك لم تنشأ بينهم وبين القوى السياسية الجديدة أى تحالفات.

بينما الأمة تسمى للتحالف مع الحزب الاتحادي الديمقراطي مؤسسين ذلك على فكرة التعاون بين الحزبين لحكم البلاد.

ونتيجة لذلك سعت الأصولية الإسلامية إلى إعادة ترتيب رؤيتها من خلال تشكيل « الجبهة الإسلامية القومية» فى اتجاه محاولة حسن الترابي تجميع كل القوى الإسلامية والمؤسسات الإسلامية والطرق الصوفية والجمعيات وغيرها تحت مظلة الجبهة الإسلامية القومية».

على أى حال فإن الأصولية الإسلامية فى السودان بدأت حملة إعلامية سعت من خلالها إلى تحجيم خصومها السياسيين، وبدأت تفكر جدياً فى كيفية استقطاب بعض القوى السياسية المختلفة على الساحة فى إطار من التحالف التكتيكي وإعلامياً تمكنت الأصولية الإسلامية من إصدار العديد من المجلات، كان منها على سبيل المثال «صحيفة الراية»، ثم الأسبوع، السودانى ، ألوان» وجاءت بعد ذلك مجلستان « سنابل، والبلد».

أما عن التحالفات فبدأت تطرق باب المؤسسة العسكرية بحذر شديد، والذي شجعها على ذلك هو إدراكها قبول الفريق سوار الذهب لتوجهات الحركة فى السودان» (٥٠).

ويشير جون قرنق في هذا الصدد أنه في عام ١٩٨٣ عندما قرروا القتال في مواجهة الأطروحات الإسلامية التي كان يسعى نميري لطرحها، طرحوا سؤالاً « نقاتل من أجل ماذا؟ وما هو هدفنا؟ » ويرى أنهم استقروا على « وحدة بلدنا » أي وحدة السودان، ويرى قرنق أنه منذ عام ١٩٨٣ والحركة ثابتة على أهدافها^(٥١).

ويرى أن الوحدة التي تبنتها الحركة هي وحدة من نوع جديد، ويشير في هذا الصدد في إطار الأصولية الإسلامية التي بدأها الترابي بأنه لا يمكن أن تكون الحركة الشعبية لتحرير السودان قد دخلت عام ١٩٨٣ للقتال من أجل وحدة، يراها إن ثمت في ظل الأصولية الإسلامية، فهو قتال من أجل وحدة يمكن أن تكون سبباً في اضطهاد الجنوبيين، ويرى قرنق أن مفهوم الوحدة لدى الحركة مؤسس على اتجاهين:

الاتجاه الأول: هو الواقع التاريخي.

الاتجاه الثاني: هو التنوع المعاصر.

ويشير بأن المقصود بالتنوع التاريخي هو التزامن التاريخي بداية من حضارات كوش، مصر الفرعونية، الممالك السودانية والتي استمرت لأكثر من سبعمائة عام، ثم ظهور الإسلام، ثم قدوم المهاجرين من شبه الجزيرة

(٥١) جون قرنق: رؤيته للسودان الجديد، وإعادة بناء الدولة السودانية، تقديم الوثائق كبير، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٧٢.

العربية، وإقامة ممالك إسلامية قوية، ثم الحكم المصري/التركي، ثم المهديّة، ثم الحكم الثنائي، والذي جاء على أثره استقلال السودان عام ١٩٥٦ (٥٢).

الفصل الخامس
الخطط الأمريكية في السودان
مواجهة بين أصوليين
٢٠٠٦/١٩

يستهدف هذا الفصل الجذور التاريخية للمخططات الأمريكية تجاه المنطقة والسودان بشكل عام والجنوب بشكل خاص، والتي تتعكس بالتالي في إطار سياسات أمريكية تجاه الشرق الأوسط وأفريقيا، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ وحتى الآن سواء في إطار الهيمنة الأمريكية رغبة في الوصول إلى بتروال الشرق الأوسط وأفريقيا، بجانب حصار الثقافة العربية وكسر الزعامات العربية القومية التي ظهرت على الساحة وتبنت حركات التحرر الوطني سواء في أفريقيا أو العالم العربي وكانت السياسة الأمريكية تستهدف حرمان أفريقيا من المساندة للتوجه نحو الاستقلالية وحرية القرار، كما يوضح الجذور التاريخية للحركة الإسلامية في السودان أي ظهور حركة الإخوان المسلمين والتي كانت امتداداً طبيعياً لحركة الإخوان المسلمين في مصر ؟ وهل تأثرت بها فكرياً ومنهجياً؟ وكيف كانت توجهاتها في ظل وجود محاولات الهيمنة الأمريكية على المنطقة وتوجهات الحركة الإسلامية في ظل وجود الأنصار والختمية، وهل الأصولية الإسلامية في السودان كان لها تأثير مباشر على الحركة السياسية في كل من شمال وجنوب السودان في ظل تلك الأوضاع ومواجهة الأنصار والختمية والأصولية المسيحية والمخططات الأمريكية، ومواقف القوى السياسية الأوروبية والأمريكية من سياسة حركة الإخوان المسلمين التي مثلت الأصولية الإسلامية، في ظل مواقف وسياسات محلية، وإقليمية، ودولية بالغة الصعوبة، وكيف كان الوضع، وعندما استولت على الحكم في السودان من خلال المؤسسة العسكرية وماهية توجهاتها إبان مشكلة جنوب السودان، وهل كان لهذه الأصولية الإسلامية الفضل في الحفاظ على

الهوية العربية الإسلامية في إطار السودان ككل خلال هذه المرحلة عندما اتجهت إلى دعم الثقافة العربية الإسلامية، خاصة في إطار مشكلة الجنوب في أثناء محاولات تنفيذ المخططات الأمريكية من خلال الضغوط الأمريكية تارة، والمفاوضات تارة أخرى، وهل تمكنت من الحفاظ على جنوب السودان من الانفصال؟؟ وهل استهدفت المخططات الأمريكية التي وضعت في شكل سياسات تحت مظلة الأمم المتحدة ومجلس الأمن في مواجهة الأصولية الإسلامية برؤى جديدة من خلال الضغوط المختلفة أثناء مفاوضات أبوجا، والإيجاد، وماساكوش وهل نجح الإخوان المسلمون عندما تولوا السلطة في السودان في تغيير البنية الثقافية التي صبغ بها الجنوب خلال مرحلة الأصولية المسيحية التي تمثلت في الإرساليات التبشيرية في القرن الماضي، أم أن الأصولية الإسلامية نتيجة سياستها دفعت بمشكلة جنوب السودان بالأصولية المسيحية التي تجذرت في جنوب السودان من خلال الصفوة الجنوبية التي تعلمت في مدارس الإرساليات التبشيرية إلى تحريك الأصولية المسيحية الأمريكية والتي تمثلت في تبني الحزب الجمهوري الأمريكي لسياسة متشددة تجاه السودان للتدخل المباشر في المشكلة بطرق وأساليب مختلفة، وإيجاد وطرح الحلول المختلفة التي ساندت الأصولية المسيحية في الجنوب، وهل كان ظهور البترول في الجنوب والسودان وأفريقيا بشكل عام هو أحد محركات السياسة الأمريكية، وفي المقابل ماهو الدور الذي لعبته الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان إبان هذه المرحلة من ٨٩ حتى ٢٠٠٠ والتي تمثلت في مواجهة الرؤية الأصولية الإسلامية في إطار السياسة السودانية ومواجهة المشروع

الحضارى الإسلامى، التى كانت تطبقه السودان ضمن سياستها للمنطقة بالكامل من خلال الطرح الإيدلوجى لحسن الترابى، بينما طالبت الأصولية المسيحية الممثلة فى الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان بسودان علمانى، وبالتالي فإن الاتجاهين الأصولية الإسلامية والأصولية المسيحية يختلفان فى توجههما ويختلفان فى أسلوبهما فى طرح النظرية وفى الاستراتيجية التى تبنى على أساس الحلول النظرية المطروحة والتى كان يستوجب أن يقابلها واقع عملى، سواء المشروع الحضارى لحسن الترابى، والعلمانية لجون قرنق والتى استند كل منهما على قوى سياسية خارجية لتنفيذ مشروعه دون النظرة الحقيقية لواقع السودان^(١).

الجدور التاريخية للمخططات الأمريكية:

بعد مؤتمر يالطا أى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ كانت الولايات المتحدة الأمريكية تستعد لدورها الجديد فى العالم، وكانت ترى ضرورة إزاحة بريطانيا من مناطق نفوذها، وتسعى لكى ترث هذه الإمبراطورية بما يمثله ذلك الميراث من مصالح بترولية، ومواقع استراتيجية، وقواعد عسكرية، وسيطرة على بحار ومحيطات، وغيرها، ولم يكن هذا الصراع بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا بالأمر السهل، فكلاهما قدما من نبع واحد وكانت روابط اللغة، والثقافة، والتاريخ، التى جمعت بينهما أحد العوامل الأساسية التى اعتبرت أحد الجسور التى جعلت الولايات المتحدة تتحرك وهى تضع فى حساباتها تلك

(١) إبراهيم نصر الدين: الإستعمار الصهيونى فى أفريقيا (أفاق أفريقية . المقولة السودانية إلى أين) المجلد الثالث، العدد ١١، ٢٠٠٢، ص ٧١٨ وما بعدها.

المورثات التاريخية، والتي جعلت علاقتها متميزة، وهذه المورثات جعلت القيم التي تجمعها تكاد تكون متشابهة ، وبالتالي كأنه لابد أن يخطط ذلك الصراع من قبل أمريكا لميراث بريطانيا بنوع من الزحف التدريجي والبطئ، الذي يعطى إحساساً لدى العالم بأن الولايات المتحدة الأمريكية لاتنازع وتتصارع لميراث الرجل المريض، لكنها فى نفس الوقت كانت تدرك أن الإمبراطوريات الحالية والتي تمثلت فى كل من بريطانيا وفرنسا لم تعد قادرة على أن تمتلك أدوات العصر وطموحاته نحو عالم جديد تريد أن تكون هى مهندسة سياساته والمهيمنة على مقدرات شعوبه (٢).

على أى حال فى ١٢ فبراير ١٩٤٥ كان الطراد الأمريكى يرسو على ضفاف البحيرات المرة فى مصر، والتي تتوسط قناة السويس، والتي تعتبر أهم ممر مائى عالمى، وعلى ظهر هذا الطراد يجلس فرانكلين روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية آن ذاك، وأدركت بريطانيا وقتها أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى جاهدة إلى إزاحتها من العالم العربى وأفريقيا، خاصة بعد أن أدركت فى مؤتمر يالطا أن العالم بدأ يقسم بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى، وأن بريطانيا تجلس على الهامش حيث ساورها إحساس عام بأن الحرب العالمية هى آخر الحروب على مستوى العالم، نظراً لأن اكتشاف أسرار الطاقة الذرية والتوجهات نحو صنع القنبلة الذرية سيجعل الدول تفكر آلاف المرات قبل القيدوم على أى حرب، وأن الصراع بعد الحرب هو صراع عقائدى سوف يسود فيه النظام

(١) محمد حسنين هيكل: زيارة جديدة للتاريخ، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، القاهرة،

الأفضل، وبالتالي يمكن القول إن أفريقيا كانت أحد محاور بؤرة الصراعات الخفية آن ذاك، أي بعد الحرب العالمية الثانية، وظلت كذلك إبان الحرب الباردة وبعد انتهاء الحرب الباردة، أصبحت مفتوحة من خلال اللاعب الوحيد وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وباتت المخططات الأمريكية يتم تنفيذها في أفريقيا تحت مسميات حقوق الإنسان، وحقوق الأقليات من خلال تشريعات وقوانين يتم التصديق عليها في الكونجرس الأمريكي (٣).

على أي حال اعتبر عام ١٩٤٤ والذي سبق هذه اللقاءات عام الترتيبات والإعداد للاختراق الأمريكي لمنطقة الشرق الأوسط، وأفريقيا، ويشير الأستاذ/ هيكل في مؤلفه « ملفات السويس » أن أول نوفمبر عام ١٩٤٤ أعد تقرير سري للأهداف السياسية للولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت على النحو التالي:

- ١ - تأكيد المصالح المستقلة للولايات المتحدة الأمريكية في إجراءات ترتيبات عادلة تهدف إلى تحقيق السلم والأمن على أساس من حسن الجوار.
- ٢ - تأكيد حق الشعوب في اختيار ماتريده من أشكال الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحفاظ عليها لنفسها.
- ٣ - توفير مساواة في الفرص والتجارة والترانزيت والتبادل التجاري يختلف عن سياسة الاستعباد وحرية التفاوض من خلال الوكالات

(٣) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٤٢ وما بعدها.

الحكومية أو المشروعات الخاصة بغض النظر عن نوع النظام الاقتصادي المطبق.

٤ - حماية المواطنين الأمريكيين بصفة عامة، وحماية الحقوق الاقتصادية الأمريكية المشروعة، والنهوض بها، سواء كانت حقوقاً ماثلة أو ممثلة.

على أى حال عندما أبحر روزفلت إلى المياه المصرية فكان معداً لها ثلاثة لقاءات هامة مثلت الرؤية الاستراتيجية للسياسات الأمريكية فى إطار التوجهات السياسية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية.

اللقاء الأول : يوم ١٣ فبراير ١٩٤٥ حيث التقى روزفلت بالملك فاروق.

اللقاء الثانى: يوم ١٤ فبراير ١٩٤٥ كان لقاء الملك عبد العزيز آل سعود.

اللقاء الثالث: ظهر يوم ١٤ فبراير ١٩٤٥ لقاء الإمبراطور هيلاسلاسى

إمبراطور الحبشة، وحاكم القرن الأفريقى. ملتقى البحر

الأحمر والمحيط الهندى.

وبهذه اللقاءات كانت تعنى ثلاثة اتجاهات أساسية بنت عليها أمريكا

استراتيجيتها ومخططاتها بعد الحرب العالمية الثانية.

الاتجاه الأول: البترول فى منطقة الشرق الأوسط وآسيا والذ تمثل فى

لقاء الملك عبد العزيز آل سعود، وكان هناك تصور

لسياسة أمريكا البترولية وضعت بعد الحرب، بجانب

سياسة مالية مقدمة لعالم ما بعد الحرب، حيث نبعت فكرة

صندوق النقد الدولي وبنك التسويات والبنك الدولي وغيرها من النظم الاقتصادية التي تحكمت فى اقتصاد العالم فيما بعد(٤).

الاتجاه الثانى: المواقع الاستراتيجية والممرات المائية فى الشرق الأوسط، وقناة السويس، وموقع مصر الجغرافى وقلب العالم العربى، والتي تعتبر ملتقى البحار، البحر الأحمر من شرقها، هذا البحر كممر مائى يصل حتى المحيط الهندى عن طريق ممر مائى هام هو باب المنذب، والذي يصله بالتالى إلى المحيط الهندى وإلى المحيط الهادى، حتى يصل إلى شواطئ كاليفورنيا، أما بالنسبة للموقع الجغرافى لمصر شمالاً فالبحر المتوسط يصل إلى المحيط الأطلسى عن طريق جبل طارق، حتى يمكن أن يصل إلى نيويورك، أضف إلى ذلك نهر النيل كشريان مائى داخلى يصل شمال القارة بجنوبها ماراً بقلب القارة، وبالتالى يعتبر أداة من أدوات الربط الهامة بقارة أفريقيا.

الاتجاه الثالث: أفريقيا والقرن الأفريقى والتي تمثلت فى الوصول إلى مثلث أفريقيا والتواجد السياسى فى الحبشة المسيحية التي يمكن أن تتحكم فى شرق أفريقيا بالكامل.

وبالتالى كانت المخططات الأمريكية تدرك أهمية هذه المحاور فى إطار سياستها لميراث بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية، وبات المخططون

(٤) محمد حسنين هيكل: زيارة جديدة للتاريخ، مرجع سابق، ص ٤١٠ وما بعدها.

السياسيون الأمريكيون بينون سياساتهم على هذا الأساس، وكانت مصر آن ذاك تعنى مصر والسودان كبلد واحد فى أفريقيا، وبالتالي استراتيجياً فإن الوصول إلى كل من شرق أفريقيا، وغرب أفريقيا، ووسط وجنوب أفريقيا أمر يمكن أن يكون سهلاً بعد امتداد النفوذ الأمريكى فى كل من الحبشة ومصر والسودان .

وكان على الولايات المتحدة الأمريكية البدء فى تنفيذ سياستها الجديدة فى الشرق الأوسط وأفريقيا، والتي كانت فى الحقيقة تستهدف أن يكون هناك نظام جديد يستوجب أن يحل محل بريطانيا، يكون اللاعب الأساسى فيه هى الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأت تضع تصوراتها لتنفيذ هذه السياسة، حيث حدد هذا التقرير ستة اتجاهات للعمل، ولعل أبرز هذه الاتجاهات:

- العمل على إقامة نظام إقليمى تشئنه دول المنطقة، ليعتمد على النفوذ البريطانى، ويبتعد تماماً عن النفوذ السوفيتى، ويرتبط نجاح هذه السياسة، بالنجاح فى السياسات الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، وتأسيساً على مصالحها فى المنطقة، وفى ٢١ مايو ١٩٤٥ ووجهت وزارة الخارجية الأمريكية مذكرة رسمية إلى وزارة الخارجية البريطانية تشير إلى سياستها الجديدة التى خططت لتنفيذها.

١ - نحن نرغب فى أن يتوقف التدخل السياسى البريطانى الذى يعرقل حصولنا على امتيازات بترولية فى المناطق التابعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة للسيادة البريطانية.

٢ - نحن نرغب فى زيادة معدل استغلال البترول من احتياجات نصف الكرة الشرقى، ولاسيما الشرق الأوسط، حتى يمكن خفض نسبة الاستغلال لبترول نصف الكرة الغربى، خصوصاً بترول الولايات المتحدة الأمريكية، حتى يظل احتياطياً موفراً للولايات المتحدة مستقبلاً.

٣ - نحن نرغب فى توصيل منابع البترول وبخاصة بترول السعودية والعراق إلى مياه الخليج الفارسى أو البحر الأبيض بواسطة خطوط الأنابيب، وتتنقل الاستراتيجية الأمريكية من رؤيتها المستقبلية بالنسبة للبترول، إلى رؤيتها الاستراتيجية لخطوط النقل والمواصلات، حيث أشارت الخارجية الأمريكية فى مذكرتها للخارجية البريطانية أن اللورد سويتون وزير الطيران البريطانى والذى زار مصر فى شهر إبريل ١٩٤٥ وصل به الأمر إلى حد أنه قال للمستولين المصريين مانصه « إن الولايات المتحدة الأمريكية تريد السيطرة على كل الطيران المدنى وإنه إذا قبلت الحكومة المصرية بتوقيع معاهدة تسهيلات طيران مع الولايات المتحدة الأمريكية، فسوف نجد أن الولايات المتحدة جاءت للسطرة على أجوائها وعلى العالم مباشرة، وأن البريطانيين جادون فى الحيلولة دون هذه القوة الأمريكية، وأن هذه الملاحظات رأت أمريكا أنها جافة وغير لائقة.

وتأسيساً على هذه الاستراتيجية فى إطار السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط وأفريقيا، وضعت أمريكا أقدامها بخطى ثابتة فى إطار إزاحة إنجلترا من كل مستعمراتها فى العالم العربى وأفريقيا وإيصال نفوذها تدريجياً إليها، ويمكن القول إنها بذلت جهداً كبيراً نتيجة الحرب الباردة ومحاولة استقطاب الدول.

على أى حال فإن الأوضاع كانت تشير إلى أن هناك قوى بعد الحرب تواجدت على الساحة تمثلت فى أمريكا ويمكن القول إن مواردها وقوتها ساعدت على ذلك، وبدأت الشركات الأمريكية العملاقة تدخل ساحة الشرق الأوسط، وكان على أمريكا التى سمحت للشركات بالتحرك أن تتحسس خطاها فى إطار التعامل مع العرب والأفارقة يضاف إلى ذلك أن ظهور قوة جديدة فى المنطقة ممثلة فى الصهيونية العالمية، وقد ركزت هذه القوة التى تمثلت فى الصهيونية على تحقيق حلمها فى فلسطين فى نفس الوقت كانت أمريكا تمارس دورها فى إخراج إنجلترا من المنطقة، وفى خضم تلك الأحداث رحل روزفلت عن الولايات المتحدة الأمريكية ليتولى نائبه رئاسة أمريكا وهو هارى ترومان عام ١٩٤٥ ويواصل نفس السياسة. وبدا أن هناك حقائق واضحة فى إطار تراجع إنجلترا وتقدم أمريكا فى ظل تلك الأوضاع بمشروع عام ١٩٥٢ تحت مسمى معاهدة الدفاع عن الشرق الأوسط، ولكن دول المنطقة ربطت المشروع بضرورة الحصول أولاً على الاستقلال، ثم يتم الدفاع بعد ذلك عن الشرق الأوسط.

على أى حال اقتربت نهاية حكم ترومان، ولكن استمر الحزب الجمهورى فى قيادته للولايات المتحدة الأمريكية من خلال فوز إيزنهاور وتزامن دخول إيزنهاور إلى البيت الأبيض قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ والتى كان لها تأثيرها فى المنطقة بالكامل، ويمكن القول إن العالم كان يقدم بعد نهاية الحرب الساخنة على نوع جديد من الحرب هى الحرب الباردة، لكن منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا كانت على أجندة اهتمامه. وتركز اهتمام السياسة الأمريكية آن ذاك، والتى تحرك لتنفيذها كل فوستر دلاس وزير الخارجية

الأمريكية، ونائب الرئيس ريتشارد نيكسون فى ضرورة إبعاد العالم العربى وأفريقيا عن الاتحاد السوفيتى، وفى عام ١٩٥٤ كانت التوجهات الأمريكية فى المنطقة تسعى لإيجاد صيغة لسلام بين العرب وإسرائيل كمدخل لترتيب أوضاع المنطقة، وخطط لذلك بأن تتجه منطقة الشرق الأوسط -بعد تحقيق السلام بما فيها إسرائيل- نحو مواجهة الاتحاد السوفيتى، وكانت مفاوضات الجلاء عن مصر آن ذاك تدور بين إنجلترا ومصر، ويمكن القول إن مصر توصلت بمساعدة الولايات المتحدة إلى اتفاق الجلاء فى يوليو ١٩٥٤ مع إنجلترا وسعت بعد ذلك الولايات المتحدة الأمريكية فى محاولات لاستقطاب مصر (٥).

وفى غضون تلك المرحلة كان السودان قد حصل على الحكم الذاتى الإقليمى، وكان يمتلىء بالإرهابات السياسية، بين مؤيد للوحدة مع مصر ومطالب بالاستقلال عنها، وفى ديسمبر ١٩٥٥ أجمعت اللجان المختلفة فى برلمان الحكم الذاتى للمشاورة فى إعلان الاستقلال من داخل البرلمان السودانى، وبعده بيومين دار حوار فى نفس اللجنة بين الاستفتاء على حق تقرير المصير، أو إعلان استقلال السودان داخل البرلمان، وكان الصراع بين إنجلترا وأمريكا على السودان يبدو من خلف الكواليس .

حيث كانت الإرهابات التى تدور فى الأروقة السودانية نحو الرغبة فى الاتحاد أو الاستقلال عن مصر، كانت الأصابع الأمريكية والبريطانية تعلن عن نفسها بطرق مختلفة، فبينما ساعدت أمريكا مصر فى اتفاقات

(٥) إيزنهاور: كان قائداً لقوات الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية وتوج فى الانتصار على النازية.

الجلء عن بريطانيا، كانت بريطانيا تقف بكل قوتها وراء المجموعة الاستقلالية، التي كانت تدعو للاستقلال عن مصر، وكانت تسعى إلى تقويض فكر الاتحاد، ولعل ذلك كان رد فعل طبيعيًا نحو السياسات الأمريكية تجاه الشرق الأوسط وأفريقيا، خاصة نحو مصر.

وبالتالي أعلن إسماعيل الأزهرى بالفعل فى أكتوبر ١٩٥٥ « حق تقرير المصير» قبل الموعد الذى حددته اتفاقية القاهرة، وتأججت المشاعر الوطنية للسودانيين عندما نوقش موضوع الاستقلال من داخل البرلمان فى ٢١ ديسمبر ١٩٥٥ أعلن الموافقة على مشروع الدستور المؤقت، وفى أول يناير ١٩٥٦ أعلن استقلال السودان، وبذلك أصبح السودان دولة ذات سيادة، وعليه أن يتحمل جميع مسئولياته، وأن يخطط لسياسته الخارجية والداخلية برؤية استقلالية وبعيدة عن مصر، وفى نفس الوقت ظلت السياسة الأمريكية المطروحة فى المنطقة تدعم نفسها بطرق وأساليب مختلفة، وعندما أقدمت مصر على تأميم قناة السويس كان لأمريكا موقفان، موقف خاص بها، وموقف مطروح على الساحة الدولية^(٦).

بالنسبة للموقف الخاص بها، فهو محاولات أمريكا السيطرة على منطقة الشرق الأوسط، وأفريقيا، وقد ظهرت مصالح أمريكا واضحة بشكل كبير عندما أقدم جمال عبد الناصر عام ١٩٥٦ على تأميم قناة السويس، فى ٢١ يوليو ١٩٥٦ وبعد سبعة أشهر فقط من استقلال السودان عقد اجتماع فى البيت الأبيض لمجلس الأمن القومى برئاسة إيزنهاور، واتفق

(٦) عبد القادر إسماعيل: مشكلة جنوب السودان، دور الأحزاب السياسية ٤٧-١٩٧٢، مكتبة النورس، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٣٠.

المجتمعون به بأن الإجراء الذى قامت به مصر لا يمكن قبوله، ويستوجب مقاومة ذلك الإجراء، وأشاروا إلى ضرورة مقاومته بكل الوسائل بجانب القوة العسكرية، مع تهيئة المسرح السياسى لذلك، ورأوا أن ترك هذا الأمر ينجح « سوف يؤثر على استراتيجيات المنطقة بالكامل، وعلى موازين القوى العالمية على نحو غير موات لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية ورأوا أنه يهدد مصالح البترول والأهمية متعددة الجوانب للشرق الأوسط، كما أنه خطر على إسرائيل، ولقد وضع المجتمعون تصورًا للمرحلة المقبلة على النحو التالى:

١ - التصدى للعمل المصرى يجب أن يكون بدايته سياسة نفسية تتمثل فى حملة عداة دولية واسعة، وحصار اقتصادى، يبدأ من تجميد الأرصدة المصرية فى الخارج، ويصل إلى محاولة تجويع بقصد التركيع، وإذا لم يؤد إلى الإطاحة بالنظام، فلا بد من العمل العسكرى.

٢ - ضرورة تحجيم الدور الأوروبى لأن انفراد إنجلترا وفرنسا بالعمل كفيل بعودتهما للمنطقة.

٣ - يستوجب أن تظل إسرائيل خارج العملية.

وبالتالى يمكن القول إن الصراع لميراث إنجلترا والتواجد فى منطقة الشرق الأوسط كان هو الحراك الأول للولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة ناصر بالقوة السياسية والقوة العسكرية، عندما شرع فى تأميم قناة السويس، أما عن المسرح السياسى الدولى فى إطار السياسة الأمريكية إبان العدوان الثلاثى على مصر، فقد كان موقف أمريكا من أزمة السويس،

عندما واجهت كلاً من إنجلترا وفرنسا لم يكن على الإطلاق رغبة منها في مساندة مصر وناصر، بقدر ما كان رفضها للتحرك المنفرد لكل من بريطانيا وفرنسا، والتي كانت في طريقها لهدم المخططات الأمريكية في المنطقة، يضاف إلى ذلك المخططات الأمريكية التي كانت تريد كسر الزعامات العربية في أفريقيا بجانب فصل المشرق العربي عن المغرب العربي من خلال سياسات جديدة في المنطقة. يضاف إليها التواجد الإسرائيلي كان هو المحرك الأساسي للولايات المتحدة الأمريكية للسير في تنفيذ مخططاتها في منطقة الشرق الأوسط وأمريكا وبالتالي يمكن القول إن الموقف الأمريكي المتشدد من هذا العدوان جاء مؤسساً على سياستها الجديدة، ولو لم تتحرك إنجلترا، وفرنسا، وإسرائيل، تجاه هذا الموقف لكان للولايات المتحدة الأمريكية شأن آخر في معالجة أزمة السويس، وبالتالي لم تترك الاتحاد السوفيتي ينفرد باللعبة السياسية بمفرده، ويعطى انطباعاً أن الاتحاد السوفيتي هو المحرك الأساسي في هذا، وهو الذي أجبر إنجلترا، وفرنسا، وإسرائيل على الخروج من مصر على أي حال انتهت الأزمة بإخراج القوى المعتدية من المنطقة لتبدأ مرحلة جديدة في السياسة الأمريكية تجاه السودان^(٧).

أثناء الحرب الباردة كانت تسعى لاجتذاب الدول من خلال السياسات الاقتصادية الناجحة والمعونات المالية والمنح والبعثات في توجه نحو إبعاد الدول عن الشيوعية.

(١) محمد حسنين هيكل: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، عواصف الحرب، وعواصف السلام، الجزء الثاني، دار الشروق، ١٩٩٦، القاهرة، ص ١٠٥.

السودان بوابة أفريقيا والمعونات الأمريكية:

كانت مصر تمر بمرحلة سياسية عصبية مع الولايات المتحدة الأمريكية، كنتيجة لرفض الولايات المتحدة تمويل بناء السد العالى، بجانب أن إيزنهاور أعلن فى كانون ١٩٥٧ فى الأمم المتحدة بأن الشيوعية الدولية، أكبر خطر على الشرق الأوسط، وأكد على ضرورة ملء الفراغ فى المنطقة، ووعد بتقديم المعونات المالية بالتشاور مع الأمم المتحدة لأى بلد يطلبها فى الشرق الأوسط خصوصاً تلك الدول التى ساعدت على مقاومة الشيوعية.

ورغم أن محمد أحمد محجوب وزير خارجية السودان، يشير فى هذا الصدد بأن رؤية أمريكا فى هذا الإطار هى « لشراء مزيد من النفوذ للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط» وأكد فى هذا الصدد وعندما سأل عن الفراغ الذى يشير إليه إيزنهاور فى الشرق الأوسط فأجاب : «إن كان هناك فراغ فى الشرق الأوسط ملأناه بأنفسنا لسنا بحاجة إلى أى دولة أجنبية لتأتى وتملأه» بما يعنى أن الساسة السودانيين كانوا يدركون أبعاد موضوع الإعانات الأمريكية للدول النامية والمستهدف من وراء ذلك، وبالتالي يمكن القول إن وجهات نظر مصر تطابقت مع وجهات نظر السودان فى إطار مسألة المعونات الأمريكية التى سعت إليها أمريكا لإيجاد موطأ قدم فى السودان.

ورغم ذلك قبلت السودان المعونات الأمريكية ، ومثل قبول السودان للمعونات الأمريكية تحولاً خطيراً فى العلاقات المصرية السودانية وقتها، حيث زار ريتشارد نيكسون نائب الرئيس الخرطوم لترتيب هذه المعونة

وأوضحت مصر للسودان بأن قبول السودان للمعونة الأمريكية يجعل
 لأمريكا مبرراً لتواجدها في السودان، والسودان هو العمق الاستراتيجي
 لمصر، وتعالق أصوات مؤيدة لوجهة نظر مصر، وأن السودان سوف يصبح
 مهبطاً لغزو مصر عن طريق الأمريكان، خاصة وأن مصر كانت مسخنة
 بجراح حرب ١٩٥٦ والذي أطلق عليه آن ذاك العدوان الثلاثي على
 مصر^(٨).

ومثلت أمريكا آن ذاك الوريث الشرعي والطبيعي لبريطانيا في
 المنطقة، وقد مارست أمريكا ضغوطاً رهيبية على الساسة الجنوبيين، سعياً
 وراء قبول المعونات الأمريكية في إطار التعاون مع حزب الأمة، وقد وقف
 الحزب الوطني الاتحادي في مواجهة هذا الوضع، وفي مواجهة حزب الأمة
 لعدم قبول تلك المعونة، لكن لا يمكن بأي حال عزل الفكر الأمريكي آن ذاك
 -في إطار المعونات الأمريكية للسودان- عن توجهات أمريكا السياسية في
 المنطقة، فإن أمريكا كانت تخشى من التغفل الشيوعي في أفريقيا، بعدما
 عقدت مصر صفقة الأسلحة الشهيرة مع الاتحاد السوفيتي وأصبح في
 مصر توجهات اشتراكية ناحية الاتحاد السوفيتي، بما يعنى ذلك الوضع
 إمكانية أن يتغفل إلى السودان، وأن يتسرب النفوذ السوفيتي من خلال
 مصر، ثم إلى وسط أفريقيا.

وتحجيم أمريكا في هذه المنطقة، فكان لابد من محاولة استقطاب
 السودان لقبول المعونات الأمريكية تحت مسميات التنمية في إطار البنية

(٨) منصور خالد: السودان أهوال الحرب وطموحات السلام، دار التراث، ٢٠٠٣، ص ٢٢٨.

الأساسية، وأن يحدث نوع من الضغط للتواجد الأمريكى فى السودان تحت مسميات المعونة حتى يمكنها تحجيم الاتحاد السوفيتى.

وتشير المراجع السودانية فى هذا الصدد أن الأحزاب السياسية السودانية لم يكن لها منظور اقتصادى، يمكن أن يؤدى إلى التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، بما يعنى أن قبول المعونات الأمريكية دون أن يكون هناك منظور اقتصادى، واجتماعى هو نوع من أنواع عدم الفهم لدوافع المعونات الأمريكية، ومن هنا كان موقف مصر المتشدد تجاه السودان فيما يخص المعونات الأمريكية، وإبان هذه المرحلة كانت الحركة الإسلامية السودانية تبدأ خطواتها الأولى فى التواجد على الساحة السياسية السودانية، ولم تكن الأصولية الإسلامية آن ذاك تمثل خطورة على السياسات الأمريكية خاصة وأنها كانت تدرك أن نمو الحركة الإسلامية فى البلدان العربية هو لصالح السياسة الأمريكية فى مواجهة الشيوعية.

وعندما سقطت الشيوعية وأصبحت أمريكا هى اللاعب الوحيد على مستوى العالم، بدأت سياسة جديدة نحو العالم وفى صياغة جديدة احتضنها الحزب الجمهورى تحت مسمى المحافظين الجدد، واستطاعوا أن يقيموا نوعاً من التحالف بين الصهيونية بشكل عام والأصولية المسيحية، واستهدفوا من وراء ذلك إعادة رسم السياسة الخارجية الأمريكية، وأكدوا فى هذا الإطار أن يكون ضمن هذا المكون السياسى الجديد صيغة دينية يمكن من خلالها بدء استخدام العديد من الوسائل تجاه العالم تحت مسمى «رفع الاضطهاد الدينى عن مسيحي العالم» ولكن لم تغب عن

مخططاتهم الاستراتيجية الثابتة قيام شبكة بترولية تخدم أهداف أمريكا، بجانب شبكة استراتيجية تخدم خطوط المواصلات.

ويمكن القول إنهم من خلال هذا التوجه تمكنوا من إعداد مشروعات قوانين منذ عام ١٩٩٠ ولعل أهمها :

١ - مشروع التحرير من الاضطهاد الدينى ١٩٩٧.

٢ - قانون الحرية الدينية الدولية ١٩٩٨.

ومن خلال قانون الحرية الدينية فى العالم استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تصدر عدة تقارير حول أوضاع الحرية الدينية فى العالم منذ عام ١٩٩٩ وكان المستهدف هو التدخل فى الشؤون الداخلية للدول العربية والإسلامية، يمكن القول إن الدين بعد ذلك فى إدارة الرئيس جورج بوش الابن، أصبح سياسة ثابتة، حيث هيمن عليها هذا التيار، وبالتالي أصبح الدين يمثل رؤية مرجعية، وبات مؤثراً فى إطار السياسة الخارجية الأمريكية^(٩).

ويمكن القول إن هذه التوجهات فى إطار السياسة الأمريكية أصبحت مرجعية أساسية ظهرت بشكل واضح فى أقوال جورج بوش الابن عندما وصف الحرب الأمريكية ضد ما أسماه بالارهاب الإسلامى بأنها «حرب

عن العمليات التعليمية فى الجنوب انظر:

Sandorson Education Religion Politice in southem sudan, 1874 -1964 -
Khartom univircety, 1981.p.329.

(٩) المحافظون الجدد: النشأة والجذور فى (العالم العربى فى ولاية بوش الثانية، الفوضى

البناء وسيناريوهات نزع الاستقلال، الحلقة النقاشية التاسعة، مايو ٢٠٠٥، مركز الخليج

للدراستات الاستراتيجية، المجلس الاستشارى العربى، قضايا عربية، لندن، ص ١٩.

صليبية» بجانب أنه عندما بدأ الحملة الانتخابية لفترة رئاسة جديدة، قام بدعوة ألفين من رجال الكنيسة والقساوسة وكان حريصا أن يظهر رجل دين أكثر منه رجل سياسة، وبالتالي فإنه يمكن القول إن المرجعية الدينية في إطار السياسة الأمريكية أصبحت واضحة، بحيث يمكن القول إن اليمين الحاكم يمضى في الاتجاه الأصولي بدرجة عالية من التعصب والتشدد تجاه الثقافات المختلفة خاصة الثقافة العربية الإسلامية.

فى الوقت الذى احتضنت فيه الأصولية الإسلامية حركة ريك مشار، ولام أكول، والتى طالبت بانفصال جنوب السودان والتى كانت قد انشقت أصلا عن الحركة الشعبية لتحرير السودان، كان جون قرنق يدعو إلى سودان جديد ووحدة السودان، بما يعنى أن الأصولية الإسلامية قد وقعت فى مازق بين الوحدة والانفصال، بينما احتضنت من يرغبون فى الانفصال كان المحاربون الجنوبيون يطالبون بسودان علمانى موحد، وبالتالي كان الفكر الغالب على الأصولية الإسلامية أن ذاك هو انفصال الجنوب المسيحى، أفضل من استمراره فى ظل تلك الأوضاع.

وكانت الأصولية المسيحية الأمريكية ترتب الأوضاع فى السودان وتسمى لتنفيذ ما فشلت فيه إنجلترا فى الجنوب، خاصة الأصولية الأمريكية الصهيونية، والتى كانت تساند التوجهات السياسية الإسرائيلية خارج حدود إسرائيل خاصة فى أفريقيا، والتى كان أحد أهم أهدافها هو الالتفاف حول الدول العربية وحصارها فى أفريقيا حصارًا استراتيجيا، ولعل أهم هذه التوجهات هو الالتفاف حول

توجهات السياسة المصرية فى أفريقيا والوصول إلى قلب مصر وكبدها من خلال التواجد فى منابع نهر النيل، والدخول فى صراع حول التواجد البحرى فى البحر الأحمر.

ويمكن القول إن الصهيونية المسيحية الأمريكية كانت تسعى إلى إيجاد صبغة للتواجد الإسرائيلى فى إطار ما تتمتع به إسرائيل من تفوق تكنولوجى يمكن تقديمه للدول الأفريقية، ينعكس مباشرة على العلاقات التجارية الاقتصادية بينها وبين الدول الأفريقية، ويشير فى هذا الصدد حلمى شعراوى بأن إسرائيل فى كل الأحوال تمثل الإمبريالية الفرعية أى أنها فرع للإستعمار الأمريكى الجديد.

وبالتالى يمكن القول فى ظل هذا الوضع : إن الصهيونية المسيحية الأمريكية لا بد أن تقدم يد العون للصهيونية الإسرائيلية التى تمثل الإمبريالية الصغرى فى إطار حصار الثقافة العربية الإسلامية فى أفريقيا، من خلال هذا التنسيق القائم والمثمر بين التوجهات السياسية الأمريكية للأصولية المسيحية وإسرائيل، والتى ركزت سياستها فى مراحل مختلفة فى أفريقيا على ما وصفه هرتزل بأن شرق أفريقيا هى البديل الطبيعى لإسرائيل فى إطار التواجد الاستعمارى، يعنى ذلك أن التخطيط والتنسيق بين الصهيونية المسيحية الأمريكية، وإسرائيل أمر قائم، وبالتالى فإن التوجهات السياسية الأمريكية والتدخلات فى الشأن السودانى فى ظل سلطة حكومة الإنقاذ والأصولية الإسلامية السودانية لم تأت فى إطار رغبة أمريكا فى مساندة الحركة الشعبية لتحرير السودان، بقدر ما جاء فى ظل مخطط عام للمنطقة ككل .

الجدور التاريخية للأصولية الإسلامية فى السودان:

السودان تربة خصبة للعقيدة الإسلامية بما يتسم به أهله من حب وتسامح وارتباط قوى بالعقيدة الإسلامية ، ولعل البدايات الأولى لبزوغ فكر إقامة دولة إسلامية جاءت من خلال الممالك الإسلامية، والتي جاءت بعدها الحركة المهديّة بقيادة محمد أحمد المهدي عام ١٨٨٠ كنتيجة طبيعية للظروف التي كانت تمر بها السودان، والنظم التي فرضها عليها. محمد أحمد المهدي سعيًا للإصلاح ومجتهدًا تحت مسمى المهديّة المنتظرة، وتجمع أهل السودان حوله وتحت لوائه حتى تمكنوا من ميلاد دولة إسلامية صارت بالنهج الإسلامي.

لكن القوى الغربية ماكان لها أن تترك ميلاد دولة إسلامية فى وسط أفريقيا والتي اعتبرته شروعًا يتسم برؤية ثورية فى إطار المنهج الإسلامى، فتربصوا له حتى يتم وأد الدولة الإسلامية الوليدة، وسعت بعدها القوى الغربية ممثلة فى الاستعمار البريطانى فى محاولة الحد من الثقافة العربية الإسلامية إبان مرحلة الاستعمار خاصة فى جنوب السودان لكن الحركة الوطنية فى السودان بعد الحرب العالمية الثانية كانت قد بدأت تأخذ توجهات جديدة وألقت الحركة الوطنية المصرية بظلالها على جموع السودانيين، وبدأت هذه التوجهات تأخذ مناحى مختلفة، بينما حدث نوع من تصاعد المد الشيوعى من خلال القوى اليهودية على مستوى العالم، حيث كان موضوع القوميات يلقي بظلاله من خلال جموع القوى المختلفة على مستوى العالم العربى، ويمكن القول سواء الحركة الشيوعية أو الحركة القومية قد أخذت مساحة كبيرة قفى صفوف الطلاب السودانيين

بين القوى النقابية، والحركة العمالية، والتي كانت تتصاعد وكان تأثيرهم فاعلاً في الحركة السياسية السودانية^(١٠).

وبالتالي كان لابد أن يكون هناك رد فعل طبيعي في الحركة الإسلامية التي جاءت نتيجة لاتساع نشاط التوجهات الشيوعية والرؤية القومية، والتي انكرت هذه التوجهات الوافدة على السودان في إطار الحركة القومية التي كان يتصور أنها تسعى لاجتثاث الدين وإيجاد رؤية علمانية السودان ونشر هذا الفكر خاصة في المجالات الطلابية.

وبالتالي بدأت بتشكيل حركة التحرير الإسلامي، وجاءت هذه الحركة كرد فعل طبيعي للتحدي الذي كان يواجه به الإسلام من الغرب آن ذاك خاصة التحدي الحضاري، يضاف إلى ذلك بأنه جاء واقعياً كرد فعل للتيارات الوافدة إلى السودان، وبالتالي استمدت توجهاتها من الحركة الإسلامية في كل من مصر وباكستان وبالتالي صيغت كحركة إسلامية في الإطار العالمي وكنتيجة طبيعية لتأثير حركة الإخوان المسلمين عليها ، أطلقت على نفسها اسم حركة الإخوان المسلمين.

الحركة الإسلامية في السودان ونشأتها ١٩٤٩/١٩٥٠:

يرى حسن الترابي بأن انبعاث الحركة الإسلامية في السودان في العصر الحديث جاء كرد فعل طبيعي لفرز العقائد الأجنبية في السودان، وبالتالي مثلت الحركة التحدي، واستطاعت أن تستمد عوناً من الصحوة

(١٠) حسن الترابي: الحركة الإسلامية في السودان، التطور، والكسب، والمنهج، الفازاتي

الإسلامية العالمية آن ذاك. ولكن فى نفس الوقت كانت تستمد رؤيتها من الواقع السودانى.

على أى حال فإن الحركة نشأت وبشكل قوى بين صفوف الطلاب بعد أن بدأت الحركة الشيوعية تنتشر فى الجامعة بين الطلاب، ويمكن القول كنتيجة للأطروحات الشيوعية بدأت الحركة الإسلامية تدخل فيما يسمى التحدى، وبالتالي بدأت تثبت وتتمو بين الطلاب فى جامعة الخرطوم، يضاف إليها المدارس الثانوية وهؤلاء الذين تمسكوا بالحركة الإسلامية وبدأت تظهر بينهم التوجهات الإسلامية، قبل أن يتخرجوا فى الجامعة عام ١٩٥٥.

يضاف إلى هذا الرافد الذى بدأت تظهر بوادره بين الطلاب الذين تخرجوا فى الجامعة، ورافد آخر هو ما يمكن أن نسميه رافد بعض جموع السودانيين، ظهر كرد فعل طبيعى لحركة الإخوان المسلمين فى مصر، ولعل مرجعية ذلك هم الطلاب السودانيون الوافدون إلى مصر الذين عادوا محملين بهذا الفكر ومتأثرين به .

وفى إطار هذين الاتجاهين، الاتجاه الأول الطلابى الذى جاء كما أشرنا كرد فعل طبيعى للتوجهات الجديدة فى الجامعة والتي اتسمت بانتشار الرؤية القومية، بجانب المد الشيوعى الذى كان لا بد أن يواجه بالفكر الإسلامى.

والاتجاه الثانى الذى حملته رياح القوى الطلابية القادمة من مصر، وبالتالي يمكن القول إن الحركة الإسلامية السودانية تشكلت فى السودان، وبدأت تظهر معالمها وتنظيماتها.

المؤتمر الجامع للحركة الإسلامية عام ١٩٥٤:

بدأت الحركة الإسلامية في إطار هذا المؤتمر الجامع تستمد زاداها التنظيمي من الفكر المطروح في الإطار الشيوعي، يضاف إلى ذلك أن توجهاتها التنظيمية أيضاً كانت تستمد إطار الحركة الإسلامية للإخوان المسلمين في مصر، ولكن يمكن القول إنها كحركة ناشئة كان لابد لها أن ترنو ببصرها إلى الخارج تستمد منها بعض الزاد على مواصلة طريق يبدو أنه صعب وشاق.

وكانت الحركة تسعى لاختيار عناصر فاعلة تحت مظلة مايسمى نشر الدعوة، يضاف إلى ذلك بأن الحركة كانت تهتم بتربية كوادرها تربية خاصة، وكانت هذه التربية في إطار توجهات وبرامج محددة ويتعهد بها الأعضاء ويتم ممارستها في إطار تنظيمي وهذه الرؤية في إطار التوجهات الأولى للأصولية الإسلامية مرحلة من مراحل التكوين والتنظيم المبدئي، وبالتالي تمثل الهيكل التنظيمي في مجموعة من الحركة الشعبية، وبالتالي خرجت هذه التنظيمات من بين الرؤية في الإطار الطلابي إلى بعض جموع الشعب السوداني في المدن من خلال الطلاب، وبالتالي يمكن القول إن الحركة الإسلامية بدأت تستكمل بعض العناصر حين أدركت ضرورة النزول إلى جموع الشعب السوداني في الشارع السياسي.

ونظراً لأن الحركة الإسلامية كانت في بدايتها قد شهدت العديد من الخلافات حول تسمية الحركة، إلى أن حسم دستور الحركة هذه الخلافات -حول تسمية الحركة- باسم الإخوان المسلمين، وأكدت على أنها

حركة تريبوية ذات دعوة إسلامية إصلاحية شاملة، وبدأت الحركة في البداية في إطار توجهات سياسة محدودة تمثلت في رفض الموقف المصرى من الإخوان المسلمين فى مصر.

الأصولية الإسلامية ١٩٥٩/٥٦:

أعلن السودان استقلاله من داخل البرلمان عام ١٩٥٦ لتبدأ مرحلة جديدة فى تاريخه السياسى، والاجتماعى والاقتصادى، لكن فى ذات الوقت كانت قيادات الحركة الطلابية الذين استندوا على الرؤية الإسلامية فى توجهاتهم السياسية قد تخرجوا فى الجامعات وتخرجوا فى الحركة السياسية، وبدأ ظهور الدعوة فى الصحف، وبدأت تتسع دائرة الخطاب السياسى فى المنتديات العلمية، والسياسية للتيار الإسلامى.

وقد نفذت الأصولية الإسلامية آن ذاك الطرح الخاص بالدستور وأسست الدعوة لفكرة الدستور الإسلامى، ويرى المؤرخون للحركة الإسلامية أن هذا النشاط جاء مستنداً على استراتيجية الحركة بضرورة إيقاظ الوعى الدينى لدى جموع الشعب السودانى، وبالتالي شهدت هذه المرحلة تطوراً واضحاً للحركة من خلال قنوات الاتصال التى تمت بين الحركة وقادة المجتمع من النواب، الشعب، والسياسة وسعت آن ذاك إلى تعبئة الشعب بهذه التوجهات الجديدة التى تدعو إلى دستور إسلامى للبلاد^(١١).

(١١) حسن الترابى: مرجع سابق، ص ٣٠.

واستهدفت الأصولية الإسلامية آن ذاك من هذا النشاط أن تفرض وجودها على المجتمع السوداني، وأن تصبح أداة من أدوات الضغط السياسى على القوى السياسية المختلفة فى السودان.

أما بالنسبة للأصولية الإسلامية من عام ٥٨ إلى ١٩٦٢ فإن الحركة أدركت أن الحكم العسكرى شبه ديكتاتورى، وأن هذا الحكم له توجهات مختلفة وشعروا أن هناك نوعا من القهر السياسى وأن التوجهات السياسية لهذه الحركة أخذت اتجاهين:

الاتجاه الأول: هو سياسة التعريب فى جنوب السودان ونشر الثقافة العربية الإسلامية بكل السبل.

الاتجاه الثانى: بأن السلطة العسكرية فى البلاد ركزت على قضايا التعمير والبناء.

ولعل التوجه الأول بالنسبة لحركة الإخوان المسلمين بالنسبة للديكتاتورية العسكرية قد صادف هوى فى نفوس هؤلاء القيادات، على أى حال ظلت الحركة تتفاعل مع نفسها وبدأت تطرح على نفسها أطر التنظيم الداخلى للحركة منها القيادة، وهل تصبح قيادة جماعية أو قيادة فردية، والتربية السياسية والدينية والاجتماعية لأفرادها وماهية الحركة وغيرها من هذه الأمور التى صيغت بعد ذلك فى الدستور الخاص بالحركة، وبدأت توجهات الحركة فى إطار معارضة النظام.

لكن شهدت الفترة من ١٩٦٩/٦٤ مرحلة جديدة فى تاريخ الأصولية الإسلامية، حيث شهدت هذه المرحلة مرحلة من مراحل الديمقراطية فى

السودان، وشهدت عهداً من الحرية، يمكن القول إن الحركة قد استفادت منها استفادة بالغة، حيث ظهر الدور الطلابي بوضوح في هذه المرحلة، ظهرت على الساحة بقوة الأصولية الإسلامية، خاصة وأن بداية الثورة استلزمت رؤية قوية لمجابهة الحركة الشيوعية في السودان، وفي نفس الوقت سعت الحركة إلى تطوير رؤيتها لكي تتلاءم مع التوجهات الجديدة التي ولدت بعد ثورة أكتوبر ورأت أنه من الضروري الوصول للقواعد الشعبية بشكل تنظيمي فقامت بهدم الميثاق الإسلامي، وأسست هذا الميثاق على نهج مكتوب واستطاعت أن تجمع كل القوى والتيارات الإسلامية والجماعات الإسلامية في حركة سياسية وحيدة وبالتالي قامت منظمة الشباب الوطنية والجبهة الثورية الوطنية، وقد أصبحت جبهة الميثاق الإسلامي تمثل الوضع الشرعي للأصولية الإسلامية، أصبحت هذه الدعوة للدستور الإسلامي، ويمكن القول إن هذه المرحلة شهدت نشاطاً ضخماً للأصولية الإسلامية من خلال جبهة الميثاق الإسلامي، وقد شهدت هذه المرحلة توجهات قوية وعنيفة بينها وبين القوى السياسية المختلفة، بحيث يمكن القول إنها نجحت في الإطاحة بالحزب الشيوعي السوداني بل وحل الحزب ذاته عام ١٩٦٦ بعد أن توحدت القوى الإسلامية ضده وبهذا التوجه استطاعت الحركة أن تثبت أقدامها على أرضية صلبة في السودان.

أما عن الرؤية الثانية - في إطار ظهور الأصولية الإسلامية بقوة على الساحة السياسية السودانية - فقد تمثل في تعبئة الحركة بنواب الجمعية التأسيسية للموافقة على مسودة الدستور عام ١٩٦٧ والذي حمل في ثناياه توجهات إسلامية واسعة، وبالتالي يمكن القول إن الأصولية الإسلامية

بدأت تثبت أقدامها على أرض السودان من خلال خطوة تلو خطوة حتى أدركت أنها أصبحت تمثل قوة في السودان.

وفي نفس الوقت كانت السياسة الأمريكية تسعى للدخول في علاقات قوية مع السودان من خلال ما أشارنا إليه من معونات اقتصادية، وبعثات تعليمية، ورؤية ثقافية خاصة في الديمقراطية الثانية في السودان بعد الإطاحة بالديكتاتورية العسكرية، وعندما قامت ثورة نميري كانت للسياسة الأمريكية رؤية في إطار التعاون معها، اتسمت هذه السياسة بمرحلتين، المرحلة الأولى ٧١/٦٩ وهي المرحلة التي كانت توجهات الثورة توجهات اشتراكية يسارية، ثم المرحلة الثانية بعد الإطاحة بالشيوعية، وتثبيت حكم نميري والتي بدأت من ١٩٨٥/٧١ ويمكن القول إن الأصولية الإسلامية في ظل السياسة الأمريكية تجاه السودان ظلت تتصاعد بعد المصالحة الوطنية عام ١٩٧٧ حتى تمكنت من السيطرة على الحكم.

السياسة الأمريكية تجاه السودان خلال الحرب الباردة فترة الرئيس نميري ١٩٧١/٦٩،

كانت الحركة اليسارية والشيوعية على ساحة السودان السياسية إبان مرحلة الستينيات من القرن الماضي، حركة تتسم بالنشاط والحيوية، وإن شئت فقل إن الحركة الشيوعية في منطقة القرن الأفريقي كانت ترتبط ارتباطاً مباشراً بحركات التحرير من الاستعمار بصفة عامة، وبالتالي كانت أمريكا تضع عينيها على المنطقة مدركة خطورة المد الشيوعي، كنتيجة لنشاط الكوادر السياسية المختلفة في المنطقة والتي كانت تؤمن بالتحرر السياسي من الغرب، وفي نفس الوقت كانت الطائفية في السودان قد

تجذرت منذ سنين بعيدة، لدرجة أن الختمية والأنصار سيطرا على الميزان السياسى، وفتحوا النار على الكوادر الشيوعية فى البرلمان السودانى إلى حد طردهم تمامًا من الحركة السياسية فى السودان تحت مسمى الديمقراطية، حيث سعت أمريكا كى تلعب دورًا أساسيًا فى السودان - إلى محاولة إبعادها عن التيارات الشيوعية من خلال سياسات مختلفة كالمعونات الاقتصادية وغيرها، ولكنها كانت دائما تصطدم بقوى سياسية مناهضة لتوجهاتها السياسية، سواء فى السودان أو فى المنطقة بالكامل، خاصة وأن حرب ١٩٦٧ على مصر كان لها آثارها حيث اعتبرت دول المنطقة أمريكا شريكًا أساسيًا لإسرائيل فى حربها ضد مصر، ويشير نيكسون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية فى هذا الصدد « إن قلب العرب يتجه نحو أفريقيا، وكذلك نقوده، فبين عامى ١٩٨٤/٦٥ قدمت الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان صناعية أخرى مايزيد على ٢٠٠ مليون دولار كمعونة واستثمارات لأفريقيا لكن الشعب فيها لا يزال يتضور جوعًا نتيجة للحكومات الرهيبة التى تمارس الاشتراكية، وبالتالي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتأذى كل الحكومات الأفريقية التى تتبع منهجًا اشتراكيًا وترنو ببصرها إلى الاتحاد السوفيتى وتصفها بالحكومات السيئة والرهيبة وانعكس هذا الوضع على السودان عندما قامت ثورة نميرى^(١٢).

وعلى أى حال مثل التيار السياسى اليسار السودانى فى حركته نشاطًا دائمًا فى مواجهة السياسات الأمريكية متعاونين فى ذلك مع الناصريين

(١٢) ريتشارد نيكسون: ١٩٩٩ نصر بلا حرب، إعداد وتقديم، محمد عبد الحليم أبو غزالة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٢٩٥.

والقوميين العرب كانت وقتها جريدة الأيام لسان حالهم^(١٣) بجانب أن القوى النقابية والحركة العمالية كانت تمثل على ساحة السودان وقتها إحدى قوى المعارضة فى مواجهة الحكومة ، وإذا ما أضفنا إلى ذلك المعارضة السياسية للقوى الجنوبية فى الخارج والداخل، والحركة العسكرية الجنوبية التى تمثلت وقتها فى حركة أنيانيا لأدر كنا حالة التردى التى وصل إليها السودان^(١٤).

أما عن السياسة الأمريكية فإن تلك التوجهات السياسية كانت تتسم تجاه القارة الأفريقية وبشكل عام بعدم الثبات، فقد كانت الحرب الباردة تحكم الحركة سعياً وراء استقطاب الدول الأفريقية لهذا المعسكر أو ذاك، وكانت السياسات الأمريكية تسعى للحد من النفوذ الشيوعى فى القارة وعدم مساعدة أى نظام يمكن أن يتعاون مع هذا المعسكر، وبذلك الرؤية رسمت استراتيجيات السياسة الأمريكية إبان مرحلة الحرب الباردة، واعتبرت السودان إحدى الدول الهامة فى أفريقيا التى ركزت عليها السياسة الأمريكية خوفاً من أن تتجرف صوب التوجهات الشيوعية.

ولكن الأوضاع فى السودان التى أشارنا إليها أدت إلى تحرك الجيش السودانى فى ٢٧ مايو بقيادة جعفر محمد نميرى ورفاقه^(١٥) وتمثلت

(١٣) بشير محمد سعيد: الزعيم الأزهرى وعصره، من تاريخ السودان السياسى، القاهرة الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٤٦٥ وما بعدها.

Abd El Rahim Ali Taha : Nationalism and Labour in the Sudan in (١٤) Fluence of communism, in Sudan Notes Record. Wol. Lvll, 1976 No 57. p.86.

(١٥) محبوب عمر باشرى: أعدم شعب، معامل التصوير الملون السودانية، بدون تاريخ، ص ٨.

الكوادر التي قامت بالحركة وقتها في إطار التوجهات السياسية بالتوجه اليسارى وشارك في الحركة، وبعض كوادر الحزب الشيوعى وعلل نميرى قيام الثورة نتيجة لتردى الأوضاع في السودان « وحلت الأحزاب السياسية، تعطل العمل بالدستور وحددت الثورة توجهاتها في إطار الوقوف بجانب القضايا العربية وإدانة السياسة الغربية، والاعتراف بألمانيا الشرقية والتوجه نحو الكتلة الشرقية، ومناصرة الحركات التحريرية في أفريقيا، وأعلنت أن فلسفة الحكم هي التوجه الاشتراكي، بجانب أنها وضمت ووصفت وحددت أبعاد مشكلة جنوب السودان».

وبالتالى قوبلت حركة نميرى من القوى التقدمية فى العالم والكتلة الشرقية ومصر بكامل التأييد والمساندة إلا أن قوى المعارضة السودانية التقليدية والتي تمثلت فى الأحزاب التقليدية وقفت للثورة بالمرصاد، ورغم أن الصادق المهدي وقتها أكد لنميرى سيطرة الشيوعيين على الثورة، إلا أن نميرى أنكر ذلك تماماً واعتقل الصادق وحسن الترابى فى يونيو ١٩٦٩ واتجهت الحركة الشيوعية السودانية إلى تأييد الثورة تأييداً كاملاً، حيث تظاهر العمال من اتحاد نقابات العمال تأييداً للثورة، وأيد الحزب الشيوعى الثورة وتم تعيين ثلاثة وزراء شيوعيين فى الوزارة منهم جوزيف قرنق كوزير لشئون الجنوب(١٦).

وكانت التوجهات السياسية الأمريكية بشكل عام تصف السياسات الاشتراكية فى أفريقيا والتي يتبعها الزعماء الأفارقة

(١٦) محمد أحمد كرار : الانقلابات العسكرية فى السودان، الخرطوم ، ص ٦٥ .

«بأنها حكومات رهيبة، ومعظمها فاسد، ومعظمها ديكتاتوري»^(١٧).

كان من الطبيعي على القوى التي مثلت تياراً معادياً للتوجهات اليسارية أن ذاك في منطقة القرن الأفريقي - والتي كانت مدعومة من الدولة الغربية- أن تلعب دوراً مناهضاً للثورة في هذا الإطار وكان على رأسها هيلاسلاسى، حيث بدأ في مد يد العون لحركة التمرد في جنوب السودان لإثارة المشاكل والقلق، وكانت دول الجوار السوداني ممثلة في كل من أوغندا، وإثيوبيا تمثل رأس الحرية في منطقة القرن الأفريقي، والتي يستخدمها الغرب لمقاومة المد الشيوعي، بجانب الكنيسة الإثيوبية أن ذاك وسعت الكنيسة لإقناع هيلاسلاسى بضرورة إيقاف المد الثوري في منطقة القرن الأفريقي، والتي اعتبرته مصبوغاً بصفة شيوعية خاصة وأن الاقتصاد الإثيوبي كان موزعاً بين السلطة الحاكمة الممثلة في هيلاسلاسى والكنيسة، وكان يستوجب الحفاظ على مصالحهما الاقتصادية، ولم تكن تلك السياسة لدول الجوار السوداني جديدة على المنطقة، فمن المعروف أن مناهضة التوجهات سواء كانت العربية أو الإسلامية أو الشيوعية قد بدأ مبكراً، حيث ألقى هيلاسلاسى بياناً في الكونغرس الأمريكي عام ١٩٥٤ أكد فيه « بأنه يسمى للقضاء على المؤثرات العربية التي تناهض السياسات الغربية، بما يعنى أن التخطيط السياسى لمواجهة المد العربى الإسلامى، أو

(١٧) ريتشارد نيكسون: نصر بلا حرب، إعداد وتقديم، محمد عبد الحليم أبو غزالة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٢٩٥.

الشيوعى فى منطقة القرن الأفريقى كان مخططاً مسبقاً ومنسقاً مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وكان يتجه نحو محورين أساسيين « المحور الأول هو إيقاف المد الثورى العربى المدعوم من قبل الكتلة الشرقية والذى اتهم بالشيوعية، والمحور الثانى كان إيقاف تغفلل التيارات الإسلامية والنفوذ العربى فى المنطقة، ويمكن القول إن التوجهات السياسية الإثيوبية تجاه السودان بدأت تأخذ منحى عدائياً بعد احتضان السودان لشوار أرتيريا، فإذا أضفنا إلى ذلك إيجاد حكومة جديدة فى السودان لها توجهاتها الاشتراكية، والتي أدركت إثيوبيا مدى تأثير ذلك على الإثيوبيين، لأدركنا أن الموقف بعد ثورة نميرى كان ملتبها .

عودة العلاقات الأمريكية السودانية والتوجهات السياسية الأمريكية تجاه السودان ١٩٨٠/٧١:

فى ١٩٧٢/٦/٢٨ دار حوار بين إبراهيم منعم منصور وزير المالية السودانى ودبلوماسى أمريكى حول إعادة العلاقات الدبلوماسية بين أمريكا والسودان، واستئناف العلاقات بينهما وكان من المرجح أن يتم ذلك خاصة فى شهر مايو، وأكد إبراهيم منعم منصور أن تأخير عودة العلاقات مرجعه الأساسى أن النظام السودانى لايرغب فى إحراج الرئيس السادات، حيث إنه لا يوجد أفضل من السادات بالنسبة للسودان، وأيضاً بالنسبة للغرب، وإن السادات لايريد الحرب ويريد حلاً سلمياً، وكان إبراهيم منعم منصور يستهدف من حواره عن السادات عدم الحرب مع إسرائيل تحريراً للأرض المصرية بل الوصول إلى حل سلمى للمشكلة.

وأكد نميرى أن الاحتمال الثانى غير مطروح نظراً لاعتماد السادات على الأسلحة الروسية، وبشير رئيس قسم المصالح الأمريكية فى الخرطوم تحت عنوان « نميرى يتساءل » أن الاجتماع الذى تم ضم إليه منصور خالد، وأكد الأثنان أن طرد الخبراء السوفيت سيتيح فرصة مناسبة للحكومة الأمريكية وللشعب الأمريكى ليقبلا من تأييد إسرائيل، ونتيجة لهذا اللقاء تم فتح قنوات الحوار بين أمريكا والقاهرة.

وكننتيجة لفتح حوار بين أمريكا والسودان قبل استئناف العلاقات ، تشير بعض الوثائق أن نميرى استدعى فى ١٩٧٢/٧/١٩ المشرف على المصالح الأمريكية فى الخرطوم ليسأل رأى واشنطن فى قرار السادات طرد الخبراء السوفيت (١٨) وأكد أن هناك اتجاهين لذلك:

أ - أن يكون هناك اتفاق سرى بين أمريكا ومصر بطرد الروس.

ب - أو أن السادات يريد إعلان الحرب على إسرائيل.

وفى كل الأحوال فإن الأرجح أن التوجهات السودانية كانت تسعى لعودة العلاقات مع أمريكا وبالتالي اختلفت التوجهات السياسية الأمريكية خلال مرحلة السبعينيات فى مواجهة السودان، كانت تمثل صورة من صور التعاون الكامل، والمساندة السياسية لدولة أفريقية رأت فيها أمريكا فى إطار الحرب الباردة ضرورة استقطابها ليكون لأمريكا تواجد فى منطقة القرن الأفريقى، ففى خلال السبعينيات وبعد توقيع اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ عاش السودان سنوات من السلام النسبى، وبدأت توجهات نميرى بعد أن قضى

(١٨) فتحي حسن عطوة: السياسة الخارجية للسودان لفترة الرئيس نميرى، ٨٥/٦٩ فى مجلة الفكر الاستراتيجى العربى، العدد ٢٩ يوليو ١٩٨٩، ص ٥٧.

على كل التوجهات اليسارية فى السودان، أن يتجه ناحية الغرب، وتبدلت سياسة السودان تماما، وقد انهمرت عليها المعونات الغربية والمساهمات كنتيجة لتوجهاتها الجديدة، وتوقيع اتفاق أديس أبابا وبدأت أمريكا تفتح أبوابها للسودان، بجانب أن الرؤية العربية تجاه السودان - بعد أن تم ضرب الحركة الشيوعية، بدأت بمد يد العون للسودان اقتصاديا، وقدمت السعودية والكويت المزيد من العون للسودان إبان هذه المرحلة^(١٩).

وقد أعلن نميرى بعد اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ أنه ينوى إعادة العلاقات الدبلوماسية مع أمريكا، حيث كانت هذه العلاقات قد قطعت بعد العدوان على مصر عام ١٩٦٧ كنتيجة للدور الفاعل لأمريكا فى هذه الحرب ضد مصر وأشارت السودان وقتها عن رغبتها فى أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدتها، وأن يقوم البنك الدولى لتمويل الخطة الزراعية فى السودان.

وقد استأنفت العلاقات بينهما وانهالت المعونات الأمريكية على السودان، بجانب الاستثمارات الأمريكية فى قطاع عمليات التنمية الاقتصادية، وتم ربط الاقتصاد السودانى بالاقتصاد الأمريكى، وتوجهت السودان نحو الانحياز الكامل للولايات المتحدة الأمريكية، وبدأت مرحلة الانفتاح الاقتصادى على الغرب وأقيم العديد من المشروعات المشتركة، برأس مال أمريكى/ عربى/ سودانى، وبدأ البنك الدولى فى اتجاه الضغط على الحكومة السودانية لتوسيع دائرة القطاع الخاص وأوصى «بمنح مزيد

(١٩) عبد القادر إسماعيل: مشكلة جنوب السودان، دور الأحزاب السياسية ٤٧، ١٩٧٢، مطبعة الفتح، الجيزة ١٩٩٢، الطبعة الثانية، ص ٢٧٥ وما بعدها.

من الحريات لأصحاب الأراضى وتمويل بعض الأنشطة والثروات فى القطاع الخاص»^(٢٠).

التعاون الأمريكى السودانى خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضى:

لا يمكن إغفال الدور الأمريكى فى رسم السياسات الاقتصادية فى المنطقة إبان مرحلة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضى عندما وصل الحكم الشيوعى إلى إثيوبيا بقيادة منجستو هيلامريم فى سبتمبر ١٩٧٤ وتغيرت العلاقات السودانية الإثيوبية واتهم نميرى عام ١٩٧٥ إثيوبيا بضلوعها فى انقلاب ضد السودان للإطاحة بالحكم، وفى عام ١٩٧٩ تكرر اتهام نميرى أيضا لإثيوبيا بالوقوف وراء محاولة انقلابية أخرى فى السودان، وبالتالي بدأ النظام الإثيوبى كنتيجة للسيطرة الشيوعية عليه، سواء من خلال السياسة المباشرة لأمريكا أو عن طريق أعوانها فى المنطقة مناهضة السياسة السودانية وبدء التعاون الوثيق بين السودان وأمريكا لمواجهة التيارات الشيوعية فى المنطقة^(٢١) ويرى نيكسون فى هذا الإطار أن السياسات الشيوعية بنجم عنها بؤس البشر كنتيجة لسياسات قومية مرسومة بسوء نية، ويرى أن القيادة فى أفريقيا قيادة سيئة، وأن الدرس

(٢٠) ملفات المخابرات الأمريكية: السادات فى الوثائق السرية الأمريكية، كيسنجر نيكسون،

السادات يتحدثانا، ١٢ ملف أ.

AHIMED KARADWI: the smuggling of the Ethiopian Falasha to israel through sudan in african Affairs, 1991, pp 25, 32, 42.

Oliver B. Albino : En Route to Ababa in the role of Southm(٢١)

Sudanese people in the building of vlodern Sudan Universityjub congerence, 1985, 26-25 Feb.

الذى يجب أن تستلمه^(٢٢) أفريقيا للقرن الحادى والعشرين هو «أن جميع السياسات- فى إطار أنواع المعونة الأمريكية الأجنبية المتاحة على ظهر الأرض - لن تحسن معيشة شعوب العالم الثالث إذا أنفقتها حكومات تتبع سياسات سيئة».

وفى هذا الصدد تشير صحيفة نيويورك تايمز « أن الولايات الأمريكية خلال الحرب الباردة أنفقت مليارات الدولارات حتى تتمكن من الشراء والسيطرة على الحكومات السودانية، وذلك من خلال الدعم المستمر لهذه الحكومات » ويؤكد نيكسون فى مؤلفه ١٩٩٩ نصر بلا حرب فى إطار المعونة الاقتصادية لدول العالم الثالث «أننا أنفقنا فى عام ١٩٨٦ مالا يقل عن ١٣ بليون دولار على المعونة الأجنبية وهو ما يعادل تقريباً ١٠/٢ من واحد فى المائة من ناتجنا القومى الإجمالى ، وفى ضوء أننا أنفقنا ما يزيد على ٦٪ من ناتجنا القومى الإجمالى على الدفاع القومى، نكون قد أنفقنا نقوداً على الإعداد للحرب ربما لن نخوضها أبداً ما يزيد ثلاثين مرة على ما أنفقناه على حرب الثورة السلمية من أجل الأزدهار فى العالم الثالث، وقد نتعرض لخطر أن نخسرها».

ويشير فى هذا الصدد « أن الكثير جداً من معونتنا تم توزيعه بصورة سيئة وكثير جداً من معونتنا غدى بروقراطيات العالم الثالث وأبقى على الوضع القائم، وأشعل الفساد، ودعم القمع ورأى ضرورة توزيع المعونة

(٢١) Mudathir Abd EL Rahim: Imperialism and Natiouism, in the Sudan, Khartum University Press, 1991, p 128.

بشروط، وأن يتم مراقبة الأداء الاقتصادي لجميع الحكومات التي تساعدها.

وكانت تقصد من وراء ذلك اعتبار السودان قاعدة ارتكاز لمواجهة أى توجهات شيوعية فى منطقة القرن الأفريقى، بجانب إدراكها أهمية السودان بالنسبة لمصر، وبالنسبة لأفريقيا بشكل عام^(٢٣). وتأسيساً على ذلك يمكن القول إن السياسات الأمريكية فى المنطقة وتجاه السودان كانت وراء كل الاتفاقات التى أبرمت بين السودان ودول الجوار، وحركة تمرد جنوب السودان^(٢٤).

ولقد اختلفت التوجهات السياسية الأمريكية تجاه السودان، طبقاً للتوجهات السياسية لحكومات السودان المختلفة فعندما كانت حركة التمرد فى جنوب السودان تتلقى دعماً من المعسكر الشرقى اعتبرت ذات توجهات يسارية، وبالتالي كانت السياسة الأمريكية تجاه الحركة هى عدم الدعم والتعاطف^(٢٥).

ولكن كل هذه التوجهات السياسية تجاه السودان تغيرت تماماً واتجهت إلى علاقة تعاون كامل بعد القضاء على انقلاب هاشم العطا فى ١٩٧١ وعلى ضوء ذلك يرجح بأن أمريكا كان لها دور فاعل فى الوصول إلى اتفاق

(٢٣) حمدى الظاهرى: أمن البحر الأحمر ، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٩.

لمزيد من التفاصيل عن مشكلة أرتيريا يراجع :

جميل مصعب محمود: القضية الأرتيرية دراسة نظرية وميدانية، وزارة الثقافة، العراق، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠، ص ١٧.

(٢٤) بشير محمد سعيد: مرجع سابق، ص ٤٠٥ وما بعدها.

(٢٥) ١٩٩٩ ريتشارد نيكسون: نصر بلا حرب، إعداد وتقديم ، محمد عبد الحليم أبو غزالة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ، ١٩٨٨، ص ٣٠٩.

أديس أبابا ١٩٧٢ وينفى البعض الآخر ممن قاموا بإعداد الاتفاق ذلك والأرجح في أن التوجهات السياسية السودانية الجديدة ناحية الغرب ساعدت على أن تلعب أمريكا دورًا فاعلاً من وراء الكواليس مع إثيوبيا للوصول لاتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ خاصة لو أدركنا الدور الرئيسى الأمريكى فى إطار التعاون مع إثيوبيا آن ذاك فى كافة المجالات، وبالتالي يمكن القول إن الإمبراطور هيلاسلاسى لعب دورًا أساسيًا نيابة عن أمريكا، ونجحت السياسة الأمريكية فى إخراج السودان من دائرة الحرب فى الجنوب، بجانب إخراجها تمامًا من المعسكر الشرقى، بحيث يمكن القول إن السودان ارتبط ارتباطاً كاملاً بالسياسات الغربية وأمريكا، وكان هناك تعاون كامل بين المخابرات الأمريكية ، والمخابرات السودانية^(٢٦).

ويمكن القول إن التوجهات السياسية الأوربية بجانب أمريكا تجاه السودان وبعد توقيع اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ توجهت نحو التحسن والاستقرار، وتتبعها التوجهات السياسية الإثيوبية، ووقع اتفاق بين كل من إثيوبيا والسودان لحل مشاكل الحدود، وإعادة تجارة الحدود بينهما، وإنشاء مكتب للجمارك فى كسلا^(٢٧).

(٢٦) منصور خالد: النخبة السودانية وإدمان الفضل، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٤٢٦ وما بعدها.

لمزيد من التفاصيل عن اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ يراجع:

عبد القادر إسماعيل: سنوات السلام فى السودان، اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢، مكتبة الطوبجى، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢١ وما بعدها، وأيضاً: مراجعة أهمية إثيوبيا بالنسبة للسودان: ١- أهمية دول الجوار السودانى بعد مصر. ٢- ترتبط كل من السودان وإثيوبيا بملاقات وسياسات ماثية. ٣ - الحدود مشتركة بينهما وتمتد لمسافة تبلغ ٢٠٠ كم.

Mohamed Omer Bacher: the southern sudan From conflict to peace^(٢٧) khartoum, Press Books, 1975.

وقبل وصول الشيوعيين للسلطة فى إثيوبيا كان الإمبراطور هيلاسلاسى يعمل على مواجهة كل الحركات اليسارية والشيوعية فى المنطقة، خشية تسلل الشيوعيين إلى منطقة القرن الأفريقى، وبالتالي من خلال المساندة الأمريكية لإثيوبيا، ظلت إثيوبيا تستقبل القوى السياسية المختلفة القادمة إليها والنشطة فى مواجهة المد الشيوعى، وكان هيلاسلاسى يستضيف البعثة العسكرية الأمريكية بموجب اتفاقية مع الولايات المتحدة، حيث عقدت إثيوبيا اتفاق عام ١٩٥٥ مع أمريكا، نص هذا الاتفاق على تدريب الجيش الإثيوبى، وتأمين إثيوبيا ضد الخطر الشيوعى، بجانب تأمين سلامة هيلاسلاسى شخصياً ولقد كانت توجهات أمريكا تجاه المنطقة تتبع من إدراكها بالسياسات الجديدة فى المنطقة كأحد أوراق الضغط القوية فى مواجهة مصر على سبيل المثال، والتي أبرمت صفقة أسلحة فى إطار المعسكر الشرقى، وتبنت سياسة الحياد الإيجابى وعدم الإنحياز وأخذت تواجه الغرب وأمريكا، ولذلك أدركت أمريكا أهمية تواجدها فى منابع النيل، ومدى مايمكن أن يكون مؤثراً كورقة ضغط قوية على مصر فى إطار السياسة المائية، وإن شئت فقل السودان أيضاً، وكانت إثيوبيا تمثل بالنسبة لها القاعدة الأساسية فى هذه المنطقة فى أعالي النيل كما كانت تمثل إسرائيل بالنسبة لها فى منطقة الشرق الأوسط وأدركت كل من مصر والسودان أهمية إثيوبيا فعدلت السياسات الخاصة بمصر تجاه إثيوبيا(٢٨).

(٢٨) حلمى شعراوى: قراءة جديدة لوقائع الملاقات بين حكومة التحرير الوطنى العربى الأفريقى، ثقافة مجلة المستقبل العربى، العدد ١٠ مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٧١.

لذا بدأت أمريكا في مساندة هيلاسلاسى فى مواجهة الثورة الأرتيرية، والحد من التوجهات العربية فى المنطقة وأعلنت الثورة الأرتيرية وقتها أنها فى مواجهة إثيوبيا والصهيونية الأمريكية وكل تلك التوجهات والسياسات كانت ذات تأثير كبير على السياسات السودانية والتوجهات الأمريكية^(٢٩).

تعاون أمريكى / سودانى لتهريب يهود الفلاشا ١٩٨٥،

كان نتيجة للعلاقات السودانية الأمريكية إبان مرحلة السبعينيات واتساع مساحتها، أن بدأت الرؤية تتجه ناحية اعتبار السودان نقطة ارتكاز لتهريب يهود الفلاشا من إثيوبيا عن طريق السودان بناء على رغبة إسرائيل، بحيث زار جورج بوش (الأب) عندما كان نائباً للرئيس السودان فى ٥ مارس ١٩٨٥ لترتيب تهريب يهود الفلاشا إلى إسرائيل ملوحاً بالمعونات الأمريكية، ومناقشة الأوضاع الاقتصادية السودانية بما يعنى أن التوجهات السياسية الأمريكية تجاه السودان كان فيها قدر كبير من المناورات السياسية الأمريكية انعكاساً على المصالح الأمريكية الإسرائيلية فى منطقة القرن الأفريقى^(٣٠).

وكان جورج بوش فى إطار من التمويه لتهريب يهود الفلاشا إلى إسرائيل، قد أعد جدول أعمال يختلف تماماً عن المعلن فى الزيارة وقتها، حيث لجأ لدراسة الأزمة الاقتصادية فى السودان، وتقديم المساعدات الاقتصادية، وتم ربط إقالة الاقتصاد السودانى من عشرته بتهريب اثنى

(٢٩) محمد أبو القاسم حاج حمد: الثورة والثورة المضادة فى السودان، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، أغسطس ١٩٦٩، ص ٥٨.

(٣٠) محمد عبد العزيز هاشم، عثمان أبو رنات: أسرار جهاز الأسرار، جهاز الأمن السودانى فى الفترة من ١٩٨٧/٧٩، القاهرة، بدون تاريخ، ص ١٢٢ وما بعدها.

عشر ألف يهودى من يهود الفلاشا إلى إسرائيل على طائرات أمريكية، عن طريق السودان وتمت العملية بالكامل بالسودان^(٣١) ويرجع أن موافقة نميرى على هذه الصيغة لم تأت فقط كنتيجة طبيعية لأوضاع الاقتصاد السودانى المتدهور، إنما جاءت كرد فعل طبيعى لقوة علاقة نميرى بالإدارة الأمريكية شخصياً لأن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية كانت تتجه نحو تدعيم القيادات التى لاتعارض توجهاتها السياسية رغم تدهور الأوضاع السياسية فى بلادها وكانت أمريكا تفض الطرف عما يفعله نميرى بشعبه.

ونجحت أمريكا فى تهريب يهود الفلاشا إلى إسرائيل عن طريق السودان، ولقد أنكر نميرى هذه العملية بالكامل واعترفت بعد رحيله أجهزة الأمن السودانى.

ويشير نعوم تشوفسكى أستاذ جامعى أمريكى «أن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بدعم الأنظمة الشمولية الفاسدة، وأن سياسات الإدارة الأمريكية المتعاقبة طوال العقود الماضية مثلت مئات الآلاف تحت أسماء مختلفة».

فهل يمكن القول إنه نتيجة لهذه السياسات لم تلتفت أمريكا كثيراً لما يدور وقتها فى السودان بين سياسات نميرى والمعارضة القوية لنظام حكمه؟ الواقع أن أمريكا لم تلتفت إلى السياسة الجديدة للحكومة السودانية من تطبيق الشريعة الإسلامية ورفض قوى الجنوب بها بجانب تقسيم الجنوب، وبدأت تظهر الحركة الشعبية لتحرير السودان عام ١٩٨٣

(٣١) عبد القادر إسماعيل: سنوات السلام فى السودان، اتفاق إدريس أبابا ١٩٧٢، مكتبة الطوبجى، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٣٥٧ وما بعدها.

وكانت المعارضة السياسية والحزبية داخل وخارج السودان قوية، وعنيفة، وكانت توجهات قرنق السياسية آن ذاك صوب الكتلة الشرقية، وبالتالي فإن التوجهات السياسية الأمريكية تجاه سياسة السودان اتسمت بالصمت، وبعدم الاهتمام بما يجرى في السودان بشكل عام وجنوب السودان بشكل خاص وكان نميرى دائم الاتهام للحركة الشعبية لتحرير السودان، بأنها حركة شيوعية ذات توجهات شرقية (٣٢).

ويمكن القول إن تهريب الفلاشا، كان صفقة بين الحكومة السودانية، والحكومة الأمريكية والإسرائيلية، لم يكن الدعم المالى للسودان هو العنصر الوحيد لها، بل إن السكوت على السياسات النميرية وعدم نقضها وعدم دعم المعارضة السودانية في مواجهة نظام نميرى هو العنصر الآخر لهذه الصفقة.

ورغم أن الشارع السياسى السودانى كان يموج بالإرهاصات، وتعم الفوضى أنحاء السودان، ونظام الحكم يتأرجح والأوضاع الداخلية تنذر برؤية جديدة في السودان، إلا أن السياسات الأمريكية كانت دعامة لنميرى وسياساته في السودان، بما يؤكد دائماً المعايير المزدوجة في السياسة الأمريكية تجاه القضايا المختلفة في أفريقيا، ففي نفس الوقت الذى كان نميرى يتشدد في تطبيق الشريعة الإسلامية من خلال قطع يد السارق، وإعدام المخالفين في رأى تحت دعوى مخالفة الشريعة، كانت أمريكا لاتفكر في حقوق الإنسان التى تتذرع بها للتدخل في شئون الدول واعتبرت

(٣٢) أحمد محمد عبد الله : ١١ سبتمبر ٢٠٠١ مشاهد الحدث وتداعياته، رؤية طبيب نفسى، في ندوة تاريخية كبيرة ، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٩١.

هذه السياسات السودانية شأنًا داخليًا لا يستوجب النقد أو التدخل، لكنها في نفس الوقت لم تدافع عن نميري في مواجهة شعبه وتركته يرحل بعد الانتفاضة.

العلاقات الأمريكية السودانية ١٩٨٩/٨٦:

يشير الصادق المهدي بالنسبة للسياسة الأمريكية بوجه عام بأن السياسة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية اتسمت وإن شئت قل تبنت مواقف الدول الاستعمارية القديمة، ويرى أن الموقف الأمريكي تجاه التخطيط السياسى الأمريكى قد اتخذ « تيارين منفصلين، تيار يحمل راية ومواقف الدول الاستعمارية، وتيار آخر يمكن أن يطلق عليه أنه تيار مستتير، وأشار الصادق فى هذا الصدد أنه يمكن أن يتصف كل من الرؤساء روزفلت، وكيندى، وكارتر، بأنهم ينتمون للتيار المستتير، بينما جونسون، وريجان إلى التيار القديم الذى يتسم بتبنى سياسات الدول الاستعمارية فى القرن الثامن عشر والتاسع عشر.

ويؤكد الصادق بأن أمريكا تسعى إلى أن يصبح فكر الحرية السياسية والاقتصادية أهم صادرات أمريكا للعالم، وفى هذا الإطار تدرك الولايات المتحدة الأمريكية أنه قد كسبت الحرب الباردة وأن المنتصرين فى أى حرب هم الطرف الأقوى والذى يستوجب أن يعرض شروط السلام، وبالتالي فإن شروط السلام الأمريكى وفقا لمنظورها هو سلام، تلعب فيه أمريكا دور الشرطى الذى يقوم بتحديد دور الدول ووضعها كما تقرره أمريكا^(٢٣).

(٢٣) الصادق المهدي : تحديات التسمينيات، شركة النيل للصحافة والصناعة والنشر، القاهرة،

على أى حال عندما رحل نميرى من السودان عام ١٩٨٥ قامت فى السودان حكومة ديمقراطية مبنية على التعددية الحزبية بعد فترة انتقال مدتها سنة تولى فيها سوار الذهب السلطة فى السودان، وبعد الانتخابات تولى الصادق المهدي رئاسة الوزراء، وبدأ الدخول فى مفاوضات مع الحركة الشعبية لتحرير السودان حول جميع القضايا المختلفة فى جنوب السودان، والذي أسفر عن توقيع بروتوكول كوكادم ١٩٨٦ واستمر الوضع فى السودان فى إطار الحكومة الديمقراطية، والحوارات المستمرة بين حركة تحرير الشعب السودانى، والحكومة والأحزاب المختلفة واختلقت الأحزاب وكانت المناورات السياسية والحزبية هى السمة الغالبة على تلك المرحلة التاريخية والتي تطلعت فيها السودان إلى الديمقراطية التى حرمت منها قرابة سبعة عشر عاما هى حكم نميرى، لكن المناورات السياسية، والحزبية والرغبة فى التطلع إلى السلطة كانت أحد الأسباب التى دفعت الجيش للاستيلاء على السلطة (٣٤).

على أى حال كانت التوجهات الأمريكية ناحية السودان بعد انتهاء الحرب الباردة وانهاى الاتحاد السوفيتى قد بدأت تتراجع وأخرجت أمريكا السودان من حساباتها، بعدما كانت تعتبرها أحد محاورها الأساسية فى شمال شرق أفريقيا لفترات طويلة فى مواجهة منجستو هيلامريم فى إثيوبيا والتوجهات الشيوعية فى المنطقة .

(٣٤) تمام مكرم البرازى: السودان بين إقامة الدولة الإسلامية والحروب المستمرة، مكتبة مدبولى، ٢٠٠٢، ص ١٦٨.

التوجهات السياسية المختلفة لكل من الحزب الجمهورى / والديمقراطى فى أمريكا وأثرهما على السودان؛

على أى حال فإن السياسة الأمريكية الداخلية فى أمريكا بين الحزبين الجمهورى، والديمقراطى لها خصائصها سواء فى إطار السياسة الداخلية أو الخارجية، فالبنسبة للحزب الجمهورى يتسم فى سياسته بالعديد من التوجهات منها على سبيل المثال، الفكر المحافظ، والذى يتسم بالميل للاستقرار، ولكن يمكن الإشارة إلى عنصر هام من هذه التوجهات للسياسة الداخلية وهى « دعوة أكبر للدين فى المجتمع وتشجيع الصلوات فى المدارس وتحريم الإجهاض» بما معنى أنه ذات توجه محافظ ينبثق من قاعدة دينية^(٣٥).

أما عن التوجه الخارجى للحزب:

فإن الجمهوريين كاتجاه محافظ ينقسم داخل الحزب إلى ثلاثة تيارات أساسية:

- أ - التيار الأول : هو التيار المحافظ التقليدى.
- ب - التيار الثانى: هو التيار المحافظ الدينى.
- ج - التيار الثالث: هو التيار المحافظ الجديد.

(٣٥) محمد كمال: الفكر المحافظ والسياسة الخارجية لإدارة بوش الثانية، فى السياسة الدولية مركز الدراسات والاستراتيجية، الأهرام ، القاهرة ، العدد ١٥٩ ، ص ٣٧.
لمزيد من التفاصيل عن الحكم الديمقراطى ٨٥/٨٩ تراجع:

P.M.HOLT: A history of the Sudan From the coming of Islam to the Present Day, London and New York, p.217, 218.

بالنسبة للتيار المحافظ التقليدى:

يعتبر داخل الولايات المتحدة الأمريكية ذات تأثير كبير، ويمثل درجة كبيرة من النفوذ « يهتم بدرجة كبيرة بأن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بلعب دور هام وقوى على المسرح السياسى الدولى، ولكن فى نفس الوقت يؤسس ذلك على مصلحة أمريكا القومية، بحيث يكون هذا الدور منطلقاً من المصلحة الأمريكية، أخذاً فى الاعتبار مصالح أمريكا، ويؤسس هذا الفكر على محورين:

المحور الأول: التزامات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العالم.

المحور الثانى: يرى أن أمريكا هى القوة العظمى الوحيدة الموجودة على الساحة الدولية .

ويشير المحافظون التقليديون بأن قدرة الأمم المتحدة، والمؤسسات المتعددة الموجودة، للحفاظ على الأمن والاستقرار الدولى، غير كافية وغير قادرة على تنفيذ سياستها، كما أنهم ينظرون إلى الفكر المطروح حول الليبرالية والتي تسير إلى ربط الديمقراطية فى العالم بدرجة الأمن والسلام الدوليين، والتي تسمى «بنظرية السلام الديمقراطى» بأنها الأنسب ولقد كان لهذا التيار التقليدى المحافظ شأن كبير إبان مرحلة الرئيس جورج بوش الأب.

التيار المحافظ الدينى:

لعب هذا التيار دوراً مؤثراً فى السياسة الخارجية الأمريكية إبان مرحلة جورج بوش الابن ويمثلون « اتباع الكنيسة الإنجيلية بالولايات

المتحدة الأمريكية» وهذا التيار يمثل أعداداً ضخمة من سكان الولايات المتحدة الأمريكية، يرجح أن يصل لنصف سكان الولايات المتحدة الأمريكية، ويؤمنون أصحاب هذا التوجه بأن « الكتاب المقدس يمثل الحقيقة وأن المسيح هو المخلص».

ويمكن القول إن هذا التيار داخل الحزب الجمهورى كانت سياسته وتوجهاته تقتصر على الأوضاع الداخلية إلا أنه فى الفترات الأخيرة بدأت توجهاته ناحية السياسة الخارجية تأخذ أبعاد الاهتمام بعملية «الاضطهاد الدينى فى العالم» بجانب الاهتمام بالصراع العربى الإسرائيلى، ويمكن القول إن هذا التيار فى تنامى نظراً لوصول جورج بوش الابن للبيت الأبيض، وحصوله على أعداد كبيرة من أصوات الإنجلييين.

أثر هذا التيار على السياسة الأمريكية فى السودان:

يمكن القول نتيجة لكل تلك التوجهات لهذا التيار، فإنه استطاع ونتيجة للضغط على الحكومة الأمريكية يضع مشكلة جنوب السودان على أجندة الرئيس الأمريكى جورج بوش الابن، واقنعوا بوش بأن مشكلة جنوب السودان تعتبر صورة من صور الاضطهاد الدينى للمسيحيين، ولم يكتف هذا التيار بذلك بل قاموا بتكوين تحالفات مختلفة مع جموع الأمريكيين النشطاء من السود ذات الجذور الأفريقية للمطالبة بأن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بسياسة متشددة تجاه حكومة السودان.

تيار المحافظين الجدد:

يمثل هذا التيار يهود نيويورك وهى حركة يقودها المثقفون الليبرالييون،

وقد كانت توجهاتهم فى إطار السياسة الخارجية هى محاربة الشيوعية، وكانوا يرون أن مجرد انسحاب أمريكا من الساحة الدولية يعطى للحركة الشيوعية مساحة أكبر، وبعد انتهاء الحرب الباردة تغيرت توجهاتهم إلى مسمى «بمشروع القرن الأمريكى الجديد» وجاء هذا الفكر كنتيجة لتأسيس مركز بحثى عام ١٩٩٧ برئاسة ويليام كريستول، يستهدف نشر التوجهات السياسية الأمريكية فى العالم، وأنه يستوجب أن تقود أمريكا العالم، وقد رسموا سياسة أمريكا بعد أحداث ١١ سبتمبر وهو استبدال خطر الشيوعية بخطر الإرهاب، الممثل فى الإسلام باعتباره تحديًا يواجه أمريكا.

يضاف إلى ذلك بأن المحافظين الجدد يوقنون بأن الشئون الداخلية فى العالم العربى، والإسلامى، لا يمكن بأى حال من الأحوال أن تكون شأنًا داخليًا لهذه البلاد وللولايات المتحدة الحق فى التدخل فى شئون هذه الدول حتى يمكن أن لاتتأثر الولايات المتحدة بما يحدث فى تلك البلدان، ويتأثر أصحاب هذا التيار فى إطار السياسة الخارجية لأمريكا بأنهم خلفاء الرومان وأنهم يستطيعون من خلال رؤيتهم فرض السلام الأمريكى أن يفرضوه على العالم كما فرضه الرومان^(٣٦).

على أى حال فإن سياسة الهيمنة الأمريكية مدروسة ومعروفة حيث يوجد فى واشنطن استراتيجيات حول السيادة على العالم ولكن هذه السياسات والتوجهات تبدل وتعديل، أسلوب التنفيذ يختلف حسب توجهات الحزب الموجود فى السلطة، سواء كان جمهوريا، أو ديمقراطيا، فمعروف أن

(٣٦) محمد كمال: الفكر المحافظ والسياسة الخارجية لإدارة بوش الثانية، فى السياسة الدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، العدد ١٥٠، ص ٢٧.

الجمهوريين أكثر في توجهاتهم لتنفيذ الهيمنة الأمريكية من خلال المؤسسة العسكرية الأمريكية بينما تختلف هذه الرؤية لدى الديمقراطية، فأسلوب التدخل فيه يكون سياسياً، مصحوباً ببعض التدخلات من المؤسسة العسكرية^(٢٧).

السياسة الأمريكية تجاه حكومة الإنقاذ ١٩٨٩،

يشير ستموني كارنى سفير الولايات المتحدة الأمريكية فى السودان والذى شغل الموقع لمدة عامين اعتباراً من ١٩٨٥ « يجب على صناع السياسة الأمريكية أن يكونوا أذكياء فى استخدام المعلومات الاستخباراتية ويرى أن العلاقات الأمريكية/ السودانية هى صورة من صور سوء السياسة الأمريكية نتيجة لتقارير المخابرات أو سوء فهم المعلومات الاستخباراتية الجيدة التى يساء استخدامها لأجل المصالح الأمريكية فى السودان، ويؤكد بأن هذه التوجهات الناتجة عن هذه المعلومات أربكت السياسة الأمريكية حول الإسلام السياسى، وأضعفت قوة أمريكا ومنعتنا من التدخل فى حرب الـ ٤٧ عاماً الأهلية، ويرى أنه حتى فى عام ١٩٩٦ ضاعت فرصة القبض على أسامة بن لادن قبل أن يتم استبعاده من السودان»^(٢٨).

(٢٧) محمد رياض: الولايات المتحدة فى الميزان الجيوبولتيكى الغربى فى مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، العدد ١٥٩، ص ٤٢.
 (٢٨) ستموني كارنى. منصور أعجاز: قصة التعاون طويل المدى بين النظام السودانى، والمخابرات الأمريكية، واشنطن بوست، الأحد يونيو ٢٠٠٢، ترجمة أسامة عبد الرحمن النور.
 ستموني كارنى: هو سفير الولايات المتحدة الأمريكية فى السودان، أغسطس ١٩٩٥، نوفمبر ١٩٩٧.

على أى حال قامت ثورة الإنقاذ ١٩٨٩، وبدأت مرحلة جديدة فى تاريخ السودان، بتوجهات سياسية جديدة، ارتكزت على الرؤية الإسلامية ومحاورها المتعددة، وسعى السودان إلى أن يصبح المركز الدولى لإنعاش الحكم الإسلامى، وسعوا إلى صياغة حركة سياسية إسلامية فى السودان تستهدف سد الفجوة بين العالم الحديث والعصور الوسطى « ويبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن لديها القدرة ولا المحللين القادرين على فهم البيئة السياسية فى إطار العالم الإسلامى كله وليس السودان فقط، ونظرا لأن الولايات المتحدة الأمريكية فى إطار سياستها العامة اتسمت بالتركيز على محاربة الإرهاب، يمكن القول إنها فقدت البوصلة التى توجهها وتوجه سياسته إلى فهم البيئة الحقيقية للمجتمع الإسلامى، وبدلا من أن تسعى إلى فهم هذه البيئة وضعت كل التوجهات والجماعات الإسلامية فى سلة واحدة واعتبرتها فى غاية الخطورة، وانطلاقا من هذه القاعدة التى استندت إليها وضعت سياستها واستراتيجيتها تجاه كل ما هو إسلامى، وصنفت حكومة البشير والترابى تصنيفات مختلفة، نظرا لما مثلته السودان آن ذاك من توجهات سياسية جديدة فى المنطقة، كان يمكن أن يكون لها تأثيرها على دول الجوار وأمريكا» (٣٩).

على أى حال مثلت الخرطوم بعد استيلاء البشير/ الترابى على السلطة مركزاً للنشاط الإسلامى وبدأ الترابى فى عقد مؤتمرات سنوياً لجذب الإسلاميين فى كافة العالم ناحية الخرطوم، فى جلسات ودورات عمل تهدف إلى فهم وتحديث وصياغة الخطاب الدينى، أسمتها على

(٣٩) ستمونى كارنى: منصور أعجاد : مرجع سابق.

الجانب الآخر الولايات المتحدة الأمريكية «أنها جلسات تخطيط إرهابية»
وطالبت الخرطوم بضرورة الكف عن هذا.

لكن الترابى بدء العبث وإثارة القلق مع حلفاء أمريكا فى المنطقة
السعودية، القاهرة، أديس أبابا، كينيا، أوغندا، ويمكن القول إن التوجهات
السياسية الأمريكية تجاه السودان، إبان تلك المرحلة تحديداً اعتمدت على
الرؤية الخاصة تجاه السودان، وترى بعض الرؤى السودانية أنه يرجح أن
الدول التى أخذت خطأ عدائياً من الخرطوم آن ذاك، مصر، آرتيريا،
إثيوبيا، كانوا سبباً مباشراً للتوجهات السياسية الأمريكية المعادية للسودان،
وبالتالى انعكست تلك الأوضاع على السياسات الأمريكية تجاه السودان،
وقطعت الولايات المتحدة الأمريكية المعونات المقدمة للسودان، تطبيقاً
لسياسات الكونجرس والذى بمقتضاه أصدر قانون رقم ٥١٣ والذى يقرر
«ضرورة عدم تقديم أى معونات لأى انقلاب عسكري جاء على حساب
الديمقراطية» ولكن يبدو أن الرأى الذى تأسس على أن العداء الأمريكى فى
مواجهة السودان، جاء مؤسساً على الرؤية السياسية لدول الجوار السودانى
التي ناصبت الحكومة السودانية العداء، جاء خالياً من أى براهين أو دليل
يؤكد، حيث إن سياسات الخرطوم آن ذاك كانت سياسة راعية للحركات
الإرهابية مثيرة للقلق، ومصدراً لأفكار وأطروحات فى المنطقة وقعت فى
دول الجوار أدت إلى التعامل معها بحذر شديد.

رؤية مجلس الشيوخ الأمريكى للأوضاع فى السودان ١٩٨٩:

على أى حال بدأت التوجهات السياسية الأمريكية تجاه السودان
وركزت توجهاتها على مشكلة جنوب السودان فى ١٠ يناير ١٩٨٩ بعث

عضوا مجلس الشيوخ الآن سمسون ، وإدورد كيندى برسالة للأمين العام للأمم المتحدة، وكان وقتها بيريز دى كويار يصفان الوضع فى السودان بأنه مأساوى وموجع ويجب العمل على تحقيق السلام فى القرن الأفريقى وشاركتها الأمم المتحدة رأيهما .

واستجابت الحكومة الأمريكية لرؤية قيادات مجلس الشيوخ، وعلت أمريكا توجهاتها السياسية ناحية السودان، بأنها ترغب فى أن يسود الاستقرار منطقة الشرق الأوسط وبالتالي سيتم ضمان مصالح الدول العربية، وأن السودان يواجه السياسة الأمريكية، ولذلك فهي تسعى لعزل نظام الخرطوم عن المحيط الدولى بجانب السعى لاستئصال الحكومة القائمة.

التوجهات السياسية للبشير/ الترابى:

وبشير حسن الترابى فى هذا الصدد « بأن أمريكا شيطان» فى الوقت الذى تتهمه أمريكا بأنه أقام حكماً إسلامياً فى السودان، بينما يؤكد الترابى أن الغرب بصفة عامة لايفرق بين الحكام المسلمين، حيث إن الغرب مازال يحمل تراثاً من الحروب الصليبية التى دحرها الغرب والمسلمون، وهو صراع سيظل قائماً، ويرى الترابى أن القوى العربية لم تقم بتأييد السودان ومشروعه الإسلامى سوى أربع دول هى سوريا، واليمن، والأردن، وقطر، ويرى أن مصر تأخذ خط المعارضة تجاه السودان باعتبار أن مشكلة جنوب السودان مشكلة داخلية (٤٠).

(٤٠) تمام مكرم البرازى: مرجع سابق، ص ١٢٣ .

ويؤكد أن التآمر على السودان واضح، حيث إنهم يريدون حصار السودان، ويؤكد الترابي أن المعارضة لنظام البشير/ الترابي تسعى للوصول إلى مواقع السلطة والحكم، وليس له شأن باستقلال السودان أو فيدرالية أو انفصالية الجنوب، وكذلك قرنق كان يومًا يساريًا، عندما كانت إثيوبيا في إطار نظام منجستو هيلامريم تمد له يد العون ثم أصبح يتحدث في أفريقيا متذرعًا بأن السودان الشمال عرب ومسلمون، وبالتالي فإن التوجهات للحركة الشعبية لتحرير السودان تعمل طبقًا للمصالح الخاصة بها.

سياسات حكومة الإنقاذ جاءت برد فعل عكسي في اتجاهات السياسة الأمريكية، عندما وقفت حكومة البشير/ الترابي إلى جوار العراق عام ١٩٩٠/١٩٩١ في حربها ضد الكويت والتي سميت بأزمة الخليج الأولى، حيث عارض الخط السياسي السوداني التوجهات الدولية بقيادة أمريكا لإخراج العراق من الكويت واعتبرت السياسات السودانية تساعد السياسات المتطرفة للحكومات الداعمة للإرهاب^(٤١).

مفاوضات السلام بين الحكومة وانعكاسها على السياسة الأمريكية ١٩٩٠:

اتجهت السياسة الأمريكية في إطار توجهاتها السياسية تجاه السودان إلى إعطاء مزيد للحركة السياسية للدور الإقليمي في المنطقة، وقد مثلت كينيا رأس حربة في شرق أفريقيا، إبان الحرب الباردة اعتمدت عليها

(٤١) أحمد ثابت: العولة ومخاطر المعايير المطروحة، التوجهات الأمريكية إزاء السودان في ندوة أفريقيا والعولة، الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٢-١٤ فبراير ٢٠٠٢.

أمريكا في مواجهة النفوذ السوفيتي في المنطقة، وعندما استولى البشير/الترابي على السلطة في السودان بدأت تطفو على السطح أهمية الدور الكيني في المنطقة، حتى أن السفير إدوارد جيرمان مساعد وزير الخارجية الأمريكي في الشرق الأوسط صرح في خطاب ألقاه في مؤسسة ميريديان هاوس في مايو ١٩٩٢ عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية من التوجهات الأيدلوجية الإسلامية «أن الولايات المتحدة لا تنظر إلى الإسلام كأنه الخط العقائدي الذي سيواجه الغرب أو الذي سيهدد السلام الدولي، لأن ذلك مبالغة في رد تبسيطي على واقع معقد» وأشار في هذا الإطار أن الدين ليس عاملاً مؤثراً سلباً أو إيجاباً في طبيعة علاقتنا مع الدول الأخرى أو نوعيتها، فمشكلتنا مع التطرف والعنف والرفض، وعدم التسامح، والتهديد، والإكراه، والإرهاب، وأشار في رؤيته التي جاءت تحت مسمى «الولايات المتحدة والشرق الأوسط في عالم متغير» أن الولايات المتحدة تعطي أهمية إلى ظاهرة مايسمى بالإسلام السياسي، والصحوة الإسلامية، والأصولية الإسلامية^(٤٢).

وأكد بأن الإسلام لا يتناقض مع القيم الغربية، وأشار ان انتهاء الحرب الباردة لا يعني تنافساً بين الإسلام والغرب، وأشار بأن الأمريكيين يعترفون بالإسلام أحد الأديان الكبرى في العالم وأكد « بأن الولايات المتحدة تختلف مع الذين يمارسون الإرهاب مهما كان دينهم، ويضطهدون الأقليات، وينددون بعدم التسامح، ويخرقون الأعراف، والقواعد الدولية، وحقوق

(٤٢) التقرير الاستراتيجي الأفريقي: القسم الثاني، الإدارة الإقليمية للدول الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢/٢٠٠٣، ص ٧٤.

الإنسان، وكانت كل تلك الرؤى رسالات توجه لحكومة الخرطوم فى إطار سياستها التى اختلفتها وعملت على احتضان الإرهاب، وعدم التسامح، والعنف، وعدم احترام حقوق الإنسان، وقد أكد على ذلك « انتونى ليك ١٩٩٥ مستشار بل كلينتون عندما صرح « بأن بلاده سوف تضغط على نظام الخرطوم لاحتوائه عن طريق جيرانه» (٤٣).

يعنى أن أمريكا بدأت فى توسيع النشاط السياسى لدول الجوار السودانى حتى تم استخدامها فى اتجاهين أساسيين:

الاتجاه الأول: الحد من النشاط الداعم للإرهاب فى السودان.

الاتجاه الثانى: فتح الأبواب والنوافذ لاستقبال الحركة الشعبية والحكومة لمفاوضات السلام.

على أى حال بدأت المفاوضات بين الحكومة والحركة أبوجا عام ١٩٩٠ وكانت مجرد تمهيد واستطلاع للرؤى المختلفة، وتعتبر بداية هذه المفاوضات برعاية أمريكية خالصة بأيدي أفريقية، وقد حضرها كل من السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية وإبراهيم بابانجيديا، ولكنهم فى النهاية لم يتوصلوا لشيء، وعقدت مفاوضات أبوجا ٢ سنة ١٩٩٢ وأصررت حكومة الإنقاذ على الثوابت السياسية الخاصة بها، وأن هذه الثوابت لاتستوجب الحوار والمناقشة، ومثلت تلك الثوابت تطبيق الشريعة، ورفض الديمقراطية الليبرالية الغربية، والتى تستند على تطور الأحزاب، وأكدت بأن الشريعة لن

(٤٣) حيدر طه: الإخوان والعسكر، قضية الجبهة الإسلامية والسلطة فى السودان، مركز الحضارة العربية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٣٠٤ وما بعدها.

تطبق فى المناطق التى بها أغلبية مسيحية، أما عن الفيدرالية فإنها معروضه من قبل الحكومة للحوار والمناقشة من حيث توزيع السلطات، وتحديد العلاقات بين المركز، والأطراف، ثم بعد ذلك جاءت محادثات الإيجاد ١٩٩٤ وانتهت الإيجاد الأولى إلى أن يظل السودان موحدًا، بجانب ضرورة علمانية الدستور السودانى، بجانب ديمقراطية التنظيم السياسى، على أن تطبق حقوق الإنسان مع العمل على ضرورة التوزيع العادل للثروة، ورأت الإيجاد أنه فى حالة رفض حكومة الإنقاذ ذلك، يستوجب ممارسة حق تقرير المصير للجنوب، وأعلنت حكومة البشير/ الترابى رفضها لمبادئ الإيجاد، وحق تقرير المصير (٤٤).

بيان هيرمان كوهين فى مجلس النواب مارس ١٩٩٢،

تأكيداً على هذا الخط السياسى تجاه الخرطوم، أدلى هيرمان كوهين فى مجلس النواب الأمريكى ببيان أمام اللجنة الفرعية للشئون الأفريقية خلال شهر مارس ١٩٩٢ بشهادة تؤكد الرؤية الأمريكية للسياسة السودانية، وأضاف بأن السودان به عناصر إرهابية من المغرب العربى ومصر، أصبح مؤكداً أن الولايات المتحدة تسعى لإيجاد ثغرة للتنفيذ للسودان من خلال مشكلة جنوب السودان، وبدأت الحديث بأنه لابد من أن يكون هناك دور فعال للأمم المتحدة فى جنوب السودان لإغاثة المواطن فى الجنوب

(٤٤) عبد القادر إسماعيل : مفاوضات التسوية السلمية فى جنوب السودان، دراسة وثائقية، مرجع سابق، ص ٢٩٠ وما بعدها .

الإيجاد: هى منظمة إقليمية ضمت ست دول هى إثيوبيا، الصومال جيبوتى، كينيا، أوغندا، السودان ، ارتيريا وعدل اسمها فى بداية الستينيات إلى الحكومة المشتركة لقضايا التنمية Intergoermmeta, Authority For Development

واستندت أمريكا على ذلك من خلال التقارير التي كانت تعد والتي تنقلها وكالات الإغاثة الدولية العامة في جنوب السودان والمسؤولون في الأمم المتحدة . ولعب محقق الأمم المتحدة « ليوناردو فرانكو» في مجال حقوق الإنسان دوراً فعالاً في هذا السياق، حيث أشار في تقريره « أن سياسات الحكومات السودانية المختلفة لحماية إنتاج النفط على المدى الطويل تضمنت دوماً الإجلاء القسرى للسكان المشكوك في ولائهم للنظام، حماية لمناطق إنتاج ونقل النفط» وفي تقريره الثاني في ١٤ أكتوبر ١٩٩٩ « أشار إلى القضايا الإنسانية المجاعات وعدم وصول العون الغذائي، والإسكاني، وأشار إلى القصف الجوي بالطائرات، والمروحيات، واختطاف السكان، وحرق المساكن، وكلها تستهدف مناطق إنتاج البترول» لكن بجانب ذلك كان هناك التقرير السرى الذى وضعه الخبير الدولى جاسبار بيرو» وتم عرض هذا التقرير على لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في ٢٤ فبراير ١٩٩٢ . وفى شهر أغسطس ١٩٩٢ أعلنت الولايات المتحدة أن السودان دولة راعية للإرهاب(٤٥).

مؤتمر البارونة كوكس فبراير ١٩٩٤:

وفى نفس الاتجاه حددت القوى السياسية المختلفة موقفها آن ذاك من قضية حق تقرير المصير فى المؤتمر الذى عقد برعاية البارونة كوكس، مجلس اللوردات فى ١٦ ، ١٨ فبراير ١٩٩٤ والذى رأى فيه حزب الأمة التأكيد على عدة نقاط أساسية:

(٤٥) هيرمان كوهين: سفير أمريكى للشأن الأفريقى شغل موقع مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون أفريقيا.

١ - أن تقرير المصير للجنوب والاختيار بين الوحدة والانفصال سوف يؤدي حتماً تحت نظام حكم البشير والترابى إلى الانفصال.

٢ - ضرورة تحديد المناطق التى يشملها تقرير المصير لمنع تجديد الاشتباكات بين الشمال والجنوب بعد حدوث الانفصال.

٣ - أن الخيار الحقيقى يجب أن يكون بين الوحدة ضمن السودان جديد يسوده العدل، الأمر الذى لا يتوافر حالياً تحت النظام الحالى.

- وأعد حزب الأمة برنامجاً من منطلقات تلك النقاط كانت أبرز نقاطه، هو الاعتراف بحق تقرير المصير، ولكن فى ذات الوقت ربط تلك النقطة بضرورة تواجد نظام سياسى فى البلاد يحظى بشرعية ويمارس الديمقراطية، على أن تكون هناك فترة انتقالية قبل تطبيق حق تقرير المصير للجنوب، لا يقل عن أربع سنوات.

ويتضح من توجهات حزب الأمة أو برنامجه المعد فى إطار هذه الندوة أن توجهاته انصبّت على ديكتاتورية النظام القائم فى السودان، ورأى الحزب أن أى حل يأتى فى ظل حكومة البشير يعتبر بعيداً عن الديمقراطية السودانية سيأتى ناقصاً ولقد استندوا فى ذلك إلى الرؤية التى تشير أن الوحدة الوطنية تعبر عن خط مستقيم للتقدم ولكن فى غياب المؤسسات الدستورية لاتبدو الوحدة الوطنية واضحة، وبالتالي فآثر الانفصال قادم لا محالة (٤٦).

Dov Ronen : Alternative Patterns of Inte gration in African States,(٤٦) the journal of Modern African Studies, Cambridge University Press, 1976, p 557..

كارتر، السودان المناسبة المنسية، أكتوبر ١٩٩٣،

أنشأ الرئيس الأمريكي جيمى كارتر وزوجته روزالين بعد أن غادر البيت الأبيض إثر هزيمته أمام رونالد ريجان عام ١٩٨٠ مركز كارتر للدراسات والأبحاث فى أتلانتا بالولايات المتحدة الأمريكية « ويستهدف المركز حل المنازعات فى العالم وتعزيز الحرية والديمقراطية والتنمية فى بلدان العالم الثالث وقد ارتكزت عليه سياسة الإدارة الأمريكية من خلال رسم سياستها تجاه مشكلة جنوب السودان والتدخل بشكل هادى بما يوحى للعالم أن المركز يبحث عن أوضاع إنسانية، وتسعى لغوث اللاجئين الجنوبيين، ووضع رؤية لحل المشكلة» انطلاقا من ذلك دعا مركز كارتر تحت الرعاية الكاملة من الإدارة الأمريكية إلى ضرورة العمل على عقد ندوة للبحث فى مشكلة جنوب السودان تحت مسمى « السودان . المناسبة المنسية» فى أكتوبر ١٩٩٣ (٤٧).

وكانت هناك محاولات لعقد الندوة عن طريق السفير الأمريكى هيرمان كوهين، لكن الأمر استقر على عقدها فى مركز كارتر للدراسات والأبحاث، وهذه المحاولات لإيجاد ثغرة للتدخل الهادى فى الشؤون السياسية السودانية، وقد وجهت الدعوة للفصائل المختلفة، وقوى المعارضة، وحكومة الخرطوم للحضور، وقد حضرت المؤتمر الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق، والجناح المنشق بقيادة ريك مشار، والتجمع الوطنى الديمقراطى، وركز المؤتمر على لم الشمل بين

(٤٧) جيمى كارتر: قبل الفجر بساعة، مذكرات الصبا فى الريف، ترجمة كمال السيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ، ٢٠٤ .

الفصائل المتحاربة في جنوب السودان، والعمل على إعادة تنظيم وتوحيد قيادتها العسكرية والتقى قرنق على هامش المؤتمر بالجناب المنشق بقيادة ريك مشار، وتحت إشراف هاري جونستون رئيس اللجنة الفرعية لشئون أفريقيا التابعة للكونجرس الأمريكي جرت المباحثات بين جناحي الحركة الشعبية، وانطلاقاً من محاولات الحرص على الرأي العام وحتى لانتهم أمريكا بأنها توحد صفوف المتمردين تجاه حكومة الخرطوم، ادعت بأن جورج موسى وكيل الخارجية الأمريكية حضر الندوة بصفته مراقباً، وأن حضور لقاء الفصائل المختلفة كان للتعرف على وجهات نظرهم بشأن الأوضاع في السودان(٤٨).

وركزت الندوة في البداية على تقريب وجهات النظر بين الفصائل الجنوبية المختلفة خاصة جناح ريك مشار ولام أكول، وجون قرنق، وحصر الخلافات بينهما حتى يمكن مواجهة حكومة الإنقاذ، وحتى هذه اللحظة كانت السياسات الأمريكية تجاه جنوب السودان تتطرق من قاعدة خلاف واشنطن مع السياسة السودانية الممثلة في حكومة الإنقاذ ومحاولة حصارها وتضييق الخناق عليها، كنتيجة طبيعية لتوجهات النظام الإسلامي، والتي كان يتزعمها آن ذاك حسن الترابي، ولذلك بنت أمريكا حساباتها على أن السودان نتيجة لتبنيها سياسات إسلامية، فهي تؤوي الإرهابيين والعناصر المتطرفة، بما يضر المصالح الأمريكية في المنطقة(٤٩).

(٤٨) منصور خالد: السودان طموحات السلام، وأهوال الحرب، قصة بلدين، دار التراث، لندن، ٢٠٠٣، ص ٧٥٨.

(٤٩) محمد أبو الفضل : جنوب السودان وحق تقرير المصير، مجلة السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، العدد ٨١، لسنة ١٩٨٧، ص ١٨٤ وما بعدها.

وعلى أثر هذا اللقاء مثلت رؤية الحركة من خلال التوجهات الأمريكية فى عدة نقاط تجاه مشكلة جنوب السودان، واعتبرت تلك الرؤية بين الفصائل اتفاقاً مبدئياً برعاية أمريكية أنه لاتعاون بينه وبين حكومة الإنقاذ(٥٠).

- وصدر بيان عن النائب الأمريكى هارى جونستون جاء فيه :

١ - حق تقرير المصير لجنوب السودان وجبال النوبة الانقسننا والمناطق المهمشة الأخرى.

٢ - وقف فوري لإطلاق النار ومراقبة هذا الموقف.

٣ - وضع جدول أعمال للسلام والمصالحة والوحدة والديمقراطية.

٤ - الاعتراف بأن الصراع بين الطرفين لابد أن يحل عن طريق الوسائل السلمية والديمقراطية.

٥ - تقدير وتشجيع الجهود الإقليمية والدولية لتحقيق السلام والمصالحة والوحدة فى جنوب السودان، وجبال النوبة والانقسننا والمناطق المهمشة، ودعوة المجتمع الدولى لدعم هذا الاتفاق.

٦ - الموافقة على تسهيل جهود الاغاثة فى المناطق المتضررة من الحرب.

٧ - الموافقة على معارضة سياسات حكومة الجبهة فى الخرطوم أو أى حكومات مقبلة فى الخرطوم، ترفض حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان، وجبال النوبة، والمناطق المهمشة الأخرى.

٨ - اطلاع قادة دول المنطقة على فحوى الاتفاق فى موعد لايتجاوز ١٥ نوفمبر ١٩٩٣ .

وفى هذا الاتجاه أشارت اللجنة الخاصة بالحريات الدينية الدولية بالولايات المتحدة الأمريكية «أنه برغم أن الجيش الشعبى قد قام بارتكاب بعض الفضائح إلا أنه من الخطأ القول إن هناك تناظراً أخلاقياً بين مواجهة الانتهاكات الإنسانية التى تمارسها الحكومة وتلك التى يمارسها الجيش الشعبى، ولعلها كانت البداية نحو بناء سياسات جديدة تجاه السودان استهدفت فى الأصل الاتجاه نحو حق تقرير المصير للجنوب، مدركين أنه يمكن أن ينتهى إلى انفصال الجنوب، وإيجاد دولة جنوب السودان، وأكدت توصيات الندوة مواجهة أى حكومة سواء كانت حكومة الإنقاذ أو الحكومات التى تأتى بعدها، ترفض الطرح الخاص بحق تقرير المصير للجنوب، وبالتالي انطلقت كل المفاوضات فيما بعد بين الحركة والحكومة على حق تقرير المصير^(٥١).

موقف القيادات الشمالية والجنوبية من توصيات ندوة أكتوبر ١٩٩٣ ورفض حق تقرير المصير؛

رفضت القوى السياسية المختلفة والأحزاب المعارضة فى السودان، رؤية حق تقرير المصير التى خرجت من المؤتمر معللة ذلك بأن الأوضاع فى السودان سوف تساعد على انفصال جنوب السودان نتيجة لسياساته

(٥١) منصور خالد: السودان طموحات السلام وأهوال الحرب، قصة بلدين، دار التراث، لندن، ٢٠٠٢، ص ٧٥٨.

مذكرات جيمى كارتر: ترجمة كمال السيد، جريدة الأهرام، ٧ ديسمبر، ٢٠٠٢، ص ٧٥٨.

المختلفة تجاه الجنوب، وأن حق تقرير المصير يحتاج فى الواقع إلى حكومة ديمقراطية حتى يمكنها أن تمارس حق تقرير المصير فى الجنوب، وبالتالي رأت القوى المعارضة فى السودان أنه يمكن القول إن حق تقرير المصير من حق الجنوبيين، ولكن ليس هذا وقته تحديداً، ويمكن أن ينظر فى الأمر عند تغيير حكومة الخرطوم (٥٢).

الحزب الاتحادى الديمقراطى؛

أما عن رؤية الحزب الاتحادى فقد تمسك بوحدة السودان ورفض التجزئة نهائياً ودعى إلى نظام حكم فيدرالى بين الشمال والجنوب، وضرورة إيجاد صورة من صور الحكم الإقليمى المتطور يراعى، التنوع الثقافى، والعرقى، والدينى، وأكد بأن الوصول إلى حل لمشكلة جنوب السودان هى ضرورة العمل على إسقاط نظام البشير/ الترابى، وعقد مؤتمر دستورى قائم على ميثاق التجمع الوطنى الديمقراطى.

وأصدر بيان فى فبراير ١٩٩٤ أكد فيه « أن القانون الدولى وقرارات الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية المتعلقة باستغلال المتغيرات تؤكد وترى أن حق تقرير المصير، تحصل عليه الشعوب المستعمرة، والتي تحكمها قوة أجنبية.

الحزب الشيوعى؛

طبقاً لأيدولوجيات الحزب الشيوعى فقد رأى أن حق تقرير المصير حق مشروع لأى مجموعة سكانية فى السودان ولم يعترض الحزب على حق

تقرير المصير، ولكنه رأى أن الموافقة تتم من ناحية المبدأ، ورأى قبل تحقيق حق تقرير المصير، يستوجب ان تكون هناك فى السودان سلام، وديمقراطية، ولن يتأتى ذلك إلا بعد اسقاط النظام القائم وأكد بأن المشكلة تكمن فى الأصولية والتطرف، وطالب الحزب بريتانيا للعمل على إقامة مناطق آمنة فى جنوب السودان، وحظر الطيران السودانى فى الجنوب، وحصار بحرى، وعسكرى، وجوى، على البلاد بجانب العقوبات الاقتصادية.

القوى الجنوبية :

أكدت على ضرورة التمسك بحق تقرير المصير فى إطار ضمانات دولية، حتى لاينقض الشماليون الاتفاق، وأكد بوناملوال أن الحرب ستستمر حتى يتم تحقيق مبدأ حق تقرير المصير، وسوف يستخدم الجنوب كل السبل لتحقيق ذلك، وأنه يصعب الانتظار لحين تغيير نظام البشير/ الترابى.

تقرير لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس الأمريكى مارس ١٩٩٥:

وتوالت السياسات والتوجهات ناحية السودان، ووصفت السودان «المأساة المنسية» على أجندة الإدارة الأمريكية. ففى مارس ١٩٩٥ أعد تقرير من خلال لجنة العلاقات الدولية فى الكونجرس الأمريكى بقيادة أدوارد بيرن مساعد وزير الخارجية بالإنبابة لشتون أفريقيا «مؤكد أن الأزمة التى يواجهها جنوب السودان هى نتاج لنزاع طويل لقى فيه مايزيد على مليون شخص مصرعهم فى الحرب الأهلية التى خلفت أكبر مأساة إنسانية عرفها العالم وأكد بأن هناك مايربو ٤ر٥٠ مليون سودانى فى حاجة إلى

معونات ومساعدات إنسانية وبالتالي أصبح السودان بكل ما فيه محور اهتمام لأمريكا والعالم ..

وتضمن هذا التقرير آثار الحرب الأهلية للمواطنين في مناطق الحرب، مشيراً إلى تشريد هؤلاء المواطنين عن ديارهم، وأن الأوضاع التاريخية لجنوب السودان مهددة بالانهيار، وانطلاقاً من التوجهات الأمريكية تجاه الخط السياسي الأمريكي في مواجهة السودان، التقى السفير الأمريكي رونالد بيترسون بريك مشار بقرية أولانق، حيث أكد مشار في هذا اللقاء للسفير الأمريكي « أنه وحزبه لن يحيدا أبداً عن الإصرار عن الانفصال الكامل للجنوب عن الشمال» وقد أورد ذلك رونالد بيترسون في مؤلفه «داخل السودان» الكونجرس الأمريكي ومشكلة جنوب السودان مارس ١٩٩٩.

ولكن فجأة حدثت متغيرات في سياسة حكومة الإنقاذ تجاه المشكلة، لعلها جاءت كرد فعل طبيعي لوضع مشكلة جنوب السودان في بؤرة الاهتمام السياسي الأمريكي لذلك وافق البشير في محادثات الإيجاد ١٩٩٧ على إعلان مبادئ الإيجاد « والذي تضمن حق تقرير المصير للجنوب ثم جاءت بعد ذلك المبادرات المصرية، ثم المصرية/ الليبية لكنها جميعاً ذهبت أدراج الرياح، كنتيجة طبيعية لاعتبار أمريكا بأن المشكلة أفريقية خالصة وتستوجب إبعاد التأثيرات العربية عنها».

وتشير الواشنطن بوست في فبراير ١٩٩٦ أن الخرطوم حاولت التعاون في الحرب ضد الإرهاب، حيث سافر الفاتح عروة والذي كان يشغل منصب

وزير الدولة للدفاع بالولايات المتحدة الأمريكية عارضاً أن يقوم السودان بتسليم بن لادن للسعودية، مقابل تخفيف العقوبات السياسية، والاقتصادية، ولكن السعودية قابلت هذا العرض بالرفض، وبعد ثلاثة شهور قامت السودان بطرد بن لادن، وجاء ذلك بناء على طلب « صامويل ساندي» نائب المخابرات الأمريكية.

وواصل السودان محاولة تحسين العلاقة مع أمريكا، حيث سمح السودان بتصوير معسكرين بناء على طلب الولايات المتحدة، ظناً بأنهم للإرهابيين، وفي أغسطس من نفس العام خاطب الترابي الرئيس كلينتون في رسالة تحمل الرغبة في السلام، ولكن الولايات المتحدة لم تبعث رداً عليها، ولكن التوجهات التي أخذت طابعاً متشدداً تجاه السودان نجحت في إيجاد مزيد من العقوبات في ٤ نوفمبر ١٩٩٧ وأكدت على ضرورة:

أ - تجميد الأرصدة السودانية في محفظة الولايات المتحدة الأمريكية.

ب - أكدت على البنوك الأمريكية بعدم التعامل مع الحكومة السودانية أو منحها أي قرض.

ج - منع الصادرات السودانية للولايات المتحدة وحظر تصدير التكنولوجيا إليها.

ورغم موافقة حكوم الإنقاذ على إعلان مبادئ الإيجاد ١٩٩٧، ولكن ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر السودان دولة حاضنة للإرهاب، وفي ١٩٩٧/١/٢٤ أعلنت وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت عن أن الحكومة الأمريكية تتوى فرض عقوبات اقتصادية على السودان، حتى يمكن أن

تكشف عن مساعدة الإرهاب، وقامت في أغسطس عام ١٩٩٨ من خلال صواريخ كروز بتدمير مصنع الأدوية السوداني والذي اعتبرته واشنطن أحد المصانع المنتجة للأسلحة الكيماوية، ولكن الواقع كان يشير أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بضرب المصنع انتقاماً لتفجير سفارة أمريكا في كل من كينيا، وتزانيا رغم أنه يرجح أن البيت الأبيض بقيادة كلينتون آن ذاك لم يكن لديه معلومات كافية « عن أن هذا المصنع ينتج أسلحة كيماوية ويرجح أنها معلومات استخباراتية بنيت على افتراضات غير مؤكدة وهي أن المنظمات الإرهابية تمتلك هذا المصنع،^(٥٣).

على أي حال ففي نفس الوقت أكد النائب الأول لرئيس جمهورية السودان على عثمان محمد طه في صحيفة الحياة اللندنية في ١٩ يناير ٢٠٠١ « أنه ليس هناك وقت محدد لأعمال حق تقرير المصير فالسلام من الداخل المشار إليه في الميثاق (هذا الميثاق جمع الفصائل المختلفة مع قرنق في اتفاق مع جبهة الإنقاذ) يتطلب تحقيق درجة معينة من الاستقرار والتنمية تمكن الجنوبيين من ممارسة ذلك الحق في ظل تلك الأجواء المغطاة بالغيوم في ظل السياسة الأمريكية تجاه السودان^(٥٤).

التجمع الوطني الديمقراطي والإعلان عن انتهاك حقوق الإنسان يوليو ١٩٩٠:

يستوجب الإشارة هنا أن التجمع الوطني الديمقراطي والذي عقد اجتماعاً في أسمر تحت عنوان « مؤتمر القضايا المصيرية، ناقش قضايا ورؤى مختلفة منها حق تقرير المصير، وشكل الحكم في السودان

(٥٣) ستموني كارني: مرجع سابق، ص ٣.

(٥٤) عبد القادر إسماعيل: مفاوضات التسوية السلمية، مرجع سابق، ص ٢٩٢.

لكن المؤتمر أكد على أساسيات ممارسات تجاه حكومة البشير/
الترابى منها:

- انتهاك حقوق الإنسان في السودان من قبل حكومة البشير/الترابى.
- وأشار إلى أن النظام يعمل على الإبادة الجماعية، وعمليات التطهير العرقى تحت اسم الدين، وأكدوا على ضرورة اتباع المعايير المعنية بحقوق الإنسان والمواثيق المختلفة، وأنها يستوجب أن تشكل جزءاً لا يتجزأ من دستور السودان، وأن يؤسس الدستور على حق المواطنة.

وبالتالى استتدت السياسات الأمريكية بعد ذلك على رؤى التجمع الوطنى واعتبرتها تأكيداً على روافدها السياسية فى مواجهة السودان والتى أكدت على عمليات انتهاك حقوق الإنسان فى السودان.

السياسة الأمريكية تجاه نفض السودان ١٩٩٩:

وانطلاقاً من تلك السياسات سعت أمريكا لإيقاف أى مساعدات لحكومة السودان فى إطار عمليات استخراج وتسويق النفط السودانى من خلال^(٥٥) شركة تالسمان للطاقة، حيث كانت هذه الشركة تعمل من خلال بعض المؤسسات الأمريكية، ولذلك سعت قيادات الكونجرس الأمريكى للضغط على تلك المؤسسات لكى تتخلى عن ذلك، نظراً لأن الأسهم التى تشارك بها الولايات المتحدة الأمريكية كانت واضحة فى هذا الشأن، وكانت على النحو التالى:

(٥٥) منصور خالد: مرجع سابق، ص ٧٨٠ وما بعدها.

| م | الولاية | عدد الأسهم | المصدر |
|---|------------|--------------|-------------------------|
| ١ | نيوجرسى | ٤٣٠ ألف سهم | صندوق المعاشات للموظفين |
| ٢ | نيويورك | ٣ ملايين سهم | صندوق المعاشات للموظفين |
| ٣ | دسكوتن | ١٨٠ ألف سهم | صندوق المعاشات للموظفين |
| ٤ | كاليفورنيا | ٢٨٠ ألف سهم | صندوق المعاشات للموظفين |

وبالتالى مثلت أسهم صناديق المعاشات فى تلك الولايات صورة من صور ضغط الكونجرس الأمريكى على الحكومة السودانية لتعديل سياستها تجاه جنوب السودان.

وطالبت حركات حقوق الإنسان العمل فى مواجهة الحكومات السودانية تحت دعاوى بأنه لا يستوجب مساعدة نظام يعمل فى إطار الاسترقاق البشرى، واتجهت قيادة الكونجرس لمواجهة الشركات الأجنبية التى تعمل فى السودان « التى ركز عليها عضو الكونجرس عن ولاية فرجينيا فرانك مولنى، وكتب إلى اللجنة الفيدرالية فى شهر ٨ عام ١٩٩٩ إلى اللجنة الفيدرالية للبورصة والأوراق المالية ، مطالبًا بمنع شركة البترول المعنية للعمل فى بورصة نيويورك، نظرًا لتعاملها مع نظام الخرطوم، ورأى أنه لا يستوجب أن تستخدم أسواق أمريكا لدعم الإرهاب وقد نجحت سياسته فى ذلك ».

ورغم ذلك فقد أعلنت شركة تالسمان أنها لم تجد مايشير فى السودان على انتهاكات لحقوق الإنسان، وسعت شركة تالسمان إلى أن قامت بإصدار دورية شهرية أطلقت عليها اسم الأمل Hope تعرض فيها

صورًا من الإنجازات التي تقوم بها لخدمة المجتمع السوداني في المناطق المحيطة بمناطق البترول، حيث عملت على بناء مستشفيات، وسعت إلى تمهيد الطرق.

ولكن كندا سعت للتحقق من المزاعم التي اتهمت بها الشركة من خلال إرسال محققين في ٢٦ يناير، وأكد بأن شركة تالسمان تساهم في النهاية من خلال عوائد عمليات إنتاج النفط إلى انتهاكات حقوق الإنسان وفي تصاعد الحرب الأهلية هناك، بجانب أن التحقيق أثبت أن الشركة سمحت للحكومة باستخدام مهابط الطائرات الخاصة بها في هجماتها الجوية على أهالي الجنوب من البسطاء، وأثبت التحقيق عمليات الاختطاف للبشر، وقدم المحقق هاركر اقتراحين:

الاقتراح الأول: إيقاف عمليات الإنتاج حتى يصل السودان إلى سلام حقيقي.

الاقتراح الثاني: تجنيب عائدات الحكومة من النفط حتى يستفيد منها جموع السودانيين بإرادتهم عندما يحل السلام في المنطقة.

ومرجعية ذلك هو التقرير الذي أورده صندوق النقد الدولي نوفمبر ٢٠٠٠ بالنسبة للسودان، يشير « بأن السودان بدأ يستورد السلاح بكميات كبيرة حيث قفزت الواردات من الأسلحة من ١٦٠ مليون دولار في عام ١٩٩٨ إلى ٢٢٧ مليون دولار سنة ٢٠٠٠، وأشار تقرير صندوق النقد الدولي أن مرجعية تلك الرؤية هي نتيجة طبيعية لعائدات البترول

السودانى، وأشار التقرير أن السودان أنفق على الحرب منذ عام ١٩٨٣ وحتى ١٩٩٥ ما يقرب من ٢٠٢ مليار دولار أمريكى،^(٥٦).

الشركة الوطنية الصينية للبتترول:

اتجهت السياسة الأمريكية أيضاً إلى محاولة الحد من النشاط والتعاون الصينى فى السودان، أصدر مجلس النواب الأمريكى ٥ يونيو ٢٠٠٠ قانوناً يستهدف العمل على توصيل عمليات الإغاثة إلى المناطق المنكوبة فى السودان بجانب ضرورة العمل على إيجاد حل شامل للحرب فى السودان، وأكد القانون فى هذا الإطار على « حظر جميع الكيانات التى تقوم بأى نشاط تجارى أو اقتصادى فى السودان، وتتاجر فى نشاط الأوراق المالية فى أى سوق للمال فى الولايات المتحدة الأمريكية وربط السماح لها بالعمل فى حالة إيضاح نشاطها »:

١ - طبيعة النشاط الذى تمارسه فى السودان.

٢ - نوعية وطبيعة المؤسسات التى تقيم معها علاقات فى السودان.

٣ - كيفية وطريقة استثمار الأموال التى حصلت عليها من أسواق المال الأمريكية فى إطار نشاطها فى السودان.

وفى هذا الإطار اتهمت الصين أنها تقدم مساعدات عسكرية للسودان، حيث تقوم عبر السودان بقوات عسكرية لحماية حقول النفط، وفى هذا التوجه يؤسس على أساس إتاحة الفرصة للجيش السودانى للتفرغ للحرب كما أكد على ذلك التقرير السنوى للمعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية

(٥٦) منصور خالد: مرجع سابق، ص ٧٨٦.

التوازن العسكري ٢٠٠٠/٢٠٠١ مشيراً إلى وجود قوات إيرانية/ صينية/ عراقية في السودان(٥٧).

وأشار التقرير إلى أن كلاً من روسيا، والصين، وبلغاريا، والجمهوريات السوفيتية، تمد السودان بالسلاح من خلال وعود باستغلال البترول السوداني مستقبلاً، على أي حال ظلت الصين هي أكبر مورد للسلاح للنظام السوداني، وأسس النظام السوداني استراتيجيته في إطار المؤسسة العسكرية للوصول بها للاكتفاء الذاتي من بعض الأسلحة من عائد النفط، حتى ان المتحدث الرسمي باسم الجيش السوداني أشار « أنه بحلول عام ٢٠٠٠ سيكون السودان قادراً على إنتاج حاجته من الأسلحة والذخائر نتيجة لازدهار صناعة البترول فيه».

وتلك الرؤية والأوضاع السياسية هي التي جعلت الحركة الشعبية تصف إنتاج النفط في السودان باسم النفط الدموي blood oil ، ورغم أن هناك شركات غربية أخرى كانت تعمل في مجال النفط في السودان كشركة لندن أويل السويد، النمسا، إيطاليا، فرنسا، قطر، الشركة الوطنية للغاز إيران، شل هولندا.

ويمكن القول إن السياسة الأمريكية في إطار الضغط على تلك الشركات قد جاءت بنتائج جيدة، شركة لندن أويل، وشركتها النمساوية، وفي عام ٢٠٠١ صدر تقرير موثق من المعونة المسيحية في بريطانيا، عن أوضاع النفط في السودان، اتهم الشركة البريطانية للبترول، وطرح توصياتها:

١ - تجميد شركات النفط لنشاطها فى السودان.

٢ - تقوم الشركة بالعمل على سحب أسهمها من شركة الصين الشعبية

٣ - يستوجب أن يقوم النظام السودانى بوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان.

٤ - على صندوق النقد الدولى مراقبة عائدات النفط.

وجاءت هذه السياسة كما أشرنا بنتائج إيجابية حيث باعت شركة تالسمان شركاتها فى السودان.

اجتماع القمة الأمريكية/ الأفريقية/ عنتيبى ١٩٩٨،

على أى حال ففى ٢٥ مارس ١٩٩٨ عقد اجتماع القمة الأمريكية الأفريقية فى عنتيبى بأوغندا والذى ضم ٦ دول أفريقية، غانا، أوغندا، رواندا، جنوب أفريقيا ، بتسوانا، وقد ناقش المؤتمر أوضاع الدول التى لم تشملها الزيارة كان منها السودان، وقد أشارت الإدارة الأمريكية وقتها أن النظام فى السودان نظام متطرف وراع للإرهاب وبالتالي انعكست سياسة بل كلينتون تجاه السودان آن ذاك إلى حصار النظام الحاكم فى السودان، من خلال عدة محاور أساسية منها:

المحور الأول: دعم المعارضة فى مواجهة النظام السودانى الحاكم.

المحور الثانى: دعم كافة الدول المعادية لهذا النظام فى المنطقة.

على أى حال فقد تحدد فى هذه القمة رؤية موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الديمقراطية بصفة عامة فى أفريقيا، فقد أكدت القمة فى

بيانها أنه ليس هناك نموذج واحد للديمقراطية أو إيجاد مؤسسات ديمقراطية وقد تقدمت القمة خطوة إيجابية عندما قبلت الديمقراطية التي لا تقوم على تعدد الأحزاب (٥٨).

ويمكن القول إن المشروع الأمريكي آن ذاك بالنسبة لأمريكا وسياستها سعى لمحاولة حصار النفوذ الفرنسي، فقد كانت أمريكا حريصة على عقد شراكة أمريكية/ أفريقية، والعمل على تصفية النفوذ الفرنسي، ولعل مرجعية تغير تلك التوجهات:

أ - هي إهمال الولايات المتحدة الأمريكية لشعوب أفريقيا، وللتعامل في إقامة علاقات قوية مع الحكام ودعمهم رغم تخلف هذه الأنظمة وانعكست تلك الرؤية بالتالي على الشعوب الأفريقية بين المعارضة تارة، والمقاومة تارة أخرى لهذه السياسات.

ب - إدراك الشعوب أن أمريكا هي البديل الطبيعي للاستعمار التقليدي في ثوبه الجديد والتي تمثلت تواجهتها الاستعمارية تحت مظلة «حقوق الإنسان» الديمقراطية «إحلال مبدأ التجارة بديلا عن المساعدات» الدعم المؤسسي للمنظمات الأفريقية غير الحكومية.

وبهذا الأسلوب وتلك السياسة كانت تدرك أمريكا أنه يمكن إعادة صياغة مناطق كثيرة في أفريقيا ودمجها في المجتمع المدني، وكان التركيز على منطقة القرن الأفريقي.

(٥٨) عبد الله الأشعل: الاتحاد الأفريقي والقضايا الأفريقية المعاصرة، القاهرة، ٢٠٠٣، مطبعة الطوبجي، ص ٢٢٨.

لمزيد من التفاصيل عن الاستعمار الأمريكي لأفريقيا يراجع: ستوررات سميت: الاستعمار الأمريكي الجديد في أفريقيا، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٧، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، ص ٥٣.

وفى يونيو ١٩٩٩ طالب بوش الأب الحكومة السودانية بالعمل على توصيل الإعانات لمواطنى جنوب السودان والحيلولة دون أن تستغل من قبل المتقاتلين وجاء ذلك بعد أن أشار جيمس بيكر وزير خارجية أمريكا بأنه يصعب الصمت بالنسبة لأوضاع السودان، وأطلق على العملية «شريان الحياة» وفى اتجاهات محددة للسياسة الأمريكية تجاه السودان بصفة عامة كنتيجة لسياسة البشير/ الترايبى آن ذاك اتجه الكونجرس لتبنى مشكلة جنوب السودان تحت دعاوى إنسانية، وقام اثنان وأربعون عضواً من الكونجرس قادمهم هارى جونستون من الحزب الديمقراطي ورئيس اللجنة الفرعية لأفريقيا بجانب فرانك ردلف العضو بالحزب الجمهورى، قاما بإعداد مذكرة للرئيس بل كلينتون أرسلت للبيت الأبيض شرحاً فيها المأساة التى يتعرض لها جنوب السودان» وأكدوا فى المذكرة بأن الذين قتلوا فى هذه الحرب خلال الثلاث سنوات الماضية أى منذ عام ١٩٩١ يفوق عدد الذين قتلوا فى الصومال والبوسنة، وأن المهاجرين داخلياً كنتيجة طبية لاندلاع الحرب منذ عام ١٩٨٣ ضعف المهاجرين فى رواندا طبقاً لتقرير الأمم المتحدة، وطالب بيل كلينتون أن يتم تعيين مندوب خاص للسلام فى السودان بجانب ممارسة ضغوط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على مجلس الأمن لكى يتولى ملف السودان ويعرض سلاماً عادلاً^(٥٩).

واتجهت السياسة السودانية لحكومة البشير/ الترايبى/ ونتيجة للضغوط الأمريكية إلى رؤية مختلفة فى المنطقة وناصرت التوجهات الإسلامية المتطرفة، وبالتالي اتهمت أمريكا السودان بالتورط فى تفجير

(٥٩) عبد القادر إسماعيل: جنوب السودان بين إعلان كوكادم ١٩٨٦، وماساكوش ٢٠٠٢.

مركز التجارة العالمى بنيويورك والمساعدة فى قصف سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية فى كينيا، وتنزانيا، وبالتالي أصبحت السودان من وجهة نظر السياسة الأمريكية دولة راعية للإرهاب الدولى.

وفى عام ١٩٩٥ تورطت السودان فى محاولة اغتيال الرئيس مبارك فى أديس أبابا ورفضت السودان بالتالى تسليم المتورطين فى العملية.

وبالتالى سمعت أمريكا إلى فرض عقوبات على السودان، وتبادل السودان الاتهامات مع أمريكا عندما أعلن فى يناير ١٩٩٦ أن أمريكا تقف بقوة وراء المعارضة التى تحارب السودان فى جنوب شرق البلاد، حيث تهدف أمريكا الإطاحة بنظام الحكم القائم، وأن هناك تأمرًا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية تجاه السودان مع كل من أوغندا، وأرتيريا، وإثيوبيا، وإسرائيل.

وفى عام ١٩٩٩ وجه الكونجرس الأمريكى للسودان من خلال القرار الصادر رقم ١٩٩٩ اتهامًا بأن حكومة البشير تقوم بتجارة الرقيق وتتستر على المتاجرين، وقد قامت الحكومة الأمريكية وبشكل سريع فى التجاوب مع الكونجرس فى قراره من خلال إصدار قرار «حظر جوى على الطيران السودانى فى جنوب السودان وجبال النوبة».

أمريكا وسياسة «تفكيك الدولة من الداخل»:

أن التوجهات السياسية لحكومة بوش فى الفترة الأخيرة اعتمدت اعتمادًا كليًا على التقرير الذى أصدره مركز الدراسات الاستراتيجية

والدولة فى واشنطن ويعتبر هذا التقرير هو الثانى، حيث إن هذا المركز قد أصدر تقريراً عاماً ٢٠٠١ شارك فيه الدكتور فرنسيس دينق، وأهمية هذا التقرير الذى اعتمدت عليه « إدارة الرئيس بوش ارتكزت على فكرة تفكيك الدولة من الداخل، عكس التوجهات السياسية الأمريكية التى اعتمدت على « سياسة الاستقطاب والاحتواء» حيث اتجهت سياسة بوش إلى « فكر جديد فى إطار دولة واحدة ونظامين سياسيين» ويرتكز هذا الفكر على أساس منح جنوب السودان صلاحيات واسعة وكبيرة فى إطار السودان الموحد، ولكن ضرورة الأخذ فى الاعتبار أن يشارك فى السلطة المركزية فى الخرطوم فى كل القرارات على المستوى المركزى، وهذا الفكر المطروح، فكر دولة واحدة ونظامين، طرح من قبل ريك مشار، ولام أكول، عندما انشقا على جون قرنق حتى إنهم رأوا فى هذا المشروع وجوب أن يكون هناك تمثيل دبلوماسى بين الشمال والجنوب (٦٠).

على أى حال كانت التوجهات الأمريكية فى هذا الإطار تسعى إلى تحجيم حكومة الإنقاذ والكف عن الحرب فى جنوب السودان، وارتكزت قاعدة الانطلاق فى مفاوضات ماساكوش من هذا الطرح الأمريكى، لدولة واحدة ونظامين سياسيين، ولعل أهمية هذا الطرح الذى اعتمد على التقرير المذكور، هو كنتيجة طبيعية لتوجهات الكونجرس الأمريكى تجاه السودان « حيث قام بتشكيل لجنة استشارية للسياسة الأمريكية فى القارة الأفريقية لإعداد توصيات لوزير الخارجية، وقد تولى رئاسة هذه اللجنة

(٦٠) فرنسيس دينق: متفرد سودانى ينتمى إلى قبيلة الدنكا فى جنوب السودان.

«والتر كانشتيانر»^(٥) وأسس واشنطن توجهاتها السياسية تجاه أفريقيا بعد ذلك على هذا التقرير، وتؤكد الرؤية الأمريكية على أهم منطلقات هذا التقرير على أساس أنه تأسس بعد جهد ضخم قام به المعدون له^(٦١) حيث تمت بحوث وتعاملات، وتمت زيارة أربعة من معدى التقرير للسودان لمدة ٢١ يوماً، وزار الوفد أعالي النيل، وبحر الغزال، والاستوائية في الجنوب، كما زاروا جبال النوبا، بجانب زيارات مواقع الحركة الشعبية في رومبيك بولاية البحيرات، رامبي في ولاية بحر الجبل، بجانب بنيتو، وملكال وهي المناطق التي يستخرج منها البترول^(٦٢).

وتمت بعض اللقاءات لهذا الوفد في كينيا بمدينة نيروبي العاصمة، وشملت اللقاءات العديد من التحقيقات السودانية في المجتمع المدني، وشخصيات حكومية وغيرها، ولعل المرجعية في أهمية هذا التقرير أن أمريكا رأت أنه يمكن أن يكون تطبيق الإسلام بهذه الرؤية في السودان ركيزة أساسية تنطلق منها السياسة الأمريكية في القارة كلها، حيث يتسم العمل على تقرير حقوق الإنسان، بجانب الحريات السياسية، وبالتالي تعتبر نموذجاً متميزاً يطبق على باقى دول القارة التي تعاني من الانقسامات الإثنية، واعتبر التقرير أن السودان نموذج آخر لدعوة بوش في إدخال

(٥) والتر كانشتيانر: شغل موقع مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشئون الأفريقية، أبان هذه المرحلة، ثم استقال بعدها.

(٦١) هانى رسلان: السياسة الأمريكية تجاه مستقبل السودان، دراسات سياسية، الأهرام، مايو، ٢٠٠٤، ص ٤٠.

(٦٢) عبد القادر إسماعيل: جنوب السودان بين اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢/وكوكادم ١٩٨٦، في ندوة معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، مايو ٢٠٠٢.

الديمقراطية والانفتاح فى الشرق الأوسط ضمن المجتمعات المسلمة،
وتتفيداً لهذه السياسة أبدى التقرير قلقه بشأن الحلول المقترحة
بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية نظراً لطموحها، وعدم
القدرة على تفسيرها، مما يعطى كل جانب الحق فى التفسير
طبقاً لمصالحه.

ويعتمدون فى ذلك على التباين الواضح بين الشمال، والجنوب، وبين
الخرطوم ودول الجوار، وأبدا التقرير خشية من تدخل دول الجوار فى
الشأن السودانى، وغير مفهوم مامعنى تدخل دول الجوار فى الشأن
السودانى هل التدخل لصالح السودان، أم فى مواجهة السودان، هل
المطلوب تهميش دول الجوار السودانى للوصول إلى أى حل لاتشارك فيه
دول الجوار وتتفرد أمريكا بالحل، لدرجة أن التقرير اقترح على الولايات
المتحدة والدول الأخرى إظهار تصميمها لمساعدة السودان وحماية سلامة،
وسعى التقرير إلى خلق رؤى جديدة من خلال مبادرات دبلوماسية
واقصادية لتقرير السلام، ويوصى على وجه السرعة بالتالى :

١ - قوة دولية سريعة الاستجابة، وقوات لحفظ السلام والمراقبة بموجب
الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة للمساعدة على ضمان نجاح
الوحدات المشتركة المدمجة والتي تتألف من جيش الحكومة، والجيش
الشعبى لتحرير السودان.

٢ - ضمان وجود سلطة سياسية قوية للإشراف على النشاطات الأمنية
والدولية ومواصلة نشاط دبلوماسى قوى وتقديم مساعدات اقتصادية.

٢ - مساندة عمليات حفظ السلام طيلة الفترة الانتقالية، بجانب وضع معايير لقياس التحسن فى أسلوب الحكم فى حكومة الوحدة الوطنية المركزية، وحكومة الإقليم الجنوبى، وبناء القدرات فى أنحاء السودان وتوسيع المشاركة السياسية، وتكوين لجان لمراقبة الإيرادات النفطية وغيرها من الموارد القومية، والإقليمية، واستخدام الاتصالات الشخصية، والاستعداد لعقد مؤتمر سنوى.

أما عن الرؤية الاستراتيجية فقد أشار التقرير إلى:

- ضرورة العمل على أن تسعى الأسرة الدولية بالعمل مع السودانين لإيجاد قدر من الأمن لمنع استئناف العدائيات، وللسماع لجهود السلام بالاستمرار، وأن هذا يتحقق من خلال دولة كاملة التفويض والتمويل بما فى ذلك من قوة استجابة سريعة.

طالب التقرير أيضاً أفريقيا بالعمل على ضرورة:

- رعاية استتباط مبادرات دبلوماسية، واقتصادية، وأمنية لتعزيز السلام، وأن يضغط المانحون لتحرير المؤسسات الحاكمة الأوتوقراطية فى شمال وجنوب السودان.

- وعلى عكس كل التطورات التى ترى أن الفترة الانتقالية غير كافية للوصول بالجنوب إلى قناعة الوحدة مع شمال السودان، يرى التقرير طول الفترة الانتقالية، ويرى أنها فترة طويلة وستكون متوترة، وسيحدث خلالها أحداث كثيرة، ويشير فى ذلك أن النزاعات الأخرى فى غرب السودان فى دارفور قد تكون سبباً فى نسف عمليات السلام فى الجنوب.

لكن مساعد وزير الخارجية الأمريكى للشئون الأفريقية جورج موسى دعا الحكومة السودانية فى الكونجرس إلى ضرورة إحداث تغييرات رئيسية فى مسلكها حتى يمكن التعامل معها بشكل طبيعى فى إطار المجتمع العربى، وأكد بأن الحكومة السودانية غير راغبة فى ضرب الإرهابيين وهم يعملون داخل حدود السودان، وبالتالي فإن أمريكا كانت تعمل على محورين أساسيين فى التوجهات السياسية السودانية:

المحور الأول: توجيهات الكونجرس الأمريكى الممثلة فى التشدد تجاه السودان من خلال التقارير والبيانات والمقترحات.

المحور الثانى: الدبلوماسية الأمريكية التى تسعى للتعامل مع الحكومة السودانية من خلال فتح الحوار وركزت على ضرورة ضرب الإرهابيين حتى يقبلها المجتمع الدولى، حيث أكد جورج موسى فى مجلس الشيوخ، على ضرورة فرض حظر قانونى يلزم الشركات الأمريكية بوقف أى نشاط لها فى الدول التى يشملها الحظر، وأشار بأن مثل هذا الحظر قد لا يتلاءم والدبلوماسية الأمريكية^(٦٣).

لجنة استماع بالكونجرس الأمريكى للسياسة المقترحة فى السودان ٢٠٠٢:

رأت الإدارة الأمريكية أنه بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر كانت الفرصة سانحة لأمريكا لتطبيق سياستها فى السودان، خاصة فى إطار مشكلة جنوب السودان، ورأت أنه إن لم تنتهز الفرصة سريعا سوف يتضاءل الأمل للوصول إلى تنفيذ السياسة الأمريكية فى السودان وإيجاد حل لمشكلة

(٦٣) تمام مكرم البرازى: مرجع سابق، ص ١٢٢.

جنوب السودان، وبالتالي عقدت لجنة العلاقات الخارجية، واللجنة الفرعية لأمريكا جلسة استماع في الحادي عشر من يوليو ٢٠٠٢ قادها جون بريندر جاست^(٦٤) وكانت تهدف الوصول إلى إجابات لمديد من الأسئلة مطروحة في إطار التوجهات السياسية الأمريكية تجاه السودان منها، سلام عادل وشامل؟ الحلقة المفقودة في عملية السلام؟ قوة النفوذ، بناء النفوذ عن طريق عملية السلام نفسها، سياسة الجزرة والعصا أكبر من أي دعم لعملية السلام؟ الضغوط على الحكومة؟ الحوافز للحكومة؟ الضغوط على الجيش الشعبي لتحرير السودان؟ الحوافز للجيش الشعبي لتحرير السودان^(٦٥).

ورأت لجنة الاستماع بأن الولايات المتحدة الأمريكية تملك العديد من الأمور في إطار تحقيق الأهداف السياسية لسياستها في السودان منها:

- أ - محاربة الإرهاب . ب- الارتقاء بحقوق الإنسان والديمقراطية.
ج - إنهاء الحرب. د - دعم العون الإنساني.

ورأت اللجنة أنه من خلال كل هذه الأطروحات يمكن معالجتها عن طريق اتفاق سلام شامل يصلح للحكومة المركزية، ويساهم في توفير ممارسة حق تقرير المصير للسودانيين الجنوبيين.

(٦٤) جون بريندر جاست: تطبيق سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في السودان، المجموعة الدولية الطارئة، لجنة العلاقات الخارجية، اللجنة الفرعية لأفريقيا جلسة الاستماع الحادي عشر من يوليو ٢٠٠٢، ترجمة أسامه عبد الرحمن النور.

(٦٥) جون بريندر جاست: خبير مجموعة الأزمات الدولية، وهو متخصص في الشأن السوداني، ومعروف بالموافقة المتشددة والمناهضة لحكومة البشير، ويمثل بشكل واضح في إطار حركته نحو الحركة الشعبية، ومسئول عن وضع السياق العام لوثيقة ناكورد.

ورأت اللجنة أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك أكثر من أى دولة فى العالم تحريك عملية السلام السودانية وقررت اللجنة أن الولايات المتحدة هى الجهة التى تجعل عملية السلام فى كينيا عملية جادة، ولكنها رأت فى نفس الوقت أن الجهود غير كافية، وأشارت بأن ذلك مرجعيته إلى ماسيتاول فى لجنة الاستماع الحالية^(٦٦).

وقد رأت اللجنة بأن الجنوبيين يعيشون فى حالة حرب بلا نهاية، وأنهم على استعداد للاستمرار فى الحرب إلى ما لا نهاية فى حالة عدم التوصل إلى سلام عادل، ورأوا أن هذا التوجه مهملاً من قبل الوسطاء، خاصة وأن هؤلاء الوسطاء يتراجعون عند طرح موضوع حق تقرير المصير عبر استفتاء، يقوم على عدة احتمالات، بما يمكن أن يؤدي فى النهاية إلى الاستقلال، ورأى أن عنصر حق تقرير المصير أمر حيوى بالنسبة للجنوبيين لآبد أن يشمل أى اتفاق، ورأى أن احتمالات الفشل قائمة فى حالة عدم تضمن المفاوضات عنصر حق تقرير المصير.

وبالتالى طرحت لجنة الاستماع إحدى عشر توجه مقترح لتطبيق سياسة أمريكية جديدة وقوية فى السودان تستهدف التواجد وقوة النفوذ تحت مظلة الدعوة للسلام وحقوق الإنسان.

١ - الحلقة المفقودة فى عملية السلام « قوة النفوذ »:

رأت اللجنة أن تطبيق السياسة الأمريكية فى السودان فى حاجة إلى تدخل دبلوماسى قوى تستند هذه القوة على مبدأ « قوة النفوذ » ورأت هذه

القوة أنه يجب أن تكون أكبر مما هي موجودة الآن، وأكدت على أن الحلقة المفقودة في إطار تنفيذ السياسة الأمريكية في السودان تتمثل في «التسيق بين الضغوط والحوافز على الحكومة السودانية».

ورأت في إطار تنفيذ هذه السياسة أنه لا يمكن تطبيق سياسة قوة النفوذ من خلال النمو المتصاعد الذي يشبه نمو الأشجار، بل إن ذلك الأمر يتطلب «قيادة عملية لتطوير الاستراتيجية متعددة الجوانب، تبدأ من الجزرة، وتنتهي بالعصا، ورأت أن ذلك يستوجب تنفيذه بدرجة من التعقل.

ورأت اللجنة أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك تأثيراً على الطرفين المتعاملين رغم ما تدعيه الدبلوماسية الأمريكية بأنهم يفتقدون النفوذ لتحريك عملية السلام، ورأت اللجنة أن زيادة النفوذ الأمريكي في السودان يمكن زيادته من خلال:

أ - الخطوات القوية والمواقف المتشددة في عملية السلام.

ب - سياسات أمريكية أكثر قدرة واتساعاً.

ولكنها رأت في ذات الوقت بأن أثر ذلك يمكن أن يأتي عبر بريطانيا والاتحاد الأوروبي، بجانب بعض الإجراءات الأخرى، بجانب حلفاء أمريكا من الأوروبيين، والبلدان الأخرى ذات النفوذ.

ورأوا في إطار هذه السياسة أنه يمكن أن توفر قدرًا كبيرًا من النفوذ السياسي للولايات المتحدة داخل السودان.

٢ - دعم تقرير المصير:

رأت اللجنة فى إطار السياسة الأمريكية فى السودان، أن دعم الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة حق تقرير المصير للسودانيين الجنوبيين، من خلال استفتاء عام مع الأخذ فى الاعتبار كل الاحتمالات الممكنة الناتجة عن هذا الاستفتاء، ورأت اللجنة فى ذلك بأن المركز الأساسى لتنفيذ سياسة دعم تقرير المصير هو ممارسة النفوذ السياسى على الطرفين حتى يمكن تحقيق تسوية عادلة.

وأشارت اللجنة أنه فى حالة عدم دعم هذا التوجه وبقوة فمن المحتمل أن تتسحب من المفاوضات الحركة الشعبية لتحرير السودان، أو سينتهى الأمر إلى مساومات من الحركة، بجانب أن حكومة الخرطوم لاتجد ماتاوار به أو تساوم عليه.

ورأت اللجنة أن دعم حق تقرير المصير من قبل الولايات المتحدة سوف يوفر بالتالى المساومة للحركة الشعبية حول موضوعات أخرى، ورأت اللجنة أنه لا يستوجب إغفال المعارضة الداخلية فى السودان من أجل إيجاد وضع قوى للحفاظ على وحدة السودان، وأكدت اللجنة بأن الوضع الراهن للسياسة الأمريكية يؤكد على تدنى النفوذ السياسى الأمريكى^(٦٧).

كما أكدت التوجهات السياسية الأمريكية لسياسة جديدة فى السودان على ضرورة ضم المعارضة السودانية الشمالية، مؤكدة بأن أى اتفاق لن

يكون قويا دون ضم المعارضة السودانية تحت راية التجمع الوطنى الديمقراطى، بجانب حزب الأمة ، ورأت ضرورة استراتيجية فى عملية سلام الإيجاد آن ذاك، تؤكد على مشاركتهم وذلك سيحد من تطرف كل من الحركة الشعبية والحكومة.

٢ - الاستراتيجية مع دول جوار الإيجاد:

رأت السياسة الأمريكية أنها فى السابق كانت تتسق سياستها تجاه السودان مع إثيوبيا، وأرتيريا، وأوغندا، ولكن اليوم تولدت قوى ونفوذ جديد حتى ان الخرطوم قبلت مبادئ الإيجاد، ورأت ضرورة إعادة بناء الشراكة حتى يمكن الوصول إلى حل تفاوضى للنزاع السودانى، ورأت أن ذلك يستوجب ديناميكية الحركة فى إطار الدبلوماسية الأمريكية.

٤ - الاستراتيجية تجاه مصر:

رأت اللجنة أن لمصر حقًا مكتسبًا فى الدولة السودانية مع حكومة معتدلة، ورأت أن هناك تشددًا على السياسة الأمريكية تجاه مصر، نظرا لموقف مصر المعارض لأى مناقشة « لمسألة حق تقرير المصير للجنوب» .

ورأت اللجنة أن هذا التشدد فى إطار السياسة الأمريكية تجاه مصر نتيجة لموقفها المعارض من حق تقرير المصير، وهو موقف يحد من دور مصر فى أى عملية سلام.

ورأت أن السياسة الأمريكية تجاه مصر يستوجب أن تعدل، بحيث تجتذب مصر، وأكدت على ضرورة اجتذابها «بقوة وبإصرار» وعلى مستوى

عال من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، حتى يمكن أن تصبح مصر شريكا حتما في تطوير نوع التنازلات الجادة وتوفيرها، ويتضمن أن حكومة الخرطوم لابد أن تصنع الوحدة التي يريها السودانيون الجنوبيون، ورات ضرورة أن تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في مناقشة قوية وجادة مع مصر في هذا الإطار خاصة حول الرؤية في إطار دعم تقرير المصير.

٥ - الاستراتيجية مع الاتحاد الأوربي:

رات اللجنة أن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تعمل لإقناع الاتحاد الأوربي بأن تصبح العلاقات مع الخرطوم هي رؤية وصفقة في ذات الوقت ترتبط ارتباطاً مباشراً باتفاق سلام دائم، بدلا من الفكر المطروح من قبل الاتحاد الأوربي في إطار العون الإنساني، وحقوق الإنسان، ورات أن زيارة دانفورث لأوربا يمكن أن تدعم هذه الاتجاه.

٦ - دور البناتجون:

رات اللجنة ضرورة أن يلعب البناتجون دوراً أساسياً في هذه السياسة، وأن تقدم وزارة الدفاع دعماً قوياً للمفاوضات، خلال ضم ضباط عسكريين للمفاوضات، بجانب العمل على توجيه إنذار من قبل الرسميين الأمريكيين على المستوى العالمى لإيضاح واقعية السياسة الأمريكية تتمثل في «إذا عاقت الخرطوم عملية السلام فإن الولايات المتحدة لا خيار لها سوى الانسحاب، والخروج من العملية السلمية، وتصعيد سياستها ضد الحكومة، مع إيجاد نتائج في هذه الحالة غير مضمونة، بجانب إنذار للجيش الشعبى في حالة

مسئوليته عن انهيار المحادثات، فلن يجد تعاطفاً مع قضيته في واشنطن» (٦٨).

ورأت في إطار تطبيق سياسة الحوافز لزيادة النفوذ الأمريكي أن تتبع الآتى:

أ - تطبيع العلاقات الأمريكية السودانية.

ب - رفع العقوبات الاقتصادية.

ج - إنهاء عزلة السودان.

د - الدعم في المؤسسات الدولية.

هـ - وقف الدعم للمعارضة.

٧ - الضغوط الأمريكية على الحكومة السودانية:

رأت أنه بعد هجمات سبتمبر ٢٠٠١ ضرورة استخدام ورقة الضغط على الحكومة السودانية لمحاربة الإرهاب ورأت أن ذلك سيوفر نفوذاً كبيراً للولايات المتحدة داخل السودان، خاصة إذا ظلت الحكومة السودانية غير واثقة مما ستفعله الولايات المتحدة في متابعتها لحربها الدولية ضد الإرهاب، وأكدت هذه التوصية أن يكون ذلك واضحاً في حسابات البنجابيون من أجل الرؤية التكتيكية في إطار سياسة قصيرة الأجل من جانب الخرطوم .

(٦٧) جون بريندر جاست: مرجع سابق

www.Yahoo. Com. www.vahoo com. www. prendergast testimony .hut
www.Gnkin. Com
www.wadi El, Nile. Com .

٨ - الضغط المستمر على المؤسسات النقدية الدولية (صندوق النقد الدولي):

- أكد ذلك بأن الحكومة السودانية ستعجز عن تأهيل اقتصادها الأساسي، خاصة إذا أضفنا إلى ذلك الدين المعلق ورات أنه أحد أكبر الديون المعلقة في العالم، والذي لم يتم التعامل معه أو معالجته.

- وأكدت على ضرورة أن تستمر الولايات المتحدة في حجب المساعدة عن السودان في تلك المؤسسات النقدية حتى يتم التوصل إلى اتفاق شامل^(٦٩).

- وأكدت بأن الاقتصاد السوداني يتحسن بعد انتهائه من الحرب، بجانب ضرورة الضغط على المستثمرين في مجال صناعة النفط، يترجم إلى ضغط غير مباشر، وهذا يمثل نقطة نفوذ قوية كنتيجة لاستفادة السودان من العائدات المالية في هذا الإطار، وضرورة الضغط على الشركات الكندية العاملة هناك شركة « تالسمان » وشركة غرب أوربا والتي تمتلك مساهمات، وأشارت اللجنة على ضرورة إنهاء استيراد الصمغ العربي السوداني وتلك أكبر صادرات السودان للولايات المتحدة الأمريكية، بجانب المطالبة بتعليق العمليات التجارية للدولة الأخرى، بجانب استثماراتها، على أن يشمل ذلك بريطانيا، ألمانيا، سويسرا، إلى جانب الحكومات التي تستثمر في السودان، ومنها الصين، ماليزيا، روسيا.

(٦٩) سجون برندير جاست: تطبيق سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في السودان، المجموعة الدولية الطارئة، لجنة العلاقات الخارجية، اللجنة الفرعية لأفريقيا جلسة الاستماع الحادية عشرة من يوليو ٢٠٠٢، ترجمة أسامة عبد الرحمن النور.

- يستوجب ذلك القاء الضوء على الفساد الحكومى المرتبط بتطوير النفط، وتسليط الأضواء على التجاوزات لفضحها أمام الجمهور السودانى الداخلى، وكشف المدفوعات الخاصة بالشركات ضمن الدول النامية.

- ضرورة الاعتراض على وجود السودان فى منظمة التجارة العالمية حتى يتم التوصل إلى اتفاق سلام شامل قد يحيط الجهود الهادفة إلى مزيد من الجهود لعرقلة وصول الأسلحة للسودان.

- لا بد أن يتم حوار مع الصين على أعلى مستوى بشأن مبيعات السلاح الهائلة للخرطوم، بجانب ضرورة الحفاظ على الجهود التى تبذل لعزل الخرطوم، ويجب الوقوف فى مواجهة رغبة السودان فى الحصول على مقعد فى مجلس الأمن.

٩ - الحوافز الحكومية:

- تخفيض الديون، تحسين الاقتصاد السودانى.

- استمرار برنامج صندوق النقد الدولى.

- إنهاء معارضة الولايات المتحدة للتمويل من نادى باريس، الاستدانة من صندوق النقد الدولى، قروض البنك الدولى للسودان بعد التوصل إلى اتفاق شامل.

- تنفيذ اتفاق سلام سيؤدى إلى إيجاد بعدا جديدا لخلافات أمريكية سودانية ووعود بالمساعدة فى إعادة بناء الجنوب.

- ستكون شراكة الاستثمار الأمريكى بحجم كبير فى قطاع النفط
تعزيزاً أساسياً إضافياً فى مجال الاستكشاف والاستغلال.

١٠- أما بالنسبة للجيش الشعبى لتحرير السودان:

- فى حالة عرقلة مسيرة السلام يتم الآتى:
- إعادة النظر فى منظمة السودان للإغاثة وإعادة التعمير فى إطار
برنامج شريان الحياة.

- يتم إيقاف دعم المؤسسات الخاصة بالجيش الشعبى، والتجمع
الوطنى الديمقراطى، وإدارته المدنية.

١١- الحوافز للجيش الشعبى لتحرير السودان:

- الدعوة بدعم أمريكى دولى لتطبيق كل ما يترتب على اتفاق سلام
شامل.

- قوة مراقبة دولية ستكون مفتاحاً لضمان السلام.

- الإشراف الخارجى على أى اتفاقات بشأن تقسيم الثروة.

- حقوق الإنسان والإشراف عليها.

- مواجهة الانتهاكات المستمرة أو العقوبات.

- وضع برنامج عمل أساسى لإعادة التعمير فى الجنوب، بما فى ذلك
الحكم والبنية التحتية، وشيكات الضمان الاجتماعى، ويعتبر ذلك حافزاً
أساسياً للمفاوضة الجنوبية^(٧٠).

(٧٠) جون برندير جاست: مرجع سابق.

قانون سلام السودان أكتوبر ٢٠٠٢:

أسفرت كل الإرهاسات السياسية سواء من مجلس النواب الأمريكى، أو الشيوخ، والندوات، وورش العمل فى إيجاد صيغة سياسية جديدة تجاه السودان تجعلها تقبل شروط السلام التى تفرض عليها فى إطار توجهات أمريكية إلى قانون سلام السودان، حيث قامت أمريكا بتعيين جون دانفورث كمبعوث أساسى وسفير للولايات المتحدة الأمريكية للتعامل مع النظام السودانى، ويمكن القول إن دانفورث لعب دورًا هامًا وأساسياً فى تهدئة الأمور وتمكن من تمرير احتياجات المناطق المتأثرة من الحرب، بجانب أنه قام بتشكيل لجنة لمناقشة ما أثير حول موضوع الاسترقاق فى السودان، وهل هناك اضطهاد دينى من عدمه، وتمكن دانفورث « من توقيع اتفاق مع النظام السودانى والحركة الشعبية بحماية المدنيين فى الحرب» ورغم هذه السياسة التى يمكن أن توصف بأنها سياسية تهدئة، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية وبدون مقدمات أخرجت « من حقيبتها قانون سلام السودان» والذى صدر عن الكونجرس الأمريكى فى أكتوبر ٢٠٠٢.

والذى أشار بأنه سيتم توقيع عقوبات على السودان بعد ٦ أشهر من صدور هذا القانون فى حالة عدم استمرار الحكومة السودانية فى المفاوضات مع الحركة الشعبية لتحرير السودان وفى الباب السادس من قانون سلام السودان، أكد على « إن لم تتخربط الحكومة السودانية بحسن نية فى المفاوضات من أجل الوصول إلى اتفاقية سلام دائم ومنصف أو إذا

تدخلت بلاسبب معقول فى الجهود الإنسانية أو خالفت شروط اتفاقية سلام دائم بينها وبين الحركة الشعبية لتحرير السودان»^(٧١).

وفى الباب الثانى أشار القانون:

١ - معارضة أى قروض أو ائتمان أو ضمان لصالح حكومة السودان فى أى مؤسسة دولية، أو مالية، وحددها القانون بالمؤسسات التالية البنك الدولى، بنك الائتمان الأفريقى، صندوق التنمية الأفريقى.

٢ - النظر فى خفض أو تعليق العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وحكومة السودان.

٣ - اتخاذ كل الخطوات المناسبة لمنع حصول حكومة السودان على عائدات البترول وذلك للتأكيد بأن هذه العائدات لن تستخدم بطريق مباشر أو غير مباشر لشراء أو امتلاك معدات عسكرية لتمويل الحرب.

٤ - السعى لاستصدار قرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بفرض حظر على السلاح فى السودان .

أما بالنسبة للحركة الشعبية لتحرير السودان:

- فقد رأى القانون بأنه فى حالة عدم انخراطها فى السلام وفى هذه

الحالة « عدم تطبيق العقوبات على السودان» .

(٧١) عبد القادر إسماعيل: مفاوضات التسوية السلمية فى جنوب السودان، تقديم السيد قليفل ، مكتبة النورس، الجيزة، ٢٠٠٤، ص ٢٢٩.

أما عن البند الخامس فى قانون سلام السودان فقد أشار إلى «اعتماد مائة مليون دولار سنويا على مدى ثلاث سنوات كمساعدات للمناطق غير الخاضعة للحكومة ، بدعوى دعم السلام والحكم الديمقراطى من خلال تنمية النظام الإدارى، والمدنى، والبنية التحتية.

-وهذا البند تحديدا يعطينا بعدا أن هناك تخطيطا مسبقا فى إطار نظامين منفصلين فى جنوب السودان، فالاعتماد المالى يستهدف بالدرجة الأولى المناطق التى تم خضوعها للحركة الشعبية لتحرير السودان.

- وفى ٣ نوفمبر ٢٠٠٢ أكدت على ضرورة استمرار القانون الحالى تجاه السودان، والذى كان الديمقراطيون بقيادة كلينتون قد فرضوه فى ٣ نوفمبر ١٩٩٧ عقوبات على السودان باعتباره دولة راعية للإرهاب.

- واستمرارًا على الضغوط فى إطار السياسة الأمريكية أصدر البيت الأبيض بيانًا إلى أن السودان مازال:

١ - ينتهك حقوق الإنسان.

٢ - مستمر فى تجارة الرقيق.

٣ - يعمل على قتل الديمقراطية وتعطيل الحريات العامة.

وتأكيداً على المبررات التى دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى صدور قانون سلام السودان بجانب استمرار القانون السابق أشار « بأن السودان يمثل سياسته الحالية خطرًا على الأمن القومى الأمريكى والسياسة الخارجية الأمريكية».

وانعكست تلك السياسة على السودان بدرجة من التشدد، حيث أشار البشير وقتها» أن السودان ليس ولاية أمريكية، وأكد بأن قانون سلام السودان سوف يؤدي إلى اتساع الهوة في العلاقات الأمريكية السودانية والأمريكية العربية، ولكن هل يمكن القول إن قانون سلام السودان جاء كرد فعل طبيعي للضغوط التي مورست على الجمهوريين من الإنجليبين الأمريكيين أى التيار المحافظ الدينى ومنظمات الدفاع عن حقوق الملونين».

الواقع يؤكد أن التوجهات السياسية الأمريكية تجاه السودان بعد تولى حكومة البشير/ الترابى كانت توجهات متشددة زادت تشددا بعد أحداث سبتمبر، ولكن من المؤكد أن التوجهات السياسية ذات التيار الدينى المحافظ داخل إطار الحزب الجمهورى كان من وسائل الضغط على حكومة السودان تجاه ضرورة الوصول إلى حل للمشكلة، ويرجع أن السياسة الأمريكية من خلال سلسلة متواصلة من الندوات وورش العمل، ولجان الاستماع الذى عكس قانون سلام السودان، كان يتابع السياسة السودانية فى مفاوضات السلام بين الحكومة والحركة، وبالتالي كان قادة الكونجرس ومجلس الشيوخ يعدون الطبخة لمواجهة حكومة الإنقاذ بسياسات أمريكية جديدة كلما كان هناك توجه فى المفاوضات يشير إلى تشدها فى بعض المسائل، بجانب أن السياسة الأمريكية أبعدت كل مايمكن أن يكون عربيا من هذه المحادثات.

وفى ماساكوش اقترحت الحركة الشعبية هياكل الحكم والأطر الدستورية القانونية للفترة الانتقالية، وفى إطار السودان موحد، ويعترف فيه بحق تقرير المصير لأهالى جنوب السودان، وعلى توزيع السلطات وتنظيم هياكل الحكم وشكل الحكومة الاتحادية، وسلطات ومهام الحكومات الاتحادية والولائية، واقتسام الثروة والتوزيع العادل للدخل، والتجارة بين الولاياتين، والضرائب والرسوم وأعباء الدولة، ومعالجة المحاسبة وغيرها، واستمرت المفاوضات بعد بروتوكول ماساكوش بين الحكومة والحركة للوصول إلى الحل النهائى، وعندما أحست الحكومة الأمريكية وقتها أن هناك بعض التلكؤ من قبل الحكومة السودانية، دفعت بكينيا إلى تقديم رؤية جديدة للحل فشملت وثيقة ناكورو ويمكن القول إن جو المفاوضات قد خيم عليه جو من التشاؤم نتيجة هذه الوثيقة.

وثيقة ناكورو:

على أى حال استمرارًا على السياسات المتشددة تجاه حكومة البشير للانصياع لرغبات أمريكا فى الوصول إلى اتفاق مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بتحجيم حكومة السودان، لم تكتف أمريكا بتنفيذ سياسة لجنة الاستماع وإصدار قانون سلام السودان التى قادها بريندر جاست، ولكن بريندر جاست ذاته استطاع أن يسعى للالتفاف حول حكومة السودان من خلال إعداد صياغة وثيقة ناكورو، ورغم أنه يعتبر مهندسها وهو الذى قام بصياغتها إلا أنها قدمت عن طريق سكرتارية الإيجاد، وطالبت

سكرتارية الإيجاد أن يقدم كل طرف من الأطراف المتفاوضة رؤيته حول هذه الحلول، حتى يتسنى لسكرتارية الإيجاد تحديد نقاط الخلاف بين كل من الحركة، والحكومة، يجدر الإشارة أن وثيقة ناكورو جاءت فى نهاية المحادثات والمفاوضات التى تمت بين الحكومة والحركة فى يوليو ٢٠٠٢ والتي رأت فى السياسة الأمريكية أن الأطراف قد لا يصلوا إلى الحل النهائى (٧٢).

ويمكن القول إن هذه الوثيقة جاءت محبطة لآمال الحكومة السودانية، حيث بعدت عن الروح التى تتسم بها عدالة الوسطاء، حيث تحيزت بشكل واضح للحركة الشعبية لتحرير السودان، وابتعدت تماما عن روح التوازن وعن تدعيم مسارات الوحدة، وقد مثل الوسطاء وقتها الجنرال الكينى سمبويبا، ويشتمل المقترح على تأسيس دولتين لاترابط بينهما أى روابط، اللهم إلا بعض الخيوط التى يمكن أن يطلق عليها 'نخيل' منها خيوط واهية، ويمكن القول إن المقترح كان يعد الجنوب للانفصال، وأكد المقترح على وضع الجنوب تحت السيطرة المنفصلة للحركة الشعبية، وقد تجاهل المقترح القوى السياسية والعسكرية الأخرى فى الجنوب، والذين تمردوا خلال مشوارهم الطويل فى مواجهة الشمال على الحركة الشعبية وجون جارانج، وقد تعمدت وثيقة ناكورو بالتالى تجاهل روح مبادئ اتفاق ماساكوش، والذى كان قد تم توقيعه فى ٢٠ يوليو ٢٠٠٢، والذى كان قد أسس على أساس روح

(٧٢) التقرير الاستراتيجى العربى: الأزمة السودانية، حصاد المفاوضات الصعبة، باب النظام الإقليمى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة،

الحل السلمى والتفاوض والبعد عن تكريس الانفصال فى إطار من وحدة السودان، وقد تضمنت وثيقة ناكورو:

١ - إنشاء جيشين على قدم المساواة، أحدهما الجيش الوطنى، والآخر جيش الجنوب لكل منهما قائده الذى لاتربطه بالآخر أى صلة، ووجود وزير دفاع للشمال، وآخر للجنوب.

٢ - إنشاء بنك مركزى شبه مستقل فى الإقليم الجنوبى وإصدار عملة نقدية منفصلة للإقليم الجنوبى.

٣ - رئيس الجمهورية الذى ينتخب بالاقتراع العام كرئيس جمهورية شمالى، يقتضى ذلك الا يكون له سلطة من أى نوع من الجنوب، لا يتم اختيار نائى رئيس الجمهورية الجنوبى بالاقتراع، بل يتم اختياره من أبناء الجنوب.

٤ - منحت وثيقة ناكورو الحركة الشعبية حكم الجنوب بصورة تكاد تكون مطلقة.

٥ - ألزمت الحكومة المركزية بقواعد الحكم الصالح بما فيها الإجراءات المالية الصارمة والشفافية، والإلتزام بمبادئ الديمقراطية.

٦ - منح دولة الجنوب المستقلة عن سلطات الشمال ٥٠% من العائدات المستقبلية للبتروى على حساب حقوق الولايات الأخرى.

على أى حال رفضت الحكومة والقوى الجنوبية المتحالفة معها وثيقة ناكورو، بجانب قوى المعارضة الشمالية الممثلة فى الصادق المهدي، وقيادة

الحزب الاتحادي، وتحفظت مصر، لكن الرئيسين الأرتيري، والكينى، كانا يؤيدانها بشكل أو بآخر، بينما وافقت على الوثيقة فور الحركة الشعبية لتحرير السودان.

الدور المصرى تجاه السودان إبان هذه المرحلة:

رفضت مصر وثيقة ناكورو وأعطى الدور المصرى فى إطار رفض الوثيقة بعدا جديدا فى سير حركة المفاوضات، حيث قامت الولايات المتحدة بإرسال بعض الخبراء لمناقشة النقاط الخلافية، وقام جون دانفورت بزيارة سريعة للقاهرة، والخرطوم، ونيروبى، وأكد بأن الطرفين مطالبان ببذل الجهد لتجاوز العقبات، وأشار بأنه أصبح من الصعب الاستمرار فى المفاوضات دون وقت زمنى ولوح بأن بند الميزانية المخصص للمفاوضات بدأ ينفذ .

ويمكن القول إن التوجهات الأمريكية مارست ضغوطاً غير منظورة، حيث قام كولين باول بالاتصال بعلى عثمان طه مؤكداً بأنه يجب أن يبذل الخرطوم جهداً أكبر للتغلب على العقبات المنبثقة من المفاوضات، وأعلن المسئولون فى الخرطوم بأنهم وجدوا تقهما من جون دانفورت لمطالبهم بعد زيارته لمصر، وساعدت المساندة المصرية الخرطوم بشكل كبير إبان هذه المرحلة، حيث صرح وزير الخارجية المصرى أحمد ماهر بتصريح اتهم فيه جون جارنج بالتمنت عندما كان يزور وزير خارجية كينيا مصر بعد صدور الوثيقة.

ويمكن القول إن هذا التصريح دعم موقف الخرطوم بشكل كبير وساند موقفها فى المفاوضات، بما يعنى أن التدخل الواضح لمصر أربك السياسات الأمريكية فى المنطقة، وهنا نقطة تحول أساسية بالنسبة للمشكلة والحكومة السودانية، فإبعاد مصر عن المسرح السياسى للمشكلة سواء كان بفعل الولايات المتحدة الأمريكية أو تقاعس الحكومة السودانية لم يكن فى صالح السودان، خاصة أن التوجهات السياسية الأوربية، والأمريكية تجاه السودان كانت كبيرة ومدعومة بالأطروحات التى أعلنتها الجانب الجنوبي فى المشكلة باعتبار أن الجنوب مر بمظالم تاريخية، واستطاعت هذه الأطروحات أن تجعل المجتمع الأوربى، والأمريكى يقف وراء المطالب الجنوبية وفى مواجهة السلطة فى الخرطوم، رغم أن الخرطوم كانت فى الكثير من الجولات مرنة، ومعتدلة ، ومتوازنة (٧٣).

وبالتالى جاء رفض مصر لوثيقة ناكورو فى صالح السودان ونتيجة لهذا الموقف بدأت حكومة السودان تضغط لدخول مصر فى الجولة التالية للمفاوضات، وبالتالى تأكد أن الموقف المصرى موقف داعم لحكومة السودان ولوحدة السودان.

جهود مصر فى ملف المفاوضات السودانية:

اتجه جون دانفورث كمبعوث أمريكى رئاسى إلى سياسة توحيد المنابر أو التنسيق فى المبادرات التى تدعو لحل المشكلة، وقد حضر الجنرال

(٧٣) التقرير الاستراتيجى العربى: مرجع سابق، ص ٢٨٢.

سمبوبا بعد ذلك إلى القاهرة ٣ مرات، وقدمت في هذا الإطار رؤية مصر
لحل المشكلة وتمثلت في الآتى:

أ - بذل الجهود لحفظ وحماية أمن السودان.

ب - تحقيق الحل العادل المنصف للمشكلة.

وأكدت مصر أن أى حل خارج هذا الإطار لن تكون هناك فرصة
للتسويق بشأنها ورات مصر:

- أن مسألة الحرب الأهلية فى السودان هى مسألة سودانية بحتة وأن
دور الوسطاء هو دور الراعى، أو الميسر لعملية الحل دون فرض حلول
معينة، ولكن لم ترحب ولم تذهب مصر لجولة المفاوضات التى دعى إليها
سمبوبا، نظرا لعدم التسيق، وحتى لا يتم الإعلان عن موافقتها عن بعض
الأمر التى ترفضها نتيجة لمشاركتها، وعلى أثر ذلك زار دكتور «رياك قاي»
رئيس مجلس تتسيق الولايات الجنوبية القاهرة، وهو أحد القادة المنشقين
على جارانج، وأكد رفض الجنوبيين لوثيقة ناكورو، والتقى بالرئيس مبارك
وحصل على بعض المساعدات فى مجال الزراعة، وفى مجال التعليم، وقرر
فتح فرع لجامعة الإسكندرية فى جوبا.

زيارة جون جارانج للقاهرة فى أغسطس ٢٠٠٣:

أدرك جارانج ما أدت إليه التوجهات المصرية من إرياك حركة
المفاوضات بمجرد تدخلها السياسى وإعلانها عن تعنت جارانج ورفضها
لوثيقة ناكورو، وأراد فى نفس الوقت أن يحدث نوعاً من التوازن نتيجة

زيارة ريباك تاى والتى أوضحت للقاهرة أن الحركة الشعبية لاتمثل جموع الجنوبيين، وشرح قرنق للقاهرة موضوع وجود جيشين شمالي، وجنوبي، وأن الهدف لايمكن أن يكون هو انفصال الجنوب، لكن القاهرة صارت فى موقفها المتشدد تجاه وثيقة ناكورو واستمرت فى تدعيم المفاوضات السودانى بكل السبل.

لقاء المؤسستين العسكريتين السودانية/ والمصرية وأثرهما على سير المفاوضات:

حضر أثناء وجود جارانج فى القاهرة وزير الدفاع السودانى اللواء بكرى حسن صالح على رأس وفد عسكري سودانى، والتقى بالرئيس مبارك بحضور المشير طنطاوى لبحث سبل التعاون فى إطار العلاقات العسكرية بين البلدين، وأوضحت هذه الصورة أن هناك تنسيقاً عسكرياً بين مصر/ والسودان، وعكست الرؤية المصرية مايهدد وحدة السودان، وانعكس هذا التنسيق بزيارة وزير الخارجية أحمد ماهر، ورئيس المخابرات المصرية عمر سليمان للسودان فى ٢ سبتمبر ٢٠٠٢، والتقى بالرئيس السودانى.

انعكاس الموقف السياسى المصرى على المفاوضات الإقليمية:

يمكن القول إن التحرك السريع لمصر انعكس بصورة إيجابية على المفاوضات السودانية:

- ونجح فى تصحيح أوضاع كثيرة فى هذه المفاوضات والتى كانت تصور الخرطوم على أنها طرف متعنت.

- نجح الموقف المصري إلى إضفاء عامل الثقة على المفاوضات السودانية والذي كان يعاني وبقوة من ضغوط قانون سلام السودان.

حتى إن وزير الخارجية السوداني صرح في ٧/٨/٢٠٠٣ «بأن العلاقات المصرية السودانية قد بلغت درجة الشراكة الكاملة كمؤشر ذى دلالة فى هذا المجال» وبالتالي استطاعت الحكومة السودانية الوصول إلى اتفاق فى سبتمبر ٢٠٠٣ مع حركة تحرير السودان، بوقف إطلاق النار^(٧٤).

اتفاق نيفاشا ديسمبر ٢٠٠٤:

دعا مجلس الأمن فى قراره الصادر رقم ١٥٤٧ إلى دعم مفاوضات السلام بين الحكومة والحركة ومطالبتها بضرورة الوصول إلى اتفاق سلام شامل قبل انتهاء عام ٢٠٠٤، ويمكن القول إن قرار مجلس الأمن كان قراراً داعماً للمفاوضات وقوى من قوى الضغط للإسراع بعملية السلام.

ولكن هذا الضغط كان يمكن ألا يأتى بالنتيجة المرجوة فى حالة عدم توافر الإرادة السياسية لدى الطرفين ولكن الحرب الطويلة أنهكت الجميع الحكومة، والحركة، وتوافرت الرغبة للوصول إلى اتفاق، رغم إثارة قضايا كثيرة كان يمكن أن تكون عقبة فى إطار الوصول إلى الحل النهائى خاصة وأنهم كانوا قد توصلوا إلى اتفاق لوقف إطلاق النار والذي وقع فى ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٣، وكان يستوجب دخول اتفاقية وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، بجانب أعمال مراقبة تنفيذ الاتفاق، والوصول إلى اتفاقات بشأن

(٧٤) التقرير الاستراتيجى العربى: مرجع سابق، ص ٢٨٢.

مطالبة الحركة بوضع وحدات لها في شرق السودان وإنشاء وحدات جوية في جنوب السودان، وقد نجح المفاوضون إلى التوصل إلى حلول لهذه القضايا وظهرت على السطح قضية تمويل الجيش الجنوبي من قبل السلطة المركزية، وفي خضم هذه المفاوضات والرغبة في الوصول إلى حل نتيجة الضغوط الخارجية، كانت أزمة دارفور قد ألفت بظلالها على سير المفاوضات، خاصة وأن الحكومة كانت قد دخلت في مفاوضات في أبوجا مع قوى التمرد في دار فوار، وأصبحت الحكومة بين المطرقة والسندان، نظرا لتدويل مشكلة دارفور ووصولها إلى مجلس الأمن، فإذا ما أضفنا إلى ذلك الأوضاع الموجودة في شرق السودان، والضغوط التي تمارسها الحركة الشعبية لتحرير السودان على القوى العسكرية في الغرب والشرق لمحاربة الحكومة لأدركنا الرغبة في السرعة للوصول إلى حل، ويمكن القول إن مشكلة دارفور أصبحت ورقة ضغط قوية على المفاوض السوداني (٧٥).

على أي حال فقد تم في النهاية التوقيع على اتفاق نفاشا، وتوصلوا إلى وقف إطلاق النار النهائي والإجراءات الخاصة بشأن تطبيق الاتفاقية في إطار السلطة، والثروة، والأوضاع العسكرية، وحق تقرير المصير وغيرها من القضايا.

وبالتالي يمكن القول أن الأصولية المسيحية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين والتي تسلمت القضايا المختلفة في أفريقيا من الأصولية

(٧٥) كريم القاضي: مفاوضات نيفاشا بين مؤشرات النجاح وعوامل الفشل في (مجلة السياسة الدولية)، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، العدد ١٥٩، يناير ٢٠٠٥.

المسيحية البريطانية استطاعت أن تنفذ ما فشلت فيه الأصولية المسيحية البريطانية فى مواقع كثيرة فى أفريقيا خاصة فى جنوب السودان بما يعنى أن التوجهات السياسية البريطانية ابان القرن الثامن عشر فى جنوب السودان والذى استفاد واستغل المبشرون فى جنوب السودان لتنفيذ سياساته وتوجهاته فى إيجاد كيان مستقل فى جنوب السودان ذا ثقافة وهوية مختلفة عن شمال السودان لكن نمو الوعى القومى السودانى جعله يتراجع عن مخططاته مؤقتا إلى أن جاءت الأصولية المسيحية الأمريكية لتسير بخطى ثابتة نحو تنفيذ التوجهات السابقة للأصولية المسيحية البريطانية تحت كافة الدعاوى.

ولذلك يستوجب أن ندرك ما يحاك من سياسات حالية تجاه أفريقيا انه ليست وليدة اللحظة لكنها سياسات وضعت منذ زمن بعيد يتم تنفيذها بأساليب ورؤى مختلفة.

الخاتمة:

المسيحية دخلت مصر عام ٦٥م على يد القديس مرقص بالإسكندرية وبدأت في الانتشار في الجنوب ثم تلى ذلك انتشار الثقافة العربية الإسلامية كنتيجة للهجرات والمعاهدات بين العرب، ومملكة مقرة، وعلوة ولم تظهر درجة من درجات الصراع بين المسيحية والإسلام.

الواقع يشير بأن كلا الديانتين في مراحل مختلفة من التاريخ تعايشا سوياً جنباً إلى جنب في أفريقيا كلها ولم يحدث نوعاً من أنواع الصراع الديني، بل كانت التوجهات السياسية العربية عبارة عن محاولات تأمين الحدود الجنوبية لمصر، بما يعنى أن الرؤية السياسية للسياسة العربية بعد دخول مصر كانت تتركز في عمليات تأمين الحدود، وما يؤكد ذلك معاهدة البقعة التي أكدت على العمليات التجارية بين مصر والجارا الجنوبية.

وبالتالى يمكن القول أن العقيدة الإسلامية انتشرت في مملكة مقرة، وعلوة بصورة طبيعية، كنتيجة للهجرات العربية وعمليات المصاهرة، كما أن العقيدة الإسلامية دعت إلى الهجرة ﴿ هو الذى جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور ﴾ يعنى ذلك أن انتشار العقيدة الإسلامية جاء كرد فعل طبيعى لكون الإسلام يمتلك قدراً هائلاً من ثبات العقيدة ورسوخها، يضاف إلى ذلك أن الدين الجديد اشتمل على مناهج الحياة المختلفة، بجانب أن العقيدة الإسلامية كانت واضحة فى إطار

لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الفى » بجانب أن الإسلام كان واضحاً وهو يرسى قواعد الحكم، بجانب عطاءه التنظيمى التى بموجبه يضبط إيقاع الحياة فى منظومة قانونية يحمل فى ثناياها المفاهيم الحديثة والعصرية بذلك انتشر الإسلام فى مواقع كثيرة من أفريقيا ودخل السودان سلماً.

وعندما بدأ العصر الحديث فى إطار استعمارى فكرت الأصولية المسيحية مدفوعة بعبقيرة دينية بداية من عام ١٨٩٩ واستهدفت فى البداية المناطق التى لم يصلها الإسلام فى جنوب السودان، فهل يمكن القول أن الأصولية المسيحية التى دخلت جنوب السودان كانت محملة بدرجة كبيرة من التوجهات غيرالدينية.

الواقع يشير أن المبشرون كانوا محملين بوازع دينى كبير نحو نشر العقيدة المسيحية تنفيذاً لتعاليم الإنجيل والذى بدء وهم للسير « اذهبوا إلى العالم أجمع وتلمذا بالإنجيل جميع الأمم وعلموهم جميع ما أوصيتكم به » وبهذه الوصايا للسيد المسيح عليه السلام، جاءت فكرة التبشير بالدين المسيحى فى جميع أنحاء العالم وخاصة أفريقيا، وبالتالي يمكن القول أن الهدف من التبشير كان هدف سامى يسعى لنشر العقيدة المسيحية.

ولكن هل يمكن القول أن القوى الاستعمارية استغلت هذه الأهداف السامية للأصولية المسيحية، التى تحملت فوق طاقتها لنشر العقيدة المسيحية فى جنوب السودان بداية من عام ١٨٩٩.

الواقع يشير أن القوى الاستعمارية نجحت بالفعل فى استغلال المبشرين بالمسيحية فى إطار توجهات سياسية دفعت المنطقة بالكامل إلى نوع من الصراع واختلاط الأوراق، بين السياسة والدين فى جنوب السودان، فرغم أن قوى المبشرين فى مراحل مختلفة كانت تستهدف نشر العقيدة المسيحية، وكانت حسنة النية من أجل خدمة هؤلاء الأفارقة وتحت ظروف مناخية وطبيعية غاية فى القسوة، إلا أن التوجهات السياسية البريطانية استفادت بذلك، وإن شئت قل استفلته لصالحها لكى ينعكس بالتالى على الأوضاع السياسية وتقسيم المنطقة، وإن كان القوى السياسية البريطانية لم تتمكن من تنفيذ سياسات التقسيم فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ومنح السودان استقلاله لكنها فى النهاية خلفت ورائها مشكلة جمعت كافة المتناقضات المختلفة، واستمرت المشكلة فى العصر الحديث والتي تأسست من خلال الأصولية المسيحية واستغلال القوى الاستعمارية لها، بجانب اختلاط المفاهيم الدينية بالأوضاع السياسية.

إلى أن تسلمت الأصولية المسيحية الأمريكية ملف الموضوع بالكامل من الأصولية المسيحية البريطانية، وبدأت فى التغلغل التدريجى سياسياً بداية فى أفريقيا بداية من عام ١٩٤٥ حتى وصلت الذروة لتنفيذ المخططات السابقة للأصولية المسيحية البريطانية، وكلها مدفوعة بعوامل سياسية بعيد عن الدين.

أن التوجهات السياسية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه السودان بداية من عام ٢٠٠٥/٦٩ والتي اتسمت بازدواجية المعايير تجاه السودان، طبقاً

لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها إسرائيل في المنطقة، فقد شاهدت السياسة الأمريكية توجهات مختلفة، فإبان مرحلة الحرب الباردة كانت مثيرة للمشاكل للحكومة السودانية وعندما عدلت الحكومة السودانية توجهاتها ناحية الغرب، تمدلت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ونسقت وكالة المخابرات المركزية مع السودان في نقل يهود الفلاشا إلى إسرائيل مقابل مساعدات اقتصادية للسودان، وفي نفس الوقت لم تعط لجنون قرنق ولاحركته أى نوع من أنواع الدعم السياسى أو العسكرى فى مواجهة نميرى.

بداية من عام ٨٦/٨٩ اتبعت أمريكا سياسة الترقب والانتظار، لكن بداية من عام ٨٩ بدأت تلقى بثقلها فى مواجهة سياسة البشير/ الترابى، واعتبرت الأصولية الإسلامية نوعاً من التطرف، وبدأت تطفو على السطح مشكلة جنوب السودان فى السياسة الأمريكية، أى أنها أصبحت ورقة الضغط على الحكومة السودانية.

وبدأت التوجهات الأمريكية ناحية رسم سياسة جديدة تجاه السودان لمحاولة إسقاط حكومة البشير/ الترابى وإسقاط المشروع الذى أطلق عليه الترابى المشروع الحضارى السودانى، وجاءت مقترحات رسم السياسات تجاه السودان، وأهمية ما أشار إليه هذا المقترح « هو ضرورة عدم إغفال الدور المصرى فى السودان، مؤكداً أن لمصر دوراً تاريخياً فى السودان من حيث الوصول إلى قانون العقوبات المسمى قانون سلام السودان، والتي سعت الولايات المتحدة سريعاً لتوقيع العقوبات على السودان ولم تأخذ

بالمقترحات التي أشارت بعدم إغفال الدور المصرى وهمشت الدور المصرى فى المفاوضات، واعتبرت أن مشكلة جنوب السودان مشكلة أفريقية خالصة، فهل يمكن القول إن الدور المصرى تهمش حقا !! إن الواقع يؤكد أن مصر لعبت دورًا إيجابيًا رغم محاولات تهميشها، عندما قامت برفض وثيقة ناكورو.

وجاء هذا الرفض بنتيجة إيجابية حيث أعطت دعماً قوياً للمفاوض السودانى فى مواجهة شركاء الإيجاد، والحركة الشعبية لتحرير السودان، وبدا فى الأفق أن هناك تسيقاً عسكرياً بين مصر والسودان «واتهمت مصر الحركة الشعبية وزعيمها بالتعنت»، وبدا أن الموقف قد تكهرب الكامل وارتبكت السياسة الأمريكية، وهنا أدركت السودان أهمية الدور المصرى فى كل مراحل الحركة السودانية «سليماً، وحريراً، وتفاوضاً»، حتى الوصول إلى السلام، لكن فى النهاية تم توقيع اتفاق نيفاشا بين الحركة، والحكومة، فهل يمكن القول إن هذا الاتفاق لن يؤدى إلى انفصال جنوب السودان؟؟ وهل يمكن القول إن ا لسلام الذى جاء نتيجة ضغوط أمريكية يؤدى فى النهاية إلى اندماج شعبى وعلاقات قوية بين الشمال والجنوب.

نجاح الاتفاق أو فشله مرهو بمجموعة من العوامل المختلفة، منها استعداد السلطة المركزية فى الخرطوم للتعاون فى إنجاح هذا الاتفاق، وتعاون الحركة مع الحكومة فى هذا الإطار بعيد عن المزايدات والمناورات السياسية، خاصة وأن الحراك الاجتماعى فى الجنوب وارد نتيجة رفض

بعض القوى المختلفة، هيمنة الحركة الشعبية على مقدرات الجنوب بالكامل، والتي تعتبر أن قبيلة الدنكا تسيطر عليها، نجاح الاتفاق من عدمه مرهون بقدرة الجنوبيين على التفاعل معه، أما عن حق تقرير المصير، والاتفاق الذي أكده في النهاية، وهل يمكن القول إنه يؤدي إلى انفصال جنوب السودان أو الوحدة (١).

تشير كل الدلائل إلى أن السنين الطويلة من الكراهية بين الجنوب والشمال، والحرب الطويلة التي دمرت الزرع ورملت السيدات، ويتمت الأطفال، وتركت أعداداً ضخمة مشوهين نتيجة الحرب، قد لاتأتي بوحدة السودان، وبالتالي هل يمكن أن يؤدي الاتفاق إلى الاندماج الشعبي والتواصل، إن اتفاق أديس أبابا في الماضي الذي كان يستهدف حرية الاندماج والحركة والممارسة السياسية وحرية المعتقد، لم يؤد إلى علاقات شعبية قوية بين الشمال والجنوب، وبالتالي هذا الاتفاق الذي كرس توزيع السلطة والثروة، وأعطى حق تقرير المصير، وقوة عسكرية جنوبية لايمكن القول إنه يؤدي إلى علاقات شعبية، وبالتالي نجاح الاتفاق مرهون بقدر كبير قبول الآخر والتسامح والمشاركة في وطن واحد هو السودان. ويمكن القول أن الأصولية المسيحية الأمريكية تسلمت ملف السودان من الأصولية المسيحية البريطانية وتشير كل الدلائل إلى أن الأصولية المسيحية الأمريكية على أبواب نجاح في إطار تنفيذ السياسة الأمريكية التي تسعى إلى تنفيذها في السودان وبالتالي يمكن القول أنها نجحت فيما أخفقت فيه بريطانيا في القرن الثامن عشر والتاسع عشر.

الفهرس

- ٥ تقديم بقلم أ.د السيد فليفل
- ١١ ولي كلمة
- ٢٨ - ١٩ التمهيـد
- المسيحية فى وادى النيل
- ٦٦٥ / ٦٤٢ م
- ١١٤ - ٣٩ الفصل الأول
- انتشار الإسلام فى السودان
- ١٨٠ - ١١٥ الفصل الثانى
- الجدور التاريخية
- للمسيحية فى جنوب السودان
- ١٨٩٩ / ١٩٤٧
- ٢٤٤ - ١٨١ الفصل الثالث
- جنوب السودان
- الثقافة الغربية وأزمة الهوية
- ١٩٦٩ / ٥٢

٢٠٤-٢٤٥

الفصل الرابع

الأصوليون المسيحيون

يتفاوضون في جنوب السودان

١٩٨٩ / ١٩٧٢

٤١٢-٣٠٥

الفصل الخامس

المخططات الأمريكية في السودان

مواجهة بين أصوليين

٢٠٠٦/٨٩

٤١٣

الخاتمة

حول هذا الكتاب

الدكتور عبد القادر إسماعيل .. أحد المتخصصين في الشئون الأفريقية وله في هذا المجال العديد من الدراسات والأبحاث عن مختلف الشأن الأفريقي، خاصة السودان، الذي له فيها عدة مؤلفات «مشكلة جنوب السودان دراسة لدور الأحزاب السياسية، سنوات السلام في السودان - اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢، مفاوضات التسوية السلمية في جنوب السودان ١٩٤٧/٢٠٠٥» بما يعنى أن الباحث مهموم بالشأن السوداني نظراً لانعكاساته المختلفة على الأمن القومي المصري، وأهمية السودان بالنسبة لمصر، وأهمية مصر بالنسبة للسودان، ولذلك جاء مؤلفه «الأصولية المسيحية وأزمة الهوية في السودان، دراسة تحليلية لاصطناع مشكلة جنوب السودان».

والذي حرص فيه المؤلف على التحليل الموضوعي للأصولية المسيحية التي تمثلت في قيام المبشرون بالدعوة للمسيحية في جنوب السودان منذ عام ١٨٩٨، وكيف أن هؤلاء المبشرين تحملوا المشاق للسير على خطى السيد المسيح عليه السلام وتنفيذ وصاياه، وتعاليم الإنجيل، ولم يكن أبداً يستهدفون أبعاد سياسية من الدعوة للعقيدة المسيحية في جنوب السودان، وأظهرت الدراسة كيف أن الاستعمار البريطاني استغل هذا الوضع لصالحه سعياً وراء أوضاع سياسية وتقسيم السودان إلى شمال وجنوب، وعندما خرج الاستعمار دون أن يحقق ذلك، أشارت الدراسة إلى أن الملف بالكامل تسلمته الأصولية المسيحية الصهيونية الأمريكية لتنفيذ المخططات التي تسلمتها من الأصولية المسيحية البريطانية، وتستعرض الدراسة السياسات الأمريكية غير المبررة تجاه السودان لتنفيذ مخططاتها حتى الوقت الحالي.

وقد سطر مقدمة الكتاب العالم الجليل الأستاذ الدكتور/ السيد هليلف - عميد معهد البحوث والدراسات الأفريقية الأسبق - جامعة القاهرة - ورئيس قسم التاريخ بالمعهد، وهو من العلماء النابهين والمتخصصين في الدراسات الأفريقية بشكل عام والسودان بشكل خاص وهو من الأكاديميين الذين حملوا هموم أفريقيا في كافة المجالات البحثية منبهين دائماً إلى أهمية أفريقيا لمصر، وأهمية مصر لأفريقيا، فهذا الكتاب موسوعي النظرة بهم العامة والخاصة وتحتاجه المكتبات المصرية والعربية والأفريقية.

وعلى الله قصد السبيل.

الناشر

سمير الطوبجى